الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (374)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	32
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	51
حقوق الانسان في العالم	135

حقوق الإنسان": أغلب حالات العنف تحدث في وجود أب مدمن أو عاطل

قاضٍ لـ الشرق: بحث اختلاء الفتاة بوالدها لا يجوز فقهياً لمخالفته للفطرة

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 14 صفر 1434 هـ - 28 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/28/650107

الدمام – سحر أبوشاهين

انتقد قاض في وزارة العدل، ما أثير إعلامياً حول فتوى الشيخ محمد العريفي بشأن عدم جواز اختلاء الأب بابنته، مؤكداً أنها مسألة لا يجوز بحثها فقهياً من الأساس. وأشار القاضي، الذي تحتفظ «الشرق» باسمه، إلى أن هذه المسألة لم يبحثها الفقهاء ابتداء إلا في حالات استثنائية كأن يكون الأب مريضاً، لأن مجرد السؤال في هذا الموضوع يستنكره الفقهاء كونه مخالفا لفطرة الأب الذي يعد ابنته قطعة منه، معتبراً أن السؤال يظهرنا كمجتمع أصولي متطرف جنسيا. وقال إننا لسنا بحاجة لهذا النقاش في وقت يشهد فيه المجتمع تباعداً بين الآباء وبناتهم، بل يجب على الأب أن يجلس مع ابنته ويسافر معها وحده، فهي فلذة كبدة. ولم يستبعد القاضي أن يخطئ العلماء والفقهاء في بعض فتواهم استناداً إلى أنهم ليسوا منزهين، مؤكداً استياءه الشديد من طرح هذه المسألة في وسائل الإعلام.

من جانبه، أشار رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مفلح القحطاني إلى أن التقرير السنوي الذي ستصدره الجمعية خلال أسبوعين، كشف عن أن أغلب حالات العنف ضد الأطفال تصدر من محيط الأسرة، خصوصاً في وجود أب مريض نفسياً أو مدمن أو عاطل عن العمل. وقال إنه في حال صدور الفعل ينظر إلى كيفية التعامل معه وحماية الطفل بغض النظر عن مرتكبه ومركزه في المجتمع أو درجة تدينه، مبيناً أنه لا يوجد رابط بين درجة تدين الأب وبين توقع صدور العنف منه، فالعنف والاعتداء يصدران من المتدين كما يصدران من غيره. وطالب القحطاني الآباء، في سياق متصل، بعدم تعريض أبنائهم للظلم أو هضم حقوقهم بالإهمال في استخراج الأوراق الثبوتية لهم، حيث وردت للجمعية حالات عديدة يكون الأب فيها معروفاً وسعودياً ولا يستخرج لأبنائه هوية، ما يحرمهم الحق في التعليم والعلاج وغيره، محملاً الجهات ذات العلاقة المسؤولية في تعطيل حصول هؤلاء على هوياتهم كما في حال طلاق الأبوين وفي حال الأطفال الناتجين مثلاً عن حمل بين خادمة ورب الأسرة حيث يتم تسفير الخادمة وتستغرق معاملات هؤلاء الأطفال فترة طويلة في الجهات الرسمية لاستخراج هويات لهم رغم أن الوالدين معلومان، في حين يحصل الطفل مجهول الأبوين على الهوية مباشرة. وذكر الاستشاري النفسي الدكتور حاتم الغامدي أنه من الإجحاف وصف الملتزمين دينياً بأنهم مضطربون جنسياً، لأن الاضطرابات تنتشر بين البشر بشكل عام ولا تخص فئة بعينها، وإذا ما صدر اعتداء من متدين فذلك يكون لتربيته في ظروف يسودها الكبت والحرمان وتوقع المثالية المبالغ فيها من الطفل. وأشار إلى أن الكبت قد يظهر في مرحلة المراهقة على شكل اضطراب جنسي، يعلو صوته على كل القيم والمبادئ، ولا يمكن لفتوى دينية أن تفيد في علاج هذا الاضطراب إلا بشكل وقتي، كمفعول حبة البندول، بل لابد أن يكون المنع بقوة القانون حتى يتم علاج الأب من الاضطراب. وأكد عدم وجود أي دراسات دقيقة تربط هذا الاضطراب بمستوى تدين الشخص.

وكانت فتوى الشيخ محمد العريفي بتحريم مشاهدة قناة MBC3 للأطفال بدعوى أنها تغريبية ومفسدة، وافتائه بعدم جواز اختلاء البنت مع والدها حتى لا يكون له نظرة جنسية تجاهها، أثارت جدلاً كبيراً في المجتمع، وبخاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وأوضح العريفي في إحدى تغريداته أن فتوى عدم جواز اختلاء البنت بوالدها ليست مطلقة، وإنما تخص حالة سُئل عنها بشأن أب شاذ يتحرش بابنته كلما انفرد بها.

لقحطاني لـ الوطن: ملف "البدون".. خطر أمني واجتماعي

وصف موظفي الحكومة بـ"الضعف".. و "الشورى" بـ "التقليدي"

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 14 صفر 1434 هـ - 28 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=126510&CategoryID=5

الرياض: عبدالله فلاح

حذر رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني من مغبة ما وصفه بـ" المخاطر الأمنية والاجتماعية" المترتبة على بقاء ملف "البدون" مفتوحا دون حل، موضحاً أن التقدم المحرز في هذا الموضوع "لا يلبي الطموحات"، وأن الجهات المعنية غير قادرة على التعامل مع هذه المشكلة بموضوعية وواقعية وسرعة.

ووصف القحطاني في حوار مع "الوطن الدور الذي يؤديه مجلس الشورى بـ"التقليدي"، وأن نسبة كبيرة من موظفي الحكومة هم من "ضعيفي الكفاءة الإدارية" و"غير مسؤولين".

ورأى رئيس جمعية حقوق الإنسان ضرورة إخضاع برنامج الباحثين عن العمل "حافز" للتقييم والتطوير.

وأكد أن إيجابيته هي كشفه للعدد الفعلي لأرقام العاطلين عن العمل. كما انتقد الدور المحدود الذي تلعبه الأجهزة التنفيذية في مواجهة التطورات الاقتصادية السلبية على المواطن، كانهيار سوق الأسهم وارتفاعات السلع، وخلاف ذلك.

وفيما وصف القحطاني، الدور الذي يلعبه مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بـ"الهام" لناحية نشر ثقافة الحوار والتسامح، إلا أنه شدد على ضرورة أن ينعكس ذلك على أهمية أن يتمتع الجميع بحق المواطنة، والمساواة.

في حوار مطول ـ غلبت عليه روح "المكاشفة" ـ وصف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، مفلح بن ربيعان القحطاني الدور الذي يؤديه مجلس الشورى بـ"التقليدي"، فيما قال إن نسبة كبيرة من موظفي الحكومة هم من "ضعيفي الكفاءة الإدارية" وغير مسؤولين.

ورأى القحطاني في حديث شامل لـ"الوطن"، ضرورة إخضاع برنامج الباحثين عن العمل "حافز" للتقييم والتطوير، مؤكدا أن إيجابيته هو كشفه للعدد الفعلي لأرقام العاطلين عن العمل.

وانتقد رئيس أول جمعية حقوقية مرخصة من الدولة، الدور المحدود الذي تلعبه الأجهزة التنفيذية في مواجهة التطورات الاقتصادية السلبية على المواطن، كانهيار سوق الأسهم، وارتفاعات السلع، وخلاف ذلك.

فيما حذر بالمقابل، من مغبة المخاطر المترتبة على بقاء ملف "البدون" مفتوحا دون حل. وقال: إن التقدم المحرز في هذا الموضوع "لا يلبي الطموحات"، وإن الجهات المعنية غير قادرة على التعامل مع هذه المشكلة بموضوعية وواقعية وسرعة.

وأشاد رئيس جمعية حقوق الإنسان بـ"الشفافية" التي ينتهجها وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف، في موضوع السجناء الأمنيين، مؤكدا عدم قبول الجمعية أن يخضع هذا الملف لأي مزايدات من بعض من يحاول "المتاجرة" فيه، لارتباطها أساسا بـ"أمن البلاد"، مشيدا بخطوة السماح للجمعية بافتتاح مكاتب لها داخل السجون الأمنية.

وفيما وصف القحطاني الدور الذي يلعبه مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بـ"الهام" لناحية نشر ثقافة الحوار والتسامح، شدد على ضرورة أن ينعكس ذلك بأن يتمتع الجميع بالحق في المواطنة على قدر من المساواة. المزيد من التفاصيل في هذا الحوار..

مضى على إنشاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أكثر من 9 سنوات، هل أنتم راضون عما قدمت خلال هذه الفترة؟ وما أبرز الصعوبات التي واجهتكم في البداية؟

تأسست الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في 18 محرم عام 1425 الموافق 9 مارس عام 2004، وذلك لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، من خلال رصد التجاوزات والانتهاكات وتوعية المواطنين والمقيمين بحقوقهم المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية، والأنظمة المحلية والاتفاقات الدولية التي انضمت لها المملكة، إضافة إلى دراسة القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتقديم التوصيات والمقترحات إلى الجهات الحكومية ذات العلاقة، والعمل على إزالة أسباب الشكاوى والتظلمات التي ترد إلى الجمعية بالتنسيق مع الجهات المختصة، وقد كان للموافقة السامية على مباشرة الجمعية لنشاطها

في المملكة، والتأكيد على استقلاليتها، والطلب من الجهات الحكومية المختلفة تسهيل مهامها للقيام باختصاصاتها المنصوص عليها في نظامها الأساس دور هام في إحداث نقلة نوعية في الجانب الحقوقي في المملكة، وساهم في تمكين الجمعية من القيام بدورها في نشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان لدى المواطن والمقيم ولدى الأجهزة الحكومية، ولذلك نستطيع أن نقول: إنه تغير الشيء الكثير في هذا المجال من ذلك التاريخ، وأصبح هناك تقارير عن أحوال حقوق الإنسان، تصدرها الجمعية من داخل المملكة يتم التعامل والتفاعل مع مضامينها من كافة الأجهزة الحكومية، مما ساهم في إدخال مفاهيم وحقائق جديدة في تطور العمل الحقوقي في المملكة، انطلاقا من وجوب الوفاء بالحقوق الذي تحث عليه شريعتنا الإسلامية السمحة، وتؤكد عليه قيادتنا الرشيدة.

انتشار الثقافة الحقوقية

ولا شك أن ما تحقق من أمور في مجال حقوق الإنسان خلال السنوات الماضية، أمر ملموس ونأمل أن تتضاعف الجهود، وأن نصل إلى الأفضل، والرضا أمر نسبي، خاصة عندما يعتمد إنجاز أغلب قضايا الجمعية على قيام الجهات الحكومية المعنية بمهامها المحددة نظاما، والتي يكفل القيام بها إزالة أسباب الشكاوى والتظلمات، ولا شك أن مقولة (اللجوء إلى حقوق الإنسان) بدأت تنتشر في المجتمع، وفي أجهزة الدولة المختلفة، بل وحتى في نطاق الأسرة، وهذا يعطي انطباعا أن انتشار الثقافة الحقوقية أخذ في الاتساع، وهذا أمر محمود، ولكن ينبغي أن يرافق ذلك تربية للأجيال الناشئة على مفهوم الثقافة الحقوقية، ومعرفة الواجبات، كي يستفيد الوطن والمواطن، فالمطالبة بالحقوق يقتضي الوفاء بالواجبات.

وعلى العموم، فإننا نستطيع القول: إن هناك تغييرا ملموسا قد حدث في مجال حقوق الإنسان في المملكة، صحيح أنه يختلف من جهة إلى أخرى، ومن مجال إلى آخر، ولكن الإحساس بهذا التغيير موجود وملاحظ، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة وعي الأفراد بحقوقهم وتوجه الدولة - وخصوصا القيادات العليا - لدعم هذا الموضوع، وذلك من خلال دعم عمل الجمعية، وهيئة حقوق الإنسان، وهيئة مكافحة الفساد، وإصدار عدد من الأنظمة والقوانين والقرارات التي تهدف إلى المحافظة على الحقوق وكفالتها.

أما أبرز الصعوبات التي تم مواجهتها في البداية، فتكمن في عدم فهم بعض الفئات في المجتمع، وبعض المسؤولين في بعض الأجهزة الحكومية، لدور وعمل وأهداف واختصاصات جمعية حقوق الإنسان، ولكن مثل هذه الصعوبات بدأت تزول شيئا فشيئا مع مرور الزمن، وسعي الجمعية لشرح وبيان وجهة نظرها.

أصدرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عدة تقارير عن أحوال حقوق الإنسان بالمملكة، كيف كانت أصداؤها؟، وهل لاحظتم تحسنا في أداء بعض الجهات التي انتقدت في هذه التقارير؟

الجمعية تصدر تقارير سنوية عن أنشطتها، وعن أعداد القضايا التي ترد إليها، أو ترصدها وما تم بشأنها من مخاطبات مع الجهات الحكومية أو الخاصة ذات العلاقة، كما تصدر تقارير دورية عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة، صدر منها حتى الآن ثلاثة تقارير، وتصدر بعض التقارير الجزئية عن بعض الأوضاع أو القضايا، وقد كان لمثل هذه التقرير أصداء واسعة في الداخل وفي الخارج، وخاصة تلك التقارير المتعلقة بأحوال حقوق الإنسان في المملكة.

فعلى المستوى الخارجي، ومن خلال ما لمسناه ممن يزور الجمعية من البرلمانيين والسفراء والدبلوماسيين، كان لمثل هذه التقارير تأثير إيجابي على سمعة المملكة في الخارج، حيث أوضحت هذه التقارير مستوى حرية التعبير في البلاد، وشرح آليات العمل القانوني والحقوقي في المملكة، الذي يعتمد على أحكام الشريعة الإسلامية، باعتبارها القانون العام في البلاد، كما بيَنت الواقع الصحيح عن بعض ما ينشر من الخارج بصفة مغلوطة عن الوضع الحقوقي في المملكة من قبل بعض المنظمات الحقوقية الدولية، حول سجلنا في مجال حقوق الإنسان.

أما على المستوى الداخلي فقد تضمنت هذه التقارير وصفا وتشخيصا للواقع، وقدمت مقترحات وتوصيات وحلول لبعض القضايا، وكان هناك تجاوب كبير مع ما تضمنته هذه التقارير، بل إننا نجد أن كثيرا من المبادرات التي تعمل بعض الوزارات والمصالح الحكومية حاليا على تحقيقها وتبنيها قد تم اقتراحها أو التوصية بالأخذ بها في هذه التقارير.

ضعف "الكفاءة الإدارية"

كيف ترون تجاوب المؤسسات والمصالح الحكومية مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان؟

التجاوب موجود ويتحسن مع الوقت، لكن هناك بعض الجهات تعودت على آلية عمل معينة، ويصعب عليها تغيير طبيعة هذه الآلية، مما يسبب بطئا في إجراءاتها أو اتخاذها للقرار في الوقت المناسب، وهم في الواقع يسعون لتلافي أخطائهم التي ننبه عليها دون الإقرار بها، وهذا بالنسبة لنا يحقق الهدف في حد ذاته، ولكن في ظل وجود أوامر سامية صادرة بشأن الجميعة وتلزم جميع الجهات والمصالح والوزارات بتسهيل عمل الجمعية، وفي ظل وجود أمر سامٍ صدر في عام 1429، ينص على استقلال عمل الجمعية، وأنها التي ترسم سياستها بنفسها، فالجميع مطالب بالتعاون، والوضع الحالي

بالنسبة لنا مرضٍ إلى حد ما، نعم نطمع بالمزيد، غير أن هناك بعض القضايا التي لها صفة العموم، لا تتعلق بمجموعة قليلة من الأشخاص، وإنما قد يكونوا أشخاصا كثيرين، فتلك القضايا يأخذ الأمر لإيجاد حل لها بعض الوقت، ويكون هناك أخذ ورد بيننا وبين بعض الجهات، ونأمل أن مثل هذه القضايا تجد الحل السريع.
وقد لاحظنا أن ضعف الكفاءة الإدارية لنسبة كبيرة من الموظفين الحكوميين، وعدم شعورهم بالمسؤولية، يساهم في إلحاق الضرر بحقوق الناس، ويؤخر إنجاز عدد من معاملاتهم، مما يجعل بعض الأجهزة الحكومية تعمل بطاقة منخفضة، رغم تكدس أعداد الموظفين فيها، ويعطي شعورا للمتعاملين مع هؤلاء الموظفين، بأن بعضهم لا يقوم بإنجاز ما يلزمه النظام بإنجازه. ولضمان عدم استمرار هذا الوضع، فلابد من التركيز على إنتاجية الموظف، وليس على حضوره، فيعمل حصر للأقسام والإدارات التي لا تحتاج إلى التعامل المباشر مع الجمهور، ويربط أداء الموظف فيها بالإنتاجية بدلا من الحضور والانصراف.
ملف "البدون"
يتردد بين الحين والآخر معاناة "من لا يحملون الهوية" هل هناك عدد معين لديكم؟ وماذا قدمت الجمعية حول هذا الملف الشائك؟، خاصة وأن لجمعيتكم أياد بيضاء في المساهمة في حل بعض الملفات الشائكة أو التذكير بها؟
مشكلة هؤلاء الأشخاص تكمن في عدم حصولهم على الجنسية السعودية، وعدم حملهم أوراقا ثبوتية، رغم أنهم يعيشون في المملكة منذ سنوات طويلة، وليس لديهم أية جنسية على الإطلاق، أو تنتمي أصولهم إلى بلد لا يرغبون الذهاب إليه، لولادتهم في المملكة، أو لطول إقامتهم فيها، ويرفض هذا البلد الاعتراف بهم. وكما ورد في تقارير الجمعية، فهناك آلاف الشكاوى الخاصة بالجنسية، أو طلبات الحصول على ما يثبت الهوية، وما زال هذا الملف مفتوحا، والتقدم بشأن إيجاد حل له حتى الآن لا يلبي طموحنا، رغم أن بعض هؤلاء الأشخاص كان يحمل أوراقا ثبوتية وتم إلغاؤها لأسباب مختلفة، ويحمل بعضهم أوراقا تفيد أنهم خدموا في وظائف حكومية لمدد طويلة. وقد ترتب على سحب الأوراق الثبوتية منهم، تركهم دون جنسية منذ مدد طويلة، مما ترتب عليه آثار بالغة السوء، مثل حرمان أبنائهم من التعليم ومن العلاج ومن العمل بالدولة، وعدم صرف مستحقاتهم المالية لدى بعض الأجهزة الحكومية...الخ. ولدى بعض هؤلاء أوراق تفيد بأنهم سعوديو الأصل والمنشأ والولادة.
وما يزال شيوخ قبائلهم يشهدون، ويؤكدون أنهم من أصول سعودية، ومع ذلك لم يحل وضعهم حتى الآن. كما يلحق بهؤلاء الأشخاص الذين تقدموا إلى اللجنة المركزية لحفائظ النفوس؛ لتصحيح بعض بيانات هوياتهم عملا بالأمر السامي رقم 471/8 وتاريخ 16/ 6/ 1410، ولكن لم تحل أوضاع بعضهم حتى الآن.
ويلحق بهم أشخاص آخرون يسمون "بالحلفاء"، ويحملون بطاقة الخمس سنوات، ولم يمنحوا الجنسية السعودية، رغم أن الأمر السامي رقم 786/8 وتاريخ 11/ 9/ 1422، قضى بأن من يحمل البطاقة ذات الخمس سنوات، وهو ينتمي إلى إحدى القبائل ذات المنشأ السعودي، يمنح وأسرته الجنسية السعودية بموجب المادة 9 من نظام الجنسية، وأن من يثبت انتماؤه لأي من القبائل ذات المنشأ والأصل السعودي، ولم يحصل على بطاقة الإقامة، يعفى من شرط الإقامة ويمنح الجنسية السعودية بموجب نفس المادة. وهذا الأمر السامي الكريم يعالج مثل هذه الحالات ويحتاج إلى تطبيق وتفعيل.
كما يوجد أيضا أشخاص ولدوا في المملكة، دون الحصول على أية جنسية، لأسباب تتعلق بالأم أو الأب. أو أتوا إلى المملكة بغرض الحج أو الزيارة، ومكثوا بها لمدد طويلة بالمخالفة لقواعد الإقامة في المملكة، وانقطعت صلتهم بوطنهم الأم. وهؤلاء قد يكون لدى بعضهم جنسية، ولكنه يتعمد إخفاءها؛ لإفشال محاولات ترحيله إلى بلده الأصلي. وهذا الوضع يرتب مشاكل لهذه الفئة، فهم قد أصبحوا في حكم عديمي الجنسية، رغم أنهم ليسوا عديمي الجنسية من الناحية القانونية. واستمرار وضعهم هذا يتسبب في مشاكل لهم ولأبنائهم وأحفادهم وكذلك للمجتمع. ولا شك أن الحاجة تدعو لوضع حل نهائي لمشكلتهم، ويمكن منح من لا يحمل أية هوية منهم بطاقات خاصة حتى يتم البت في وضعهم.
ولكن يبدو أن الجهات المعنية غير قادرة على التعامل مع هذه المشكلة بموضوعية وواقعية وسرعة، وقد اتضح ذلك من خلال الردود التي تصل إلى الجمعية بشأن قضايا هؤلاء على الرغم من صدور أوامر سامية تقضي بحل مشكلة بعضهم. ففضلا عن أن بقاء هؤلاء على وضعهم الراهن فيه انتهاك لحقوقهم وحقوق أبنائهم وأسرهم، من حيث حرمانهم من الحق في العمل و التعليم والعلاج والتنقل وتوثيق الزواج والطلاق والوفاة والاستفادة من مخصصات الضمان الاجتماعي ودعم الجمعيات الخيرية، إلا أن هناك إشكالية أخرى تتمثل في تكاثر أعداد هؤلاء، مما قد يجعل إمكانية حل مشكلتهم مع الزمن أمرا بالغ الصعوبة، وما يترتب على ذلك من مخاطر أمنية واجتماعية وسياسية.
وقد تم مناقشة موضوعهم مع صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود ـ رحمه الله ـ وقد وجه سموه في حينه الجهات ذات العلاقة بمتابعته مع الجمعية. ولدينا أمل كبير في إحداث تقدم سريع في هذا الملف، مع استلام سمو الأمير محمد بن نائف، مهام وزارة الداخلية لما نعلمه عن سموه من حرص شديد على الإنجاز وحسم الملفات الشائكة.
حافز.. ومعالجة الفقر

قرارات عديدة أصدرت لمعالجة ارتفاع المعيشة في المملكة، هل ترون أنها أسهمت في الحل؟
شهدت السنوات الماضية تطورات اقتصادية، تركت آثارا سلبية على الحياة المعيشية للكثير من المواطنين، خاصة أصحاب الدخول المحدودة، وتمثلت في انهيار سوق الأسهم، وارتفاع أسعار السلع والخدمات والإيجارات، وكان دور الأجهزة الحكومية التنفيذية المعنية محدودا في مواجهة تلك التطورات، وما تركته من آثار سلبية على حق المواطنين في العيش الكريم.
مما دفع بخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، إلى إصدار عدد من القرارات والتوجيهات؛ بهدف مكافحة ارتفاع المعيشة سواء ما كان يتعلق بالإسكان والمبالغ الكبيرة التي رصدت لهذا الغرض، أو تلك القرارات التي هدفت إلى حماية الفئات الفقيرة من ارتفاع تكاليف المعيشة، فقد وجه الملك بصرف مساعدات لجميع الأسر التي يشملها نظام الضمان الاجتماعي في المملكة، لمواجهة ارتفاع الأسعار، وكذلك زيادة الإعانة المالية المخصصة لجميع فئات المعوقين المسجلين على قوائم وزارة الشؤون الاجتماعية؛ لمساعدتهم على توفير لوازمهم، وتحقيق متطلباتهم. كما استمر الملك في دعم برامج وزارة الشؤون الاجتماعية الجديدة الهادفة لتحسين أوضاع الأسر الفقيرة وضمان حقها في العيش الكريم، ومن ذلك برنامج الغذاء، وبرنامج تسديد فواتير الكهرباء.
وإقرار إعانة البطالة، ودعم الموظفين السعوديين في القطاع الخاص، وزيادة القروض الممنوحة من بنك التسليف، وخاصة القروض الاجتماعية للمساعدة على الزواج، أو ترميم المنازل، أو دعم المشاريع الصغيرة.
ورغم ذلك ما زال تحقيق إنجاز في هذا المجال محدودا، بسبب البطء في تنفيذ المشاريع، وصعوبة التنسيق بين الجهات والوزارات المعنية بهذا الملف، رغم توجيهات خادم الحرمين الشريفين المتكررة بضرورة توفير الخدمات للمواطنين، بما يمكنهم من العيش الكريم، وعدم الاحتجاج بقلة الإمكانات.
"حافز" واجه العديد من الانتقادات، هل ترون أنه حل لمعالجة البطالة؟
حافز له إيجابياته وله سلبياته، وقد كان عاملا مساعدا لإيجاد حلول لمشكلة البطالة، ولعل أهم مساهماته في هذا الشأن، هو إعطاء رقم محدد لعدد العاطلين في الشريحة العمرية التي يغطيها، لكن كان هناك العديد من الانتقادات والملاحظات، التي تم رصدها بشأنه، وقد تم مخاطبة وزير العمل بشأن بعضها، ووردت إجابات عامة بخصوصها، وهو يحتاج إلى التقييم والتطوير.
متهمو الإرهاب
أصدرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة تقريرا حول المعتقلين في سجون المباحث، وكان العدد مفاجأة بالنسبة للبعض من حيث قلته في الوقت الذي يزعم فيه الكثير أن هناك عشرات الآلاف من المعتقلين، هل هذا يدل على أن هناك من يتاجر في قضية المعتقلين؟
نحن نأمل ألا يكون ذلك هو الهدف، وأن يكون الجهل أو غياب المعلومة عند من يقول بتلك الأعداد الكبيرة هو السبب؛ لأن موضوع السجناء الأمنيين لا ينبغي أن يكون محل مزايدة؛ لارتباط هذا الموضوع بأمن البلاد، ولتاثير مثل ذلك على السجناء، وعلى أسرهم، الذين يعانون أشد المعاناة بسبب قضايا أبنائهم.
ونقدر لسمو وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف، هذه الشفافية في التعامل مع قضايا السجناء الأمنيين، وفتح المجال للجمعية لإيجاد مكاتب لها في سجون المباحث، لتمارس دورها الرقابي بكل حرية، كما نثمن الإفراج عن أعداد كبيرة من هؤلاء السجناء خلال السنة الماضية، ونأمل في الإفراج عن المزيد خلال هذه السنة، ونطالب الجهات القضائية المختصة، وهيئة التحقيق والادعاء العام، بالسرعة في الفصل في قضايا هؤلاء السجناء، التي أحليت أوراقهم إلى هذه الجهات منذ مدة قد طال بعضها، فأسرهم يعانون وينتظرون، والبطء في الفصل في قضايا أبنائهم يزيد معاناتهم، كما نأمل من التوسع في إطلاق السراح تحت المحاكمة، وخاصة للموقوفين الذين قد طالت مدد سجنهم، ولا يشكلون خطرا محققا على الأمن.
تقليدية "الشورى"
ما رأيكم في الدور الذي يقوم به مجلس الشورى؟ وهل يحتاج لتوسيع صلاحياته؟ وكيف ترون خطوة الملك بإشراك المرأة في عضوية مجلس الشورى؟ وكيف ترون اختيار أعضاء مجلس الشورى؟ وهل هناك عدل في توزيع كراسيه "فكريا ومناطقيا"؟ وهل تؤيد فكرة الانتخاب لأعضائه؟
المجلس استمر في تأدية دوره التقليدي المتمثل في دراسة الأنظمة، ومراجعة الاتفاقيات الدولية، والنظر في التقارير السنوية للأجهزة الحكومية التي تعرض عليه، وأعتقد أن المجلس يحتاج إلى تطوير دوره الإيجابي باتجاه توسيع المشاركة، وتعزيز الدور الرقابي على أجهزة ومؤسسات الدولة التنفيذية. وبما يلبي طموحات خادم الحرمين الشريفين،

وسمو ولي عهده، وهذا يتطلب تمكين المجلس من الصلاحيات اللازمة في هذا الشأن، من خلال تطوير نظام المجلس بما يمكنه من القيام بواجباته، ويجعله قادرا على مراقبة الأجهزة الحكومية بفعالية أكثر ومساءلة المسؤولين عنها عند تقصيرهم، أو ضعف أداء أجهزتهم.

ونشير بإيجابية إلى اتجاه المجلس مؤخرا إلى نقل بعضٍ من مداولاته للرأي العام، ونأمل ـ وحرصا على تعزيز مبدأ الشفافية ـ أن يعرض المجلس مشاريع الأنظمة، ويطرحها للرأي العام على موقعه، وأثناء مرحلة المناقشة؛ ليتمكن المجتمع من المساهمة في إبداء الرأي بشأنها فهو المعني الأول والأخير بها.

أما فيما يتعلق بصدور موافقة خادم الحرمين الشريفين، على مشاركة المرأة في عضوية المجلس، فهذا أمر يعطي الانطباع أن القيادة السعودية تستشرف المستقبل، وتقرأ الظروف المحيطة بعناية، وتأخذ في الاعتبار التطورات والتغيرات في المجتمع، ومن ثم تبادر لإيجاد الحلول المناسبة. فالمرأة أصبحت اليوم في المجتمع السعودي عاملا مهما مؤثرا ومتأثرا، خاصة مع ارتفاع نسبة التعليم، ودخولها في الحياة الاقتصادية على مستوى الأسرة، وأيضا على مستوى المجتمع، وبالتالي كان إدخالها في مجلس الشورى يأتي ضمن هذه التطورات الإيجابية في مجال تمكين المرأة من حقوقها.

أما فيما يتعلق بإعادة النظر في آلية تشكيل المجلس، والأخذ بأسلوب الانتخاب بدلا من التعيين، فقد يكون من الملائم التدرج في هذا الاتجاه، بالجمع بين الانتخاب والتعيين لمرحلة زمنية معينة ومن ثم الانتقال لعملية الانتخاب الكامل للأعضاء، مع وضع الشروط المناسبة لمن يترشح، بحيث يضمن وصول الأكفاء والمؤهلين للمجلس. وبما يضمن مسايرة المجلس لأمثاله على المستوى الإقليمي والدولي.

مضى على إنشاء مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني نحو 10 سنوات، هل ترون أنه قدم ما هو مطلوب منه؟، وكيف تقيمون تجربته؟

مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، قام بدور هام في نشر ثقافة الحوار والتسامح في المجتمع، وأوجد الآلية المناسبة لسماع وجهة النظر الأخرى، وبالتأكيد، القائمون عليه يدركون الحاجة لتطوير آليات عمله، بما يضمن نقل آثار الحوار إلى شرائح المجتمع المختلفة، ويساعد في تحقيق آثار الحوار الإيجابية على أرض الواقع، فالحاجة تدعو اليوم أن نفهم بعضنا البعض وأن يتقبل بعضنا البعض الآخر، فنحن في وطن واحد، ويجب أن يتمتع الجميع بالحق في المواطنة على قدر المساواة.

يواجهون الترهيب وأبشع صور التعنيف.. والشرطة: عليهم إبلاغ "الحماية"

أبناء أسرة مكية يفكِّرون في الانتحار هرباً من والدهم "مدمن الخمور"

المصدر: جريدة سبق السبت 15 صفر 1434 هـ - 29 ديسمبر 2012م
http://sabq.org/8vtfde

فواز العبدلي- سبق- مكة المكرمة:
كشف أحد أبناء أسرة مكية أنه وإخوته ووالدتهم يعيشون أوضاعاً سيئة للغاية بسبب والده "المدمن".
وقال الشاب لـ"سبق" إنهم باتوا يفكّرون في الآونة الأخيرة في وضع حدٍّ لحياتهم، حتى ولو بالانتحار، وبرَّر ذلك بما وصلوا إليه من إحباط معنوي، وعيشهم في خوف وذعر دائمَيْن؛ بسبب اعتداءات والدهم عليهم بالضرب، وممارسته أبشع صور التعنيف جسدياً ولفظياً.
وقال الشاب إنهم غير قادرين على مواجهة والدهم، في ظل تخلي أقربائهم وجيرانهم عنهم لإيجاد حل لهم ووقف التنكيل بهم منه؛ وذلك لحرصهم على عدم الدخول معه في خلاف، ويقينهم بأنه فاقد لعقله باستمرار؛ من جراء إدمانه الخمور.
وأضاف الابن: "فرحنا كثيراً قبل عام حينما تمكن شقيقنا الكبير من إيجاد وظيفة، بل إن والدتنا كانت تقول دائماً إن الفرج دنا منا أخيراً".
واستدرك: "غير أن الفرحة لم تكتمل؛ فمع استلام شقيقنا أول راتب له كان له والدنا بالمرصد؛ فقد أخذه جميعه لنفسه؛ وهو ما جعله يسرف في شرائه المسكرات؛ فزادت معاناتنا معه".
وتابع الشاب: "وقد هدد والدنا شقيقنا بأنه في حال حاول عدم إعطائه راتبه كاملاً شهرياً فإنه سيشكوه بتهمة العقوق؛ ليزج به داخل السجن، ناهيكم عما نلاقيه من ضربنا ووالدتنا وحرماننا النوم".
من جانبه، شدَّد المدير العام للحماية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة صالح الغامدي على حرص الحماية على التدخل والتضامن مع الأم وأبنائها، ، ونشلهم مما يتكبدونه من حالات عنف شديدة من قِبل والدهم، الذي لا يكاد يفقه ما حوله؛ لإدمانه الكحول والانغماس في تناولها يومياً.
وحمَّل عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مدير مركز الدراسات الإسلامية بكلية الشريعة بجامعة "أم القرى"، الدكتور محمد السهلي، جهات الاختصاص في مكة المكرمة مسؤولية تردي الأوضاع المعيشية والنفسية لهذه الأسرة.
وقال السهلي إنه من الواجب على الابن عدم إعطاء والده راتبه الوظيفي.
وأضاف بأنه "لا يجوز منحه المال، وذلك ليس بعقوق، وإنما وفق القاعدة الشرعية بأن منعه وسيلة لمنعه من المحرم".
مشيراً إلى "تقدم الأسرة إذا لزم الأمر للمحكمة الجزئية، وإفهام قاضي المحكمة بمعاناتهم، وما يتعرضون له من عنف أسري؛ ليتم أخذ تعهد على الأب، والحجر عليه في الوقت نفسه هذا في حال تعذرت الجهات المسؤولة وذات الاختصاص عن القيام بواجباتها المناطة بها".
لكن الناطق الإعلامي بشرطة العاصمة المقدسة، المقدم عبدالمحسن الميمان، قال لـ"سبق" إنه في حال تقدمت العائلة المعنَّفة للحماية الأسرية فإنها ستُحضر رب الأسرة، وتتخذ الإجراء اللازم بحقه، بحسب الإجراء المتبع في مثل هذه الحالات، من خلال مخاطبة الحماية الاجتماعية الشرطة بعد انتهاء التحقيق .

:د. الخثلان معرباً عن حزنه لرحيل الفقيد

الأمير تركي بن سلطان محب للخير ولايتدخل في عمل قطاعاته ولايحب المركزية

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 14 صفر 1434 هـ - 28 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/28/article796654.html

الرياض - محمدالغنيم

أكد نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الانسان والمتحدث باسم الجمعية الدكتور صالح الخثلان أن صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن سلطان نائب وزير الثقافة والاعلام للشؤون الاعلامية رحمه الله كان حريصاً على ان تقوم كافة القطاعات التي كانت تحت اشرافه بأعمالها دون أي تدخل مباشر منه وبعيداً عن المركزيه في العمل.

وقال الدكتور الخثلان في حديثه ل"الرياض" إنه عمل مع الفقيد مستشارا غير متفرغ لأكثر من عشر سنوات وجد فيها كل تقدير من سموه رحمه الله حيث كان يشيد بكل ما يقدم له من مرئيات ومهتماً بتطوير الاعلام السعودي كما انه كان يطرح مرئياته في هذاالشأن دون حرص منه على تبنيها إذ يترك ذلك للمسئولين في الوزارة.

واعرب نائب رئيس جمعية حقوق الانسان بهذه المناسبة عن حزنه لوفاة سموه رحمه الله مشيرا الى ان الوسط الاعلامي فقد رجلاً مخلصا تدرج في العمل الوظيفي في وزارة الثقافة على مدى عدة سنوات بكل تفان حتى وصل لمنصب نائب الوزير ،كماأوضح ان الفقيد عرف عنه حب الخير بعيدا عن الاضواء حيث يجد من يزور مكتبه مراجعين لاعلاقة لهم بالعمل يأتون اليه لقضاء حوائجهم وكان حريصاً على انهائها دون تردد،وفي نهاية حديثه قدم الدكتورالخثلان تعازيه للقيادة الرشيدة ولاشقاء وشقيقات الفقيد واسرته ولكافه العاملين معه في وزارة الثقافة سائلاً الله ان يسكنه فسيح جناته.

القحطاني لـ«الحياة»: نصف السجناء الأمنيين خرجوا.. والبدون لا يستطيعون دفن موتاهم

المصدر: جريدة الحياة السبت 15 صفر 1434 هـ - 29 ديسمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/467099

الرياض - أبكر الشريف

أكد رئيس جمعية حقوق الإنسان السعودية الدكتور مفلح القحطاني أن وضع حقوق الإنسان في المملكة في العام الهجري الماضي كان فيه تقدم ملحوظ، وأن هناك إشكالات من ناحية تطبيق وممارسة حقوق الإنسان، لأنها تقترن دائماً بالعنصر البشري، وهذا العنصر يصعب كثيراً السيطرة على سلوكياته ومواقفه مع الأنظمة، سواء أكان في مرحلة تطبيق الأنظمة أم تنفيذها، مشيراً إلى أن الجمعية تنتظر أنظمة أخرى كما هي الحال في نظام لحماية حقوق المستهلك، والجمعية رفعت مشروع نظام في هذا الشأن، وصدرت موافقة سامية بإحالته إلى الدرس.

وقال القحطاني في حديث مع «الحياة»: «أنا لا أفضل مصطلح التعقيب لشرح آلية عمل الجمعية، وفئة البدون تعاني من تبعات كثيرة لعدم انتهاء قضيتهم، حتى أنهم ربما لا يستطيعون دفن موتاهم، كما أن الجمعية نظرت إلى أكثر من ٤٠ ألف قضية منذ إنشائها، ونسبة التنفيذ تراوح بين الـ70 إلى الـ80 في المئة». إلى نص الحوار:

> كيف ترى وضع حقوق الإنسان في المملكة في العام الماضي؟

- وضع حقوق الإنسان في المملكة فيه تقدم ملحوظ، فهناك ظهور لبعض الأنظمة والقوانين التي تسهم في حماية هذه الحقوق، وهناك بعض المؤسسات التي بدأت تتكون، لتعمل في مثل هذا المجال، أو لتعمل بجوانب أخرى تتعلق بحقوق الإنسان كهيئة مكافحة الفساد والهيئات الرقابية الأخرى.

> هذا من الناحية النظرية، فكيف من الناحية التطبيقية؟

- نعم هناك إشكالات من ناحية تطبيق وممارسة حقوق الإنسان، لأنها تقترن دائماً بالعنصر البشري، وهذا العُنصر يصعب كثيراً السيطرة على سلوكياته ومواقفه مع الأنظمة، سواء في مرحلة تطبيق الأنظمة أم تنفيذها، فهذه الإشكالية تحتاج إلى جهد لاختيار الأشخاص الذين يجمعون بين الكفاءة والعنصر الإنساني في قيادة الأجهزة المختلفة، كما يحتاج إلى وجود جهات حقوقية داخل الوزارات، إضافة إلى الجهات الرقابية، وفتح آليات للتأكد من جودة الأداء.

> وهل سعيتم مع الجهات الحكومية الضبطية والقضائية إلى أن تكون هناك آليات ملزمة لأفرادها لتطبيق حقوق الإنسان؟

- الجمعية شاركت في تدريب الأشخاص المكلفين بتطبيق الأنظمة والقوانين، ولديها أكثر من ٣٠ مطبوعة تتعلق بنشر الثقافة الحقوقية، ومنها سلسلة اعرف حقوقك، وتُرشد العاملين في الأجهزة.

> الجمهور العام قد لا يدرك أن للإنسان حقوقاً في حال القبض عليه أو محاكمته أو حتى مثوله أمام القاضي.. ماذا فعلتم لتوسعة معرفة الجمهور بحقوق الإنسان؟

- لا أخفيك أن من الصعوبات التي لا نزال نواجهها هي نشر الثقافة الحقوقية بين المواطن والمسؤول، فهناك نقص لدى المواطن والمقيم، ونقص مماثل لدى المسؤول في فهم الثقافة الحقوقية، والاعتقاد أنه في حال وجود الإهمال والنقص فإن النقصان في الكفاءة، والحقيقة عكس ذلك، فمثل هذا الأمر يساعد على الوفاء بمتطلبات أداء المهنة أو إبراء الذمة.

> هناك الكثير من الأنظمة الجديدة التي صدرت مثل نظام التنفيذ، هل أُخذ رأيكم قبل إقرارها؟

- الجمعية شاركت في صياغة بعض هذه الأنظمة، وحضرت بعض المناقشات سواء أكان في هيئة الخبراء أم مجلس الشورى، وقدمت مقترحات بشأن بعض هذه الأنظمة، ووجود مثل هذه الأنظمة يساعد في حماية الحقوق، ولكن لا يمنع أننا ننتظر أنظمة أخرى كما هي الحال في نظام لحماية حقوق المستهلك، والجمعية رفعت مشروع نظام في هذا الشأن، وصدرت موافقة سامية بإحالته إلى الدرس، ونأمل من الجهات ذات العلاقة الإسراع في إقراره، وأحيلت من هيئة الخبراء إلى وزارة التجارة ونأمل صدوره، لأن الحاجة تدعو إلى حماية حقوق المستهلكين، خصوصاً في ظل الظروف الحالية، إذ نرى أن المستهلك هو الحلقة الأضعف من ناحية الأوضاع الاقتصادية.

> الكثير من المواطنين يتوقعون أن الجمعية هي جهة تعقيب، تنهي لهم بعض معاملاتهم المتعثرة في أروقة الجهات الحكومية.. هل هذا فهم ناقص لآلية عمل الجمعية؟

- الجمعية تعمل على إيجاد مشاريع قوانين في المجالات التي ليست فيها أنظمة أو قوانين، ويكون فيها نوع من انتهاك أو انتقاص من الحقوق، وأنا لا أفضل مصطلح التعقيب، لأنه عندما يتقدم صاحب الشكوى إلى الجمعية، فنجد بعد الدرس أن له حقاً يستند إلى نظام أو قاعدة شرعية أو نظامية، فتقوم حينها الجمعية بمخاطبة الوزارة أو الجهة المعنية لإعطائه حقه، وهي التي تتابع هذه المخاطبة، فإن لم ترد فترفع المعاملة إلى جهات أعلى من أجل الضغط على الجهة الأدنى للوفاء بحق هذا المواطن، أيعتبر هذا تعقيباً أم هي متابعة للوصول إلى حق المتضرر!

> ما أبرز القضايا التي تم التركيز عليها العام الماضي في الجمعية؟

- لعل قضايا السجناء الأمنيين هي من القضايا الأولى التي حازت على متابعة الجمعية العام الماضي، باعتبار أن الجمعية مرت على سجون المباحث، والتقت بالسجناء وأعطت تقريراً مفصلاً عن هذا الموضوع، وتم رفعه لل جهات المسؤولة، والحمد لله رأينا الكثير من الإنجاز في ما يتعلق بهذا الموضوع، وأصبح هناك إفراج لما يقارب نصف السجناء الأمنيين في الفترة الماضية، تأتي في المرتبة الثانية قضايا (البدون)، وهذه ما زالت من القضايا التي لم يحدث فيها انفراج حتى الآن، ونأمل أن يتم انفراجها قريباً، خصوصاً أن أعداد المتضررين ليست قليلة في المملكة، وهذا يترتب عليه حرمانهم من معظم حقوقهم، من ناحية العمل والصحة والعلاج والتنقل والزواج وحتى دفن موتاهم، وفي المرتبة الثالثة مواضيع كثيرة تتوزع بين قضايا الأحوال الشخصية مثل العنف الأسري، والقضايا العمالية وما يكون بين أرباب العمل ومَنْ يعملون معهم.

> كم عدد القضايا التي نظرتها الجمعية الفترة الماضية، وكم التي نفذ منها؟
- نظرت الجمعية إلى أكثر من ٤٠ ألف قضية منذ إنشائها، ونسبة الإنجاز تراوح بين الـ 70 إلى الـ 80 في المئة، على رغم أن بعض القضايا قد تأخذ وقتاً أطول لحلها.
> وما آخر الإنجازات التي نفذت العام الماضي؟
- طبعاً خلال السنة الماضية تم إيجاد مكاتب لجمعية حقوق الإنسان في سجون المباحث، وهذه من الإنجازات التي تحققت للجمعية ولوزارة الداخلية التي فتحت هذه السجون للجمعيات الحقوقية، وهذا دليل على أن هناك شفافية لدى وزارة الداخلية، وليس هناك ما يُخفى ليمنع الجمعيات الحقوقية من الوصول إليه، وأصبحت هناك مكاتب للجمعية في سجون المباحث الخمسة بتوجيه من وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف.

الحياة AL HAYAT

حقوق الإنسان" تطالب بمجلس أعلى لذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 14 صفر 1434 هـ - 28 ديسمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/466653

جدة - عبدالله الجريدان
طالب المشرف العام على جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف خلال حديثه إلى «الحياة» بإيجاد مجلس أعلى لذوي الاحتياجات الخاصة، ليكون مرجعاً لهم ويهتم بشؤونهم وتوحيد الخدمات المقدمة لهم، إضافة إلى كونه جهة إشرافية ورقابية تتابع مشاريع المعوقين، مرجعاً سبب المطالبة إلى تشتت الجهات التي تتعامل معها هذه الفئة.
وأوضح أن الأنظمة والنصوص في السعودية تكفل حق المعوق بشكل كامل، إلا أن الإشكالية تكمن في عملية تحويل هذه النصوص إلى الواقع العملي، إضافة إلى إشكالية الثقافة لدى المجتمع وبعض المسؤولين، إذ يرون أن كل ما يقدمونه لهذه الفئة نوع من التكرم، الإحسان، والتعاطف، وليس من منطلق أنها حقوق كفلتها الدولة لهم.
وأضاف الشريف أن هناك صعوبات تقابل فئة المعوقين، إذ إن الخدمات الموجودة لا ترقى إلى الشكل المطلوب أو كما هو منصوص عليه في النظام، إضافة إلى مشاركة أطراف أخرى لها علاقة وثيقة لذوي الاحتياجات الخاصة من ضمنها البلديات والأمانات في المدن، من خلال تهيئة الطرقات ومباني الدوائر الحكومية وغيرها للمعوقين.
من جهته، يرى الناشط الحقوقي معتوق الشريف أن حال المعوقين والخدمات التي تقدم لهم، لا تزال متأخرة عن الآمال والتطلعات، مطالباً بضرورة تفعيل اتفاقية الأمم المتحدة لشؤون المعوقين التي صادقت عليها السعودية عامي 2007 و 2008م على أرض الواقع، مع تنشيط الحملات التوعية للمعوقين، ووضع خطط استراتيجية تنقل حال المعوق إلى الأفضل وتضمن له خطوة مستقبلية واعدة.
وأكد أن مسؤولية هذه الفئة هي مسؤولية الجميع وتتشارك فيها العديد من الدوائر الحكومية والأمانات الصديقة للبيئة، مشدداً على ضرورة إيجاد مجلس أعلى لشؤون المعوقين حتى تكسب هذه الفئة قوة في الحصول على حقوقها التي كفلتها لها الدولة.

القضايا العمالية تستنزف وقتنا.. وتتطلب حلولاً جذرية

المصدر: جريدة الحياة السبت 15 صفر 1434 هـ - 29 ديسمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/467105

الرياض - أبكر الشريف
أكد الدكتور مفلح القحطاني أن هناك مشكلات حقيقية في القضايا العمالية، لا تزال تحتاج إلى حلول جذرية ليغلق هذا الملف المتكرر.
وقال القحطاني: «ارتباط وزارة العمل بالمشكلات العمالية هو علاقة إدارية، ولكن العلاقة القضائية هي بين العامل ورب العامل، وتنظر أمام الهيئات العمالية وهي لجان قضائية مستقلة، وقد يطول نظر القضية أمامها، على رغم أنه بالإمكان إيجاد حلول سريعة، ولذلك نجد بعض العمال يأخذون سنوات عدة وهم لم يصلوا إلى حقهم ولم يصدر حكم نهائي في قضيتهم، ولا يحصلون على رواتبهم وتنتهي معاملتهم الحكومية، فلا بد من وجود قاعدة عامة في هذا المجال».
وأضاف: «الجمعية قبل فترة قدمت دراسة بإلغاء نظام الكفالة، وتصحيح علاقة العمل بين رب العمل والوافد بما يضمن أن العقد هو المعول عليه، أما الإقامة فهذا بينه وبين الدولة، ولا يكون لرب عمل أية سلطة تقديرية بأن العامل يبقى في البلد أو لا، ما دام أن العقد صالح وعندما ينتهي عقده إما أن يحضر عقداً جديداً أو يغادر إن لم يستطع».
وعن رد وزارة العمل على مثل هذه الحالة، تابع القحطاني: «ربما تكون الرؤى في هذا الموضوع غير واضحة، فلا تزال هناك ردود هنا وهناك تزيد من ضبابية الوضع، لكن هناك إشكالات تعاني منها مكاتب العمل بصفة يومية، ومع ذلك لم نصل إلى حلول، على رغم مرور سنين عليها، ونحن في الجمعية تمر علينا مشكلات متكررة مثل هذا قد نقضي عليها بحلول بسيطة».

11 توصية لإنصاف نزيلات "الملز"

"حقوق الإنسان" تدعو لتخفيف العبء عن "السجانات"

المصدر: جريدة الوطن الخميس 13 صفر 1434 هـ - 27 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=126329&CategoryID=5

الرياض: عبدالله فلاح
طلبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، من الجهات ذات الاختصاص، معالجة أبرز المشكلات الخاصة بنزيلات سجن النساء بالملز، وقال مصدر مطلع على الإجراء لـ"الوطن" إنهم بصدد مخاطبة رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام لوجود مجموعة من الحالات لم تتم إحالتها للمحاكمة، فضلا عن مخاطبة رئيسي المحكمتين "العامة" و"الجزئية"، لوجود دعاوى منظورة من أكثر من سنة ولم يتم إصدار حكم فيها حتى الآن. وخلصت الجمعية الحقوقية إلى 11 توصية لمعالجة أوضاع "نزيلات الملز"، بما في ذلك التعجيل بمشروع ندب القضاة للسجون بما يحقق التخفيف من تكدس عدد النزيلات بعد بلوغ أعدادهن حاجز الـ950 .
ودعت التوصيات إلى العمل على إيجاد أخصائية نفسية وتخصيص مكان في العيادة لامتصاص غضب النزيلة وتهدئتها حتى لا يؤثر غضبها وينتقل لبقية النزيلات، ضمن حل عاجل لمشكلة النزيلات المصابات بأمراض نفسية، إضافة إلى عدم دمجهن مع النزيلات السليمات، فيما شددت توصية أخرى على ضرورة تفعيل الرقابة الأمنية على النزيلات وعدم

السماح لإحداهن بالتجول دون الأخرى، وتوفير الحماية والوقاية لكافة منسوبات إدارة السجن وحفظ حقهن في عدم تشغيلهن لساعات طويلة تتجاوز ساعات العمل المكفولة في الأنظمة حرصا على استقرارهن الأسري وعدم تأثير طول مدة عملهن على تعاملهن مع النزيلات.
وطالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بتوفير صيانة دورية أسبوعية للتكييف ووسائل التهوية ودورات المياه وبرادات المياه المعطلة في الممرات.
طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الجهات المختصة بالعمل على إنهاء أوضاع النزيلات بسجن النساء بالملز في الرياض بشكل نهائي، سواء من المحكمة والإجراءات الإدارية في السجن أو في هيئة التحقيق والادعاء العام، والتعجيل في مشروع ندب القضاة للسجون بما يحقق التخفيف من تكدس النزيلات وسرعة البت في قضاياهن.. جاء ذلك في 11
توصية أوصت بها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عقب زيارة قام بها وفد نسائي نهاية الشهر الماضي.
وأكد مصدر مسؤول بالجمعية لـ"الوطن" أنه ستتم مخاطبة رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام بشأن مجموعة حالات لم تتم إحالتها للمحاكمة، وذلك بعد فرز الحالات وجدولتها، كما ستتم مخاطبة رئيس المحكمة العامة والمحكمة الجزئية بعد الحصول على أرقام الدعاوى - من إدارة السجن - التي امتدت الجلسات فيها لأكثر من سنة دون إصدار حكم، إما لندب القضاة أو تغييرهم أو تأجيل الجلسات. كما دعت الجمعية من خلال توصياتها إلى العمل على إيجاد أخصائية نفسية وتخصيص مكان في العيادة لامتصاص غضب النزيلة وتهدئتها كي لا يؤثر غضبها وينتقل لبقية النزيلات.
وأشارت الجمعية في توصياتها إلى ضرورة توفير زي رسمي موحد يتم تسليمه للموقوفة بمجرد دخولها للسجن، بما يضمن حصولها على لباس لائق وعدم الشعور بالدونية، والعمل على توفير كسوة صيفية للسجينة وكسوة شتوية.
ولفت المصدر إلى أنه سيتم إعداد خطاب إلى المديرية العامة للسجون في هذا الشأن. وشددت الجمعية على وجوب اتخاذ التدابير الوقائية العاجلة بعزل غير المصابات بمرض الدرن عن المصابات والعمل على توفير حق السجينة في الحصول على العلاج اللازم والتهوية والتشميس بما يضمن توفير بيئة صحية لهن. ووصفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان نسبة السجينات السعوديات بـ "القليلة جداً"، مؤكدة أن الأجدر عزلهن بمركز مستقل يهدف إلى إصلاحهن وإعادة تأهيلهن خلال مدة المحكومية، واستفادتهن من دورات لتطوير الذات لضمان عدم العودة للجريمة، مع تقسيم هذا المركز حسب نوع الجريمة.
وطالبت الجمعية في توصيتها السادسة بتوظيف مسؤولة قانونية على علم ودراية بالأنظمة وأحكام الشريعة الإسلامية لتوعية السجينات والموقوفات بما لهن وما عليهن من حقوق والتزامات، ومساعدة النزيلات غير القادرات مادياً على توكيل محامٍ في دفعوهن ولوائحهن الاعتراضية إن لزم الأمر.
كما شددت الجمعية على تفعيل الرقابة الأمنية على النزيلات وعدم السماح لإحداهن بالتجول دون الأخرى والعمل على توفير الحماية والوقاية لكافة منسوبات إدارة السجن، وحفظ حقهن في عدم تشغيلهن لساعات طويلة تتجاوز ساعات العمل المكفولة في الأنظمة، حرصا على استقرارهن الأسري، وعدم تأثير طول مدة عملهن على تعاملهن مع النزيلات. ودعت الجمعية في توصيتها الثامنة إلى العمل على حل مشكلة الازدحام التي تعاني منها النزيلات، سواء الموقوفات أو السجينات، وذلك بسرعة إنهاء الترميمات في العنابر الأربعة التي لا تزال تحت الترميم.
وأشارت الجمعية إلى ضرورة إيجاد حل عاجل لمشكلة النزيلات المصابات بأمراض نفسية، وعدم دمجهن مع النزيلات السليمات، نظراً لحاجتهن لرعاية وتعامل من نوع خاص، ولضمان عدم تعرض بقية النزيلات للأذى، والإيعاز لإدارة السجن النسائية باستقبال شكاوى السجينات وتظلماتهن وإرسالها للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لمتابعة وضع النزيلة مع الجهات المعنية وإنهاء معاناتها.
وكانت "الوطن" نشرت في عددها الصادر يوم الأحد الماضي تقريرا عن حالة سجن النساء بالملز ومتابعة أوضاع السجينات والتحسينات المرجوة.

"حقوق الإنسان": "العفو عن السجناء" يرسخ التسامح

المصدر: جريدة الوطن الاحد 16 صفر 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=126671&CategoryID=5

الرياض: الوطن
ثمنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمر خادم الحرمين الشريفين الكريم القاضي بالعفو عن سجناء الحق العام الذين تأكد للجهات المختصة سلامة أوضاعهم وتوجيهه بإطلاق سراح الذين ثبت إعسارهم وعجزهم عن سداد ما عليهم من ديون وديات. وأكد رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني في بيان صحفي أمس أن هذا التوجيه ليس بمستغرب في العفو عمن لم تكن جرائمه ضمن الجرائم الكبيرة، مشيراً إلى أن هذه المبادرة ترسخ مبادئ التسامح.

برد الشمال يكشف حقوق عمالة البلديات المهدرة.. و حقوق الإنسان" تُطالب العمل" بمتابعتها

المصدر: جريدة الشرق الاحد 16 صفر 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/30/652933

حائل – بندر العمار
كشفت موجات البرد التي تضرب شمال المملكة حالياً، حقوق عمال البلديات المهدرة وعدم اكتراث البلديات بهم من حيث تزويدهم بالملابس المناسبة أو تأخير دوامهم حتى ارتفاع الشمس ودرجة الحرارة قليلاً. ورصدت «الشرق» اضطرار بعض عمال البلديات إلى إحراق بعض النفايات للتدفئة بها بعد انخفاض درجات الحرارة عن الصفر المئوي، وسط مطالبات بتأخير دوام تلك العمالة الى التاسعة صباحا في حالة وجود موجات باردة مثل التي تضرب المنطقة الشمالية حاليا أسوة بطلبة المدارس الذين يخضعون لتقارير الأرصاد الجوية، وتزويد العمالة بالملابس المناسبة لهم واحترام إنسانيتهم ورحمة بهم.
وشدد المتحدث الإعلامي باسم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري، على ضرورة أن تقوم وزارة العمل بمتابعة حقوق عمال البلديات وتطبيق اشتراطات أنظمة العمل، والنظر للأماكن التي فيها برودة شديدة وتأجيل دوامهم حتى ارتفاع درجات الحرارة في الساعة التاسعة أو العاشرة حسب الأماكن.
وطالب الفاخري جهات العمل بتوفير الملابس المناسبة للعامل وضرورة توفير كسوة الشتاء والصيف ومراقبتهم في ذلك وتوقيعهم على ذلك بعد توفيرها.
من جهته، طالب رئيس المجلس البلدي لمدينة جبة السابق والعضو الحالي الحميدي المسعود، بتأخير دوام العمالة في شوارع المدينة إلى الساعة التاسعة صباحا على الأقل أسوة بطلبة المدارس الذين يخضعون لتقارير الأرصاد الجوية ويتم صرفهم في حالة وجود أمطار أو غبار أو غيره، إضافة إلى تزويد تلك العمالة بملابس تقيهم برودة الشتاء أو صرف بدل مادي لهم، وأضاف «الاهتمام بهم من الإنسانية لأن هؤلاء في ذمتنا ونحن في بلد الإنسانية».

ووعد المتحدث الإعلامي في أمانة منطقة حائل بشير السميحان بالرد على استفسارات «الشرق»، إلا أن ذلك لم يتم.

المعتقلون السعوديون بالعراق يواصلون إضرابهم

المصدر: جريدة الوطن الاحد 16 صفر 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=126564&CategoryID=1

الرياض: فهد الجهني
كشف رئيس لجنة حقوق السجناء السعوديين في العراق ثامر البليهد لـ"الوطن"، أن السعوديين المضربين عن الطعام في السجون العراقية مستمرون في إضرابهم إلى أن تنفذ مطالبهم التي تتمثل في وقف المعاملة الطائفية التي تمارس ضدهم وإلغاء أسلوب الانتهاكات والتعذيب الذي يعانون منها، إضافة إلى إلغاء القضاء الكيدي والسجون الاحترازية التي تطبق ضدهم. وأشار البليهد إلى أن مطالب السجناء تشمل أيضاً زيارة وفد دبلوماسي من السفارة السعودية بالأردن للوقوف على معاناتهم ومطالبهم، والسماح لمنظمة حقوق الإنسان الدولية، ولجنة من البرلمان العراقي ووزارة العدل بتنظيم زيارات مماثلة، وقال " قمنا بإيصال صوت هؤلاء السجناء للجهات المسؤولة والمعنية في البلدين. كما خاطبنا المنظمات الحقوقية العالمية بما يعانيه السجناء السعوديون في السجون العراقية". من جهة أخرى، نفى رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مفلح القحطاني، أن تكون الجمعية قد تلقت طلبات من أسر وعائلات السجناء السعوديين في العراق للقيام بزيارات لأبنائهم في بغداد، مؤكداً أن الجمعية لن تألو جهداً في خدمتهم ومتابعة ملف المعتقلين بكل دقة وعناية.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تثمن أمر الملك بالعفو عن السجناء المعسرين

المصدر: جريدة الرياض الاحد 16 صفر 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/30/article797144.html

الرياض - فاطمة الغامدي
تثمن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمر خادم الحرمين الشريفين الكريم القاضي بالعفو عن سجناء الحق العام الذين تأكد للجهات المختصة سلامة أوضاعهم وتوجيهه - رعاه الله - بإطلاق سراح السجناء الذين ثبت إعسارهم وعجزهم عن سداد ما عليهم من ديون وديات ولم يكن سجنهم بسبب جرائم كبرى أو بسبب المماطلة والتلاعب بأموال الناس.
وقال رئيس الجمعية د. مفلح بن ربيعان القحطاني إن هذا التوجيه الكريم من خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله ورعاه - ليس بمستغرب من مقامه الكريم في العفو عمن لم تكن جرائمه ضمن الجرائم الكبيرة وأن هذه المبادرة الكريمة ترسخ مبادئ التسامح وتدل على تلمس القيادة لهموم المواطنين وحرصها على إنهاء معاناة أسر هؤلاء السجناء.
وأضاف أن هذا العفو يمثل لفتة إنسانية من قائد هذه البلاد المباركة نحو فئة من المواطنين والمقيمين زلت بهم القدم وتلمسه لكل ما من شأنه إقالة عثرة من أخطأ التصرف وحاد عن طريق الصواب للرجوع إليه ولا شك أن هذه المبادرة ستدخل السرور على العديد من الأسر من مواطنين ومقيمين وستساهم في التخفيف من تكدس النزلاء في السجون.

وعبر د. القحطاني باسمه واسم أعضاء الجمعية عن بالغ شكره لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد على هذه المبادرة، وأكد أن الجمعية تتطلع إلى أن يتم إدماج هؤلاء السجناء في المجتمع من خلال قيام الجهات المعنية بدورها في هذا الشأن بما يكفل لهم وأفراد أسرهم العيش الكريم، كما تأمل الجمعية بأن يتم الاستعجال في تطبيق هذا الأمر بما يضمن استفادة النزلاء المعنيين بأحكامه بأسرع وقت ممكن.

أكدت أن معظمهم عجزوا عن تسديد ديون وديات

حقوق الإنسان تثمن العفو الكريم عن سجناء الحق العام

المصدر: جريدة سبق الاحد 16 صفر 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م
http://sabq.org/02tfde

بدر الروقي – سبق – الرياض:
ثمنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمر خادم الحرمين الشريفين القاضي بالعفو عن سجناء الحق العام.
وأكدت حقوق الإنسان للجهات المختصة سلامة أوضاعهم، وأنه ثبت إعسارهم وعجزهم عن سداد ما عليهم من ديون وديات، ولم يكن سجنهم بسبب جرائم كبرى أو بسبب المماطلة والتلاعب بأموال الناس.

حقوق الإنسان: العفو عن السجناء يجسد تلمس القيادة لهموم المواطنين

المصدر: جريدة المدينة الاحد 16 صفر 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/423572

سلوى حمدي - الرياض
أشادت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بأمر خادم الحرمين الشريفين الكريم القاضي بالعفو عن سجناء الحق العام الذين تأكد للجهات المختصة سلامة أوضاعهم وتوجيهه بإطلاق سراح السجناء الذين ثبت إعسارهم وعجزهم عن سداد ما عليهم من ديون وديات ولم يكن سجنهم بسبب جرائم كبرى أو بسبب المماطلة والتلاعب بأموال الناس، وأكد رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني أن هذا التوجيه من خادم الحرمين ليس بمستغرب عن مقامه الكريم في العفو عمن لم تكن جرائمه ضمن الجرائم الكبيرة وأن هذه المبادرة ترسخ مبادئ التسامح وتدل على تلمس القيادة لهموم المواطنين وحرصها على إنهاء معاناة أسر هؤلاء السجناء، وأضاف: «إن هذا العفو يمثل لفته إنسانية من قائد هذه البلاد.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أكدت أنها تأمل الاستعجال في تطبيق الأمر الملكي

حقوق الإنسان": نتطلع إلى دمج سجناء الحق العام في المجتمع

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 16 صفر 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/12/30/article_720928.html

عبد الحميد الأنصاري من الرياض

أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تطلعها إلى أن يتم إدماج سجناء الحق العام في المجتمع الذي أصدر خادم الحرمين الشريفين أمره بالعفو عنهم من خلال قيام الجهات المعنية بدورها في هذا الشأن بما يكفل لهم وأفراد أسرهم العيش الكريم، موضحة أنها تأمل في أن يتم الاستعجال في تطبيق الأمر الملكي بما يضمن استفادة النزلاء المعنيين بأحكامه في أسرع وقت ممكن.

وثمنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الأمر الملكي الكريم القاضي بالعفو عن سجناء الحق العام الذين تأكد للجهات المختصة سلامة أوضاعهم، إضافة إلى توجيهه بإطلاق سراح السجناء الذين ثبت إعسارهم وعجزهم عن سداد ما عليهم من ديون وديات ولم يكن سجنهم بسبب جرائم كبرى أو بسبب المماطلة والتلاعب بأموال الناس.

وأكد رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني أن هذا التوجيه الكريم من خادم الحرمين الشريفين ليس بمستغرب عن مقامه الكريم في العفو عمن لم تكن جرائمه ضمن الجرائم الكبيرة وأن هذه المبادرة الكريمة ترسخ مبادئ التسامح وتدل على تلمس القيادة لهموم المواطنين وحرصها على إنهاء معاناة أسر هؤلاء السجناء.

وأضاف رئيس الجمعية أن هذا العفو يمثل لفتة إنسانية من قائد هذه البلاد المباركة نحو فئة من المواطنين والمقيمين زلت بهم القدم، وتلمسه لكل ما من شأنه إقالة عثرة من أخطأ التصرف وحاد عن طريق الصواب للرجوع إليه، ولا شك أن هذه المبادرة ستدخل السرور على العديد من الأسر من مواطنين ومقيمين وستسهم في التخفيف من تكدس النزلاء في السجون.

وكان خادم الحرمين الشريفين قد أمر بالعفو عن سجناء الحق العام الذين لا يشكلون خطراً على الأمن العام والنظام، إضافة إلى إطلاق سراح السجناء الذين ثبت إعسارهم وعدم مقدرتهم على سداد ما عليهم من ديات وديون ولم يرتكبوا جرائم كبيرة، وذلك بمناسبة شفائه وسلامته من العملية الجراحية التي أجراها أخيراً. وذكرت المديرية العامة للسجون لـ"الاقتصادية" الخميس الماضي أن أعداد سجناء الحق العام الذين يشملهم العفو الملكي ستتبين بعد أسبوعين من القرار، حيث تتولى ذلك لجان تم تشكيلها أخيراً وبدأت عملها لتحديد من تنطبق عليه الشروط، مشيرة إلى أن العفو الملكي سيكون شاملاً لجميع مناطق المملكة ويستفيد منه المواطنون والمقيمون على حد سواء.

وقال المتحدث الرسمي للمديرية العقيد أيوب بن نحيت إن اللجان بدأت عملها فور صدور قرار خادم الحرمين الشريفين وبتوجيهات من وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز، حيث تم البدء في تشكيل اللجان لتواصل أعمالها بشكل يومي لفرز الملفات والقضايا من أجل الإسراع في إنهاء إجراءات الخروج لإطلاق سراح مجموعة من سجناء وسجينات الحق العام الذين تنطبق عليهم الشروط في التوجيه الكريم وتنفيذ المكرمة الملكية فورا، كما أن هذه اللجان المنتشرة في جميع مناطق ومحافظات المملكة ستواصل عملها إلى حين انتهاء النظر في جميع الملفات والإفراج عن آخر سجين تنطبق عليه الشروط.

رئيس حقوق الإنسان لـ عكاظ":

على الجهات المعنية الإسراع بتنفيذ مشاريع معالجة الفقر والبطالة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 صفر 1434 هـ - 31 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121231/Con20121231560335.htm

عبدالكريم الذيابي (الطائف)

شدد رئيس جمعية حقوق الإنسان في المملكة الدكتور مفلح بن ربيع القحطاني على ضرورة الاستعجال في ترجمة توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على أرض الواقع بشأن تنفيذ المشاريع الرامية لدعم ملف الفقر والبطالة في المملكة.

وقال القحطاني في تصريح لـ«عكاظ» تيمنا بمقولة خادم الحرمين الشريفين للوزراء (لا عذر لكم بعد اليوم في تقصير أو إهمال وعلى كل وزير ومسؤول أن يشرح من خلال الإعلام ما يخص قطاعه بشكل مفصل ودقيق): «نتطلع للكثير من هذه الموازنة، ونأمل الإسراع بتنفيذ توجيهات الملك بشأن دعم الفئات الأقل دخلا، فالمبالغ رصدت والمتبقي هو الاستعجال بتنفيذ المشاريع»، مضيفا أن ملف البطالة والفقر يجب أن يكون ضمن الأولويات من خلال إنهاء مشاريع الإسكان، منح ذوي الدخل المحدود، إلحاق الأسر الفقيرة بقطاعات التعليم لكل ما يساعد هذه الشريحة من المجتمع في تحسين وضعها المعيشي، خاصة وأنها بدأت حسب الأرقام الأخيرة في التنامي والازدياد على حساب الطبقة الوسطى، فعندما ننظر لقائمة المعسرين في الضمان الاجتماعي تدخل هذه الفئة الكبيرة تحت مسمى الفقر، كاشفا عن أن هناك دعما ملموسا من وزارة الشؤون الاجتماعية في رفع المساعدات المقطوعة وجهودا في تقديم البرامج الأخرى كتسديد فواتير الكهرباء والحقيبة المدرسية، إلا أن الأمل لا زال ملحا في إيجاد مشاريع فعالة تساعد على التنمية داخل الأسر بالاهتمام بتعليم الأبناء وإتاحة الفرص أمامهم لإمكانية رفع الدخل والمستوى لأسرهم.

وأهاب القحطاني باحتواء ملف العاطلين عن العمل وتوظيفهم، إضافة إلى ضبط الأسعار من خلال سن قانون حازم يحمي شريحة المستهلكين، وقال: «عندما نتحدث عن تأخير في المشاريع فهذه قد تكون مادية على أرض الواقع أو تنظيمية وهيكلية، متمنيا من المسؤولين في كافة الجهات التنفيذية أن يضعوا توجيهات الملك (حفظه الله) موضع التنفيذ.

أب يعفو عن ابنه بعد 16 عاما سجنا

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 صفر 1434 هـ - 31 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121231/Con20121231560469.htm

مصلح الحربي (المدينة المنورة)
بعد ما يقارب 16 عاما قضاها داخل السجون ينتظر السجين (ع. س) سعودي الجنسية في العقد الخامس من العمر، إطلاق سراحه خلال الـ 48 ساعة المقبلة، بعد أن وافق والده على ذلك وورود مذكرة إطلاقه إلى شعبة السجن العام بالمدينة المنورة.
وتعود القضية لعام 1418هـ بعد أن صدر بحقه حكم شرعي بسجنه ثلاث سنوات وجلده 90 جلدة تكرر 10 مرات مع جلده حد المسكر، ودفع مبلغ 36 ألف ريال لوالده عوضا عن التلفيات بإحراقه سيارتي والده، وترك حينها حكم العفو على الابن بيد الأب في إطلاق سراح ابنه أو إبقائه داخل السجن لحين ثبوت صلاح حاله واستقامته، ومنذ ذلك التاريخ والابن يقبع في السجن بحكم الأب، ولم تفلح خلال تلك السنوات الجهود المضنية لعدد من الأعيان والأقارب لإقناع الأب بإطلاق سراح ابنه، بالإضافة لتدخل لجنة المعسرين والشؤون الاجتماعية لإذابة الخلاف بين الأب والابن لكن دون جدوى.
من جانبها كشفت مشرفة مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة شرف القرافي، أنه بعد ورود قضية السجين للمكتب حظيت بالاهتمام والمتابعة من قبل رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني، وتم تكليف باحث قانوني لزيارة السجين وتقصي حقائق وضعه.

المركز: إيقاف نتيجة الطالب يتم في حالات الخلل الواضح في الأداء

"القياس" يحجب نتيجة طالب ثانوي لحصوله على درجة كبيرة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 18 صفر 1434 هـ - 31 ديسمبر 2012م
http://sabq.org/M4tfde

عوض الفهمي- سبق- مكة المكرّمة:
فُوجئ طالب مرحلة ثانوية بمكة المكرّمة، بإيقاف نتيجة اختباره للقدرات بالمركز الوطني للقياس والتقويم؛ لأنه حصل على درجة كبيرة.
وقال ولي أمر الطالب تركي سامي أبو جمال الذي يدرس بالصف الثالث الثانوي بثانوية الحكم بن هشام بالعاصمة المقدسة، إن ابنه دخل اختبار القدرات الذي أُقيم منتصف شهر المحرم الماضي، وكان مقره في مدارس فقيه بمكة المكرّمة، وحين تم إعلان النتائج عن طريق مركز القياس والتقويم فُوجئ بنتيجة ابنه "موقوفة مؤقتاً".
وأضاف ولي الأمر: "حاولت التواصل مع المركز، لكنهم أفادوني بأنه لا بد من إعادة الاختبار، بحكم أن الدرجة التي حصل عليها ابني درجة عالية ومختلفة عمّا حصل عليه في المرتين السابقتين"، مؤكداً أن ابنه دخل اختبار القدرات مرتين سابقتين حصل في الاختبار الأول على 61 درجة وفي الثاني على 62 درجة.

وأكّد ولي الأمر أنه تقدّم بشكوى للديوان الملكي ولـ "حقوق الإنسان"، لإنصافه من الظلم الذي تعرّض له ابنه بحجب نتيجته، رافضاً أيَّ اتهامٍ لابنه بأنه قد تلاعب في الاختبار، ومبيناً أنه يرفض إعادة ابنه الاختبار مرة أخرى ويطالب بالدرجة التي حصل عليها.

من جانبه، أوضح المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي أنه يبذل جهداً كبيراً لتحقيق رسالته المتمثلة في ضمان العدالة وتساوي الفرص بين الطلاب والطالبات في التعليم العالي، ومن ذلك تحقق العدالة والمساواة والتأكد من نزاهة تأدية الطالب والطالبة الاختبار وسلامة أدائهم.

وأشار المركز، رداً على شكوى أحد الطلاب، بظهور رسالة له بإيقاف النتيجة وطلب المركز منه بإعادة الاختبار في القدرات العامة للتخصّصات العلمية، إلى أنه خلال السنوات الماضية طوّر المركز أساليب ووسائل علمية وفنية مبنية على دراسات علمية دقيقة معدة من خبراء في تحليل وتدقيق أداء المختبرين، والكشف عن حالات تحايلٍ وتلاعبٍ في الاختبارات.

وأفاد بأنه عند تطبيق الأساليب والوسائل العلمية تم اكتشاف عددٍ من الطلاب من خلال اختلاف أدائهم، يقومون بعمليات تحايلٍ وتلاعبٍ وقت الاختبار وداخل القاعات؛ حيث طُبِّقت عليهم لائحة المخالفات والعقوبات.

وأوضح أنه بعد كل اختبارٍ تقوم لجنة فنية متخصّصة بعقد اجتماعات عدة للنظر في أداء الطلاب، والتحقيق في بعض الحالات التي يوجد فيها خللٌ واضحٌ واختلافٌ في الأداء؛ وعلى ذلك تقوم اللجنة بإصدار بعض القرارات، من خلال الممارسات العلمية الدقيقة التي ساهمت في الحد من الحصول على درجاتٍ غير مستحقة حيث يطلب المركز إعادة الاختبار دون تحمُّل أيِّ مبالغ مالية على الطالب.

وأكّد المركز أن إجراء إيقاف النتيجة إجراءٌ يتم في الاختبارات الدولية المتخصّصة والتي يتم اتخاذه في حالات الخلل الواضح في النتائج، على أن يتم إعلان ذلك بعد أداء الاختبار حسب الإجراء المعتاد في المركز للتعامل مع مثل هذه الحالات.

أثيرت قضيته إعلامياً بسبب بطء تحرك علاجه

وفاة الطفل عبدالله العنزي.. ووالده: الله يسامحهم لم يعزّنا أحد

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 19 صفر 1434 هـ - 1 يناير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/01/01/655713

الرياض – خالد الصالح

فقد الأب فيصل العنزي أمس الأول طفله الصغير «عبدالله» عن عمر يناهز السابعة، بعد معاناة طويلة مع السرطان.

وكانت رحلة علاج الطفل قد مرّت بعراقيل بدأت بنقله من مدينة الملك عبدالعزيز بالحرس الوطني إلى مستشفى الشميسي دون مبرر، ثم أعيد مرة أخرى بأمر من وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة للمدينة الطبية بالحرس الوطني. لكنّ حالته انتكست وتطورت ليصاب بالشلل ويعجز عن الحركة، على الرغم من نجاح عملية استئصال ورم في الحبل الشوكي.

وقال والد الطفل عبدالله لـ «الشرق»: إن طفله لم يستجب للعلاج الكيماوي والإشعاعي أثناء وجوده في غرفة العزل، وتأثر من هذه المواد كثيراً، وقبل وفاته ضعف القلب لديه، وتوقف عن النبض مراراً وتكراراً، مما جعل الأطباء ينعشونه بالصدمات الكهربائية في كل مرة. وأضاف أن الله أراحه من تعبه واختار له الأفضل. وأضاف العنزي: لا أحد من العاملين في مدينة الملك عبدالعزيز الطبية قام بأداء واجب التعزية له، قائلاً: «ما أحد درى عنا، الله يسامحهم.«

من جهته أشار المتحدث الرسمي باسم المدينة الطبية بالحرس الوطني، سامي الشعلان لـ «الشرق» إلى أن المعلومات ومسببات وفاة الطفل عبدالله العنزي «يرحمه الله» لا تتوفر لديه؛ كونه في إجازة رسمية.
وكانت «الشرق» قد نشرت في عددها رقم (300) تفاصيل ملابسة قضية الطفل عبدالله العنزي منذ بدايتها ، وتصاريح وزارة الصحة، وانتقادات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لبطء تحرك وزارة الصحة لنقل الطفل عبدالله فيصل العنزي وعلاجه.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تعاني نقصا في الخدمات وتعثرا في المشاريع "حرس جازان": وضعها من اختصاص لجنة حرم الحدود

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 19 صفر 1434 هـ - 1 يناير 2013م
http://www.aleqt.com/2013/01/01/article_721443.html

خالد الغربي من الرياض
وافق مجلس الشورى على إلغاء شرط عدم ملكية المتقدم للحصول على تمويل من البنك السعودي للتسليف والادخار لأي منشأة خلاف المطلوب تمويلها، أو يكون شريكا في مشروع آخر وقت التقديم، كما وافق على مشروع نظام الآثار والمتاحف والتراث العمراني، وذلك في جلسة المجلس أمس.
واستمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون المالية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للبنك السعودي للتسليف والادخار للعام المالي 1432/ 1433هـ، التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور سعد مارق، ومن ثم قرر الموافقة على أن يقوم بنك التسليف والادخار بوضع خطة مرحلية لافتتاح أقسام نسائية في فروعه مع إيجاد كادر نسائي لتشغيل هذه الفروع، كما طالب المجلس كلا من وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية بدعم البنك السعودي للتسليف والادخار بالإمكانات المادية والبشرية المتخصصة التي تمكّنه من تنفيذ مهامه.
كما استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم بشأن مشروع نظام الآثار والمتاحف التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور أسامة قباني، ووافق المجلس على مشروع نظام الآثار والمتاحف والتراث العمراني والمكوّن من 94 مادة موزعة على عشرة فصول، حيث مشروع النظام في مادته الخمسين أن أي تصنيف لمبنى أو موقع تراث عمراني ضمن سجل الآثار يترتب عليه التزام الدولة بحمايته والمحافظة عليه وتطويره إذا كان ملكا لها، والمشاركة في جهود حمايته والمحافظة عليه وتطويره إذا كان ملكا للقطاع الخاص، ونزع ملكيته لمصلحة الدولة إذا كانت ظروف حمايته غير متوافرة.
كما يحظر النظام التعدي على مواقع الآثار والتراث العمراني أو تحويرها أو إزالتها أو إلحاق الضرر بها أو تشويهها بالكتابة أو الطلاء أو النقش أو إلصاق الإعلانات عليها، أو تغيير معالمها أو طمسها.
ويطالب مشروع النظام الهيئة العامة للسياحة والآثار بتسجيل جميع الآثار الثابتة والمنقولة والمواقع التاريخية ومواقع وقطع التراث الشعبي بسجل خاص للآثار.
وأوضح مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد بن معتاد الحمد أن مشروع النظام ينص على إنشاء صندوق يسمى "صندوق الآثار والمتاحف والتراث العمراني" للإنفاق منه على حماية الآثار والتراث العمراني والمحافظة عليه وصيانته وعرضه وتوظيفه بصفة دائمة، وكذلك لإنشاء متاحف جديدة، ودعم المتاحف التي تحمل شعار "متحف سعودي" ودعم جهود القطاع الخاص من أفراد ومؤسسات وجمعيات أهلية بما يسهم في تحقيق الأهداف والغايات المنصوص عليها في هذا النظام.
وفيما يتعلق بلائحة السلامة بالسفن، استمع المجلس إلى تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن لائحة السلامة الخاصة بالسفن ذات الحمولات الصغيرة التي لا تشملها المعاهدات الدولية البحرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تلاها رئيس اللجنة الدكتور فيصل طاهر.

ورأت اللجنة أن هذه اللائحة ستساعد في تنظيم سلامة السفن ذات الحمولات الصغيرة ما يساعد على سلامة البضائع وحمايتها وبالتالي حماية الموردين والمصدرين بإذن الله، كما أن اللائحة وبحسب المادة (133) تعطي أي دولة حق طلب تعديل هذه اللائحة ما يساعد على المرونة في تعديل بعض بنودها مستقبلا عند الحاجة، ووافق المجلس بعد النقاش والمداولات على لائحة السلامة الخاصة بالسفن ذات الحمولات الصغيرة التي لا تشملها المعاهدات الدولية البحرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كما وافق مجلس الشورى على انضمام المملكة لاتفاقية إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في النمسا تحت مظلة الأمم المتحدة بصفتها منظمة دولية، وذلك بعد أن استمع المجلس إلى تقرير لجنة حقوق الإنسان والعرائض الذي تلاه رئيس اللجنة سليمان الزايدي.

وأوضحت اللجنة في تقريرها أن عدد الدول المنظمة لهذه الاتفاقية 60 دولة، وأن هذه الأكاديمية هي منشأة بصفتها منظمة دولية وتتمتع بشخصية قانونية دولية كاملة، وأن إنشاءها جاء ليعزز العمل على منع الفساد ومكافحته، وأكدت اللجنة أن انضمام المملكة لهذه الاتفاقية سيوفر التعليم والتدريب في مجال مكافحة الفساد، وتقديم أشكال أخرى من المساعدات التقنية ذات الصلة، ويأتي انضمام المملكة لهذه الاتفاقية انسجاما مع الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في الاستفادة من خبرات الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد.

وقال مساعد رئيس مجلس الشورى: إن المجلس استمع إلى تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي لمؤسسة البريد السعودي للعام المالي 1431/ 1432هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور فيصل طاهر.

ورأت اللجنة في تقريرها أهمية إعطاء مؤسسة البريد المرونة المالية والإدارية اللازمة لتطوير أدائها، كما طالبت بإدخال التقنيات الحديثة لعمل البريد ما يسهم في جعله منافسا محليا وعالميا، إضافة إلى رفع كفاءة العمل وزيادة الإنتاجية للموظفين.

بعد ذلك طرح تقرير اللجنة للنقاش، حيث أكد عدد من الأعضاء أن توصيات اللجنة لم تلامس احتياجات الناس من مؤسسة البريد، خصوصا مشكلتي تأخر وصول البريد وضياعه، ما أفقد الناس الثقة في مؤسسة البريد السعودي واتجاههم إلى شركات أخرى خاصة.

وأكد أحد الأعضاء أن مؤسسة البريد تعمل إداريا باحترافية عالية، ولكن واقع حال الخدمات ليس كما نريد، وتساءل عن أسباب ذلك.

بدوره قال عضو آخر: إن هناك تطورا كبيرا في مؤسسة البريد السعودي، ما انعكس على ترتيب المملكة الدولي في هذا المجال أخيرا ولكن الخدمات ما زالت دون الطموحات، ولكنه أكد صعوبة تحقيق الاستقلال المادي والإداري لمؤسسة البريد، وذلك بسبب قلة الإيرادات بالنسبة للمصروفات.

ودعم عدد من أعضاء المجلس تحول المؤسسة العامة للبريد إلى هيئة عامة، من أجل تحقيق الاستقلال المادي والإداري، ما يسهم في رفع مستوى الخدمات والمنتجات المقدمة من البريد السعودي.

وبعد النقاش والمداولة وافق المجلس على منح اللجنة فرصة لطرح وجهة نظرها تجاه الآراء والملاحظات من قبل أعضاء المجلس في جلسة مقبلة. وكشفت لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني أن 29 مشروعا للمؤسسة لا يزال متوقفا، حيث لم يتم تشغيلها، وذلك بسبب عدم توفر الاحتياجات والمتطلبات التي يجب أن تتوفر فيه لتشغيله، وقد حال دون الاستفادة منها استفادة كاملة. وطالبت اللجنة في توصيات بتحويل برامج المؤسسة التدريبية إلى برامج استراتيجيه منتهية بالتوظيف ودعم المؤسسة لتشغيل مرافقها الجديدة واعتماد الوظائف اللازمة لذلك، وكذلك على المؤسسة تقييم أداء مخرجات معاهد ومراكز التدريب الأهلية والشهادات الصادرة عنها، والتأكد من معادلة وتوثيق مؤهلات المدربين فيها، والرفع للمجلس بتقريرها القديم بتقرير عن ذلك.

وفي ذات الصدد وجه أعضاء مجلس الشورى انتقادات واسعة للمؤسسة، حيث وصفوا بأن هناك إهدارا تدريبيا، وخريجين بلا وظائف ومخرجات لا تتواكب مع سوق العمل، كما أن معظم مناهج المؤسسة لا يتوفر فيها اللغة الإنجليزية للطالب، مطالبين بتضمين هذه اللغة في المناهج. كما أن هيئة التدريس بالمؤسسة تعاني من قلة الرواتب والحوافز المادية مقارنة بالمعاهد الخاصة.

من جهته، قال الدكتور عبد الله الدوسري: إن ما يقارب 2710 مشاغل في مدينة الرياض يعمل بها نساء غير سعوديات متسائلا أين المؤسسة في أحلال السعوديات مكان الأجنبيات، كما تساءل لماذا لم يتضمن تقرير المؤسسة عن التدريب الذي تقوم به في السجون، حيث لم يذكر شيئا في هذا الخصوص؟ وأضاف أن خريجي معاهد المؤسسة قليلون جدا، مقارنة بعدد المقبولين في بداية السنة، وهذا يشير إلى أن هناك تسربا ولا بد على المؤسسة البحث عن السبب والإفادة به.

وفي شأن آخر انتقد أعضاء المجلس أداء مؤسسة البريد السعودي، حيث كشفت اللجنة أن المؤسسة تعاني من القيود الإدارية والمالية التي تعيقها عن العمل بأسلوب تجاري يقلل من المصروفات ويزيد من الإيرادات، وقد طالبت اللجنة بالتأكيد على الفقرة ثالثا من قرار المجلس رقم 56/67 وتاريخ 1426/11/24هـ ونصه: التزام أعضاء مؤسسة البريد السعودي بالمرونة المالية والإدارية بما يتناسب مع استقلاليتها المالية والإدارية، والتوصية الثانية على مؤسسة البريد السعودي تضمين مؤشرات الأداء (kpi) في تقاريرها المقبلة.
وقال العضو سعيد الشيخ: إن البريد يمر بظروف مالية متواضعة حيث إن الإيرادات أقل من المصروفات، مطالبا بإنشاء هيئة للبريد السعودي، في حين وصف الدكتور طلال ضاحي أن أداء مؤسسة البريد السعودي دون مستوى التطلعات بكثير .

الشؤون الاجتماعية": سنعاقب معنف "الطفل المعاق"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 19 صفر 1434 هـ - 1 يناير 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=126967&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى
أكد مدير الشؤون الاجتماعية بمكة المكرمة عبدالله آل طاوي لـ"الوطن" أن تحقيقا يجرى حاليا داخل مركز التأهيل الشامل بجدة للوقوف على الشخص الذي تسبب إهماله في إصابة "المعاق" ماجد الشامي بأضرار جسدية. وقال آل طاوي "إن المذنب لن يفلت من العقاب، ولن تمر الواقعة مرور الكرام، وذلك وفقا للنظام الذي وضعته الشؤون الاجتماعية والذي ينص على معاقبة المتسببين بإلحاق الضرر بنزلاء الدور الإيوائية حسب نوع المخالفة ومنها الغرامة والسجن والترحيل للعمالة الوافدة".
إلى ذلك، زار وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس مركز التأهيل الشامل وأكد المشرف العام على الجمعية الدكتور حسين الشريف أن الوفد الذي ضم عضو الجمعية معتوق الشريف، تلقى شكوى من الأم حول الحادثة وعليه قام الوفد بالزيارة للوقوف على الإجراءات التي اتخذتها إدارة المركز نحو المعاق ماجد وبحث أسباب وقوع المشكلة. وقال الشريف إن التحقيق أثبت أن الضرر الذي لحق بالمصاب كان من نزيل آخر بالمركز، وتم التأكيد على إدارة المركز بضمان حق النزيل "ماجد" وحقه بالتعويض عما لحقه من أضرار، وأضاف أن مدير المركز خالد نقادي أكد للوفد قيام إدارته برفع تقرير شامل لمدير الشؤون الاجتماعية.
من جهتها، قالت أم ماجد إنها ستقيم دعوى قضائية بديوان المظالم ضد إدارة الشؤون الاجتماعية وذلك لشعورها بالقهر والحسرة على ما آل إليه وضع ولدها المصاب، وبينت أنها تحتفظ بالتقارير الطبية التي تدين مشرفي مركز التأهيل الشامل بتعدد وتكرر وقع العنف على ابنها.

امتعاض تربوي" حيال تقليص إجازات المعلمين.. والوزارة: القرار ملزم

التربية والتعليم" لـ الشرق الأوسط": الهدف تجويد العملية التعليمية وتكثيف المخرجات التدريبية

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الثلاثاء 19 صفر 1434 هـ - 1 يناير 2013م
http://aawsat.com/details.asp?section=43&article=711173&issueno=12453

الطائف: فالح القثامي

وصف تربويون ومعلمون قرار وزارة التربية والتعليم القاضي بتقليص عدد إجازات المعلمين في خطة العام الدراسي الجديد إلى 35 يوما؛ بالقرار المحبط. وقالوا: إنه زاد أحمالهم. وفي المقابل؛ أكد لـ«الشرق الأوسط» محمد الدخيني مدير عام الإعلام التربوي في الوزارة «أن القرار ملزم من تاريخه»، لافتا إلى أن القرار سيخضع للدراسة والتحليل بعد رصد ردود الفعل بشقيها إيجابية كانت أو سلبية.

ورفع تربيون تظلما للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وأرسل آخرون برقيات إلى وزير التربية والتعليم شارحين فيها معاناتهم مع القرار الجديد الذي جاء وسط العام الدراسي من دون دراسة ومن دون تعمق.

ولفت تربويون تحدثوا مع «الشرق الأوسط» إلى أن نظام الحقوق المدنية يكفل للمعلمين التمتع بإجازاتهم.

في حين أكد المتحدث باسم الوزارة أن «الجهات ذات الاختصاص تتابع كل ما يطرح في الشأن الإعلامي بالذات في القبول أو الرفض لمثل هذه القرارات»، مؤكدا أن الهدف الرئيسي للقرار يكمن في تجويد العملية التعليمية وتكثيف المخرجات التدريبية للمعلمين والمعلمات مما سيصب في مصلحة الطلبة، بحسب وصفه.

من جانبه أشار الدكتور عبد الرحمن الشلاش الكاتب والتربوي السابق، إلى قرار تقليص الإجازة باعتباره محبطا ومخيبا للمعلمين والمعلمات، وقال: «إن المعلم يختلف كثيرا عن موظفي الدولة في القطاعات الأخرى، فهو صاحب مهنة سامية، وتعد من أصعب المهن ويشقى فيها المعلمون طوال العام مع الطلاب ويحتاجون لوقت للراحة يكون كافيا».

وزاد: «إن نظام الخدمة المدنية حقق للمعلمين التمتع بالإجازة الصيفية مع طلابهم، لأن طبيعة عملهم لا توجب تواجدهم في مدارسهم أثناء خلوها من الطلاب»، وأبان بأن تحجج وزارة التربية في ذلك التقليص بالتدريب وزيادة الخبرة المهنية لكوادرها، غير مبرر ويستعاض عن ذلك بأوقات أخرى كالفترات المسائية وبداية العام الدراسي، ونهاية العام وحتى وقت اختبار الدور الثاني، جميعها أوقات لم تستثمر، ويضيف الدكتور عبد الرحمن الشلاش أن موضوع الإجازة التي قلصت بحيث تكون موازية لإجازة باقي موظفي الدولة، التي تصل لـ 45 يوما، خطأ فادح ولا بد من تداركه من الوزارة التي تسعى للتطوير والنهوض بالمعلمين والمعلمات وطلابهم.

بينما قال عائض البقمي وهو مشرف تربوي بتعليم الطائف إن الموظف العادي يستطيع أخذ إجازته حيث شاء ووقتما شاء أما التربويون فإجازتهم محدودة بوقت إجازة الطلاب فلم التعنت والتنكيد عليهم وضغطهم نفسيا وبدنيا، مما نفر الكثيرين من هذه المهنة السامية والمقدسة، مبينا أن قرار الإجازة وتقليصها جاء بشكل غير مدروس وغير مخطط له، فتنظيم إجازات العام المقبل تصدر في وسط السنة الدراسية وفي وقت اختبارات الطلاب والطالبات، وتنعكس سلبية القرار على الميدان التربوي الذي يضع ارتباطاته ومتطلباته الكثيرة وفق إجازة الـ60 يوما التي نسف القرار الجديد منها النصف.

وقال سعود العواد وهو معلم يعمل في الرياض: «وجدت عدة خطابات لعدة جهات، منها وزارة الخدمة المدنية وحقوق الإنسان، إلى جانب ورسالة إلى الأمير فيصل بن عبد الله، وزير التربية والتعليم». وأوجز العواد منها «بأن القرار خاطئ

ولم ينص على نظام محدد من الخدمة المدنية، حيث أوضح العواد أنه إشارة إلى ما ورد في قرار نائب الوزير والمنشور في موقع الوزارة يوم 14 صفر، بشأن التقويم الدراسي للعام 33 و34. والمتضمن اعتماد إجازة المعلمين اعتبارا من يوم الأربعاء 17 شعبان من العام الجاري، ومباشرتهم للعمل يوم السبت 10 شوال أي قبل عودة الطلاب بأسبوعين، ويقول كاتب الخطاب بأن هذا القرار يخالف مخالفة صريحة لما جاء به في قرار رئيس ديوان الخدمة المدنية رقم 1-1037 بتاريخ 16 صفر عام 1426. حيث جاء فيه يتمتع المدرسون والمشرفون بكامل العطلة الصيفية وتعتبر لهم بمثابة الإجازة العادية، لأن طبيعة أعمالهم لا تتطلب وجودهم أثناء العطلة.

وزاد المعلم سعود العواد أن نظام الإجازة بشكله الحالي يعد مخالفة صريحة لنظام الإجازات الذي كفلته المادة 47 من النظام الأساسي للحكم ولذلك يطالب كما طالب غيره من التربويين بمعاودة تدقيق القرار ورفع الظلم عن المسؤولين عن تربية الأجيال والنشء، وناشد العواد وزير التربية والتعليم بالتدخل وحل الموضوع قبل اللجوء للقضاء الذي يعد منصفا للجميع.

المجتمع

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 صفر 1434 هـ - 1 يناير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130101/Con20130101560706.htm

يلقي عضوا الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور حسين الشريف المشرف على فرع الجمعية في منطقة مكة المكرمة والباحث الحقوقي معتوق الشريف مساء الخميس المقبل محاضرة بعنوان «حقوق الإنسان .. لماذا ؟» تنظمها اللجنة الثقافية لأدبي جدة في محافظة خليص.

يتلقى الزميل عابد عبد الله اللحياني المشرف على الإعلام الداخلي لفرع وزارة الثقافة والإعلام بمنطقة مكة المكرمة التعازي في وفاة ابن عمه محمد ظافر اللحياني وذلك بمنزل الفقيد في مكة المكرمة أو على هاتفه رقم: (0505507100).

الإعلامي ماضي الأمير مدير قناة جدة الفضائية يستعد هذه الأيام لتقديم برنامج عن التوعية من المخدرات بالتعاون مع إدارة المخدرات في جدة تزامنا مع بدء الاختبارات الدراسية وذلك الخميس المقبل، بغرض التوعية والتثقيف بأضرار المخدرات والمنبهات في فترة الاختبارات، البرنامج الذي يستهدف الأسر يقدم في أحد الأسواق التجارية في جدة.

ندوة عن حقوق الإنسان في خليص

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 20 صفر 1434 هـ - 2 يناير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/01/02/656960

جدة – الشرق

تنظم اللجنة الثقافية في محافظة خليص، مساء غد «الخميس»، في قاعة الندى بحي الدف، ندوة ثقافية بعنوان «حقوق الإنسان.. لماذا؟»، يشارك فيها كل من المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، الدكتور حسين الشريف، وعضو الجمعية، معتوق الشريف.

حقوق الإنسان": نقف مع عمل المرأة في المحلات النسائية

اليوسف لـ الشرق الأوسط" : من المهم أن تكون هناك فرص وظيفية جديدة للسعوديات

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الاربعاء 20 صفر 1434 هـ - 2 يناير 2013م
http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&article=711297&issueno=12454

الرياض: شجاع البقمي

أفادت مصادر مطلعة لـ«الشرق الأوسط» أن بعض السعوديات اللاتي يعملن في محلات بيع المستلزمات النسائية يعتزمن التوجه إلى جمعية حقوق الإنسان، في حال تم تسريحهن من أعمالهن الحالية، يأتي ذلك في وقت بدأت ترتفع فيه وتيرة المطالب الموجهة من قبل بعض من رجال الدين إلى وزير العمل المهندس عادل فقيه بإلغاء قرار تأنيث محلات بيع المستلزمات النسائية.

وأمام هذه المستجدات، أكدت جمعية حقوق الإنسان السعودية لـ«الشرق الأوسط» أمس، أنها تقف مع كل عمل شريف للمرأة، وقالت في هذا الاتجاه الدكتورة نورة اليوسف عضو الجمعية المؤسس: «نحن في الجمعية، مع كل عمل شريف للمرأة، ومع كل عمل يفتح فرصا جديدة، يمكن من خلالها أن يتم توظيف النساء، والتقليل من معدلات البطالة بينهن».

واستغربت الدكتور اليوسف المطالب الموجهة لوزير العمل بإلغاء قرار تأنيث محلات بيع المستلزمات النسائية، وقالت: «عمل المرأة في مثل هذه المحلات ملائم جدا، ومريح في الوقت ذاته للمتسوقات، كما أنه يفتح باب الفرص الوظيفية الجديدة، بدلا من حصر المرأة في قطاعي التعليم والصحة».

وأشارت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، إلى أن المرأة تقوم بمسؤوليات كبيرة تجاه أسرتها، مضيفة «هنالك نساء يصرفن على أسر كبيرة، من خلال العمل في محلات بيع المستلزمات النسائية وغيرها من الأعمال الشريفة، وبناء على ذلك كيف يتم تسريحهن من أعمالهن، هنا تجاوز واضح جدا، وغير مقبول».

وأشارت الدكتورة اليوسف إلى أن التحرش يحتاج إلى أنظمة صارمة تستطيع التصدي له، بدلا من المطالبة بتسريح السعوديات من أعمالهن الشريفة في محلات بيع المستلزمات النسائية، وقالت: «المرأة منذ وقت الرسول صلى الله عليه وسلم كانت تمتهن البيع، وهو عمل شريف، وليس من الطبيعي أن يكون هنالك تحوير للحقيقة».

وأمام هذه المستجدات، أكدت مصادر مطلعة من داخل وزارة «العمل» السعودية أمس، أن الوزارة لن تلغي قرارها المتعلق بتأنيث محلات بيع المستلزمات النسائية، وقالت هذه المصادر «الوزارة تعمل على زيادة عدد المفتشين، ولن يكون هنالك تراجع عن قرار تأنيث محلات بيع المستلزمات النسائية، أو الماكياج، أو العباءات، وغيرها من الأنشطة التي صدر حيالها قرار التأنيث».

من جهته أكد خالد الخضير مؤسس موقع «جلو وورك للتوظيف النسائي»، أن محلات بيع الملابس النسائية وملابس الأطفال بدؤوا بتقديم طلبات البحث عن موظفات سعوديات، وقال: «رغم أن قرار وزارة العمل لم يفرض على محلات بيع الملابس النسائية، ومحلات بيع ملابس الأطفال تأنيث هذه المحلات وتوظيف السعوديات، فإنها بادرت بطلب توظيف السعوديات من خلال رواتب مجزية تصل إلى 5 آلاف ريال شهريا».

ولفت الخضير إلى أن إحدى شركات القطاع الخاص المعنية بإدارة المعارض طلبت توظيف مجموعة من السعوديات برواتب تصل إلى 18 ألف ريال للموظفة الواحدة، وقال: «جميع هذه المعطيات هي تشير إلى حرص شركات القطاع الخاص على تحقيق أعلى معدلات السعودة من جهة، ولثقتها في معدلات إنتاجية المرأة من جهة أخرى». يشار إلى أن وزير العمل المهندس عادل فقيه كان قد علق في مؤتمر صحافي عقد الأسبوع الماضي، على التصريحات الصحافية

لرئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما يخص ملف تأنيث محلات المستلزمات النسائية، بقوله «كنت أتمنى أن يكون التنسيق بين الجهات الحكومية شأنا داخليا، وأن لا يكون عبر المنابر الإعلامية، نحن سنعقد اجتماعات عدة مع هيئة الأمر بالمعروف لمناقشة ملاحظاتهم على قرار تأنيث محلات المستلزمات النسائية».
وأضاف وزير العمل حينها: «من الطبيعي أن يكون هنالك مخالفات وممارسات سلبية لقرار تأنيث المحلات النسائية، وأنا هنا أضرب مثالا بالمرور الذي يفرض الأنظمة ولكنه يجد بعض التجاوز من السائق عندما يقطع إشارة مرور أو غيرها، لذلك من يضع يده على موضع مخالفة للأنظمة التي سنتها وزارة العمل، فإنني أدعوه للإبلاغ عنها والتعاون معنا في ذلك».

الحياة

حرية" قيادة" عنف".. ملفات ساخنة للمرأة السعودية يستقبلها 2013

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 20 صفر 1434 هـ - 2 يناير 2013م
http://alhayat.com/Details/468361

جدة - سلطان بن بندر
«أعطني حريتي أطلق يديا»، هذه الجملة كانت آخر ما صرخت به المرأة السعودية وهي تودع عام 2012 قبل أيام معدودات، ولا يزال عدد من الملفات الشائكة التي كثيراً ما عانت منها، مكشوفة لمرأى الجميع، ولم يحرك بها ساكن حتى الآن، بل إن بعضها قد ازدادت تعقيداً وجدلاً وابتعاداً عن الحلول التي من شأنها أن تغلق هذه الملفات جذرياً، أو أن تطلق رصاصة الرحمة عليها.
العنف والحرية والقيادة أبرز ثلاث قضايا، دارت عليها رحى الجدال في العام الماضي، بين مؤيد وراغبٍ لها، وبين معارض ومحارب، من أطياف وتيارات المجتمع السعودي كافة، المتشدد منها، والآخر المطالب بحرياتها.
المرأة هي الأخرى لم تقف مكتوفة الأيدي، فالفضاء الحر الذي منحتها إياه مواقع التواصل الاجتماعي، وصوتها الذي لم يبح وهو ينادي ويطالب بحقوقه عبر وسائل الإعلام المختلفة، لم يغير حتى الآن سوى الشيء القليل من قناعاتهم.
الإعلامية السعودية منى أبوسليمان أشارت في حديثها إلى «الحياة» إلى أن الإرادة العليا للتغير لا يهتم بها التنفيذيون بطريقة صحيحة، بسبب التفكير التقليدي الذي ينظر إلى المرأة على أنها إنسان ناقص يحتاج إلى الحماية ولا يستطيع أخذ قراراته بطريقة طبيعية ولا حتى الحياة بطريقة طبيعية، وأضافت: «لابد أن تكون هناك نقلة نوعية في التفكير بابتعاث طلبة للدراسات الاجتماعية وللآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية للنخب في المجتمع لنكون مجتمعاً راقياً متعلماً حديثاً، يستطيع التوافق بين الحياة العصرية والدين الإسلامي بالطريقة الصحيحة».
و أشارت أبوسليمان إلى أن الجمعيات الخيرية والحكومية ليست لها قدرة على تنفيذ الخطط الاستراتيجية للقضاء على الآفات والقضايا الاجتماعية وتقول: «في قضية عنف المرأة على سبيل المثال، لابد من إيجاد مئات البيوت الآمنة للنساء المعنفات ولابد أيضاً من إيجاد معالجين نفسيين لأسرة المرأة المعنفة وللمرأة المعنفة نفسها، والتعامل معها ومع زوجها، إضافة إلى إقامة برامج تأهيلية لها، لتكون منظومة متكاملة للقضاء على المشكلة.
ورأت أبوسليمان أن وجود المرأة في مجلس الشورى يجعلها تناقش وتدفع بقضايا المرأة وقضايا الأسرة كذلك، تقول: «نتمنى أن نرى في 2013 سيدات في مناصب وكلاء وزارات في جميع الوزارات وأعداداً متزايدة من السيدات المتفوقات في المواقع الحساسة لصناعة القرار لأن المرأة نصف المجتمع، ولابد أن تشارك بوجهة نظرها ومن خلال خبرتها الشخصية وليس من خلال خبرة الرجل.
فيما قالت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين إنها لا تعلم إلى أي مدى ستكون هذه الملفات مفتوحة دون حلول، وأضافت: «التعامل مع المرأة بموجب الخطاب الديني السائد هو الذي أدى لذلك، لأن مرجعيتنا الأساسية في كل شيء هو الدين والشريعة الإسلامية، وللأسف البعض يفسر الشريعة الإسلامية وفق الموروث الفكري والثقافي ويعتمد أحاديث ضعيفة وموضوعة ويعتمد أيضاً تفسيرات للآيات القرآنية لا تتفق مع مفهومها الصحي، وبموجب هذه المفاهيم الخاطئة والاستناد إلى أحاديث ضعيفة وموضوعة ومنكرة أدى إلى وجود هذه الملفات، لأن من

المفترض أساساً أن لا يكون هنا عنف ضد المرأة، لأن الإسلام ضد العنف أساساً وديننا كرم المرأة وساوى في الحقوق بينها وبين الرجل، وأمر الرجل وقال في أكثر من آية بعدم العنف ضد المرأة، للأسف الشديد أصبح العنف ضد المرأة ظاهرة، كالعنف البدني واللفظي والمالي والنفسي، والعنف المجتمعي والقضائي وحتى الأحكام القضائية.
وتساءلت عضو هيئة التدريس بجامعة الملك عبدالعزيز الدكتورة سهير فرحات، عن جواب شافٍ لسؤال «الحياة» لها عن إلى أي مدى ستصبح ملفات المرأة مفتوحة دون حل لها، وقالت: «أعتقد أننا مازلنا نعاني من التقاليد الاجتماعية الجاثمة على صدر المجتمع إلى الآن، هذه الملفات ستبقى مفتوحة إلى أن ينتهي أمرها بالإيجاب».
بدورها أشارت الكاتبة السعودية الأستاذة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبدالعزيز في جدة الدكتورة أميرة كاشغري إلى أن هذه القضايا الثلاث من أكثر الملفات الشائكة في قضايا المرأة، كونها تتصل بجهات عدة وتحتاج إلى قوانين وتشريعات متداخلة، مضيفة: «في قضية العنف على سبيل المثال تحتاج المرأة إلى مدونة للأحوال الشخصية توضح بشكل مفصل كل القضايا المتعلقة بها، والتي يمارس فيها العنف ضدها، وتكون هناك عقوبات منصوص عليها، واعتقد هنا أن ملف العنف يتعلق بشكل مباشر بوزارة العدل لارتباطه الكبير بالمحاكم».
وعن قيادة المرأة السيارة تقول كاشغري إننا نحتاج إلى قرار واضح وحاسم، لكن في الوقت نفسه نحتاج إلى أن تكون هناك قوانين لتنظيم المرور والتعامل مع القضايا التي ستتعرض لها المرأة.
أما بالنسبة لحرية المرأة والتي أحبت كاشغري أن تطلق عليها مسمى الوصاية، فوصفتها بالملف الأكثر شائكية، وأضافت أن ملف الوصاية يتعلق بكل ما يدور حول المرأة، بما في ذلك قضية العنف وغيرها من القضايا التي لها علاقة بالوصاية، ومن الضروري أن تحل بتعاون وتنظيمات تفصيلية واضحة من الوزارات، هذه القضية تحتاج إلى تعاون بين الوزارات المعنية بشؤون المرأة.
وطالبت في حديثها لـ«الحياة» بأن تكون هناك جهة حكومية تختص بأمور المرأة وتهتم بكل القضايا الخاصة بها، مضيفة: «حبذا لو تكون هناك وزارة أو جهة عليا، أو مجلس أعلى يختص بأمور المرأة الشائكة مثل مجلس أعلى للنساء أو مجلس أعلى للمرأة، أو وزارة خاصة بشؤون المرأة».
وتوقعت كاشغري أن يحمل العام المقبل بشائر خير للمرأة السعودية، خصوصاً في قضايا العنف ضد المرأة وقالت: «إن شاء الله سيحمل العام 2013 انفراجات في قضايا المرأة، وبخاصة قضية العنف، أما قضية قيادة السيارة فلا أستطيع التكهن بها، والمؤشرات تشير إلى متابعة القضية، وهناك جهود للنهوض بها».

اليوم

سراج.. 3 أعوام من الغيبوبة والإهمال.. وصحة جازان تهمش العلاج

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 20 صفر 1434 هـ - 2 يناير 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/67155.html

علي ضباح ـ جازان
في الوقت الذي تتكفل فيه وزارة الصحة بعلاج كل مواطن على نفقة الدولة سواء محليا في منطقة المواطن المريض أو داخليا بأحد مستشفيات المملكة في بقية المناطق أو خارجيا إذا توافر له علاج بأي مستشفى حول العالم، همشت مديرية الشؤون الصحية ممثلة عن وزارة الصحة علاج طفل لا يتجاوز عمره 4 سنوات داخل غيبوبة لما يقارب 3 سنوات حيث هناك علاج له بجمهورية المانية الاتحادية وحصل والد الطفل على أمر سام من المغفور له صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز إلا أن وزارة الصحة لم تنفذ الأمر ولم تتكفل بعلاج الطفل سراج عمر أحمد بكري خارج المملكة بل إن الهيئة الطبية عاينت حالة الطفل باتصال هاتفي فقط ولم تتكفل بمخاطبة المستشفيات الخارجية عن وجود علاج له، وبحسب والد الطفل موسى بكري والذي يروي معاناته ومعاناة ولده ومحاولا تكفيف دموعه وإخفائها فقال:

"بداية فصول معاناتي كانت مع حادث مروي وقع علي ليلة الجمعة الموافق 1431/4/17 وذلك اثناء مغادرتي منطقة جازان لمنطقة نجران من أجل عملي كمعلم فتم اسعافي مع ابني إلى مستشفى أبو عريش العام وكانت حالة طفلي خطيرة فقام المسعفون بإسعافنا ونقلنا إلى مستشفى الملك فهد المركزي من مستشفى أبو عريش العام دون استخدام وسائل السلامة الضرورية في مثل هذه الحالات وعند وصولي لمستشفى الملك فهد المركزي توقف قلب طفلي وتم انعاشه بكل صعوبة، لقد تفاجأت بالتقرير الاولي لحالة طفلي حيث اتضح أن اصابته ليست من الحادث ولكن بطريقة نقله من مستشفى أبو عريش إلى مستشفى الملك فهد دون وضع واق للرقبة وهو الذي كان له الاثر على الحبل الشوكي، وأضاف أن مستشفى الملك فهد المركزي قام بمخاطبة جميع المستشفيات الداخلية ورفضت استقبال حالته لعدم توافر علاج ناجح ونافع له، لكنه لم ييأس فقام بإرسال برقية لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز –حفظه الله- وأمر بعلاجه في التخصص على نفقة الدولة ولكن مستشفى الملك فيصل التخصصي رفض قبوله لعدم توافر علاج له، وأضاف: "لم أيأس وقمت بالتواصل مع مستشفيات خارجية من ضمنها مستشفى الماني وجاءني الرد بأن العلاج متوافر لديهم وبنسبة نجاح بإذن الله 50 الى70% وتكلفة العملية تصل إلى 18 مليون ريال، فقمت بإرسال برقية للمغفور له ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز والذي أصدر امرا إلى وزارة الصحة بتاريخ 1431/8/16 بعلاج الطفل سراج عمر بكري بالخارج ما لم يتوافر له علاج بالداخل، وكانت فرحتي غامرة وانتظرت استجابة وزارة الصحة ولكن لم تكن هناك استجابة للأمر السامي فقمت بمراجعة وزارة الصحة والتي همشت الامر السامي بعلاجه في الخارج"، فقمت بالاتصال بمدير مديرية الشؤون الصحية بمنطقة جازان الدكتور حمد الاكشم فكان رده لي صدمة بعدم توفير العلاج لابني وتوفير كامل الرعاية الصحية له، وهنا لم تنتهي المشكلة فكان المستشفى يبقي طفلي في قسم الاطفال يوما أو يومين ثم يقوم بنقله اسبوعا كامل لقسم العناية المركزة للكبار حيث يفتقد للمتخصصين بالأطفال، والآن وقد مضى ما يقارب 3 سنوات تقريبا لم يتم تحديد وضع طفلي وهل سينقل للخارج للعلاج أم لا؟! ، وأشار بكري قائلا: "تقدمت بشكوى لأمير المنطقة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر والذي قام بمخاطبة الجهات المختصة للبحث في مصير ابني ولم يأت رد إلى يومنا هذا».

من جهة أخرى أكد مصدر لـ"اليوم" أن المشكلة بدأت من الهيئة الطبية لتحويل المرضى للخارج والموجودة في وزارة الصحة، حيث أن مستشفى الملك فهد المركزي بجازان قام بإرسال أوراق سراج لعدة مستشفيات داخل المملكة منها التخصصي ومدينة الملك فهد الطبية وجميعها رفضت استقبال حالة سراج لعدم مقدرتها على علاجه وعدم توافره لديهم، وهنا ينتهي دور مستشفى الملك فهد المركزي ومديرية الشؤون الصحية بمنطقة جازان لانها لا تملك الصلاحية في مخاطبة المستشفيات الخارجية، ليقوم والد الطفل سراج بالتقدم لولي العهد آنذاك الأمير سلطان بن عبدالعزيز رحمه الله وأمر بعلاجه على نفقة الدولة في الخارج ان لم يتوافر له علاج في المستشفيات الداخلية، فأخذت المعاملة ما أخذته من التأخير وعند وصولها للهيئة الطبية لتحويل المرضى للخارج في وزارة الصحة، قامت بعرض حالة سراج على المستشفيات الداخلية في المملكة كالتخصصي ومدينة الملك فهد الطبية لمعرفة إمكانية علاجه أولا في الداخل فكان ردهم مرة أخرى بعدم إمكانية علاجه لديهم، وأضافوا أنه لا يتوافر علاج ناجع لمثل هذه الحالات حتى في خارج المملكة، وهو للأسف ما استندت عليه الهيئة الطبية من كلامهم ولم تقم بمخاطبة المستشفيات المتقدمة خارج المملكة لمعرفة وجهة نظرهم او هل هناك علاج لحالة الطفل سراج، ليكون رد الهيئة الطبية بأنه لا يوجد أي علاج ناجع لحالة سراج في الداخل والخارج. وأكد المشرف العام على جمعية حقوق الإنسان بمنطقة جازان الأستاذ أحمد بن يحيى البهكلي أن والد الطفل سراج قد تقدم بشكوى للهيئة وهي بدورها تدعو وزارة الصحة بتنفيذ الأمر السامي بعلاج الطفل سراج بالمستشفيات الخارجية بأسرع وقت. من جهة أخرى قامت "اليوم" بالاتصال بالناطق الإعلامي لمديرية الشؤون الصحية بمنطقة جازان محمد الصميلي وعرض حالة الطفل سراج عليه حيث رفض التصريح على الموضوع إلا بخطاب رسمي من "اليوم" حيث قامت بدورها بإرسال خطاب منذ ما يزيد عن 3 أسابيع لأخذ التصريح ولم تقم مديرية الشؤون الصحية بمنطقة جازان بالرد على الخطاب، وأثناء معاودة الاتصال يكون رد المديرية على لسان ناطقها الإعلامي قريبا سوف يتم إبلاغهم بالتصريح وهو ما لم يحدث حتى تاريخ مثول المادة للنشر.

حي في طي النسيان

المصدر: جريدة المدينة السبت 15 صفر 1434 هـ - 29 ديسمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/423400

بدر أحمد كريم

المواطن عقاص عبد الله القارحي (أحدُ سكان حي السِّرْد بمكة المكرمة) قال:" سكنتُ هذا الحيَّ منذُ العام 1399هـ، وتجاهَلتْ الأمانةُ الحاجاتِ الضرورية لهُ، رغم قيام السُّكان برفع عددٍ من الخطابات، والشكاوى إلى الأمانة، وظلّتْ الشكاوى حبيسة الأدراج، لدى إدارةِ الدِّراسات والتصاميم !! وفي كُلِّ مَرّة يَعِدُوننا بإدخال الخِدْمات للحيّ، إلاّ أنّ ذلكَ لَمْ يَحْدُثْ، ومازالتَ المماطلةُ مستمرةً!!، ولذلك قرر سكانُ الحي التقدم بشكوى وتظلُّم، عند فرع جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة، الذي قام بالاطلاع على أوضاع الحي، وأحواله على الواقع".

كما قال المواطن حميِّد يوسف المالكي (من سكان الحي نَفْسِهِ) :" إنّ الحي مُعْتَمَدٌ من أمانةِ مكة المكرمة، منذُ العام 1420هـ، وجميعَ المنازل التي بُنِيَتْ فيه، كانت بتصاريحَ رسميّة، والعديدَ منها مُوِّلتْ من صُندوق التنمية العقارية، لكنّ الحيَّ يفتقرُ إلى: الإنارة! والأرصفة! والزّفْتَة (السّفْلتة) وعدمِ ربطِ المنازل بشبكة الصرف الصحي! وعدم وجود وحدة توليد واحدة للطاقة الكهربائية، تقوم بتغذية كامل الحي !! مما جعله ضحية الانقطاع المتكرر للتيار الكهربي، وبخاصة في الصيف" وأضاف " في ضوء كل هذه المعاناة، لم نجد أيّ حلول تُذْكر من أمانةِ العاصمةِ المقدسة، التي وضعت حيّنا في طيِّ النسيان، رغم موقعه الذي يُعَدُّ من المواقع الرئيسة في مكة المكرمة، فهو يرتبط بالطريق الدائري الثاني" متمنيا من المسؤولين إيجاد حلول ناجعة، للظفر بحي متكامل الخِدْمات، مِثْل باقي أحياء مُخططات مكة المكرمة.

فرع جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة تحرك بسرعة، وألْفَ (كوّن) لجنة تأكدت بدورها من صحة الشكوى، ومن الأوضاع المزرية لواقع الخِدْمات في الحي، وكتبتْ تقريراً مفصلا، وقدمتْهُ للمشرف العام للجمعية، الذي رفعَهُ بدوره للجهات المختصة، والخشية كل الخشية، أن يظل هو الآخَرُ طيّ النسيان، وألا يقطف سكان هذا الحي وغيرهم من الأحياء المماثلة، ثَمَرات التنمية المستدامة، وهي حق من حقوقهم كفلها لهم النظام الأساس للحُكْم .

الأسئلة التي تتبادر إلى الأذهان :هل ما زال الحي على حاله أم تغير ؟ وهل طلعت عليه الشمس ساطعة أم قاتِمَة؟ وهل يُوَقّع الناس في دفاتره على ذكريات أنهتْ معاناتهم ؟.

(صحيفة المدينة المنورة،2 ذي الحجة 1432هـ، ص 13)

هيئة حقوق الإنسان

حقوق الإنسان بمنطقة مكة تتلقى 560 قضية خلال عام واحد

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 14 صفر 1434 هـ - 28 ديسمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/423158

حامد الرفاعي - جده

باشرت هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة 560 قضية وردت إليها خلال العام المنصرم فقط حيث تضمنت احصائياتها الرسمية تقسيم انواع القضايا الواردة إليهم إلى 21 نوعا من ابرزها قضايا تتعلق بحقوق الموقوفين والسجناء وقضايا حقوق العمل وسلامة بيئته وانظمته والحماية من التعسف في المعاملة و قضايا حقوق الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية والمالية والفكرية ووحق التربية والتعليم والتنقل والحركة وحقوق اللجوء للقضاء والمساواة امام الاحكام الشرعية والأنظمة بالاضافة إلى حقوق الحماية من العنف الاسري وحق الزواج وتكوين الاسرة وغيرها من القضايا الوارادة التي تم إنجاز العديد منها ولم يتبق سوى 131 قضية منها تحت الدراسة فيما تم احالة عدد منها للجهات الحكومية المعنية بها.

وأكد مساعد المشرف العام بهيئة حقوق الأنسان بمكة المكرمة / ابراهيم النحياني لـ«المدينة» على هامش ندوة المدخل لحقوق الانسان التي أقامها الفرع أمس الاربعاء بمشاركة عدد كبير الحضور انهم ماضون في نشر ثقافة حقوق الانسان بشكل عام من خلال عقد الندوات والمحاضرات التي سوف تستمر اقامتها على مدى الايام المقبلة بتوجيهات المشرف العام لفرع حقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة مازن بترجي. وأشار النحياني إلى ان سلسلة هذه الأنشطة التوعوية سوف تسلط الضوء على الحقوق المتعلقة بنظام العمل ونظام المرافعات الشرعية والاجراءات الجزائية ونظام المحاماة.

الوطن تنشر تفاصيل جريمة "قاتلة" كفيلها

حجتها "تلاوة القرآن".. وأدواتها "كرسي ومكواة وميزان وسكين"

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 14 صفر 1434 هـ - 28 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=126403&CategoryID=3

جدة: نسرين نجم الدين

لم يتوقع وفد نسائي من "هيئة حقوق الإنسان" بمنطقة مكة المكرمة أثناء زيارته للإثيوبية قاتلة كفيلها في سجن بريمان بجدة، أن تكون تلاوة القرآن الكريم دافعاً لارتكابها جريمتها ومحاولة قتل طفلين نجوا بفرارهما منها، وفق ما قالت مصادر مطلعة لـ"الوطن".

"الجانية" وتدعى "سعادة"، قالت إن أفراد الأسرة "كانوا يقرؤون القرآن كثيراً، وكنت أتضايق بشدة". وروت أن "الرجل كان نائما ودخلت عليه وضربت رأسه بكرسي"، ثم انهالت عليه مرات عدة بميزان قياس الوزن حتى تهشم "فأخذت مكواة وضربته بمقدمتها، ثم أحضرت سكيناً وطعنته 20 مرة".

وأضافت "عندما خرجت من غرفته رحت أكسر محتويات المنزل ففوجئت بالطفلين، فأخذت المكواة مجدداً وهممت بضربهما فاحتمى أحدهما بغرفته وأغلق الباب، فيما تمكنت من ضرب الآخر الذي راح يصرخ "مجنونة"، ثم أفلت وهرب إلى بيت عمه المجاور".

روت العاملة المنزلية الإثيوبية "سعادة" قاتلة كفيلها لوفد نسائي من هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة تفاصيل مثيرة عن حياتها الشخصية وأسباب ارتكابها جريمتها، مؤكدة أن كثرة تلاوة أفراد الأسرة للقرآن في المنزل كانت تثير ضجرها وهي أحد أسباب ارتكابها للجريمة.

وقالت "سعادة" للوفد في سجن "بريمان" بجدة أول من أمس إنهم: "كانوا يقرؤون القرآن كثيراً خصوصا سور تبارك والكهف والبقرة، وكنت أتضايق بشدة من سماع صوت هذا القرآن يتلى في المنزل".

ورفضت القاتلة الإجابة عن سؤال وفد الهيئة لها إن كانت مسلمة كما هو مسجل في جواز سفرها والتزمت الصمت.

وأكدت مصادر لـ"الوطن" أن اللقاء كان في حضور مديرة سجن النساء فوزية عباس، ومترجمة للغة الإثيوبية، حيث ذكرت لهن أنها ليست متزوجة كما هو مسجل في أوراقها الرسمية وأنها كانت قد حملت سفاحا من شخص تعرفه في بلدها وأجهضت، وأنها فقط كانت تربي بنتا وولدا لأختها في إثيوبيا.

وبحسب المصادر فإن "سعادة" وصفت لوفد الهيئة تفاصيل جريمتها، وقالت: إن الرجل كان نائما على جنبه الأيمن ودخلت عليه وضربت رأسه بكرسي خشبي، ثم ألقت عليه عدة مرات ميزان قياس الوزن حتى تهشم الميزان، ثم ضربته بمقدمة المكواة، وأتت بسكين مطبخ وطعنته 20 طعنة، وخرجت لتكسر محتويات المنزل، ففوجئت بالطفلين أتيا إليها، فتوجهت إليهما بمقدمة المكواة لضربهما، إلا أن أحدهما احتمى بغرفته وأغلق على نفسه الباب، فأمسكت الآخر وظلت تضربه بمقدمة المكواة، وظل الطفل يصرخ في وجهها ويكرر كلمة "أنتي مجنونة"، وأفلت منها وهرب إلى بيت عمه في المنزل المجاور، وبعد ذلك دخلت غرفة الصالون وأغلقت على نفسها الباب.

ومن ناحية أخرى غادر أمس الطفل "عبدالهادي" المستشفى الخاص الذي كان يتلقى فيه العلاج جراء الإصابات التي لحقته نتيجة اعتداء العاملة الإثيوبية عليه بعد تحسن حالته، ليكمل علاجه تحت الملاحظة المنزلية والأدوية المنومة في منزل عمه. وأبدت زوجة القتيل ثباتا وتماسكا خلال زيارة "الوطن" للأسرة أمس لتقديم واجب العزاء بمواصلة تلاوة القرآن. وأكد (محمد .ش) شقيق القتيل لـ(الوطن) أن أخاه كان في الستين من العمر وشبه قعيد، وكان قد أجرى مؤخرا عملية زراعة كبد وهو يعامل معاملة المعاق. وقال إن الأسرة دللت الخادمة بشكل كبير حتى أنهم خصصوا لها تلفزيونا مبرمجا بقنوات إثيوبية وأخرى اختارتها بنفسها، وأكد أنه هو من أنقذ ابن أخيه بسيارته الخاصة. وأضاف أن الخادمة كشفت للمترجمة في السجن أنها من منطقة تقطنها قبائل يهودية. وطالب أخو القتيل وزير العمل ووزارة الداخلية بالبحث عن معلومات دقيقة حول العاملات المنزليات المستقدمات للمملكة، مشيرا إلى أن تكرار حوادث الاعتداء الوحشية على الأسر والأطفال هو أمر مريع، وطالب أخو القتيل أن يتم التسريع بإقامة الحد الشرعي على القاتلة، مشيرا إلى أن عددا من أمثالها أفلت من العقاب بدعوى المرض النفسي.

وانتقد في نهاية حديثه المعلومات المغلوطة عن الحادث التي نشرتها بعض الصحف.

"حقوق الإنسان": لقاءات مغلقة لدراسة جرائم العاملات

كشفت مديرة القسم النسوي بهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة جواهر النهاري لـ"الوطن" عن تكليف رئيس فرع الهيئة في المنطقة مازن بترجي للأقسام النسائية بتشكيل لجنة لدراسة الوضع الحالي لظاهرة جرائم الخادمات وإعداد نتائج بصورة سريعة، إذ تستعد اللجنة حاليا لعقد لقاءات مغلقة مع الجهات ذات العلاقة. وقالت: الهيئة تؤكد قلقها من تأخر فصل القضاء في قضايا الخادمات المتهمات بقتل بعض المواطنين، وتعتبر ذلك مدعاة لتكرار نفس الجرائم، في ظل عدم وجود رادع بجعل من ثبت جرمهن عبرة لغيرهن. وأشارت إلى أن الهيئة تأكدت خلال زيارتها للخادمة من اطلاع الخادمة على تفاصيل الأحداث القضائية في المملكة وما يتعلق بقضايا الخادمات القاتلات وبأن الخادمة قد أكدت لهن ثقتها بأن أقصى عقوبة ستتلقاها هي الترحيل، وذلك أسوة بباقي الخادمات اللواتي لم تصدر في حقهن أحكام قضائية وتم ترحيلهن.

وأضافت النهاري أن الهيئة تستغرب من عدم تأكد مكاتب الاستقدام من المعلومات المسجلة لدى أوراق الخادمات المستقدمات، حيث إن اعتراض الخادمة على تلاوة القرآن في المنزل دليل على أنها لا تدين بالدين الإسلامي، إضافة إلى عدم مصداقية معلومات أخرى خاصة بها، كتلك التي تشير إلى أنها امرأة متزوجة ولديها أطفال، والحقيقة أنها ليست متزوجة وليس لديها أطفال. إلى ذلك قدم وفد المكتب النسوي لهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة أمس واجب العزاء، لأسرة المغدور، واطمأن الوفد على حالة الأم والابن والوضع الصحي للطفل المنوم في أحد المستشفيات الخاصة بجدة إثر الاعتداء عليه من قبل الخادمة الإثيوبية.

بعد زيارتها أسرة المغدور في جدة

حقوق الإنسان قلقة من تأخير فصل القضاء في الخادمات القاتلات

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 14 صفر 1434 هـ - 28 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/28/article796699.html

جدة – الرياض

أوضحت جواهر النهاري مدير القسم النسوي بهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة النهاري أن الهيئة تؤكد قلقها من تأخر فصل القضاء في قضايا الخادمات المتهمات بقتل بعض المواطنين، وأن الهيئة تعتبر ذلك مدعاة لمواصلة تكرار ذات الحوادث مرات ومرات، وقالت النهاري إن وفداً من المكتب النسوي لهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة برئاسة جواهر النهاري قد قام يوم أمس بزيارة أسرة القتيل القعيد الذي أجهزت عليه بطريقة وحشية أول أمس خادمته الأثيوبية، حيث قدّم الوفد واجب العزاء لأهل الضحية واطمأن على وضع الأم والابن والوضع الصحي للطفل الذي اعتدت عليه الخادمة والذي يرقد حالياً في أحد مستشفيات جدة، فيما كان الوفد قد زار أيضاً يوم أمس الخادمة المتهمة بقتل المواطن المغدور في سجن النساء بجدة، وأشارت الى أن الهيئة خلال زيارتها للخادمة تأكدت من اطلاع الخادمة على تفاصيل الأحداث القضائية في المملكة فيما يتعلق بقضايا الخادمات القاتلات وأن الخادمة قد أكدت لهم ثقتها بأن أقصى عقوبة ستتلقاها هي الترحيل، وذلك أسوة بباقي الخادمات اللواتي لم يصدر في حقهن أحكام قضائية وتم ترحيلهن، وأضافت النهاري أن الهيئة تستغرب من عدم تأكد مكاتب الاستقدام من المعلومات المسجلة لدى أوراق الخادمات المستقدمات. وذكرت جواهر النهاري أن رئيس فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة مازن بترجي قد وجه الأقسام النسائية في الهيئة بتشكيل لجنة لدراسة ظاهرة جرائم الخادمات، وقالت إن اللجنة تكونت فعلا وتستعد لعقد لقاءات مغلقة مع الجهات ذات العلاقة بتنامي ظاهرة جرائم الخادمات.

د.العيبان: عفو الملك عن السجناء يأتي استمراراً لرعايته بالمواطنين

المصدر: جريدة الرياض الاحد 16 صفر 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/30/article797140.html

الرياض - نايف ال زاحم

ثمن رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان التوجيه الكريم من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، - حفظه الله -، بالعفو عن سجناء الحق العام الذين تأكد للجهات المختصة سلامة أوضاعهم، وإطلاق سراح السجناء الذين ثبت إعسارهم وعجزهم عن سداد ماعليهم من ديون وديات ولم يكن سجنهم بسبب جرائم كبرى أو بسبب المماطلة والتلاعب بأموال الناس. وقال د. العيبان: إن هذا التوجيه الكريم من خادم الحرمين الشريفين أيده

الله يعبر عن ما يوليه من إهتمام ومتابعة لكل مايهم المواطنين ويحقق لهم الاستقرار مع اسرهم ودعم احتياجاتهم ومراعاة ظروفهم، مؤكداً ان هذه المبادرة الإنسانية تأتي استمراراً لمبادراته ورعايته للمواطن السعودي.
ودعا د. العيبان المستفيدين من هذه المبادرة الكريمة ان تكون لهم خير معين على تصحيح مسار حياتهم وأسرهم والإبتعاد عن الأسباب التي ادت لإيقافهم وأن يعيدوا محاسبتهم لأنفسهم، وأن يستشعر كل إنسان مخافة الله سبحانه وتعالى في كل مايفعله.
وختم تصريحه بالدعاء لله عز وجل أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز ويمده بالعون والتسديد وموفور الصحة والعافية وأن يجعل ماقدمه في ميزان حسناته وأن يحفظ لهذا البلد أمنه ورخاءه واستقراره في ظل القيادة الرشيدة.

د. العيبان: ميزانية الخير امتداد لتعزيز حقوق الإنسان الأساسية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 16 صفر 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/30/article797178.html

الرياض - نايف ال زاحم
أشاد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان بما تضمنته ميزانية المملكة للعام المالي 1434ه - 1435 ه من اعتمادات مالية لتحقيق عدد من البرامج التنموية والاستثمارية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية في التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية، وتخصيص اعتمادات مالية وافية لرعاية الفئات الأولى المحتاجة والأيتام والأرامل وذوي الاحتياجات الخاصة.
وقال الدكتور العيبان في تصريح بمناسبة إقرار مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز - ايده الله - للميزانية العامة للدولة، إن ميزانية الخير والتي تأتي امتدادا للميزانيات السابقة تجسد بكل وضوح وجلاء حرص خادم الحرمين الشريفين وحكومته الرشيدة على توفير فرص التعليم ورفع مستوى الرعاية الصحية والاجتماعية وتوفير فرص التدريب والتأهيل والعمل والاستثمار في البُنى التحتية وحماية حقوق الإنسان وتوفير العيش الكريم الذي يصون كرامته ويحفظ مقدراته، مؤكداً أن بنود الميزانية تعكس اهتماماً كبيراً بتحسين مستوى حياة المواطن على أساس من المساواة والعدالة وضمان الحقوق.
ورفع الدكتور العيبان أسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وولي عهده الأمين - يحفظهما الله - لما اشتملت عليه ميزانية الخير. والتي تعد الاضخم في تاريخ المملكة في وقت لايزال العالم يعاني من أزمات اقتصادية خانقة، حيث استطاعت المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين تجنب الآثار السلبية لهذه الازمات العالمية وتوفير مخصصات مالية كبيرة تلبي احتياجات المواطن والمقيم في المملكة.
وشدد رئيس هيئة حقوق الإنسان على دور كافة الجهات في تنفيذ بنود الميزانية وتحقيق رؤية خادم الحرمين الشريفين الرامية الى خدمة هذه البلاد وتحقيق النهضة الشاملة والتنمية المستدامة.

"سماع شهادة 4 عاملين بشركة تأمين يعمل بها متهما فتاة الخبر

المحكمة تحدد السبت المقبل جلسة أخرى

المصدر: جريدة المدينة الاحد 16 صفر 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/423599

عبدالله المانع - الخبر تصوير - علي الهاشم
عقدت المحكمة الجزئية بمدينة الخبر يوم أمس السبت جلسة للنظر في قضية «فتاة الخبر»، واستمعت لشهادة 4 من العاملين في شركة التأمين التي يعمل بها المتهمان في القضية (اللبناني والسعودي).
وذلك بحضور محامي المتهم اللبناني، والمتهم السعودي أيضًا، وللمرة الثانية موظف جوازات جسر الملك فهد، ووالد فتاة الخبر ومحامي أسرة الفتاة المحامي والمستشار القانوني حمود بن فرحان الخالدي، وكذلك ممثل هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية الحاضر في الجلسة إبراهيم عسيري.
وأفاد محامي أسرة «فتاة الخبر» حمود بن فرحان الخالدي أنه تم في جلسة أمس سماع شهادة 4 من الشهود العاملين في شركة التأمين، وفقًا لطلب محامي المتهم اللبناني، حيث تم سماع شهادتهم التي بدا عليها الاضطراب في أحيان والتطابق في أحيان أخرى والذي يلغى بظلال الشك عليها!!.
وأكد الخالدي أن شهادة الشهود ستوظف لإيضاح مخالفات عمالية جسيمة سيتم طلب فرز دعوى عمالية فيها، ونوه أيضًا أنه غاب يوم أمس موظف جوازات جسر الملك فهد الذي قد طلب للشهادة في الجلسة السابقة.
وأشار أنه قد ناقش مع ممثل هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية على خلفية انتظاره للجلسة السادسة على التوالي لما تم من إجراءات خاصة من هيئة الرقابة والتحقيق فيما يخص التحقيق في الدعوى المفروزه من محكمة الخبر الجزئية، وكذلك الإدارة العامة للجوازات بالمنطقة الشرقية فيما يخص أسباب إنهاء خدمات موظفها السابق والمتهم السعودي في هذه القضية، وقد أكد بأنه تم مخاطبة تلك الجهات المذكورة.
ولفت المحامي الخالدي، أن ممثل هيئة حقوق الإنسان قد أوضح مساهمة الهيئة مشكورة على ما تم من جهتها، وذلك ببعث الخطابات الحاثة لجميع الجهات المعنية لبذل المزيد من الجهد لإنهاء الدعوى، لاسيما أن سبب التأخير لها ليس له مبرر نظامي إلى الآن حيث سيؤثر ذلك في بطء سيرها.
وبين الخالدي بأنه تم تحديد الجلسة القادمة يوم السبت القادم 23 من صفر الجاري.

34،4 مليار مصروفات الأمانات والبلديات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 16 صفر 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121230/Con20121230560078.htm

واس (الرياض)
صدرت أمس ثلاثة مراسيم ملكية بشأن الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 1435/1434هـ .. وفيما يلي نصوص المراسيم:
المرسوم الرقم : 1 التاريخ: 1434/2/16هـ

بعون الله تعالى
نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية
رسمنا بما هو آت:
أولا: تقدر إيرادات الدولة للسنة المالية 1435/1434هـ بمبلغ (000ر000ر000ر829) ثمان مئة وتسعة وعشرين مليار ريال.
وتعتمد مصروفاتها للسنة المالية 1435/1434هـ بمبلغ (000ر000ر000ر820) ثمان مئة وعشرين مليار ريال.
ثانياً: تستوفى الإيرادات طبقاً للأنظمة المالية وتودع جميعها بحساب جاري وزارة المالية في مؤسسة النقد العربي السعودي.
ثالثاً: تفويض وزير المالية بإضافة المبالغ اللازمة للصرف على المشاريع الممولة من فائض إيرادات كل من السنوات المالية (1425/1424هـ و 1426/1425هـ و 1427/1426هـ و 1428/1427هـ و 1433/1432هـ) الصادر بشأنها الأمر السامي رقم (خ/س/ 46325) بتاريخ 1425/9/10هـ والأمر الملكي رقم (أ/ 227) بتاريخ 1426/7/16هـ والأمر الملكي رقم (أ/ 149) بتاريخ 1427/11/11هـ والأمر الملكي رقم (أ/ 177) بتاريخ 1428/11/21هـ والأمر الملكي رقم (أ/1) بتاريخ 1433/1/3هـ.
رابعاً: تصرف النفقات وفق الميزانية والتعليمات الخاصة بها.
خامساً: يحول ما قد يتحقق من فائض في إيرادات الميزانية إلى حساب احتياطي الدولة، ولا يجوز السحب منه إلا بمرسوم ملكي في حالات الضرورة القصوى المتعلقة بالمصالح العليا للدولة، وذلك مع مراعاة ما تنص عليه المادة (سادساً) من مرسومنا.
سادساً: تفويض وزير المالية بالاقتراض والتحويل من حساب احتياطي الدولة بحسب ما تقتضيه المصلحة لحساب تسديد الدين العام ولتغطية عجز الميزانية.
سابعاً: أ- تتم المناقلات بين اعتمادات فصول وفروع الميزانية بقرار من وزير المالية بناء على تقرير مشترك بينه والوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة.
ب- تتم المناقلات بين اعتمادات أبواب الميزانية بقرار من وزير المالية.
ج- تتم المناقلات بين بنود كل من الباب الأول والباب الثاني، وبين برامج التشغيل والصيانة السنوية في الباب الثالث بقرار من الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة على ألا يزيد ما ينقل إلى أي بند أو برنامج عن نصف الاعتماد الأصلي للبند أو البرنامج الذي سينقل إليه فيما عدا بنود وبرامج الرواتب وما يزيد عن نصف الاعتماد فيكون النقل منها بقرار من وزير المالية.
د- تتم المناقلات بين اعتمادات كل من برامج التشغيل والصيانة غير السنوية في الباب الثالث ومشاريع الباب الرابع بقرار من الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة.
هـ- تتم المناقلات بين تكاليف كل من برامج التشغيل والصيانة في الباب الثالث والمشاريع في الباب الرابع بقرار من وزير المالية.
ثامنا: لا يجوز استعمال الاعتماد في غير ما خصص له أو إصدار أمر بالالتزام أو بالصرف بما يتجاوز الاعتماد أو الالتزام بأي مصروف ليس له اعتماد في الميزانية.
تاسعا: لا يجوز إصدار قرار أو إبرام عقد من شأن أي منهما أن يرتب التزاما على سنة مالية مقبلة باستثناء ما يلي:
أ- العقود ذات التنفيذ المستمر أو التنفيذ الدوري كعقود الإيجار والعمل والخدمات وتوريد الإعاشة والأدوية والمستلزمات الطبية وعقود الخدمات الاستشارية التي يتكرر رصد اعتمادات سنوية لها.
ب- عقود التوريد المعتمدة تكاليفها في الباب الثاني التي تتطلب التعاقد لأكثر من سنة على أن تكون قيمة العقد السنوية في حدود اعتمادات الميزانية ويتخذ من اعتماد السنة المالية الأولى مقياسا لتحديد قيمة العقد وألا يرتبط على المبلغ المعتمد لأغراض أخرى.
ج- عقود برامج التشغيل والصيانة وتنفيذ المشاريع شريطة أن يتم الالتزام في حدود التكاليف المعتمدة لكل برنامج أو مشروع.
عاشرا: إذا ظهر خلال السنة المالية 1435/1434هـ أن هناك مبالغ تم الالتزام بها خلال السنوات الماضية بما يتجاوز الاعتماد المقرر تعين عرض الموضوع على رئيس مجلس الوزراء إذا كان التجاوز ناتجا عن تصرف غير مبرر، وإلا جاز لوزير المالية أو من ينيبه الإذن بصرف تلك المبالغ من اعتمادات السنة المالية 1435/1434هـ.
حادي عشر: تعتمد التشكيلات الإدارية لكل جهة حسبما صدرت بها الميزانية العامة، ولا يجوز تعديلها إلا بقرار مبني على ما تنتهي إليه اللجنة العليا للتنظيم الإداري.

ثاني عشر: لا يجوز تعيين أو ترقية الموظفين والمستخدمين والعمال إلا على الوظائف المعتمدة في الميزانية وبالشروط والأوضاع المبينة في الأنظمة واللوائح المتبعة.
ثالث عشر: أ- لا يجوز خلال السنة المالية إحداث وظائف أو مراتب أو رُتب خلاف ما هو معتمد بالميزانية.
ب- يستثنى من الفقرة (أ) من هذه المادة تعيين الوزراء، والوظائف التي تحدث وفقاً للشروط التي تضمنها نظام الوظائف المؤقتة.
ج- لا يجوز خلال السنة المالية رفع المراتب والرتب المعتمدة بالميزانية.
د- يجوز بقرار من وزير الخدمة المدنية تحوير مسميات الوظائف وفقاً لمقتضيات قواعد تصنيف الوظائف، وتخفيض المراتب، وذلك بناء على توصية من لجنة مكونة من مندوبين من وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية والجهة ذات العلاقة.
هـ- يجوز بقرار من وزير المالية نقل الوظائف المعتمدة بين فصول وفروع الميزانية وداخل التشكيل الإداري الواحد، وذلك بناء على توصية من لجنة مكونة من مندوبين من وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية والجهة ذات العلاقة.
رابع عشر: على الأجهزة الرقابية متابعة تطبيق ما تقضي به الأنظمة السارية والقرارات والتعليمات ذات الصلة.
خامس عشر: يصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ هذه الميزانية في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم.
سادس عشر: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية المستقلة كل فيما يخصه تنفيذ مرسومنا هذا.
المرسوم الرقم: 2
أولاً: تقدر مصروفات الأمانات والبلديات للسنة المالية 1435/1434هـ بمبلغ (000ر162ر440ر34) أربعة وثلاثين ملياراً وأربع مئة وأربعين مليوناً ومئة واثنين وستين ألف ريال.
ثانياً: تقدر إيرادات الأمانات والبلديات للسنة المالية 1435/1434هـ بمبلغ (000ر662ر179ر4) أربعة مليارات ومئة وتسعة وسبعين مليوناً وست مئة واثنين وستين ألف ريال.
ثالثاً: يعتمد في الميزانية العامة للدولة الفرق ما بين الإيرادات المباشرة والمصروفات ومقداره (000ر500ر260ر30) ثلاثون ملياراً ومئتان وستون مليونا وخمس مئة ألف ريال.
رابعاً: تصرف النفقات وفقاً للأنظمة والتعليمات المالية المرعية.
خامساً: تستوفي الأمانات والبلديات إيراداتها طبقاً للأنظمة والتعليمات المرعية، وعلى الجهات المختصة متابعة تنفيذ ذلك.
سادساً: تسري على ميزانيات الأمانات والبلديات الأحكام المنصوص عليها في المواد (3، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15) من المرسوم الملكي رقم (م/ 1) بتاريخ 1434/2/16هـ الصادر بالمصادقة على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1435/1434هـ.
سابعاً: يتم النقل من وفر اعتمادات بنود ميزانيات الأمانات والبلديات إلى اعتمادات بنود ميزانيات الأمانات والبلديات الأخرى بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناء على توصية من وزير الشؤون البلدية والقروية ووزير المالية.
ثامناً: يصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ هذه الميزانيات في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم.
تاسعاً: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون البلدية والقروية ووزير المالية كل فيما يخصه تنفيذ مرسومنا هذا.
المرسوم الرقم: 3
أولاً: تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1435/1434هـ وفقاً للتالي :
1 - تقدر إيرادات المؤسسة العامة للموانئ بمبلغ (000ر000ر500ر3) ثلاثة مليارات وخمس مئة مليون ريال، وتعتمد مصروفاتها بمبلغ (000ر151ر897ر1) مليار وثمان مئة وسبعة وتسعين مليوناً ومئة وواحد وخمسين ألف ريال.
2 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية بمبلغ (000ر000ر690ر24) أربعة وعشرين ملياراً وست مئة وتسعين مليون ريال، وتستوفى إيراداتها وتصرف نفقاتها وفقاً لنظامها.

3 - تقدر إيرادات المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق بمبلغ (000ر000ر800ر1) مليار وثمان مئة مليون ريال، وتعتمد مصروفاتها بمبلغ (000ر846ر236ر2) مليارين ومئتين وستة وثلاثين مليوناً وثمان مئة وستة وأربعين ألف ريال.
4 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بمبلغ (000ر556ر692ر15) خمسة عشر ملياراً وست مئة واثنين وتسعين مليوناً وخمس مئة وستة وخمسين ألف ريال.
5 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة للخطوط الحديدية بمبلغ (000ر268ر036ر2) مليارين وستة وثلاثين مليوناً ومئتين وثمانية وستين ألف ريال.
6 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة الملكية للجبيل وينبع بمبلغ (000ر273ر105ر9) تسعة مليارات ومئة وخمسة ملايين ومئتين وثلاثة وسبعين ألف ريال.
7 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بمبلغ (000ر105ر190) مئة وتسعين مليوناً ومئة وخمسة آلاف ريال.
8 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للاستثمار بمبلغ (000ر306ر179) مئة وتسعة وسبعين مليوناً وثلاث مئة وستة آلاف ريال.
9 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك سعود بمبلغ (000ر006ر424ر9) تسعة مليارات وأربع مئة وأربعة وعشرين مليوناً وستة آلاف ريال.
10 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك عبدالعزيز بمبلغ (000ر048ر710ر5) خمسة مليارات وسبع مئة وعشرة ملايين وثمانية وأربعين ألف ريال.
11 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بمبلغ (000ر912ر345ر1) مليار وثلاث مئة وخمسة وأربعين مليوناً وتسع مئة واثني عشر ألف ريال.
12 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بمبلغ (000ر770ر815ر3) ثلاثة مليارات وثمان مئة وخمسة عشر مليوناً وسبع مئة وسبعين ألف ريال.
13 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الجامعة الإسلامية بمبلغ (000ر070ر005ر1) مليار وخمسة ملايين وسبعين ألف ريال.
14 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك فيصل بمبلغ (000ر421ر204ر2) مليارين ومئتين وأربعة ملايين وأربع مئة وواحد وعشرين ألف ريال.
15 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة أم القرى بمبلغ (000ر602ر690ر2) مليارين وست مئة وتسعين مليوناً وست مئة وألفي ريال.
16 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك خالد بمبلغ (000ر100ر605ر3) ثلاثة مليارات وست مئة وخمسة ملايين ومئة ألف ريال.
17 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة طيبة بمبلغ (000ر990ر077ر2) مليارين وسبعة وسبعين مليوناً وتسع مئة وتسعين ألف ريال.
18 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة القصيم بمبلغ (000ر989ر350ر2) مليارين وثلاث مئة وخمسين مليوناً وتسع مئة وتسعة وثمانين ألف ريال.
19 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الطائف بمبلغ (000ر426ر040ر2) مليارين وأربعين مليوناً وأربع مئة وستة وعشرين ألف ريال.
20 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة جازان بمبلغ (000ر539ر771ر1) مليار وسبع مئة وواحد وسبعين مليونا وخمس مئة وتسعة وثلاثين ألف ريال.
21 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الجوف بمبلغ (000ر536ر440ر1) مليار وأربع مئة وأربعين مليوناً وخمس مئة وستة وثلاثين ألف ريال.
22 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة حائل بمبلغ (000ر502ر330ر1) مليار وثلاث مئة وثلاثين مليوناً وخمس مئة وألفي ريال.
23 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة تبوك بمبلغ (000ر615ر287ر1) مليار ومئتين وسبعة وثمانين مليوناً وست مئة وخمسة عشر ألف ريال.
24 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الباحة بمبلغ (000ر318ر941) تسع مئة وواحد وأربعين مليوناً وثلاث مئة وثمانية عشر ألف ريال.

25 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة نجران بمبلغ (000ر175ر079ر1) مليار وتسعة وسبعين مليوناً ومئة وخمسة وسبعين ألف ريال.
26 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الحدود الشمالية بمبلغ (000ر667ر932) تسع مئة واثنين وثلاثين مليوناً وست مئة وسبعة وستين ألف ريال.
27 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بمبلغ(000ر939ر195ر2) مليارين ومئة وخمسة وتسعين مليوناً وتسع مئة وتسعة وثلاثين ألف ريال.
28 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الدمام بمبلغ (000ر756ر907ر2) مليارين وتسع مئة وسبعة ملايين وسبع مئة وستة وخمسين ألف ريال.
29 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الأمير سلمان بن عبدالعزيز بمبلغ (000ر675ر239ر1) مليار ومئتين وتسعة وثلاثين مليوناً وست مئة وخمسة وسبعين ألف ريال.
30 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة المجمعة بمبلغ (000ر406ر949) تسع مئة وتسعة وأر بعين مليوناً وأربع مئة وستة آلاف ريال.
31 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة شقراء بمبلغ (000ر819ر896) ثمان مئة وستة وتسعين مليوناً وثمان مئة وتسعة عشر ألف ريال.
32 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الجامعة السعودية الإلكترونية بمبلغ (000ر902ر354) ثلاث مئة وأربعة وخمسين مليوناً وتسع مئة وألفي ريال.
33 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بمبلغ (000ر093ر318ر5) خمسة مليارات وثلاث مئة وثمانية عشر مليوناً وثلاثة وتسعين ألف ريال.
34 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بمبلغ (000ر419ر150ر2) مليارين ومئة وخمسين مليوناً وأربع مئة وتسعة عشر ألف ريال.
35 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات معهد الإدارة العامة بمبلغ (000ر115ر565) خمس مئة وخمسة وستين مليوناً ومئة وخمسة عشر ألف ريال.
36 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بمبلغ (000ر000ر713ر5) خمسة مليارات وسبع مئة وثلاثة عشر مليون ريال.
37 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة الهلال الأحمر السعودي بمبلغ (000ر340ر837ر1) مليار وثمان مئة وسبعة وثلاثين مليوناً وثلاث مئة وأربعين ألف ريال.
38 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة للصناعات الحربية بمبلغ (000ر921ر729ر2) مليارين وسبع مئة وتسعة وعشرين مليوناً وتسع مئة وواحد وعشرين ألف ريال.
39 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة المساحة الجيولوجية السعودية بمبلغ (000ر669ر235) مئتين وخمسة وثلاثين مليوناً وست مئة وتسعة وستين ألف ريال.
40 تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للسياحة والآثار بمبلغ (000ر000ر703) سبع مئة وثلاثة ملايين ريال.
41 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بمبلغ (000ر600ر993) تسع مئة وثلاثة وتسعين مليوناً وست مئة ألف ريال.
42 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للغذاء والدواء بمبلغ (000ر100ر994) تسع مئة وأربعة وتسعين مليوناً ومئة ألف ريال.
43 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات مؤسسة البريد السعودي بمبلغ (000ر041ر524ر2) مليارين وخمس مئة وأربعة وعشرين مليوناً وواحد وأربعين ألف ريال.
44 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للطيران المدني بمبلغ (000ر746ر588ر16) ستة عشر ملياراً وخمس مئة وثمانية وثمانين مليوناً وسبع مئة وستة وأربعين ألف ريال.
45 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة حقوق الإنسان بمبلغ (000ر348ر116) مئة وستة عشر مليوناً وثلاث مئة وثمانية وأربعين ألف ريال.

46 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للمساحة بمبلغ (000ر400ر589) خمس مئة وتسع وثمانين مليوناً وأربع مئة ألف ريال.
47 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة بمبلغ (000ر000ر500) خمس مئة مليون ريال.
48 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات البنك السعودي للتسليف والادخار بمبلغ (000ر389ر423) أربع مئة وثلاثة وعشرين مليوناً وثلاث مئة وتسعة وثمانين ألف ريال.
49 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم بمبلغ (000ر000ر80) ثمانين مليون ريال.
50 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة الإذاعة والتلفزيون بمبلغ (000ر797ر630ر1) مليار وست مئة وثلاثين مليوناً وسبع مئة وسبعة وتسعين ألف ريال.
51 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات وكالة الأنباء السعودية بمبلغ (000ر760ر182) مئة واثنين وثمانين مليوناً وسبع مئة وستين ألف ريال.
52 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع بمبلغ (000ر000ر7) سبعة ملايين ريال.
ثانيا: يتم إيداع ما يزيد من الإيرادات وما لم يتم صرفه من المبالغ المسحوبة من اعتمادات الميزانية بحساب جاري وزارة المالية في مؤسسة النقد العربي السعودي.
ثالثا: تستوفى الإيرادات وتصرف النفقات وفقاً للأنظمة والتعليمات المرعية.
رابعا: فيما عدا المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية تسري على ميزانيات المؤسسات العامة الأخرى الأحكام المنصوص عليها في المواد (3، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15) من المرسوم الملكي رقم (م/ 1) بتاريخ 1434/2/16هـ الصادر بالمصادقة على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1435/1434هـ.
خامساً: يصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ ذلك في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم.
سادساً: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة ذات الميزانيات المستقلة كل فيما يخصه تنفيذ مرسومنا.
عبدالله بن عبدالعزيز

التربية" تتوعد بتنفيذ القرارات النظامية

معلم يعتدي على طالب متوسطة بالضرب المبرح

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 16 صفر 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121230/Con20121230560054.htm

طفيل اليوسف (الدمام)
تفاجأ ولي أمر الطالب يوسف بن عبدالله عقب عودة ابنه من المدرسة، بوجود كدمات مختلفة تنم عن وحشية في الضرب بجسم ابنه، وبسؤال الابن على مصدر تلك الكدمات، أشار إلى أن (معلم لغتي) هو من اعتدى عليه بالضرب المبرح والوحشي في جسمه ورأسه ركلا وضربا بأداة حادة استخدمها المعلم، مستغربا أن سبب ذلك كان لعدم إعطاء ابنه قلم رصاص لزميله في الصف الأول متوسط.
وقال عبدالله ولي أمر الطالب لـ«عكاظ»: «إن ما حدث يعني بوضوح تجاهل أحد المعلمين والذي يعمل في مدرسة صقر قريش للمرحلة المتوسطة بمدينة الدمام بالمنطقة الشرقية القرار الوزاري الذي يمنع الضرب بكافة أشكاله في المدارس».
وبين عبدالله أن الضرب وآثاره التي طبعت على جسد ابنه أثر نفسيا وجسديا واجتماعيا على ابنه، خاصة وأنه اعتدى عليه بالضرب المبرح أمام زملائه بالمدرسة.

واستطرد ولي أمر الطالب يقول: «تقدمت مباشرة بطلب ومنذ أسبوعين إلى مدير التربية والتعليم بمركز شرق الدمام، والذي أحال الطلب إلى رئيس قسم القضايا التربوية»، مبينا أنه وإلى الآن لم تتفاعل إدارة التربية والتعليم بالموضوع وكأن مثل هذه الحالات معتاد عليها في تعليم الشرقية، وزاد: «في الفترة الماضية القريبة، بدأت في الشرقية وبشكل ملحوظ انتشار ظاهرة العنف المدرسي، وكانت إدارة التعليم فرع الشرقية مستقلة عن الإدارة الأم بالرياض ضاربة بعرض الحائط بقرارات وزير التربية والتعليم والتي تنص بمنع الضرب بشتى أنواعه».

وتابع ولي أمر الطالب يقول: «ما زال المعلم يتعمد التلفظ على ابنه وبالضرب كلما رآه وبدون أي سبب، إلى أن تعمدت تغييب ابني عن الحضور للمدرسة في الأيام الأخيرة، وحتى تضع إدارة التعليم حدا لهذا المعلم المستهتر»، مطالبا الوزارة بفتح تحقيق مع المعلم ومحاسبته، كما ناشد هيئة حقوق الإنسان التدخل لوضع حد للمعلم الذي اعتدى على ابنه دون وجه حق، حيث إن الضربات كانت موزعة على شتى جسمه، بالذراع والأرجل والرأس، وأنه لولا لطف الله لحصل ما لا يحمد عقباه.

بدوره، أكد لـ«عكاظ» المتحدث الإعلامي بإدارة التربية والتعليم بالشرقية خالد الحماد، الذي استفسرناه عن هذه الحادثة، والتي انتشرت مثلها في الآونة الأخيرة بالمنطقة أنه يجري التحقيق في هذا الموضوع، مشيرا إلى أن الوزارة ستتخذ كافة الإجراءات النظامية في مثل تلك الحالات حال ثبوتها، علما بأن الإدارة عملت باستمرار على اتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع مثل تلك الممارسات وغيرها.

قرى آل يحيى وآل زيدان تعيش على أمل التنمية

تعاني نقصا في الخدمات وتعثرا في المشاريع "حرس جازان": وضعها من اختصاص لجنة حرم الحدود

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 18 صفر 1434 هـ - 31 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=126815&CategoryID=4

جازان: عصام عريشي

ما بين اليأس والأمل مسافة أبعد من المجرة وأعمق من المحيط، لا يمكن تجاوزها إلا بعزيمة وقودها الصبر وانتظار غد تكون أيامه حبلى بالفرح والفرج، وهكذا حال سكان جبال آل يحيى وآل زيدان وآل النخيف التابعة لمحافظة بني مالك بمنطقة جازان؛ فرغم ما تعانيه تلك القرى من نقص في الخدمات الصحية والبلدية وخدمات المياه إلا أن سكانها يعيشون على قيد الأمل.

وهذا الأمر دعا الأهالي للمطالبة بإيصال الخدمات لقراهم أسوة بباقي قرى ومحافظات المنطقة، وأكدوا أنه على الرغم من الكثافة السكانية التي تتميز بها القرى إلا أن مطالبهم وآمالهم لم تتحقق بعد.

وعورة الطريق

أربع ساعات هي المدة التي استغرقتها "الوطن" للقيام بجولتها على تلك القرى الجبلية بعد معاناة مع وعورة الطريق، وبعد أن تم رهن الهوية الوطنية لدى مركز حرس الحدود، كل شيء في تلك الجبال متوقف حتى الحياة تبدو جامدة لولا حياة الطبيعة، الزائر لتلك القرى يعيش حالة من الذهول لما تتميز به من طبيعة خلابة تسحر الأعين وتأسر القلوب، لم يشفع ذلك الجمال في أن يجعلها في قائمة المواقع السياحية، وهناك مشاريع حكومية تتحول لمنطقة لرعي الأغنام بعد أن تعثرت عدة سنوات، أما المصدر الوحيد لمياه الشرب هو تجمع مياه الأمطار فوق أسطح المنازل والمساجد التي تنساب في برك وخزانات أرضية، و 15 صندوقا تموينيا هو الحد الأعلى المسموح به لأصحاب البقالات، ومع أن هناك توجيها

واضحا من إمارة جازان لمديري الدوائر الحكومية- حصلت "الوطن" على نسخة منه- يوصي بإنها معاناة الأهالي والتعجيل بتنفيذ عدد من المشاريع تشمل سد معدس في جبال آل يحي ومشروع سد مغورة بجوار مركز آل زيدان وسد المديرة، وتنفيذ طريق آل زيدان وطريق عقبة الشايف بآل يحي إلا أن معاناة الأهالي لا تزال قائمة.

وملمح آخر في تلك القرى يتمثل في شجرة "القرض" الشهيرة باستخراج الحطب والجمر وتساهم في الحد من تساقط الأعمدة؛ حيث يستعان لتثبيت وربط الأعمدة بتلك الأشجار التي أصبح منظرها كرسم كاركاتيري يضحك منه الصغير والكبير، ناهيك عن مواطنين يسهمون في الحفاظ على التاريخ بترميم إحدى القلاع الأثرية التي تسمى "بالولجة" بجبال آل يحي، والمساجد التي تحتاج لفرش وصيانة.

حصون وقلاع أثرية

وفي هذا السياق، قال شيخ شمل قبائل آل يحي وآل زيدان وآل النخيف سلمان بن حسين اليحيوي المالكي: إن قرانا كثيرة ليست قرية أو قريتين كي نتركها مأوى للمتسللين وبعيدة عن المنطقة المحظورة بعد الترسيم الأخير للحدود؛ حيث إن القيادة تسعى للتوطين لا للهجرة، فجبال آل يحي وزيدان وآل النخيف بها العديد من القرى العريقة التي يشهد لها التاريخ لما تشتهر به من الحصون والقلاع الأثرية وطبيعة ساحرة، ونريد أن نعيش حياتنا الطبيعية.

وأشار إلى أن البعض يظنها قرى معلقة يعيش أهلها بشكل عشوائي، مؤكدا أن الحقيقة خلاف ذلك؛ فهي وبعد أن تنتهي من تجاوز عقبة الشايف تجدها أرضا منبسطة وهذا ما يجب معرفته سواء للمواطن أو المسؤول، وأن حركة البناء متوقفة منذ ثمان سنوات مع أن المنطقة مأهولة بالسكان، وأضاف أن قرى آل يحي ليست بالقليلة وهي الحدبة، والقزعة، والعصيمة، والمعنة، والعصر، واللحاح، وقرية الفاقرة، والوغرة، وهي محرومة من العديد من الخدمات الصحية والبلدية وكذلك خدمة المياه الاتصالات.

تعثر المشاريع

وأضاف المالكي:" ذهبت لوزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة ووعدنا بإنهاء معاناتنا، بالإضافة إلى أن القرى تعاني تعثر عدد من المشاريع، منها مشروع مدرسي؛ حيث تبرع عدد من المواطنين بالأرض المخصصة له منذ خمس سنوات، كما تعثر العديد من مشاريع السدود، وكذلك يعاني الأهالي من وعورة الطرق وخصوصا تأخر تنفيذ عقبة "الشايف"، مؤكدا أن المنازل بعيدة كل البعد عن الحزام الحدودي، مشيرا إلى أن وراءهم نقطة أخرى لحرس الحدود، وطالب بتشكيل لجنة عليا من عدة جهات وليس من حرس الحدود فقط للوقوف على وضع القرى وما يعانيه الأهالي.

وعن عدم وجود متسللين بقرى جبال آل يحي، أشار المالكي إلى أن الأهالي بمثابة الحصن المنيع، وأن هناك معاهدات مع عدد من القبائل اليمنية لمنع مرور المتسللين، وما يميز قرانا الحدودية خلوها من حدوث أي مشاكل قد تواجهنا.

مراسم الزواج

وقال المواطن ناصر حسن سلمان أحد سكان جبال آل يحي :"منذ أربع سنوات وأنا أرغب إكمال نصف ديني ولكن العقبة الوحيدة التي تعترض طريقي هو منع أفراد حرس الحدود وصول مواد البناء لقرانا؛ فكيف لى أن أكون أسرة أو أفتح منزلا في ظل ما أواجهه من ظروف قاسية.

فيما يشير سلمان جبران اليحيوي صاحب إحدى البقالات بجبال آل يحي إلى حجم معاناتهم من توفير المواد التموينية التي يحتاجها الأهالي بصورة مستمرة، لافتا إلا أن حرس الحدود لا يمكنهم سوى من توفير 15 صندوقا فقط يستهلكها الأهالي في فترة وجيزة، حيث لا تفي تلك الكمية بمتطلباتهم. وأوضح المواطن محمد حسن عواده أنه قام بترميم أحد أركان "قلعة الولجة التراثية" بعد انهياره وذلك بمادة الأسمنت، مستعينا بربط الحبال والتسلق إلى الموقع بهدف الحفاظ على تاريخها العريق في ظل غياب هيئة السياحة والآثار بجازان.

مشاريع السدود

وأشار المواطن جابر اليحيوي المالكي إلى أن النقطة الصحية لا يوجد بها ممرض أو ممرضة كما لا تتوفر السقيا باستمرار، لافتا الى أنهم بحاجة لسفلتة كافة الطرق، ويعانون من عدم اكتمال مشاريع السدود، وقال اليحوي:"قمنا بتقديم شكوى لديوان المظالم بمدينة أبها وعازمون على تقديم شكوى لهيئة حقوق الإنسان.

فيما يشكو فرحان اليحيوي "أعزب تسعيني" من عدم وجود من يعوله ويعاني مرضا جلديا مزمنا وبحاجة لمراجعة المستشفيات بصورة متكررة، ويرغب في إنشاء مركز للرعاية الأولية يحد من معاناته مع مصارعة الألم. أما ناصر حسين سلمان فقد أدخل السجن بعد أن عثر أفراد حرس الحدود معه على 50 حبة من البلك، وبعض من مواد البناء كان ينوي بها إكمال منزله وإنشاء جدار يستر عائلته.

العزلة وفرحة العيد

وقال المواطن محمد جبران اليحيوي أصبحنا نعيش في عزلة حتى أعيادنا مختلفة فكيف نعيش فرحتها ونحن محرومين من التواصل مع الأقارب والأصدقاء بالقرى المجاورة، ونطالب بإيجاد حلول عاجلة لإنهاء معاناتنا.

وأوضح إمام وخطيب جامع آل زيدان فيصل جروان الزيداني أنهم يعانون مع عدم توفر مواد البناء؛ حيث إن منازلهم شعبية ومتهالكة ولا زال المنع مستمرا من قبل حرس الحدود مما زاد من تفاقم الوضع، إضافة إلى أن المساجد بحاجة لصيانة وتوفير فرش للمصلين، بالإضافة إلى معاناتهم مع نقص الخدمات الصحية وعدم توفر مراكز للرعاية الأولية، ونقص كبير في خدمات المياه وحاجة الأهالي إلى مدرسة ثانوية حيث يتوفر العدد الكافي لفتحها.

ويقول سالم أحمد اليحيوي :"خرجت من السجن وأعول 6 أبناء ولم أستطع توفير سكن لهم بسبب منع حرس الحدود من وصول مواد البناء". وأضاف حتى الجهات الخيرية ليس بمقدورها زيارتنا ولا يوجد بقرانا أي جمعية خيرية أو مكاتب للدعوة والإرشاد.

معاناة الأسر

وبين محمد اليحيوي أن جبال آل يحي لا تخلو من المشاكل الأسرية، وعزل الأهالي بتلك الطريقة يجعلها محرومة من المناشط التي تخدم المجتمع، مشيرا إلى أنه في إحدى المرات منعت لجنة إصلاح ذات البين أثناء زيارتها لقرانا من القيام بمهامها لولا تدخل أحد أعضاء اللجنة، الذي بدوره أبلغ أفراد حرس الحدود بأنه سيشكوهم للجهات المسؤولة إذا لم يمكنوه من إتمام عمله الإنساني وخصوصا أنه موفد من قبل جهة رسمية.

فيما يقول علي محمد علي:" ليس لي مصدر رزق سوى ما أملكه من المواشي فكيف لي تأمين قوت أبنائي وتوفير لقمة العيش لهم وحرس الحدود لا يمكنني من ممارسة عملية البيع والشراء". وأضاف: قمت بجلب 17 رأسا من الماعز لسوق محافظة الداير وذلك لتسديد دين يطالبني به أحد الجيران إلا أن أفراد حرس الحدود منعوني واشترطوا علي بيع خمسة فقط من الماعز مما اضطرني للعودة بها جميعها.

أما علي قاسم اليحيوي فيقول: خدمت في الجيش نحو 20 عاما بمدينة شرورة وبعد تقاعدي وعودتي لقريتي بآل يحي لم أتمكن من بناء منزل لأسرتي وليس بمقدوري استئجار مسكن لهم بسبب وضعي المادي.

خطاب الرد

من جانبه قال الناطق الإعلامي لقيادة حرس الحدود بمنطقة جازان العقيد عبدالله بن محفوظ إن الرد على تساؤلات "الوطن" بشأن وضع تلك القرى من اختصاص لجنة حرم الحدود، مشيرا إلى أن قائد حرس الحدود اللواء عبدالعزيز بن محمد الصبيحي وجه خطابا للجنة للرد على تلك التساؤلات.

فيما أكد مساعد مدير التربية والتعليم للشؤون المدرسية بمحافظة صبيا علي بن حسين الذروي أنه بشأن ما يخص مدرسة آل يحيي وزيدان، فقد تم التوجيه من قيادة حرس الحدود بالتوقف عن تنفيذ المشروع وعمل الإجراء اللازم، مؤكدا حرص الإدارة على تذليل جميع الصعوبات ووصول التعليم لجميع القطاعات والاهتمام بتنفيذ عدد من المشاريع التعليمية في جميع قطاعات المحافظة، مبينا أن مدارس القطاع الجبلي تعتبر ضمن أولويات تعليم صبيا، وقد حظيت بعدد من المشاريع التعليمية المختلفة للبنين والبنات.

خطط مدروسة

إلى ذلك، اتصلت "الوطن" بالرئيس التنفيذي لجهاز الهيئة العامة للسياحة والآثار بمنطقة جازان رستم الكبيسي للوقوف على أسباب عدم زيارة فرع الهيئة للأماكن والقرى الأثرية بجبال آل يحي وآل زيدان؛ حيث أوضح أن جهاز السياحة يسير وفق خطط مدروسة بدأت بالتركيز على مسارين المسار الأول يشمل جزيرة فرسان؛ حيث تم تطوير مرسى الغدير وقرية القصار، وشاطىء الحصيص، والقلعة العثمانية، إضافة لتطوير وتهذيب جزيرة دمسك ومحمية الغزلان.

وأشار الكبيسي إلى أن المسار الثاني يركز على مدينة جازان ويشمل القرية التراثية ومرسى الحافة والواجهات البحرية.

وأكد الرئيس التنفيذي لجهاز الهيئة العامة للسياحة والآثار بالمنطقة أنه بعد الانتهاء من المسارين سيتم الانتقال للعديد من المناطق الجبلية بداية بمحافظة فيفا وبني مالك والعارضة وغيرها من الأماكن السياحية، لافتا إلى أن التركيز على مواقع دون غيرها بهدف الجودة وعدم التشتيث في عمل مشاريع الهيئة.

وأضاف الكبيسي أن القلاع والحصون بالمناطق الجبلية هي ضمن اهتمام وأولويات جهاز الهيئة العامة للسياحة والآثار بالمنطقة.

ورشة للتوعية بحقوق النزلاء بأبها

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 صفر 1434 هـ - 1 يناير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130101/Con20130101560596.htm

فيصل الأحمري (أبها)
نظم القسم النسائي لهيئة حقوق الإنسان في منطقة عسير في أبها أمس الأول ورشة عمل بعنوان (حقوق الموقوفين والنزلاء.. رؤية مستقبلية) وأدارتها باحثات من الفرع.
وتناولت الورشة ثقافة حقوق النزلاء من الجانب الشرعي، والحقوق والواجبات التي كفلها الإسلام للسجناء والموقوفين، والإيجابيات المؤثرة على النزلاء من حسن تعامل المسؤولين والمراقبين، مع إيضاح المفاهيم الحديثة للرعاية الاجتماعية المقدمة لنزلاء المؤسسات الإصلاحية.
وأكد المشرف العام على الهيئة في منطقة عسير الدكتور هادي اليامي أن الورشة استهدفت موظفات الرعاية الاجتماعية في فروع الهيئة الإيوائية «دار الأيتام والمسنين ودور الحماية»، وتأتي بالتزامن مع فعاليات اليوم العالمي لحقوق الإنسان.
وأضاف «تستهدف الهيئة من تنظيم الورشة نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها، من خلال إطلاق مثل هذه الورش واللقاءات، إضافة إلى التوعية والتثقيف وتفقد الجهات ذات العلاقة الحكومية والخاصة على حد سواء».

طفل معاق يتعرَّض للضرب لوضعه في المكان الخطأ «وسط توحديين»

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 19 صفر 1434 هـ - 1 يناير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/01/01/655319

جدة – تهاني البقمي
تفاجأ إخوة ووالدة المعاق ماجد عيد الشامي (22 عاماً) عند زيارتهم له في مركز التأهيل الشامل في جدة الخميس الماضي، بتورم شق وجهه الأيسر، وبينت والدته أن موظفي المركز ماطلوا في طلبها رؤيته، وحين أحضروه ألبسوه غطاء للرأس ليغطي بعضاً من تورم شقه. وقد أظهر الـ» CD» المصور، الذي يحمل تفاصيل الحادثة، أن ماجد تعرض للضرب من قِبل زميله المصاب بالتوحد، نتيجة تنويمه من قِبل أحد الممرضين في المركز، رغم علمه أن ماجد مصاب بشلل رباعي وغير قادر على الحركة.
لكمة من زميله
وتشرح والدة ماجد تفاصيل الحادثة وتقول «ما إن أزحت غطاء رأسه حتى صرخت من هول ما رأيت، فقد تورم شقه الأيسر كاملاً، وانتفخت عينه، وحين سألت عما حدث أخبرني الطبيب أنه تعرض للكمة من أحد زملائه المعاقين، وما إن سمع ماجد صوتي وصوت إخوته حتى تشنج وصرخ، فهرع العاملون في المركز إلى نقله في سيارة إسعاف إلى مستشفى الملك عبدالعزيز، ولم يقبلوا أن أرافقه، فاضطررت إلى ركوب تاكسي وملاحقته. وتقدم شقيقه ببلاغ في شرطة حي الكندرة».
منذ 12 عاماً

وأضافت «وضعت ماجد في مركز التأهيل منذ أن كان في عمر العاشرة، فهو موجود في المركز منذ 12 عاماً، وقد تعرض للعنف في المركز لعدة مرات، أولاها قبل أربعة أعوام، عندما خُلع كتفه من قِبل العامل عند تلبيسه ملابسه، وتم تجبيسها لمدة ثلاثة أشهر، وأخبرني مسؤولي المركز بأنهم رحّلوا العامل إلى بلده، ثم نقلنا ماجد إلى مركز حي الجامعة قبل ثلاثة أشهر، وحضرت لزيارته يوماً أنا وإخوته، إلا أنهم تأخروا علينا ولم يخرجوه لنا إلا بعد ساعة مع إصراري، وبعد إحضاره دُهلت مما رأيت، فقد تم تقليم أطراف أصابعه بدلاً من تقليم أظافره، وأخبروني أنهم متأسفين وقد أسعفوه سريعاً»، مشيرة إلى أنها تلاحظ في كل مرة تزوره وجود كدمات في رأسه، فضلاً عن تنويمه على شق واحد طوال الوقت دون تحريكه، وسوء تغذيته وهزله».

أعطاها سي دي

وبينت أم ماجد أن المستشفى منحها تقريراً عن حالة ماجد، بعد إجرائهم الفحوصات اللازمة، وأعطاها سي دي يعرض ما حدث لماجد يوم الحادثة، حيث تم تنويمه من قِبل ممرض إلى جانب معاق آخر مصاب بمرض التوحد، فقام مريض التوحد بضرب ماجد على وجهه، حتى سال دمه، مشيرة إلى أن مدير المركز أخبرها بأن من حقها التقدم بشكوى للشرطة، معبراً عن حزنه لما حدث لابنها، وذكر أنه أنهى عقود موظفين كُثر نتيجة إهمالهم المعاقين وسوء معاملتهم.

وطالبت أم ماجد بالحرص والمراقبة التي يفتقدها المركز في ظل حاجتها لبقاء ابنها، حيث إنها مصابة بالدرن، وكسر في الحوض، كما أن والد ماجد توفي منذ عشرة أعوام، وجميع إخوة ماجد متزوجون ولديهم مسؤوليات. وهو يحتاج لمتفرغ يداريه.

زيارات دورية

وكشف رئيس فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة مازن بترجي، أن الهيئة تواصلت مع الشؤون الاجتماعية متمثلة في مدير الشؤون الاجتماعيه عبدالله آل طاوي، ومدير مركز التأهيل الشامل خالد النقادي، وتبين أن ما وقع للمعاق ماجد ليس ناتجاً عن تعنيفه من قِبل مركز التأهيل في جدة، بل إنه تعرض للطمة من قِبل أحد زملائه المعاقين، نافياً أن يكون قد تعرض للضرب من مسؤولي المركز، وأضاف «قمنا بالتحقق من هذه الجزئية بعد الاطلاع على الحادثة، وسيصلنا تقرير مفصل عند انتهاء التحقيقات، فنحن نقوم دوماً بزيارات دورية لمركز التأهيل الشامل في جدة ونقف على تعاملهم مع المعاقين، وهي معاملة طيبة جداً وراقية من الجميع».

فيما كشف الناطق الإعلامي لشرطة جدة الملازم نواف البوق، عن ورود بلاغ لشرطة جدة في حي الكندرة، من قِبل شقيق المعاق ماجد، ولم يتم تحديد الشخص المدعى عليه في محضر البلاغ، وقد خاطبت شرطة جدة مركز التأهيل الشامل للإفادة عما حصل، وعن صحة البلاغ، ولا جديد حتى الآن.

خبراء: تزايد ظاهرة عقوق الوالدين يحتاج لتشريعات صارمة

المصدر: جريدة البلاد الثلاثاء 19 صفر 1434 هـ - 1 يناير 2013م
http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=116772

كتب: فؤاد أحمد ..

اعتبر الدكتور سعود الضحيان،أستاذ علم الاجتماع بجامعة الملك سعود، موضوع عقوق الوالدين ظاهرة ليست بجديدة في المجتمع، إلا أنها تتزايد بشكل ملحوظ في الوقت الراهن، مشيراً إلى تصاعد عدد الشكاوى التي تقدمها المستشفيات والمتعلقة بترك بعض الأبناء لوالدتهم وإمداد إدارة المستشفى بمعلومات خاطئة حتى لا تتمكن من الوصول إليهم لاحقاً، مما جعل الوزارات تطالب بإنشاء مؤسسات جديدة لرعاية الأسر، الأمر الذي يستلزم إعادة النظر ودراسة هذه الظاهرة مرة أخرى حتى يمكن التعرف على أسباب تفاقم هذه الظاهرة في مجتمعنا.

وأضاف خلال حواره لبرنامج "الثامنة" على قناة mbc1،مع الإعلامي داوود الشريان، أن عقوق الوالدين يعتبر من أكبر القضايا التي يمر بها المجتمع السعودي، وبالتالي فلابد من وضع تشريعات صارمة تحمي سلوك المجتمع ككل لمواجهة هذه الظاهرة ولا يسمح فيها بالتسامح أو التنازل من قبل أصحاب الحق.

من جهته قال الدكتور عمر الخولي، أستاذ القانون بجامعة الملك عبد العزيز ومستشار هيئة حقوق الإنسان، أنه في الواقع ليس هناك تنظيم قانوني لمسألة عقوق الوالدين لثبوته شرعاً وهو يمثل النظام العام في المملكة، حيث لم يتم الإشارة في أي نص قانوني إلا في قرار إداري رقم 1900 الصادر من وزير الداخلية بشأن الحبس الاحتياطي والذي نص على أن يتم إيقاف الجاني احتياطياً في حال ما إذا صدر منه اعتداء بالضرب على أحد الوالدين ما لم يتم التنازل، بينما في ذات القرار نص على أن الاعتداء اللفظي أو العدوان الجسدي أو المادي على رجل الأمن فإنه يوجب التوقيف، ومن هذا المنطلق فإن الاعتداء اللفظي على أحد الوالدين ليس موجباً للحبس، مما يعنى أن هناك قصوراً في الأنظمة لحماية الوالدين.

ولفت إلى أن مسألة بر الوالدين تأتي من خلال التربية والأخلاق وعلاج النفوس قبل وضع النصوص، وذلك لأن القوانين المثالية ليس من شأنها أن تصنع مجتمعاً مثالياً، لذا ينبغي علينا أن نربي أولادنا منذ الصغر على القيم الأخلاقية واجتناب العقوق، لاسيما وأن وتيرة هذه الجريمة في تزايد سنة تلو الأخرى حسب ما رصدته هيئة حقوق الإنسان.

برنامج تأهيلي ووظيفة بانتظار "سجين العقوق"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 20 صفر 1434 هـ - 2 يناير 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=127033&CategoryID=3

المدينة المنورة: علي العمري

بعد صدور الموافقة على إطلاق سراح السجين (عيد.ج) الذي قضى في سجن المدينة المنورة قرابة 15 عاما بتهمة عقوق والده، وجه أمير المنطقة الأمير عبدالعزيز بن ماجد بإعداد برنامج تأهيلي له وتأمين وظيفة مناسبة، بما يمكنه من خدمة دينه ووطنه.

وكان أمير المنطقة أمر بإطلاق سراح السجين (عيد. ج) بناء على موافقة وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وفقا لما رفعه أمير المنطقة حول ملابسات قضيته وما رأته المحكمة العامة بثبوت صلاحه واستقامته وتوبته، حيث أكدت التقارير المعدة عنه من داخل السجن أنه حسن السيرة والسلوك، كما تمكن من حفظ القرآن الكريم ومواصلة تعليمه.

يشار إلى أن السجين سبق أن وجهت له تهمة عقوق والده وصدر في حقه صك شرعي عام 1419 قضى بسجنه سجنا مؤبدا حتى يرجع إلى رشده ويظهر صلاحه، وقد أمضى 15 عاما في السجن تمكن خلالها من حفظ القرآن الكريم ومن مواصلة تعليمه حتى المستوى الجامعي وأبدى ندمه وتوبته وأسفه على ما بدر منه.

إلى ذلك، أثنى أمير المدينة على الجهود التي بذلت من قبل كل الجهات والمسؤولين وعلى رأسهم وزير العدل، ورئيس المحكمة العامة بالمدينة المنورة وأصحاب الفضيلة القضاة بالمحكمة العامة، ورئيس هيئة حقوق الإنسان ونائبه، وجمعية حقوق الإنسان ومدير عام السجون بالمدينة المنورة، ورئيس لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم، وكل من قام بدور إيجابي في هذا الموضوع، حيث تكللت جهود الجميع بالنجاح ولله الحمد.

وجاء تدخل أمير المدينة وقراره بإطلاق سراح السجين الذي قضى ما يزيد على 15 عاما في شعبة السجن العام بالمدينة المنورة تتويجا لجهود ومساعي الوجهاء في المنطقة لإقناع والده بالموافقة على إطلاق سراحه ألا أنه ظل رافضا لذلك قبل أن يتدخل الأمير عبدالعزيز بن ماجد ويصدر قراره الذي أسدل الستار على القضية.

واستطاع السجين من إكمال دراسته من وراء القضبان حتى وصل للمرحلة الجامعية بعد أن أدخل السجن وهو يحمل شهادة الصف الخامس الابتدائي.

وقال السجين لـ"الوطن": "أوجه كلمات الشكر إلى أمير المنطقة على قراره بالإفراج عني والبحث عن وظيفة لي داعيا الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناته وأن يجزيه خير الجزاء على كل ما بذله لحل قضيتي على مدى السنوات الماضية".

وكانت "الوطن" قد نشرت قصة السجين "عيد" بعددها الصادر في 3 / 4 / 2012 والتي بدأت عندما تعاطى المسكر، ليتجه بعدها إلى مسكن أسرته، ويضرب زوجة والده في لحظة انفعال وهيجان، ومن ثم أتى على سيارة والده وأضرم فيها النيران، فلم يجد الأب حينئذ إلا اللجوء إلى المحكمة الشرعية مطالبا بالردع الشرعي مما لحقه من ابنه.

احترام حقوق الإنسان مطلب شرعي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 صفر 1434 هـ - 2 يناير 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/01/02/article797999.html

د. إبراهيم بن عبدالعزيز الشدي*

يرتبط مفهوم حقوق الإنسان بعلاقة البشر مع بعضهم لأن هذه الحقوق تبدأ بواجب إنسان نحو الآخر وحقوق الإنسان الآخر عليه، ومفهوم حقوق الإنسان ليس جديدا فقد عرف عبر مسيرة البشرية من خلال ممارسات وقوانين ووثائق في ثقافات ومناطق متعددة من العالم، لكن أوضح واقوى المحطات التي مر بها هذا المفهوم ما تضمنته الديانات السماوية لتنظيم حياة الإنسان ولاسيما الدين الإسلامي حيث تضمنت آيات القرآن الكريم وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم وأحاديثه علاقة الإنسان بمن حوله من البشر بما يضمن حياة كريمة لهم جميعا.

ولهذا فان المسلم يلتزم وجوبا باحترام حقوق الإنسان لأنها تعبد لله سبحانه وتعالى أولا والتزام خلقي وإنساني أيضا، وبقدر ما يتسع الالتزام والاحترام لحقوق الإنسان بين الناس بقدر ما يستمتع المجتمع المحلي والدولي بالأمن والرخاء والعيش الكريم.

وأفضل الوسائل لتحقيق هذا الهدف الجميل تعزيز الوعي بأهمية احترام حقوق الإنسان بين إفراد المجتمع لكافة فئاته.

ومن هذا المنطلق تابعت وتابع ملايين في المملكة وخارجها برامج تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان التي تقوم بها هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية.

ولعل آخر وأجمل برامج التوعية التي قامت بها الهيئة تلك المقاطع التلفزيونية المصورة تحت عنوان (لأني مسلم) وقد كان الاختيار موفقا لهذا العنوان الذي يربط حقوق الإنسان بالالتزام الديني الذي يعد المحرك الأقوى لاستجابة أفراد المجتمع في بلد مثل المملكة العربية السعودية وفي كافة الدول العربية والإسلامية. ويزيد في جمال برنامج التوعية (لأني مسلم) ويعزز من أثره وفائدته الإخراج الفني الجيد، فرغم قصر كل مقطع مصور إلا انه يحرك مشاعر المشاهد في مفردات الممثلين، وتعابير وجوههم وحركاتهم.. ويعزز جمال الإخراج تصوير كل مقطع في المكان والبيئة التي يرتبط بها مفهوم حقوق الإنسان الذي يتحدث عنه المقطع المصور.

وقد وجدت هذه المقاطع المصورة ترحيبا وتجاوبا جيدا من أفراد المجتمع ما ساعد على انتشار هذه المقاطع في وسائل التواصل الاجتماعي ولا سيما التويتر والفيسبوك الذي تكاثرت فيه دورات إعادة الإرسال بين حسابات الافراد والمؤسسات في مواقع التواصل الاجتماعي ما أوصل عدد المشاهدات لهذه المقاطع المصورة إلى عشرات الملايين.

وقد زاد أيضا في فاعلية وأثر برنامج (لأني مسلم) التوعوي تعدد الموضوعات التي عالجها البرنامج ما بين حقوق العاملات المنزليات أو حقوق المطلقات أو العنف المنزلي، وكان هناك تنظيم وتوزيع جيد لأوقات عرض كل حلقة من حلقات البرنامج لضمان تواصل عرض البرنامج في أوقات متفاوتة وتوقيت مناسب لكل حلقة.

لقد استجاب برنامج (لأني مسلم) التوعوي وكل البرامج التي تهدف وتنشر ثقافة حقوق الإنسان للحاجة الأهم لضمان حقوق الإنسان واحترامها وهو تعزيز الوعي باحترام حقوق الإنسان فرغم أهمية الأنظمة ورغم وجوب متابعة تنفيذها فإن تدني ثقافة حقوق الإنسان بين أفراد المجتمع يعد المعوق الأكبر لاحترام وضمان حقوق الإنسان، ولذا فقد كان من الأولويات التي اهتمت بها هيئة حقوق الإنسان برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان، كما أن هذه البرامج التوعوية تأتي استجابة لدعوات وخطط وطنية ودولية وإقليمية فقد أقر خادم الحرمين الشريفين برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان الذي

أعدته الهيئة وصدرت التوجيهات لكافة الجهات بالتعاون مع الهيئة لتنفيذه والاهتمام به. كما أن هناك خطة عربية لنشر ثقافة حقوق الإنسان أقرتها القمة العربية عام 2008م ومثل ذلك خطة دولية أصدرتها الأمم المتحدة وهذه الخطط والبرامج تؤكد أهمية نشر ثقافة حقوق الإنسان.

إن الوعي المجتمعي بحقوق الإنسان يمثل المدخل الأهم لتبادل احترامنا لحقوق بعضنا ولعل ذلك أن يحظى باهتمام مؤسسات الإعلام بصفة خاصة لخبرتها في مجال الإعلام والتوعية فيعمل الجميع على تنظيم وترتيب برامج ومقاطع مصورة أو مكتوبة تعزز من ثقافة حقوق الناس كما أن على أفراد المجتمع مسؤولية أيضا بأن نستشعر واجب التعبد الذي يلزم كل فرد باحترام حقوق الإنسان ما يفضي إلى تبادل هذا الاحترام فيما بيننا ثم الاستمتاع بالعيش الكريم لنا جميعا.

*عضو مجلس الشورى

فصل الرحمة عن القلوب

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 20 صفر 1434 هـ - 2 يناير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/01/01/655248

عبدالرحمن الشهيب

80 دولارا في اليوم فقط تدفعها وزارة الصحة لمرضى الأمراض المستعصية المنومين في الخارج وتقوم الوزارة بقطع هذه الثمانين دولارا إذا دخل المريض المستشفى، من ذا الذي يستطيع قلبه أن يقتطع مبلغا مخصصا لمريض أحياناً ينتظر الموت هو وأسرته المأزومة يصارعون جحيم الغربة والوحدة والألم، أي قلوب هذه في وزارة الصحة التي تفرد عضلاتها على مواطنيها الذين يصارعون الموت في الغربة، أين مجلس الشورى عن هذه المآسي التي تُرتكب بحق هؤلاء المرضى في غفلة من عذاب الضمير، من فصل الرحمة عن هذه القلوب؟

تكتفي وزارة الصحة بالثمانين دولارا للمرضى المنومين بالخارج مصروفا في اليوم، تشمل السكن والأكل والشرب في حين تدفع الإمارات والكويت 130 دولارا في اليوم لمرضاها المنومين بالخارج وتدفع اليمن والأردن مبلغ 120 دولارا في اليوم كما ورد على لسان داوود الشريان في الثامنة عند لقائه أعضاء اللجنة الطبية المسؤولة عن إرسال مرضى الأمراض المستعصية للخارج.

مرضى تكلموا في الثامنة وقالوا إن أحوالهم بدأت في التحسن وطلب أطباؤهم في الخارج تمديد علاجهم ولكن الهيئة الموقرة كان لها رأي آخر.

ادعموا الهيئة الطبية للعلاج بالخارج بشيء من مليارات الميزانية هذا العام الـ 829 مليارا، وأطلعوا هيئة حقوق الإنسان على قرارات هذه الهيئة التي لاترحم صغيرا ولا كبيرا، بدون قلوب تراعي ظروف هؤلاء المرضى المأساوية ستظل هذه الهيئة نموذجا لا يعكس أرقام هذه الميزانية لا من قريب ولا من بعيد.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

نزاهة تكشف عن التلاعب وصرف البدلات غير المستحقة للضباط والأطباء

التحقيق في تجاوزات مالية وإدارية بمستشفى القوات المسلحة بالرياض

المصدر: جريدة الرياض السبت 15 صفر 1434 هـ - 29 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/29/article796894.html

الرياض - أسمهان الغامدي

اعتمد مستشفى القوات المسلحة بالرياض وظائف جديدة، بلغ عددها(564) وظيفة، دون وجود اعتمادات مالية كافية لها في عام 1430ه، وتوسعت في عملية التوظيف، دون الالتزام بالنواحي المالية، مما أحدث خلل في آلية التوظيف المتبعة لدى إدارة الموارد البشرية، حيث لا يتم الإعلان عن الوظائف اكتفاءً بما يتوفر من معلومات، مما يؤدي إلى ترك مساحة يمكن من خلالها التلاعب وتدخل الواسطة والمحسوبية وتعيين غير المستحقين، وكذلك وجود شبهة في تزوير شهادة التصنيف المهني لأحد الأطباء، وتوظيف عددٍ من العاملين دون إعلان، ومنح رواتب استثنائية خارج سلم الرواتب المطبق لموظفي برنامج التشغيل الذاتي، واعتماد ترقيات استثنائية لبعض موظفي برنامج التشغيل الذاتي بشكل غير نظامي.

وكشفت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد(نزاهة) في بيان لها- حصلت الرياض على نسخة منه -حصول تجاوزات مالية وإدارية، ومن ذلك تجاوزات تتعلق بالتوظيف، وعدد من المخالفات المتعلقة بالسيارات، كصرف بدل الانتقال بشكل غير مستحق نظاماً، وقد شملت المخالفات عدداً كبيراً من الموظفين لم يثبت أن أعمالهم تتطلب تسليمهم سيارات وبقائها معهم طيلة الوقت. كما لوحظ عدم وجود اسم الجهة واضحاً على السيارات المسلمة لمديري الإدارات، يحدد ملكيتها وعائديتها، ومن التجاوزات المالية والإدارية استئجار عدد من الفلل لإسكان عدد من الأطباء، بمبالغ تزيد عن الحد المحدد نظاماً، واستئجار فلل لعدد من الضباط الإداريين ((غير الأطباء)) بشكل غير نظامي، وبتكلفة تجاوزت الحد المنصوص عليه نظاماً، كما لوحظ أن بعض الموظفين استؤجرت لهم مساكن تظهر ملكيتها بأسماء زوجاتهم.

وأضافت أنها لاحظت ابتعاث عدد كبير من الموظفين والموظفات في المستشفى بدون مراعاة ضوابط الابتعاث، علاوة على ما تبين للهيئة من وجود شبهة فساد تتمثل في الازدواجية في الصرف من قبل جهتين حكوميتين هما المستشفى العسكري بالرياض، ووزارة التعليم العالي لبعض المبتعثين، كما تبين للهيئة عدد من المخالفات المتعلقة بصرف بدلات غير مستحقة، تتمثل في صرف(بدل ندرة، بدل تميز، بدل تفرغ) لعدد من الضباط ممن لا يحملون مؤهلاً صحياً.

وأشارت إلى تجاوزات متعلقة بمشروع نظام معلومات المستشفيات الموحد(HIS)،حيث تبين للهيئة أن القيمة الإجمالية للعقد بلغت (79,985,106)ريالاً، وبعد انتهاء مدة العقد،تبين أن ما تم تنفيذه بلغ (14%) فقط من مجمل العقد، في حين تم دفع مبلغ (45,434,334) ريالات، والتي تمثل(56%) من إجمالي قيمة المشروع، مما يتطلب معه التحقيق في الموضوع ومساءلة المتسبب في هدر المال العام. وأحالت الهيئة ما أشير إليه لهيئة الرقابة والتحقيق، وطالبت بالتحقيق مع من نسبت لهم تلك التجاوزات،وإفادة الهيئة.

لقاء وزيرالعمل ب"المحتسبين" يعيد قضية "عمل المرأة في بيع المستلزمات النسائية" للواجهة ويفتح باب الجدل

المصدر: جريدة الرياض السبت 15 صفر 1434 هـ - 29 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/29/article796956.html

متابعة- محمدالغنيم

أعاد لقاء معالي وزير العمل المهندس عادل فقيه بأكثر من (200)شخص تقدموا لإبداء ملاحظاتهم في مسألة عمل المرأة في محلات بيع المستلزمات النسائية ومايشوبها من أخطاء سخونة هذه القضية ووضعها في الواجهة من جديد في نقاشات وأحاديث أوساط المجتمع على اختلاف اهتماماتهم.

ففي حين طالب مواطنون من الجنسين رجالاً ونساءً بضرورة دعم هذاالتوجه وتعزيز مجالات عمل المرأة وفتح فرص أوسع لها للكسب الشريف خصوصاً المحتاجات منهن واللاتي يعملن على الأرصفة وفي الشوارع ويتعرضن لمضايقات المارة والعمالة الوافدة وماقد يحدث من تحرش البعض بهن في الشوارع بعيداً عن رقابة الجهات المختصة وأبدوا تتأييدهم الكبير للخطوات التي اتخذتها وزارة العمل في هذا الاتجاه، طالب آخرون بإصلاح مايشوب هذا المجال من ملاحظات وأخطاء تقدموا بها لوزيرالعمل خصوصاً في مسألة وجود اختلاط بين الجنسين في بعض

المحلات وهو مالم تنفه وزارة العمل بدليل إغلاقها لعدد من المحلات المخالفة للتعليمات التي تنص على تهيئة بيئة العمل تلك بما يريح السيدات في عملهن ويحفظ لهن خصوصيتهن بعيداً عن الرجال، في حين تتحفظ فئة أخرى على مجرد عمل المرأة في مثل هذه المجالات وترى أن يبقى عمل المرأة في مجال التدريس فقط.

ورصد موقع "الرياض"الإلكتروني العديد من الطروحات الشعبية والنقاشات حول ذلك تعليقاً على هذه القضية وكانت أسخن الآراء ماعلق به بعض المواطنين من الرجال والنساء على هذا الموضوع على مقال الزميلة حصة آل الشيخ بعنوان(الوزيرالمجاهد)في إشارة إلى الوزير فقيه في عدد الجريدة أمس الخميس،حيث طرح قارئ تعليقه على ماجاء في المقال بشأن ماذهب اليه المعارضون للقرار قائلاً:أين تلك الغيرة المزعومة وبناتنا بل وأمهاتنا على الأرصفة بدون حماية ولا ضمان ولا تأمين بل ولا حتى تكييف؟ أين غيرتهم واحتسابهم وهم الذين يقاتلون ليبقون مليون أجنبي (يختلي) كما يعبرون بنسائنا في السيارات صباحاً ومساء؟؟ أين غيرتهم حين قاتلوا بكل قوتهم ليبقى الرجال الأجانب يبيعون المستلزمات الخاصة للنساء؟؟ كما أبدى دايم عبدالله: عجبه ممن يدعي الغيرة والرجولة -على حد ذكره- ويطالب بإبعاد المرأة التي تبيع لنسائهم ملابسهن الداخلية وإحضار الاجنبي ليختلط ويختلي بزوجاتهم وبناتهم ويسألهن عن مقاس (....) واللون والماركة،وأضاف:بئس الرجولة تلك.

وأيد من جهته عبدالله علي الخطوات التي اتخذتها وزارة العمل في هذا الاطار وقال مخاطبا الوزير:وفقك الله لما يحبه ويرضاه، وقد شهدت أعمالك بحرصك وجدك على إيجاد الحلول الحقيقية لعدّة مشاكل اقتصادية، فإلى الأمام سدد الله خطاك.

وتساءل قارئ:"هي كلمة للمعارضين لقرارات الوزير ومن صاروا مطيه للتجار هل الوضع القائم الآن سليم(الرجل يبيع المرأة مستلزماتها) وهل انتم في منزلة عمر بن الخطاب وغيرته؟ لقد عين الشفاء بنت عبدالله في الاسواق تراقب وتحاسب التجار بمعنى أصح وزيرة للتجاره ولم يمنع امرأة تبيع وتشتري".

وأثنى عبدالله نصار بقوة على ماذهبت إليه الزميلة حصة آل الشيخ في مقالها قائلاً:تحية وتقدير لك اختي الكريمة،هكذا يكون الطرح والتحليل والتشخيص والعلاج..ثقافة:"أمسك لي واقطع لك"اصبحت ميزة وهذه الميزة المؤدية الى مصالح ذاتية ضيقة يشترك فيها:(الجاهل،والفاسد،والطماع،والعدو،والبخيل،والحسود،والمتربص)ونحتاج الى هذا الفكر المتنور المتبصر الواعي المخلص،وكل حرف من مقالك المتألق(السهل الممتنع) يشكل قالب ريادة ويعطي لنا منهاج رشد مستمدا من فهم حقيقي للواقع ،ولا ابالغ عندما اقول إن هذا المقال بحثاً يستفيد منه كل فرد يريد المعرفة في هذا المجال.

وقال آخر:وزير العمل ورجال وزارته المخلصون يواجهون اصحاب المحلات وانصارهم بعزيمة واخلاص في موضوع توظيف بنات ونساء الوطن العاطلات والمحتاجات في المحلات التي تبيع مستلزمات النساء ومن اجلهن اقيمت آلاف المراكز التجارية ومن الجور مهادنة المعترضين على عملها وإبقاء الوافدين من الرجال محلها،وختم قائلاً:(لعبة اصحاب الاعمال مكشوفة).

كما شهدت تغطية "الرياض"للقاء الوزير العديد من النقاشات والردود المؤيدة والمعارضة، حيث عبر في احدها مواطن عن رفضه فكرة عمل المرأة وقال: لما لا نطبق كلام الله ان مكان المرأة البيت(وقرن في بيوتكن) هذه الفئة تكريمها في البيت والحكومة تعمل في صرف رواتب لهن رواتب رمزية مثل نظام حافز أو أقل الاهم يغنيهم عن السؤال وتجعل التجارة والبنوك لفئة الشباب. وعلق

ابو عبداللطيف منتقداً الاعتقاد أن المجتمعين مع الوزير يرفضون عمل المرأة، وقال هذا غير صحيح بتاتاً، فهم يرفضون آليات عمل المرأة التي تسعى بها وزارة العمل، والأسواق خير شاهد على ذلك.

وذكر عبدالله حول وجود من"يتحرش" بالنساء في هذه المحلات وقال :هذا مجرم وهناك قوانين تعاقبه وليس من شأن وزاره العمل حل ذلك ومن السخف ان نمنع عمل شخص بحجة انه قد يتحرش به شخص آخر والمخالفات لها الشرطة والمحاكم والسجون.

فيما طالبت سيدة بفتح المجال لأن تعمل المرأة منتقدة من لايتحدث في امور الدين الا عندما يكون الموضوع عن المرأه ،مشيرة إلى أن الأمر وصل إلى رؤية البعض أن المرأة لاتكون شريفه إلا إذا عملت مدرسة فقط وأن من يعملن في البنوك والمستشفيات والشركات لسن كذلك!! ورد قارئ آخر قائلاً:لا يوجد من يقول لا توظفون المرأة لكن وظفوها في الوظائف المناسبة لها وفق مبادئنا وقيمنا وثقافتنا وشريعتنا.

في حين قالت سيدة أخرى:إن هذا قمة في التناقض حيث لابأس أن تبيع المرأة على الرصيف بجانب بسطة اجنبي بأجواء برد أو حر، لكن حرام ان تبيع بمحل مجهز بأمن وكاميرات وتكييف ،والمصيبة ان البنات اللاتي يعملن كل عقودهن تشترط موافقة ولي امرها وبتوقيع من جهة رسمية للتصديق. إلا أن أحدالقراء كان له رأي آخر ذهب إليه حيث قال:"المفروض يكون المحل كله كوادر نسائية وحتى المشرفين نساء فقط والمشكلة من التجار هم اللي جايبين اجانب يعني همه الربح فقط" .

وقال ابوطارق:نعم لا تراجع... واللي ما يعرف مشاكل بعض الاسر المحتاجة يذهب لجمعيات البر ليرى معاناة بعض الاسر،وأضاف: مع الأسف البعض همهم الوحيد الاعتراض على اي شيء مع ان المرأة في عهد الرسول كانت تعمل..!!

وعلقت سيده بقولها:"خلصت مشاكل الدنيا كلها ماعندهم الا المرأة والاختلاط والتحرش وكأنه ركن من اركان الإسلام،المرأة خرجت وجاهدت وأسقت المرضى وضمدت الجراح وتكلمت مع الرسول على انفراد (المجادلة) وتحج وتعتمر وهي تزاحم الرجال لم يمنعها الله من ذلك ولم يفرق بين الرجل والمرأة. فيما طالب مواطن من يمانع عمل المرأة في هذه المحلات بتقديم حلول لبطالة المرأة خصوصا الأرملة والمطلقة.

واتهم آخر تجار المستلزمات النسائية برمي آخر رصاصة وهي تشييش المؤسسة الدينية لإجهاض القرار-على حد ذكره- وقال:عندما عجزوا عن إجهاضه بالمحامين ،وحيث إن غالبية تجار المستلزمات النسائية هم غيرسعوديين ويهمهم بقاء الوضع على حاله لكى تبقى منافذ التصريف لبضائعهم عن طريق المتستر عليهم من بني جلدتهم سابقا..هل فهمتوا القضيه الآن فالموضوع ليس دينيا وإنما محاربة للسعودة.

وقال تركي:من يريد منع المرأة من العمل يمنع نساءه هو ويتكفل بهن هو، اما يمنع كل نساء البلد بما فيهن الفقيرات ويقول التحرش،مؤكدا ان التحرشات التي تحدث بسبب الفقر والحاجة اسوأ وتحدث من خلف الستار. وجاءت أغلب هذه الردود والنقاشات بين مؤيد ومعارض وكل يقدم ويبرر رأيه في هذه القضية الساخنة، في حين دافع وزير العمل في اللقاء الذي تم عن الإجراءات التي اتخذتها وزارته حول آلية توظيف النساء معترفا بوجود بعض الأخطاء والملاحظات التي ستتلافاها وزارته خلال الأيام القادمة كما وعد بذلك.

وكان المحتسبون الذين شهدوا اللقاء قد طرحوا عددا من الملاحظات في الاجتماع وتركزت أغلبها حول عمل العمالة الأجنبية مع الموظفات السعوديات كما ابدوا اعتراضاتهم في سماح وزارة العمل أيضًا بعمل النساء بالأسواق التجارية من دون موافقة ولي أمرها، متهمين الوزارة بمصادمة الأحكام الشرعية في مسألة الاختلاط.

جهات أمنية" تحقق في حادثة ضرب معوق داخل التأهيل الشامل"

المصدر: جريدة الحياة السبت 15 صفر 1434 هـ - 29 ديسمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/467052

جدة - إيمان السالم

فتحت شرطة الكندرة في محافظة جدة أمس، تحقيقاً موسعاً حول بلاغ تقدم به مواطن يزعم فيه تعرض شقيقه للضرب داخل مركز التأهيل الشامل في المحافظة، فيما تحركت «الشؤون الاجتماعية» في تقصي حقائق هذه الحادثة عقب بلاغ آخر تقدمت به والدة «المعوق».

وأكد المتحدث الرسمي في شرطة جدة الملازم أول نواف البوق لـ«الحياة» أن شرطة الكندرة استقبلت أول من أمس (الخميس) بلاغاً من جانب مواطن قال فيه إن شقيقه ماجد تعرض للضرب داخل مركز التأهيل الشامل، مضيفاً أن الشكوى لم تتضمن أي اتهام لأشخاص معينين في المركز.

وأوضح البوق أنه في مثل هذه الحالات سيكون هناك تحقيق إداري من جانب المركز لإفادة الشرطة حول هذه الحادثة، ثم سيتم الإطلاع على تقرير طبي عن حالة المعوق، مضيفاً أن العمل جار لمعرفة مدى صحة البلاغ، خصوصاً أنه سيتم الاستعانة بكاميرات المراقبة التي في المركز للتأكد من تفاصيل حادثة الاعتداء على «المعوق».

من جهته، أوضح مدير مركز التأهيل الشامل للذكور في جدة خالد النقادي لـ«الحياة» أن سيدة سعودية أخرجت طفلها من «المركز» بعد تعرضه لإصابة من دون أن تأخذ أدويته، ثم سارعت بتقديم شكوى ضد «المركز» لدى الشرطة و«الشؤون الاجتماعية».

وقال: «قمت بتوجيه إفادة للمدير المناوب لمعرفة ملابسات هذا الموضوع في شكل واضح، إذ إنني لم أكن بالمركز حينها، إضافة إلى أن الأم لم تحاول الاتصال بي ولم تتقدم بشكوى رسمية عن هذه الحادثة لدى إدارة المركز، بل تقدمت مباشرة بشكوى للشرطة».

وزاد: «يحق لكل أم الغضب والخوف على طفلها حين رأت إصابته، وكنت أتمنى لو تواصلت معي لأوضح لها حقيقة الأمر، لأن ماسمعته حتى الآن هو أن أحد الحالات الموجودة في الجناح نفسه هي من اعتدت على الطفل وأحدثت له الإصابة».

وعن المعاملة السيئة التي يشـــاع حدوثها داخل مركز التأهيل الشـــامل بين وقت وآخر من جانب العاملين فيه أوضح أن العمالة ينقسمون إلى شقين، عدد منهم يتم تعيـــينه من جانب وزارة الشؤون الاجتماعية، إضافة إلى التعـــاقد مع شركة لمدة ثلاثة أعوام في جوانب فنية وإدارية لمشـــاركة مراكز التأهيل الشـــامل مســـؤولية الرعاية حسب المعايير النظامية التي تحددها الوزارة.

الحياة
AL HAYAT

الإسكان" تشتكي: العمل" ومشكلات التربة" عطلتا مشاريعنا !

المصدر: جريدة الحياة السبت 15 صفر 1434 هـ - 29 ديسمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/467053

جدة – أحمد غلاب

حملت وزارة الإسكان نظيرتها وزارة العمل مسؤولية تأخر إنجاز المشاريع كون الأخيرة تسببت في إيقاف إصدار تأشيرات العمالة لعدد من المقاولين ما أدى إلى تعثر عدد من المشاريع لديها حالياً.

وعلمت «الحياة» أن وزارة الإسكان اعترفت بوجود أخطاء ارتكبتها تتعلق بقبولها البناء على أراض صخرية، وكذلك اختيارها لمقاولين «غير أكفاء»، كما أشارت إلى أن 46 مشروعاً لم تصل حتى الآن نسبة الإنجاز الفعلية إلى نسبة الإنجاز المفترضة.

وسجّلت مشكلة قلّة الأيدي العاملة وعدم توافر معدات بناء كافية، أبرز المشكلات التي تسبّبت في ضعف إنجاز بعض المشاريع الإسكانية التي تعمل عليها الوزارة، إذ جاءت هذه المشكلة من بين عدد من المشكلات الأخرى التي واجهتها خلال عملها على المشاريع في مواقع عدة من المملكة، وعملت الوزارة على سحب تراخيص من بعض المقاولين بعدما اتضح عدم قدرتهم على تنفيذ المشاريع في الوقت المحدد، فيما لم تسلّم الوزارة حتى الآن مشروع إسكان أبو حجر في جازان على رغم اكتماله، بحجة عدم اكتمال البنية التحتية فيه.

وعلمت «الحياة» أن وزارة الإسكان واجهت أزمة تعثّر إنجاز بعض المشاريع في أوقاتها المحددة وفقاً للعقود التي أبرمتها مع شركات المقاولات، والتي كانت في معظمها تتراوح بين عامين وثلاثة أعوام، في حين توصّل فريق متابعة المشاريع المكوّن من بعض الاختصاصيين في الوزارة، إلى عدد من المشكلات التي تعترض طريق المشاريع، منها عدم اكتمال البنية التحتية، وتأخر تأشيرات بعض العمالة، وتقاطع وحدات سكنية مع مشاريع ترتبط بجهات حكومية أخرى، ووجود مشكلات في التربة، وعدم ملاءمة الأرض لبناء عدد كبير من الوحدات السكنية، وصعوبة توفير معدات معينة لبعض المشاريع، فيما سجّل أحد المشاريع توقفاً عن العمل لمدة شهر بعد إضراب العمالة المخصصة له.

وتتفاوت نسب الإنجاز في مشاريع الوزارة التي يتم العمل عليها، إذ لم يكتمل منها سوى مشروع إسكان أبو حجر الذي يضمّ 149 وحدة سكنية، في حين أن معظم المشاريع الـ 46 المتبقية لم تصل بعد إلى النسبة التي يفترض الوصول إليها، من دون أن تبادر الوزارة بإيضاح الأسباب التي أدت إلى ذلك، والحلول التي تعمل أو ستعمل عليها لمعالجة السلبيات وإكمال المشاريع الإسكانية في أوقاتها.

وأنذرت الوزارة أخيراً، أكثر من مقاول، وكلّفت شركات بالعمل على درس العيوب التي تحتوي عليها المشاريع، كما أعدت برامج زمنية لتجاوز مشكلة التعثر، والتحقق من صرف رواتب العاملين في المشاريع بانتظام تجنّباً لأي توقف يمكن أن يحدث.

جدة: التسويات العمالية" تتسلم 40 شكوى يومياً... وينظرها 10 قانونيين !

المصدر: جريدة الحياة السبت 15 صفر 1434 هـ - 29 ديسمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/467002

جدة - عبدالرحمن باوزير

كشف مصدر في مكتب العمل بمدينة جدة عن بلوغ متوسط عدد القضايا التي تصل إلى الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية 40 قضية يومياً.

وقال المصدر في تصريح لـ«الحياة» إن عدد القانونيين الذين يصدرون الأحكام في الهيئة لا يزيد على 10 متخصصين، بينهم أربعة غير رسميين في نظام السلم الوظيفي الحكومي، ويتوزعون القضايا بواقع أربع قضايا لكل قانوني.

وتأتي القضايا المتزايدة من العمالة الأجنبية في ظل ازدياد عدد الوافدين إلى السعودية، إذ كشف درس إحصائي رسمي أخيراً عن عدد العمالة الوافدة والتي وصلت إلى أكثر من سبعة ملايين وافد من أصل 27 مليون نسمة إجمالي عدد السكان في السعودية.

من جهته، أوضح رئيس الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية بمكتب العمل في جدة عاصم فلاتة لـ «الحياة» أن غالب المشتكين الذين يترددون على الهيئة من الوافدين باعتبارهم الشريحة الأوسع من العاملين بالقطاع الخاص السعودي، مبيناً أن نسبة شكاوى الوافدين تبلغ 70 في المئة من إجمالي الشكاوى المقدمة للهيئة.

وقال عاصم فلاتة إن المرأة تحضر كمدعية أو مدعى عليها وعادة ما تكلف وكيل شرعياً، مشيراً إلى عدم وجود نوايا لتوظيف نساء قانونيات في الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية كون الفكرة ليست عملية، وأنه يحق لها المرافعة عن نفسها، ولا يشترط مصاحبتها لمحرم.

وتحدث عن استناد الهيئة خلال النظر في القضايا على أنظمة وقوانين، مؤكداً أن لائحة المرافعات الخاصة بمكتب العمل تنص على أنه في حال ثبوت تبليغ المدعى عليه لموعد جلستين متتاليتين ولم يحضر يتم الحكم في طلبات المدعي. وعزا السبب إلى اهتمامهم في تحديد جلستين للفصل في القضايا إلى حاجة القضايا العمالية إلى سرعة في إنجازها كونها تتعلق برواتب وسير عمل المنشأة. وأفاد بأن الشكوى تقسم إلى جلستين جلسة لطرح الدعوى وجلسة الثانية للمدعى عليه ليحضر الردود والإثباتات، ويصدر بعدها الحكم.

وأشار إلى أنه لا توجد فترات موحدة بين الجلسات حتى في حال التجاهل من المدعى عليه بل يتوافق موعد الجلسة مع جدولة القضايا، إذ قد تستغرق المدة بين الجلستين أسبوعاً أو أسبوعين، مشدداً على أنه لا يتم تقديم موعد القضايا إلا لظروف خاصة كقضية سجين وغيرها.

وأضاف «تطبق الهيئة أحكام نظام العمل على الفصل في الحقوق العمالية، والنظر في العقوبات المقررة على مخالفات أصحاب الشركات أو العمال وارتكاب مخالفات للنظام».

وأكد أن ناظري القضايا العمالية أشخاص مؤهلون من خريجي كليات الشريعة أو القانون من الجامعات السعودية، وأنه لا يملك التدخل في أحكام الأعضاء، إذ لا تتعدى رئاسة الهيئة كونها إدارية فقط، وكل عضو مستقل بذاته.

الشورى يناقش تعديل المادة 53 للائحة التنفيذية لنظام الخدمة المدنية

صرف مكافأة نهاية خدمة تعادل نصف شهر عن أول5 سنوات وأجر شهر عن كل سنة تالية

المصدر: جريدة عكاظ السبت 15 صفر 1434 هـ - 29 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121229/Con20121229559774.htm

فارس القحطاني (الرياض)

يستكمل مجلس الشورى غدا مناقشة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مقترح المهندس إحسان عبدالجواد تجاه تعديل المادة «الثالثة والخمسين» من لائحة الحقوق والمزايا المالية ضمن اللائحة التنفيذية لنظام الخدمة المدنية في المملكة، والمقرة بالأمر الملكي رقم أ/28 وتاريخ 1432/3/20هـ، والمقدم بموجب المادة (23).

المقترح ينص على أن يصرف للموظف الذي تنتهي خدمته بعد نفاذ هذه اللائحة «مكافأة نهاية خدمة»، تعادل أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى، وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية ويتخذ الأجر الأخير أساسا لحساب المكافأة ويستحق الموظف مكافأة عن أجزاء السنة بنسبة ما قضاه منها في العمل، وتكون معادلة مكافأة نهاية الخدمة في حالات التنسيق من الخدمة بموجب المادة (16) من لائحة انتهاء الخدمة، أو الإحالة على التقاعد بسبب العجز عن العمل، أو الإحالة على التقاعد بسبب بلوغ السن النظامية، أو الوفاة إضافة إلى الاستقالة أو التقاعد المبكر، على ألا يجمع بين هذه المكافأة ومكافأة الفئات الوظيفية المشمولة بلوائح خاصة التي يعتبر نظام الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية جزءا مكملا لها، ويشمل تطبيق هذا التعديل موظفي الدولة السعوديين ممن هم على عقد بند الأجور.

وترى اللجنة أن من حق الموظف الذي أمضى معظم سنوات عمره في خدمة القطاع العام أن يكافأ بمبلغ يساعده على حياة كريمة له ولأسرته أو لورثته في حال التقاعد أو الوفاة، مؤكدة أن هذا ليس بجديد وتعمل به دول الخليج وفي كثير من دول العالم والتي لاشك أنها أجرت دراسات مستفيضة لجدوى مكافأة نهاية الخدمة قبل إقرارها في تلك المجتمعات.

وأوضحت اللجنة أن مكافأة نهاية الخدمة ستساعد على موازنة الفرق بين الراتب الذي كان يتقاضاه الموظف قبل تقاعده ومعاش التقاعد وستساعد على التكيف مع التضخم الذي يستهلك راتب التقاعد، كما أن الأرملة والأيتام يعانون من قلة الراتب التقاعدي بعد وفاة عائلهم مما يعرض الكثير منهم لطلب المساعدة من الآخرين وستكون مكافأة نهاية الخدمة عونا لهم.

وأكدت لجنة الإدارة والموارد البشرية أن مكافأة نهاية الخدمة ستوجد المساواة بين موظفي القطاع العام خاصة وأن معظمهم يحصل على هذه المكافأة مثل قطاع التعليم.

كما يصوت مجلس الشورى على وجهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث للعام المالي 1431/1432هـ، كما يصوت على وجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط للعام المالي 1432/1433هـ، ويصوت على وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمعهد الإدارة العامة للعام المالي 1432/1433هـ (تقرير المتابعة السنوي الخاص بخطة التنمية الخمسية التاسعة لمعهد الإدارة العامة للسنة الثانية 1432/1433هـ)، ويصوت على وجهة نظر اللجنة الخاصة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام ممارسة أعمال المكاتب العقارية، ويناقش المجلس تقرير لجنة حقوق الإنسان والعرائض بشأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون الفني بين المملكة والمفوضية السامية

لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، كما يناقش تقرير اللجنة الخاصة بشأن مشروع نظام مزاولة المهن الهندسية، وتقرير لجنة الشؤون المالية بشأن التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية للعام المالي 1433/1432هـ.
وفي جلسة المجلس الثامنة والسبعين بعد غد يصوت المجلس على وجهة نظر لجنة الشؤون المالية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للبنك السعودي للتسليف والادخار للعام المالي 1433/1432هـ، كما يصوت على وجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام الآثار والمتاحف، ويصوت على وجهة نظر اللجنة الخاصة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التوصيتين الإضافيتين على تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة تجاه التقرير السنوي لوزارة التجارة والصناعة للعام المالي 1432/1431هـ، ويناقش تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن لائحة السلامة الخاصة بالسفن ذات الحمولات الصغيرة التي لا تشملها المعاهدات الدولية البحرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتقرير لجنة حقوق الإنسان والعرائض بشأن طلب الموافقة على انضمام المملكة لاتفاقية إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في النمسا تحت مظلة الأمم المتحدة، وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي لمؤسسة البريد السعودي للعام المالي 1432/1431هـ، وتقرير لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للعام المالي 1433/1432هـ.

تنظيم جديد للتعامل مع حالات العنف والإيذاء بالمنشآت الصحية

المصدر: جريدة عكاظ السبت 15 صفر 1434 هـ - 29 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121229/Con20121229559787.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
كشف الدكتور مشهور بن هليل الوقداني استشاري الطب الشرعي ورئيس فريق الحماية من العنف والإيذاء بصحة الرياض، عن أسلوب ونهج جديد يكسر حاجز الخوف لدى المعنفين وعدم تعرضهم لأي شكل من أشكال العنف، وتقديم الدعم لهم وتعزيز اسهامات المجتمع في علاج مشكلتهم.
وبين أثناء اجتماع فريق الحماية بإدارة الطب الشرعي بالرياض لمناقشة تنظيم التعامل مع حالات العنف والإيذاء بالمنشآت الصحية، أن ملامح التنظيم تتمثل في رصد ومتابعة حالات العنف والإيذاء والإهمال بشكل دقيق، توفير الغطاء النظامي لتعامل المنشآت الصحية مع حالات العنف، عمل قاعدة معلومات يمكن الاستفادة منها في إعداد الدراسات والأبحاث وطرق الوقاية والمساعدة في وضع برامج توعوية لفئات المجتمع خاصة في أوساط طلاب وطالبات الجامعات والمدارس.

المواطنون يتمنون أن لا تلد نساؤهم قبل الشهر التاسع

مواليد جدة الخدج بلا حضانات .. والصحة: تعودنا على النقص

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 14 صفر 1434 هـ - 28 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121228/Con20121228559571.htm

إبراهيم القربي (جدة)

«تعودنا على النقص» نزلت هذه العبارة كالصاعقة على المواطن علي الحربي عندما سمعها من موظفة مخصصة لاستقبال حالات المخاض.

الحربي الذي أصيب بالذهول قالت له الموظفة «لدينا أزمة حضانات، وسنعمل على تأمين حضانة».

هذا الحديث يعكس واقع أزمة الحضانات في العاصمة الاقتصادية جدة التي أصبح سكانها يتمنون أن لا تلد نساؤهم قبل إتمام الشهر التاسع حتى لا تحفى أقدامهم بحثاً عن حضانة في مستشفيات أصبحت متخمة بالأطفال الخدج.

جدة المدينة الساحلية الكبرى التي يزيد عدد سكانها على خمسة ملايين مواطن ومقيم لا يوجد فيها سوى مستشفيين مخصصين للولادة والأطفال، ورغم نداءات المواطنين الدائم بتأمين حضانات إضافية، وتسريع مشروع مستشفى الولادة الجديد، قالت لـ«عكاظ» أمس الأول الشؤون الصحية في المحافظة أن مشكلة النقص التي تواجهها مستشفيات المحافظة في حضانات الأطفال أزلية وتعودت عليها المحافظة.

في المقابل، ناشد أبناء جدة وزارة الصحة بالعمل سريعاً لتوفير حضانات اضافية وسرعة انجاز المشاريع الصحية التي تشهدها المحافظة وزيادة عدد مستشفيات وعيادات النساء والولادة.

«عكاظ» وقفت على معاناة المراجعين والمراجعات، وأزمة الحضانات داخل المستشفيات الحكومية وأقسام الولادة، المواطن مازن الزيادي يعيش صدمة حقيقية ومعاناة بعد دخول زوجته الى قسم الطوارئ بمستشفى المساعدية للولادة والأطفال، وهي في حالة حرجة جدا، يقول الزيادي: زوجتي حامل في الشهر السادس تقريبا، وبدت عليها بعض الأعراض الصحية تمثلت في ارتفاع الضغط، اعتقدت في بداية الأمر أنها أعراض حمل بسيطة، غير أن الاطباء أكدوا أن الوضع غير مستقر ما ينعكس على صحة زوجتي والجنين، فقرروا إدخالها الى قسم التنويم بعد أن ظلت في قسم الطوارئ لساعات، ومن هنا بدأت المعاناة بعد تشخيص الحالة بالولادة وأن الجنين عير مكتمل النمو ومن المتوقع أن تتم الولادة مبكرا، رضينا بما قدره الله، ولعله خير.. لكن صدمنا بإبلاغنا بعدم توفر حضانة داخل المستشفى، وتصريف المرضى بهذه العبارة واللجوء للمستشفيات الخاصة التي تستنزف الجيوب.

وطالب توفيق محمد، موظف في احد القطاعات الحكومية من وزارة الصحة، بزيادة عدد الحضانات داخل المستشفيات وتخصيص أماكن خاصة للحلات الحرجة التي تستدعي الرعاية الصحية، خصوصا الطفل الخديج وناقصي النمو الذين يحتاجون لعناية ومراقبة صحية.

وقال توفيق: هناك مشكلة حقيقية في قسم الحضانات، فقد طغت عبارات الاعتذار عن توفر الحضانة في الوقت الحالي معربا عن أسفه لعدم معالجة هذا الوضع ومراعاة ظروف المرضى والأمهات اللائي هن بحاجة إلى حضانة، لكنها غير متوفرة حتى أن الممرضات يحاولن تصريف المراجع قبل الولادة، وإخباره أنه لا تتوفر حضانة مطالبا بتزويد المستشفى بأعداد إضافية من الحضانات لاستيعاب المواليد الجدد، خاصة أن هناك من لا يستطيع دفع تكاليف أجرة الحضانات.

وفي الوقت الذي لا يتجاوز فيه عدد الحضانات في مستشفيات جدة الحكومية من 13-15 حضانة للأطفال الخدج في المستشفى الواحد، مثل مستشفى الملك عبدالعزيز، ومستشفى الولادة والأطفال بالعزيزية، بينما يصل في بعضها كما في مستشفى جامعة الملك عبدالعزيز إلى 30 حضانة، و 60 حضانة في مستشفى المساعدية، غير أن الشؤون الصحية في جدة تواجه حرجا كبيرا في استيعاب الأطفال المتوقع ولادتهم مبكرا أو غير مكتملي النمو.

مدير مستشفى الولادة والاطفال في العزيزية الدكتور ياسر الغامدي، أوضح أن هناك 13 حضانة عادية وعناية مركزة معتمدة داخل المستشفى، وتعمل بكفاءة عالية، كاشفا عن زيادة في عدد الحضانات تصل الى 60 سريرا، من خلال مشروع توسعة داخل المستشفى.

وبين الغامدي أن هناك آلية للتعامل مع حالات المواليد الخدج الذين يحتاجون للحضانة، مشيرا إلى أن هناك ثلاث فئات للحضانات وهي عناية مركزة المزودة بتنفس صناعي، الحالات المتوسطة في الخطورة، حالات بعيدة عن الخطورة ولكنها تحتاج إلى عناية.

وأضاف الغامدي: نسعى الى تقديم أفضل الخدمات للمراجعين، من خلال تقييم الحالة وتحديد احتياجها للتنويم وفق الامكانات المسموحة، فإن كانت الحالة من الدرجة الاولى يتم تحويلها الى المستشفيات الخاصة لمواصلة العلاج وفق اتفاقية مع وزارة الصحة بحيث تتكفل بتكلفة العلاج.

من جهته، أكد مدير الشؤون الصحية في محافظة جدة الدكتور سامي باداوود أن نقص عدد الحضانات وضع اعتادت عليه مدينة جدة، مبينا أن الوزارة على أتم الاستعداد لتحمل نفقات الولادة والمكوث في الحضانات طوال فترة بقاء الأم في أي مستشفى خاص تتوفر فيه حضانات للأطفال الخدج.

وأضاف باداود: هناك توسعة في عدد الحضانات من خلال المشاريع الصحية التي تشهدها محافظة جدة، وسيكون هناك عدد 100 حاضنة في مستشفى الولادة والاطفال شمال جدة والتوسع في حضانة مستشفى الولادة والاطفال في العزيزية لتصل الى 60 حاضنة بالاضافة الى 60 حاضنة في مستشفى الولادة والاطفال في المساعدية، اضافة الى مستشفى السليمانية الذي سيتوفر فيه عدد من الحضانات، مشيرا الى أن هذه المشاريع سوف تخفف الضغط الكبير الذي تشهده مستشفيات جدة.

يشار إلى أن الخديج، الطفل الحي المولود قبل الأسبوع 37 من الحمل، وعند ولادة الطفل مهما كان وزنه ووقت ولادته، تتخذ له العديد من الاجراءات المطلوبة الاعتيادية مثل تنظيف مجرى الهواء، العناية بالحبل السري وقطعه، العناية بالعينين، وإعطاءه فيتامين K، التنظيف العام، الدفء، وغيرها، ولكن الطفل الخديج وناقصي النمو يحتاجون لعناية ومراقبة لمدة من الزمن معتمدة على وجود الأعراض المرضية والتعامل معها، وهناك نقاط عامة وهي وضع الطفل في الحاضنة للمحافظة على حرارة الجسم، مراقبة معدل ضربات القلب والتنفس، إعطاء الأوكسجين عند اللزوم، التغذية المناسبة والوقاية من العدوى.

عكاظ" تنشر نتائج المسح الميداني للقوى العاملة السعودية لعام 2012

603 آلاف عاطل في المملكة منهم 359 ألفا إناثا و244 ألفا ذكور

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 14 صفر 1434 هـ - 28 ديسمبر 2012م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121229/Con20121229559850.htm

محمد الغامدي (الرياض)

أوضحت النتائج الرسمية التي أعلنتها مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات من خلال مسح القوى العاملة للدورة الثانية للعام 1433هـ – 2012 م، التي حصلت عليها «عكاظ» أن إجمالي عدد العاطلين السعوديين بلغ 602.853 مواطنا ومواطنة، منهم 358 .870 إناثا و 243.983 ذكورا.

ووفق الفئات العمرية التي اعتمدها المسح الميداني في مصلحة الإحصاءات والمعلومات، فإن عدد العاطلين من سن 15 إلى 19 سنة بلغ 17851من الجنسين، منهم 13.348 ذكورا و 4503 إناث، وبلغ عدد العاطلين من سن 20 حتى 24عاما 224.208 من الجنسين، منهم 114.219 ذكورا و 109.989 إناثا، فيما جاءت الفئة العمرية من 25 إلى 29 عاما أكثر الفئات العمرية من المتعطلين من الجنسين، حيث يصل عددهم 226.933 منهم 148.813 إناثا و 78.120

ذكورا . وفي الفئة العمرية من 30 إلى 34 عاما بلغ عدد العاطلين 97515، منهم 72.437 من الإناث 25.078 من الذكور.
وبلغ عدد العاطلين من عمر 35 إلى 39 عاما 27.147، منهم 7670 ذكورا، 19477 إناثا. فيما جاء عدد العاطلين بين عمر 40 إلى 44 عاما 6631 منهم 3670من الذكور، 2961 من الإناث. ووصل عدد العاطلين في الفئة العمرية من 45 إلى 49 عاما 2568 ، منهم 1878 من الذكور و 690 من الإناث.
وبلغ عدد المشتغلين السعوديين من الجنسين 4.397.371 منهم 3.750.781 من الذكور، و 646.590 من الإناث .
وبلغ عدد المشتغلين من عمر 15 إلى 19 عاما من الجنسين 14829، منهم 13086 ذكورا، 1743 إناثا فيما بلغ عدد المشتغلين من عمر 20 إلى 24 عاما 329699 ، منهم 291731 ذكورا و 37968 إناثا. ووصل عدد المشتغلين في الفئه العمرية من 25 إلى 29 عاما 793.184 منهم
767‘676من الذكور 417‘116 من الإناث، فيما بلغ عدد المشتغلين بين 30 و 34 عاما 350‘847 منهم 192‘688 ذكورا و 158‘159 إناثا. أما عدد المشتغلين من عمر 35 إلى 39 عاما فبلغوا 099‘742 منهم 218‘602ذكورا، و 881‘139 إناثا، وفي الفئه العمرية من 40 إلى 44 بلغ عدد المشتغلين 123‘604 منهم 647‘502ذكورا، و 476‘101إناثا، ووصل عدد المشتغلين من 45 إلى 49 عاما 213‘444 منهم 859‘388من الذكور و 354‘55 من الإناث وبلغ عدد المشتغلين من عمر 50 إلى 54 عاما 605‘281منهم 114‘260 من الذكور 491‘21 من الإناث وبين عمر 55 إلى 59 وصل عدد المشتغلين 867‘164 منهم 824‘156من الذكور و 043‘8 من الإناث وبلغ عدد المشتغلين من 60 إلى 64 عاما 481‘64 منهم 673‘61 من الذكور و 808‘2من الإناث فيما بلغ عدد المشتغلين من عمر 65 فما فوق 921‘110 منهم 670‘108 من الذكور و 2251 من الإناث. وبحسب المسح الميداني للسكان السعوديين فإن قوة العمل السعودي في مناطق المملكه الإداريه بلغ عددهم 244‘000‘5 منهم 764‘994‘3 ذكورا و 460‘005‘1 من الإناث. أما من هم خارج قوة العمل من الطلبه والمتقاعدين وربات البيوت والمكتفين فقد بلغ عددهم 497‘769‘7 منهم 276‘379‘2 من الذكور و 221‘390‘5 من الإناث

عزل شباب " تواصي " عن مرتكبي الجرائم الكبرى بالسجون

المصدر: جريدة اليوم السبت 15 صفر 1434 هـ - 29 ديسمبر 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/66776.html

عبد العزيز مخزوم- الدمام
لا مانع ويهتم بالأمر وتبلغ به الجهات المختصة" هذا ما نصت به أيادي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبد العزيز أمير المنطقة الشرقية للموافقة على إنشاء برنامج تواصي للنزلاء في إصلاحية الدمام في مرحلته الأولى وافتتحه صاحب السمو الأمير جلوي بن عبد العزيز نائب أمير المنطقة الشرقية
. أوضح ذلك لـ"اليوم" رئيس المحكمة الجزائية بالدمام ورئيس لجنة تواصي الشيخ عبلان بن فالح الدوسري قائلا: بعد خطاب سمو أمير المنطقة الشرقية تلقينا خطاب وزارة الداخلية بالموافقة على البدء في تطبيق البرنامج الذي يهتم بالسجين من ناحية تغيير مساره من عامل هدم لنفسه ومجتمعه إلى عامل بناء مشيرا إلى أن التغيير والاستصلاح يحتاج إلى جهد ومتابعة يتمثل في إيجاد وصنع إرادة التغيير لدى النزيل وإقناعه بأن التغيير ممكن متى ما وجدت الإرادة الصادقة والبرامج الهادفة ،كما كشف عن تطبيق فكرة إنشاء عنبر لبرنامج تواصي للنزلاء الشباب من عمر 18 - 24 عاما لعزلهم عن ذوي الجرائم الكبيرة.
وجاءت فكرة البرنامج بعد أن جاء شاب بعد الإفراج عنه للشيخ الدوسري أيام دراسته في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الإحساء وطلب الزائر منه إعانته على التوبة والتخلي عن كل خطاياه وكان ذلك البداية في إرشاد وتوجيه أصحاب السوابق والأخذ بأيديهم إلى دنيا الصلاح والعفاف وبالفعل تلقى الشاب النصائح فأصبح من أفضل الدعاة في منطقة الأحساء وكانت تلك الخطوة الأولى التي شجعت رئيس المحكمة الجزائية بالدمام على ابتكار برنامج الأمل الذي حمل شعار (تواصي).

وشدد الشيخ الدوسري "أن الإقلاع عن التدخين أهم شروط الإنضمام لجناح تواصي ولا يمكن التنازل عن هذا الشرط والسبب في ذلك انه بوابة للمخدرات ومن يضبط مدخنا خلال جولات مفاجئة يقوم بها ضباط وأفراد الإصلاحيات على العنابر فإنه يتم نقله إلى عنبر آخر وبلغ عدد النزلاء في عنبر تواصي في إصلاحية الدمام ما يقارب 80 نزيلاً".
وقال رئيس لجنة تواصي في سجون المنطقة أثناء زيارته لجناح تواصي في إصلاحية الدمام يرافقه عدداً من الضباط والأفراد والتي تعتبر إمتداداً لزيارات سابقه : أن تواصي خصّص مُحوراً آخر حمل عنوان الرعاية اللاحقة مستهدفا النزيل بعد الإفراج عنه لضمان استمرار صلاحه ومحاولة كسر الحاجز بينه والمجتمع، حيث أطلق عليه إسم مركز الأمير جلوي بن عبد العزيز للرعاية اللاحقة مجلس الجليس الصالح في حي بدر بالدمام وسجل فيه ما يقارب 500 شخص بينهم 114 من الأحساء ،فبسبب بُعد المسافة بين الدمام والأحساء وعدم استطاعتهم الحضور يوميا تم الطلب من سمو نائب أمير المنطقة الشرقية لإنشاء مجلس الجليس الصالح في محافظة الأحساء لضمان استمرارية انضمامهم في المجلس والإستفادة من كل ما يقدّم فيه من خير وصلاح.
وشكر الشيخ عبلان الدوسري إدارة سجون المنطقة الشرقية وعلى رأسها مديرها العميد عبد الرحمن الرويسان على تبنّي إصلاحية الدمام بدء تطبيق البرنامج وتخصيص مقرٍ ليكون جناحاً لتواصي يوضع فيه النزلاء ممّن تظهر عليهم بوادر التوبة الصادقة ولا يلغي عنابر المثاليين ،كما يستفاد منهم بالمساهمة في إقناع النزلاء الآخرين بالانضمام لهذا البرنامج الذي نتمنى أن يكون بوابةً لهم للتوبة والإقلاع عن الذنب.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

باحثة: 9 آلاف وظيفة تتقلدها أجنبيات في شركات وطنية وحكومية في الرياض فقط

تكريم منشآت تديرها أجنبيات لتوظيفها سعوديات كاشيرات وبائعات

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 15 صفر 1434 هـ - 29 ديسمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/12/29/article_720603.html

نوير الشمري من الرياض
في مفارقة غريبة، كرم الفرع النسائي في غرفة الرياض، منشآت وطنية قياداتها العليا من الوافدات، وذلك لتوظيفها سعوديات في مهن كاشيرات وبائعات وغيرها من الوظائف الأخرى التي سعودتها تلك المنشآت خلال العام الجاري، وذلك وسط استهجان واستغراب من حاضرات حفل التكريم. وانتقدت ريم العتيبي أكاديمية وباحثة سعودية، منشآت وطنية تم تكريمها أخيرا، خلال حفل نظمه الفرع النسائي في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض، لتوظيفها فتيات سعوديات، وذلك بعد أن أرسلت تلك المنشآت موظفات قياديات من جنسيات عربية لتمثيلها في الحفل والحديث عن برامج السعودة، ومدى توظيف السعوديات في تلك المنشآت. وقابل حضور الحفل حديث مديرة وافدة لإحدى المنشآت باستغراب، وذلك عندما تحدثت عن جهود جبارة لتوفير فرص وظيفية لفتيات الوطن في مهن ومجالات ما زال يتطلع كثيرون إلى فرص أفضل منها كالأمن والحراسة والضيافة أو حتى وظائف البائعات والكاشيرات.
وعادت العتيبي لتؤكد لـ "الاقتصادية" على هامش الحفل "أنه كان الأجدى لهذه المنشأة أن تختار موظفة سعودية على الأقل لتمثيلها في المحافل الوطنية، خاصة أن التكريم يتعلق بالسعودة، متسائلة: كيف لنا أن نصدق مشاريع السعودة في هذه المؤسسات، ومن يتحدث عنها "موظفة أجنبية"! ولفتت العتيبي إلى أن الإحصائيات خلال العام الجاري كشفت أن

نحو تسعة آلاف وظيفة تتقلدها أجنبيات من مختلف الجنسيات في مؤسسات وشركات وطنية ومنها حكومية في مدينة الرياض فقط. وأن مئات الأجنبيات يتقلدن مناصب قيادية وإدارية مهمة في تلك المنشآت الوطنية ويحرمن آلاف الفتيات السعوديات اللاتي يحملن مؤهلات عليا من العمل، خاصة أن نسبة البطالة ترتفع بين حاملات الدرجات الجامعية في السعودية. وقالت: إن آلافاً من فرص العمل موجودة في مدينة الرياض في حين ما زالت الفتاة السعودية تستجدي الوظيفة في عدد كبير من المؤسسات الوطنية التي وضعت قيودا وشروطا منفرة أمام الكوادر الوطنية تتمثل في الخبرة وإتقان اللغات الأجنبية، ومهارات متعددة، لا يمكن أن تكتسبها الفتاة السعودية في فترة وجيزة، مضيفةً: إن القيادات الأجنبية هي التي تتحكم في الفرص الوظيفية في القطاع الخاص، مؤكدة أن حقوق السعوديات في القطاع الخاص ما زالت "منقوصة" وتحديات كثيرة تعوق وصولهن إلى الوظائف "القيادية". ونوهت العتيبي بأن الوظائف في المؤسسات التعليمية والتدريبية والصحية وعشرات الأقسام النسائية في المؤسسات الصناعية والتجارية وقطاعي الترفيه والتجميل توفر آلاف الوظائف لو تمت سعودتها بشكل عملي وحقيقي، خاصة بعد انخراط الفتاة السعودية في جميع مجالات العمل وإثبات ذاتها، رغم ما تم ترويجه من عدم انضباطها في العمل. من جهتها قالت الأميرة هيلة بنت عبد الرحمن آل سعود مدير عام الفرع النسائي في غرفة الرياض خلال تكريم الفرع لعدد من المؤسسات الوطنية التي تجاوبت بتوظيف عدد من الفتيات السعوديات: إن مركز التوظيف في الفرع تمكن عبر تعاون 22 منشأة في القطاع الخاص من توظيف 477 سيدة خلال العام الجاري، في خطوة اتسمت بالنجاح في ضوء استقرار الموظفات وعدم تسربهن من العمل. وأضافت الأميرة هيلة: إن "الغرفة" ستمضي في استراتيجية استقطاب المؤهلات من الشابات والخريجات للعمل في القطاع الخاص، دعما للجهود المبذولة من قبل الدولة لتوفير فرص وظيفية للمرأة السعودية وللمساعدة في تلبية احتياجات منشآت القطاع الخاص من الكوادر الوطنية، داعية جميع المنشآت إلى التعاون مع مركز التوظيف في "الغرفة" لإحلال السعوديات مكان الأجنبيات، وفقا للوظائف المناسبة لهن، في خطوة ستدعم الاقتصاد الوطني وتسهم في نهضته الحقيقية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

نزاهة" مطالبة بالعمل على تكثيف الشراكة مع الجهات الحكومية

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 15 صفر 1434 هـ - 29 ديسمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/12/29/article_720638.html

"الاقتصادية" من الرياض

أكد قراء "الاقتصادية" أن هيئة مكافحة الفساد لا تستطيع أن تعمل بمردها دون الشراكة مع الجهات الحكومية منها والخاصة، ولا سيما أن الفساد انتشر في الآونة الأخيرة في كثير من التعاملات الحياتية، مقترحين في الوقت ذاته تشكيل فريق عمل من الجهات الحكومية المسؤولة لوضع آليات العمل والإجراءات المطلوبة، وتشكيل فريق عمل مصغر من هذه الجهات في المدن والمحافظات للبحث وكشف أوجه الفساد.

وجاءت تعليقات القراء تفاعلا مع خبر "الاقتصادية" المنشور أمس تحت عنوان " الأنظمة صدمتنا" بعدم التشهير .. وأزمة الأراضي تلاشت"، مطالبين بكشف جميع أوجه الفساد للمواطنين، كما أنهم ينتظرون الكثير من الهيئة لوأد الفساد ومن ضمنها الأراضي المسورة التي وصلتها الخدمات ولم يستفد منها وأضرت بالجهات التي تقدم هذه الخدمة على حساب مخططات ومواقع أخرى لم تصلها الخدمات، إضافة إلى أوجه التستر الذي لعب دورا كبيرا في حرمان أهل البلد، وكذلك خروج الكثير من التجار السعوديين المتحمسين من هذه المهنة للمنافسة غير الشريفة من العمالة الوافدة.

واقترح المتفاعلون على الهيئة تنظيم عمل المشاريع وضمان سلامتها وألا تتم ترسية المشروع وتسلمه من قبل الجهة المستفيدة إلا بعد استيفاء كافة الشروط.

وكان محمد الشريف رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" قد أكد أن الأنظمة لا تخول للهيئة التشهير بالفاسدين، كاشفا عن رصد حالات تعدٍّ على الأراضي الحكومية من قبل مواطنين، موضحا أن فساد المسؤول الكبير أهم من

الموظف الصغير. فيما أكد ما نشرته "الاقتصادية" سابقا من استعانة الهيئة بالنساء في أعمالها. وأوضح أن الهيئة تلقت استجابة من أمراء المناطق بخصوص توفير أراض لمشاريع الإسكان للمواطنين، وقال: "إن مشكلة الأراضي تلاشت، نتيجة التعاون مع إمارات المناطق المختلفة، حيث تعمل الهيئة على الحد من أزمة الإسكان في السعودية بالتنسيق مع الجهات ذات الشأن".

الشؤون الاجتماعية": توجه لإنشاء دور إيواء للنساء والأطفال المعنفين بالمناطق

المصدر: جريدة الشرق السبت 15 صفر 1434 هـ - 29 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/29/651537

أبها – عبده الأسمري

كشف مصدر مسؤول في وزارة الشؤون الاجتماعية لـ «الشرق» عن توجه لدى الوزارة بفتح دور حماية اجتماعية في مناطق المملكة كافة، لإيواء المعنفات من النساء والمعنفين من الأطفال. ولفت المصدر إلى أن لجان الحماية الاجتماعية في المناطق، التي تتكون من عدة جهات، تقوم بدور فاعل في أعمالها، ولكن الوزارة تباشر قضايا المعنفات وتنسق مع الجهات ذات العلاقة وتعتزم بناء مقار لدور الحماية، كأماكن آمنة للمعنفات ممن يهربن من تسلط الزوج أو الأب أو الشقيق أو يتعرضن للعنف، وتوفير ملاذ آمن للأطفال المعنفين من الجنسين.

وأوضح المصدر أن الخطة تتضمن عملاً مؤسساتياً منظماً لتوفير حلول نهائية لقضايا المعنفين والمعنفات. وبيّن أن تلك الدور ستكون مؤهلة لاستقبال الحالات المستهدفة عن طريق رفع تقارير عن أي معنفة أو معنف في المناطق، ومن ثم ستدرس حالته ويحال على تلك الدور التي ستتولى مسؤولية عملية الإيواء، وتقدم في الوقت ذاته خدمات أخرى تتمحور حول تقديم العلاج الطبي ومعالجة شكاوى النزلاء والنزيلات ومتابعة قضاياهم، وإيوائهم حتى يتم تأمين مواقع آمنة ترضيهم وتحميهم من كل أشكال العنف. كما ستوفر الدور المزمعة اختصاصيين واختصاصيات اجتماعيات يقومون بعمل الجلسات اللازمة والتأهيل الاجتماعي والنفسي حتى يتجاوز المعنفون أزماتهم، والمبادرة بتقدم العون في إنهاء الحالة وتجاوز كل مراحل الأزمة.

الملك يوجه بالعفو عن سجناء الحق العام والمعسرين العاجزين عن سداد مديونياتهم وديانتهم

المصدر: جريدة الشرق السبت 15 صفر 1434 هـ - 29 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/29/651444

الرياض – واس، الشرق
وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، بالعفو عن سجناء الحق العام الذين تأكد للجهات المختصة سلامة أوضاعهم، كما وجه بإطلاق سراح السجناء الذين ثبت إعسارهم وعجزهم عن سداد ما عليهم من ديون وديات، ولم يكن سجنهم بسبب جرائم كبرى أو بسبب المماطلة والتلاعب بأموال الناس.
صرح بذلك وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، وقال إن هذا التوجيه الكريم من خادم الحرمين الشريفين، ليس بمستغرب عن مقامه الكريم في العفو عمن لم تكن جرائمه ضمن الجرائم الكبيرة التي حظر النظام العفو عنها، سائلاً سموه الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل الإنساني الكبير في موازين حسنات خادم الحرمين الشريفين، وأن يديم عليه نعمة الصحة والعافية. وأعرب وزير الداخلية عن تطلعه أن يستفيد من شملهم العفو الكريم من هذه المبادرة الإنسانية في أن يأخذوا العبرة في عدم تكرار ما صدر منهم، مشيراً إلى أن العفو جاء تخفيفاً عن معاناة ذويهم، آملاً أن تكون هذه اللفتة الكريمة دافعاً لهم لخدمة دينهم ووطنهم وأمن مجتمعهم.
وثمّن وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى توجيه الملك، مؤكداً أنه يحقق المقاصد الشرعية وفق مبادئ العدالة، واعتبرها مبادرة تترجم حرصه الدائم على تتبع أحوال أبنائه المواطنين ورعاية شؤونهم في إطار الضمانات الشرعية والنظامية المشمولة بالتوجيه الكريم.
وأوضح الناطق الإعلامي للمديرية العامة للسجون العقيد الدكتور أيوب بن حجاب بن نحيت لـ «الشرق» أن عدد سجناء الحق العام الذين تم التأكد من سلامة أوضاعهم مازالت تخضع للتدقيق كما هو متبع في إدارة السجون، وسيتم الإعلان عن عدد المعسرين منهم وعمن شملهم العفو بشكل عام بعد الانتهاء من هذا التدقيق، الذي توقع أن يكتمل في غضون أسبوع.

البطالة" دفعت بعض الشباب لجمع مخلّفات الحديد وبيعها

المصدر: جريدة الشرق السبت 15 صفر 1434 هـ - 29 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/29/651089

الأحساء – غادة البشر
دفعت ظروف المعيشة والبطالة عديداً من شباب الأحساء، لاستثمار مخلفات المعادن، وعلى رأسها الحديد والألمنيوم، من خلال التقصي الدائم عن المنازل الخاضعة لأعمال الترميم، التي عادة ما يستغني أصحابها عن قطع من الحديد والألمنيوم وحتى أبواب الخشب والصناديق، ويعمدون لأخذها مقابل ثمن زهيد ويبيعونها لمحلات سكراب الحديد بمبلغ جيد.
وذكر علي الأحمد أنه منذ تخرجه في الثانوية العامة بتقدير متدنٍ لم يتسن له الحصول على وظيفة مناسبة رغم محاولاته، مشيراً إلى أن ظروف الحياة الصعبة وشح الوظائف دفعت بعديد من الشباب السعودي للتنازل ومزاولة عديد من الأعمال

التي تسيطر عليها العمالة وتستفيد من ورائها، ويضيف بأنه لاحظ إقبال العمالة على جمع مخلفات الحديد والاستفادة منها وأعجبته الفكرة، وقرر مزاولتها بدلاً من بطالته، وبالفعل بدأ هو وأحد زملائه بالتقصي عن المنازل الخاضعة للترميم وشراء مخلفات الحديد والألمنيوم من هذه المنازل مقابل مبلغ زهيد، ومن ثم بيعها لمحلات السكراب بمبلغ مناسب، يتراوح ما بين ريال إلى ريالين لكيلو الحديد، وأربعة إلى خمسة ريالات لكيلو الألمنيوم، حيث يصل صافي الربح اليومي من 90 إلى 120 ريالاً، بينما يصل الدخل الشهري من ألفين إلى ثلاثة آلاف.
فيما أوضح محمد الجاسم بأن هذا العمل لاقى نجاحاً بالأحساء بسبب كثرة المنازل القائمة للترميم، بل إن كثيراً من أصحاب هذه البيوت لا يطلب نقوداً، مكتفياً بتخليصه من مهمة نقل هذه المخلفات.

شقيقهما الأكبر حبسه في حظيرة واستولى على نصيبه وحرمه من العلاج

مواطن في جازان: أنقذوا مريضاً عقلياً من "الوحش المفترس"

المصدر: جريدة سبق السبت 15 صفر 1434 هـ - 29 ديسمبر 2012م
http://sabq.org/wytfde

قاسم الخبراني- سبق- جازان:
كشف مواطن أن شقيقه الأكبر تدخل لمنع استمرار علاج شقيقهما المريض عقلياً في مستشفى المصحة النفسية بجازان، داعياً المسؤولين إلى إنقاذه من "هذا الوحش المفترس".
وقال إن شقيقه "الوصي" حبس شقيقهما المريض "ع.س" (50 عاماً) في حظيرة لمدة عشرة أيام بين الروائح الكريهة وبقايا الحيوانات، واستحوذ على نصيبه من الميراث والمخصصات المالية التي تصرفها له الدولة بموجب صك الولاية الذي حصل عليه من المحكمة.
وقال المواطن "م.س" لـ"سبق": "قام الوصي - وهو شقيقي الأكبر- بممارسة أبشع أنواع التعذيب بحق أخي، الذي يعاني مرضاً نفسياً، ومختل عقلياً".
وأوضح: "حبسه لمدة عشرة أيام متتالية في غرفة صغيرة من نوع (هنجر) بلا كهرباء، وكانت تُستخدم حظيرة للحيوانات والمواشي، وتقع في أحد أركان منزله، وما زال بها بعض بقايا ومخلفات تلك الحيوانات، وحرمه من الأكل والشرب إلا القليل من ذلك".
وتابع بأن "حالة أخي الصحية تدهورت وزادت سوءاً، وأصبح أقرب إلى الهلاك، ولم يكلف الوصي نفسه حتى بنقله إلى المستشفى أو ترك أحد من أقاربه يقوم بالمهمة؛ ما استوجب التقدم بشكوى للجهات الأمنية".
وقال إنه "نُقل بعد أن تدخلت الشرطة عن طريق إسعاف الهلال الأحمر".
وأوضح أن "تقرير الطبيب المعالج بيّن أن شقيقي يعاني سوءاً في التغذية؛ بسبب الجوع والتعذيب اللذين تعرض لهما؛ من جراء حبسه، وبعض الأمراض التي نُقلت له عن طريق لسعات البعوض والذباب والحشرات".
وأكد أن شقيقه الوصي "حرم المريض من مواصلة العلاج بمستشفى المصحة النفسية بـجازان".
وقال: "نأمل من المسؤولين التدخل لإنقاذ شقيقي المريض من هذا الوحش المفترس، الذي جُرد من كل معاني الرحمة والإنسانية، ورمى برداء الأخوَّة جانباً".

الثقة ما توكل عيش" من دون توثيق ومطالبة مشروعة

جهلك ضيّع حقوقك..!

المصدر: جريدة الرياض الاحد 16 صفر 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/30/article797235.html

عنيزة، تحقيق - نوال العيسى

يفتقد غالبية المجتمع إلى "الثقافة الحقوقية"، بل إن بعض الأفراد لا يعرف عن حقوقه أي شيء؛ فالمريض مثلاً لا يعرف ما له وما عليه، وقائد المركبة يجهل قوانين الطرق والحوادث المرورية، كما أن الشاب عندما يتخرج من الجامعة وتسأله عن "ثقافة الحقوق"، ربما تكون الإجابة: "لا أعلم"!.

وكثيراً ما يواجه الأفراد قضايا هم من "جلبوها" لأنفسهم، بجهلهم للقوانين، وجهلهم أيضاً بأهمية الاستشارة القانونية، فمن غير المعقول أن يُعطى أحد الأشخاص مالاً - على سبيل الثقة - ويُصدر له "وكالة عامة" ويقال له: "شد حيلك نبغى أرباح"!، ومن غير المعقول أيضاً أن ندخل في أي مساهمة دون أن نعلم بأهدافها، وطرق عملها، وكذلك المسؤولين عنها!.

إن ما نشاهده أو نسمع عنه من نماذج وقعت ضحية لاستغلالات الآخرين، يتطلب منّا زيادة "ثقافة الحقوق" في المجتمع، عبر إقرارها ضمن المقررات الدراسية، حتى نُنشأ جيل واعي يطالب بحقوقه بجدية، بل ويحمي نفسه من أي استغلال، كما أن من المُهم زيادة الوعي تجاه "الاستشارة القانونية"، وفي كافة شؤون الحياة حتى يكون لدينا إلمام كبير بكل ما يعترض طريقنا، مع التغلب عليه.

وعي مفقود

وقال عمر العبدالكريم: نعلم أن هناك أنظمة تحمينا وتضمن حقوقنا، لكن أين هي؟، وأين نحن منها؟، مُشدداً على أهمية تثقيف وزارة التربية والتعليم أبنائنا في كل ما يخص الحقوق.

وأوضحت "جنى الحميدان" أنه من أبسط حقوق المواطن أن يعرف ما له وما عليه، وأن يتمتع بالوعي، وأن يكون على علم تام بالقوانين، مضيفةً أن لكل فرد حقه الذي يُعلي كرامته، متسائلةً: لماذا نجدها مكتومة لا صوت لها؟.

وتساءلت وجدان الصالحي: لماذا لا تبرز الحقوق إن كانت هناك لوائح وأنظمة تضمنها لنا؟، ومن الذي يعمل عليها وينفذها؟، ومن المسؤول في تبصيرنا بها؟، كنت ومازلت أعتقد بأن الحقوق قضائية فقط ومن يريد حقه يتوجه إلى المحكمة.

وأكد عبدالله السالم أن "نظام ساهر" نسب له مخالفة مرورية بالخطأ، وكان عليه أن يُسددها، مضيفاً أن المخالفة تم تحديدها في منطقة الرياض، على الرغم أنه لم يبتعد عن منطقة القصيم شبراً واحداً، مشيراً إلى أنه طُلب منه تسديد المبلغ مبدئياً، ومن ثم يعاد له، وعندما سدّد أصابه الملل من المطالبة -هات ورد-، إلى أن تلاشى حقه في استرداد المبلغ!.

ثقافة قانونية

وقال "فيصل الهزاع" - محامٍ ومستشار قانوني -: إنه ضاعت حقوق المواطنين نتيجة الجهل فيها وكيفية اثباتها، مضيفاً أنه في الدول المتقدمة يضعون نصب أعينهم الاستشارة القانونية في كافة شؤون الحياة، وحتى على مستوى دول الخليج فلديهم ثقافة ووعي في حقوقهم أعمق منا بكثير وهذه حقيقة والواقع يثبت ذلك، ذاكراً نماذج من واقع عمله تثبت مدى الجهل في الحقوق، ومنها ما يختص بالأرث، ففتاة ورثت نصف ممتلكات والدها، وعملت وكالة عامة لعمها فبيعت لها أراضٍ ومجمع ب(15) مليوناً، لكن العم باع الأراضي بعقود وهمية، وبنصف قيمتها ووضع الباقي في جيبه!، مشيراً إلى أن ما يثير الدهشة حقاً أن أرضاً مساحتها ثلاثة ملايين متر مربع قيمتها بالمليارات اشتروها قبل ما يقارب ثلاثين عاماً والآن تصل قيمتها (15) ملياراً، قد وكلوا عليها طالباً في المرحلة المتوسطة، وعندما سأل كيف لمثل هذا الطالب أن يعطى وكالة؟، قالوا: "إنه جيد وملوسن"!، إجابة كهذه تجعلك تضحك وتبكي ألماً على واقعنا، متسائلاً: أليس هذا أكبر شاهد على أننا في أمس الحاجة للثقافة القانونية؟.

الاحتياط واجب

وأكد "الهزاع" على أنه يوجد نموذج يوضح الخطر من عدم اللجوء للاستشارات القانونية، حيث أن البعض يدخل في صفقات بعشرات الملايين دون أي استشارات قانونية، ومن واقع التجربة سأثبت ذلك، فقد أعطى مجموعة من الأفراد مبالغ مالية لشخص للمضاربة في تجارة؛ تتمثل في استيراد بضاعة من الصين والربح بالتساوي، بعد ذلك أخبرهم هذا الشخص شفوياً أن البضاعة احترقت، فطارت مبالغ ما بين (15-20) مليوناً، مبيناً أنه في هذه الحالة هل تأكدوا أن هذا الشخص له أحقية في الاستيراد والتصدير؟، وهل استخرج سجل تجاري؟، وهل معه رخصة من البلدية؟، وهل هناك عقد بينهما بالتفصيل كتبه محامي؟، جميع الإجابات للأسف لا!، مُشدداً على ضرورة العمل بالاحتياطات، إذ لابد لكلا المتعاقدين اجرائها قبل التعاقد.. فالأمور التجارية متفرعة؛ فإذا كان أحد المتعاقدين شركة، لابد من التأكد عن طريق وزارة التجارة أو عن طريق الخدمات الإلكترونية في الوزارة، حيث وجدت تلاعبات كبيرة، إذ يأتي أحد الأشخاص من الشركة غير مفوض لإجراء مثل هذا التعاقد.

وشدّد على أهمية التأكد من أهلية كلا المتعاقدين؛ فإذا كان كل واحد منهم سيجري الصفقة عن نفسه فهنا نرجع للشروط العامة في أهلية من يتعامل بالمعاملات التجارية، أما اذا كان كل واحد منهم يمثل شخص آخر، إما شخصية طبيعية أو شخصية معنوية، لابد أن يتأكد من وزارة التجارة هل الشخص مفوض، أما اذا كان التعاقد مثلاً على عقار، فإنه من المهم التأكد عن طريق كتابات العدل أن الصك العقاري ساري المفعول.

مساهمات عقارية

وذكر الهزاع أنه صدرت أنظمة عن طريق مراسيم ملكية أو أوامر ملكية تنظم المساهمات العقارية، ومنها أن يعلن في الجريدة صورة الصك وأنها سارية المفعول، كما أن الوزارة وضعت شروطاً مثل فتح حساب بإسم المساهمة العقارية وليس بإسم التاجر، وكذلك مطابقة الشروط، مؤكداً على أن (70%) من المساهمات العقارية كلها أوقفت وآلت للفشل - حسب قوله-؛ والسبب أنهم لم يؤدوا الخطوات المطلوبة والضحايا بالآلاف، مرجعاً ضياع الحقوق في المساهمات العقارية إلى أن الناس لم يعملوا بالخطوات التي تضمن لهم حقوقهم، إذ يجب التأكد من كتابة العدل هل الصك ساري المفعول أم لا؟، وهل على أحد المتخاصمين قضية؟؛ لأنه في حالة وجود قضية لزم إيقاف الصك، كذلك النظر في تسلسل الصك فقد يكون التسلسل غير صحيح، موضحاً أن (70%) من القضايا في المحاكم العامة هي قضايا عقارية.

وأضاف أن هناك ضياع للحقوق الزوجية عندما تكون هناك قضايا مادية، حيث أن الغالب في المحاكم وعلى سبيل المثال أن الخلع يكون بنفس مقدار المهر، مبيناً أنه لا يذكر المهر ولا يذكر قبضه في عقد النكاح، وتكون الشروط شفهية كالدراسة والسكن وغيرها، مؤكداً على أنه إذا أخل الزوج بأحد الاشتراطات وبدأ النزاع بين الزوجين وساءت الأمور بينهما لا سمح الله، وكانت الشروط موثقة، هنا يحل للمرأة أن تطلب الطلاق بدون دفع الخلع.

تثقيف وتطبيق

وقال محمد الثبيت - محامٍ ومستشار قانوني -: إن وزارة التربية التعليم معنية في المقام الأول بنشر ثقافة الحقوق، متسائلاً: لماذا لا تضاف الثقافة الحقوقية ضمن المقررات الدراسية؟، مضيفاً أن الطالب الجامعي يتخرج وهو لايعلم عن حقوقه شيئاً، وللأسف الكثير لا يعلم أن الحقوق تدخل في كل صغيرة وكبيرة، مُشدداً على أهمية أن يكون لدينا جيل واعي يطالب بحقه بجدية، مشيراً إلى أن حقوق البعض ضاعت في أموره حساسة، فالمريض له حقوق ومع ذلك غابت وفتكت بها الأخطاء الطبية، مبيناً أن المجتمع بحاجة إلى التثقيف والتطبيق والشفافية، مؤكداً على أن للمنزل دور كبير في غرس الثقافة الحقوقية في الأبناء.

وذكر محمد المزين - محامٍ ومستشار قانوني - أن لتوثيق الحقوق طرائق وسُبل متعددة ومتنوعة، مضيفاً أنه تُعد الكتابة أكثرها شيوعاً، ولقد أوصى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بالتوثيق بالكتابة، وذلك عطفاً على قول الله عز وجل: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ".

عنصر مهم

وأكد المزين على أنه من واقع الخبرة والممارسة اليومية في ساحات التقاضي، فإن أكثر الحقوق ضياعاً هي الحقوق التي لم تكتب، لذلك لجأ المُشرع إلى اشتراط الكتابة والتوثيق في كثير من الممارسات والمعاملات، وذلك حرصاً منه على استقرار المعاملات والمراكز القانونية، منبهاً إلى أنه جاء في النظام التجاري وعلى سبيل المثال وليس الحصر في المادة السادسة: "أن على التاجر كتابة جميع ما له وعليه من الديون، وبيان أعمال تجارته بيعاً وشراء واستدانة وإدانة، وكذلك قبضه ودفعه من نقود وأمتعة وأوراق مالية وتجارية، وبيان المبالغ المنصرفة على منزله ومحله شهراً فشهراً بالإجمال"، لافتاً إلى أن التوثيق عنصر مهم في اثبات الحق واسترجاع الحقوق حين خروجها من يد صاحبها، والمستهين بذلك حاكم على نفسه بالضياع.

سفارة المملكة تتابع القضية

السلطات الأمريكية تعتقل طالباً سعودياً عنّف زوجته جسدياً في أوهايو

المصدر: جريدة الرياض الاحد 16 صفر 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/30/article797166.html

كانساس - أحمد معيدي

تتابع السفارة السعودية في الولايات المتحدة قضية طالب سعودي زجت به السلطات الأمريكية في ولاية اوهايو في السجن بانتظار بدء محاكمته بعد اتهامه بالاعتداء بالضرب والتعنيف الجسدي على زوجته التي تدرس معه أيضا بنفس الولاية ما احدث فيها إصابات مختلفة في جسدها أدخلت على اثرها المستشفى وأجريت لها عدد من العمليات الجراحية.

وستعمل السفارة السعودية على توكيل محام للترافع عن الطالب في التهم الموجهة اليه فيما تتابع الوضع الصحي لزوجته وطفلها فيما عقدت الملحقية الثقافية اجتماعا ناقشت فيه قضية الطالب وزوجته والدور الذي سيقدمه فريق الملحقية في مثل هذه القضايا.

وكشفت مصادر مطلعة ل»الرياض» أنها ليست المرة الأولى التي يقوم فيها الزوج بضرب زوجته حيث سبقتها حالة اعتداء سابقة ونصحت الزوجة بعدم العودة إليه إلا أنها عادت فيما بين المصدر أن قضية الاعتداء جاءت نتيجة خلافات أسرية سابقة منذ زواجهما تلبية لرغبة أسرتيهما حيث سبق لها الزواج والإنجاب من طليقها السابق فيما حيدت الملحقية الثقافية عن متابعة قضية الضرب الأولى برغبة من ذوي الزوجة.

وحسب مواقع التواصل الاجتماعية التي ضجت بالخبر فقد ذكرت الزوجة أن زوجها قام بخنقها ومن ثم انهال عليها بالضرب حتى فقدت الوعي لتجد نفسها في المستشفى.

وتحرص السفارة السعودية والمحلقية الثقافية من خلال عدد من التعاميم الموجهة للطلاب على التأكيد على الطلاب على التواصل مع الممثليات الرسمية للمملكة في أمريكا في قضايا الخلافات الأسرية والحرص على حلها وعدم نقلها إلى المحاكم الأمريكية ما يترتب عليها إيقاع عقوبات مشددة في حق الطلاب حيث ذكرت الملحقية الثقافية في وقت سابق أنها نجحت في حل نسبة عالية من تلك الخلافات عن طريق فريق مختص بالملحقية في مثل تلك القضايا قبل وصولها للمحاكم وهو ما يعقدها.

الشورى" يناقش نظام مزاولة المهن الهندسية ويصوّت على مشروع ممارسة أعمال المكاتب العقارية وتعديل مادة من لائحة الحقوق والمزايا المالية

المصدر: جريدة الشرق الاحد 16 صفر 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/30/652985

الرياض – أحمد الحمد

يناقش مجلس الشورى خلال جلسته اليوم، تقريراً أعدته لجنة خاصة شُكلت لدراسة مشروع نظام مزاولة المهن الهندسية، لمعالجة أوضاع المهندسين ومزاولتهم مهنة الهندسة وضبط أعمالهم بميثاق للممارس الهندسي تشرف عليه وزارة التجارة والصناعة.

كما يستكمل المجلس ضمن جلسته اليوم، مناقشة مقترح قدمه أحد أعضائه لتعديل المادة 53 من لائحة الحقوق والمزايا المالية ضمن اللوائح التنفيذية لنظام الخدمة المدنية، يستهدف تعديل مكافأة نهاية الخدمة التي يتقاضاها الموظف بعد نهاية خدمته، سعياً من صاحب المقترح والمجلس إلى تحسين معيشة المواطن وتوفير حياة كريمة له.

ويحصل الموظف وفقاً للائحة قبل التعديل المقترح بعد نهاية خدمته بسبب العجز عن العمل أو بلوغ السن النظامية للتقاعد أو الوفاة، على ما يعادل رواتب ثلاثة أشهر، بينما تصرف له في حال إحالته للتقاعد المبكر ما يعادل رواتب أربعة أشهر.

ووفقاً للتعديل المقترح الذي تقدم به عضو المجلس المهندس إحسان عبدالجواد، يصبح نص المادة 53 يصرف للموظف الذي تنتهي خدمته بعد نفاذ هذه اللائحة (مكافأة نهاية خدمة) في جميع الحالات التي يُحال فيها للتقاعد وفقاً للائحة بما يعادل أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية، ويتخذ الأجر الأخير أساساً لحساب المكافأة، ويستحق الموظف مكافأة عن أجزاء السنة بنسبة ما قضاه منها في العمل، على أن لا يجمع الموظف المنتهية خدمته بين هذه المكافأة ومكافأة الفئات الوطنية المشمولة بلوائح خاصة، التي يعدّ نظام الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية جزءاً مكملاً لها، ويشمل هذا التعديل موظفي الدولة السعوديين ممن هم على عقد بند الأجور.

وأكد مقدم المقترح المهندس إحسان عبدالجواد، وفقاً لتقرير اللجنة التي درست المقترح، أن غالبية الموظفين على نظام الخدمة المدنية لا يُمنحون مكافأة نهاية خدمة تتوافق مع خدماتهم خلال فترة عملهم، مشيراً إلى أن معظم هؤلاء الموظفين الذين تنتهي خدماتهم بسبب التقاعد أو العجز الصحي أو الوفاة يعانون من قلة دخلهم التقاعدي، الذي لا يكفي على حد توضيحه لسد احتياجاتهم، وخاصة في حالة العجز أو الوفاة، مبيناً أن تحسين مكافآت نهايات الخدمة سيشجع كثيراً من الموظفين على التقاعد المبكر بما يتيح الفرصة لدخول دماء جديدة في العمل الحكومي.

وكانت لجنة الإدارة والموارد البشرية في مجلس الشورى أيّدت مقترح المهندس عبدالجواد، بعد دراسته، مؤكدةً في تقريرها أن الموظف الذي أمضى معظم سنوات عمره في خدمة القطاع العام يستحق أن تدرس مكافأته بمبلغ يساعده على حياة كريمة له ولأسرته أو لورثته عند التقاعد، مشيرةً إلى أن مكافأة نهاية الخدمة ستساعد على موازنة الفرق بين الراتب الذي كان يتقاضاه الموظف قبل تقاعده ومعاش التقاعد.

من جانب ثاني، يصوّت المجلس على مشروع نظام ممارسة أعمال المكاتب العقارية، الذي درسته لجنة خاصة، حيث خلصت المسودة الجديدة التي أعدتها اللجنة الخاصة برئاسة عضو المجلس الشيخ سعد السعدان، وعضوية نخبة من الأعضاء المتخصصين في إعداد الأنظمة، إلى عدد من التعديلات بالحذف والإضافة على المسودة التي أعدتها لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، المستند على مقترح وزارة التجارة، وناقشها المجلس في وقت سابق، وصوّت على ضرورة إعادة دراسته عبر لجنة خاصة.

ورأت اللجنة الخاصة في تقرير حصلت «الشرق» على نسخة منه، أن من بين الأهداف التي دفعت إلى إعداد مشروع نظام للمكاتب العقارية معالجة ما لدى وزارة التجارة من معضلات تتعلق بالشأن العقاري، التي تتمثل في الفوضى التي تحيط بممارسة نشاط المكاتب العقارية وسيطرة غير السعوديين على السوق وعجز الجهات المختصة عن تسيير هذا النشاط ومراقبته، وكذلك معالجة ما يتعلق بالمساهمات العقارية وما تعانيه الوزارة والمجتمع والجهات المعنية الأخرى من توجس بهذا الخصوص سواء ما أطلق عليه المساهمات المتعثرة أو كون طرح المساهمات العقارية لا يخضع لنظام واضح يحفظ الحقوق، وأقرت اللجنة في مشروعها ما يحقق قصر الممارسة في المكاتب العقارية على السعوديين رعاية للمصلحة العامة ولتلافي الجوانب السلبية الحاصلة الوقت الراهن، مستذكرةً القرارات والتوجيهات وما تضمنته لائحة تنظيم المكاتب الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 334 وتاريخ 1398هـ، بينما رأت اللجنة أن المساهمات العقارية التي تم التطرق لها فيما تمت دراسته من مقترحات حول مشروع النظام في وقت سابق، لا علاقة لها بمشروع نظام المكاتب العقارية، حيث تخضع هذه المساهمات إما للقضاء للفصل في المتعثر منها ولأحكام نظام السوق المالية وما تصدره هيئة السوق المالية من لوائح، وهي تخرج في تنظيمها وعملها عن مدلول نظام لضبط ممارسة المكاتب العقارية، حيث قامت اللجنة وفق تقريرها بحذف كل ما يتعلق بنشاط المساهمات العقارية والتطوير والاستثمار العقاري، وقصرت النظام على ضبط عمل المكاتب.

وانتقدت اللجنة الخاصة في تقريرها التوصيات التي خرجت بها الدراسة التي كُلفت بإعدادها الجمعية السعودية لعلوم العقار، المتمثلة في إنشاء جهة في شكل مجلس أو لجنة تتابع جميع ما يتعلق بالعقار، وإصدار نظام للتخطيط العمراني، وأوصت تلك الدارسة حينها بثلاث لوائح جديدة للحفاظ على المكتسبات الوطنية، وأشارت اللجنة إلى أن التوصيات التي خرجت بها الجمعية لا علاقة لها بموضوع نظام ممارسة أعمال المكاتب العقارية من أي وجه، ورأت أنه لا يوجد أي مبرر للأخذ بتوصياتها، إلا أنها في ذات الوقت ألمحت إلى إمكانية الاستفادة مما أوصت به الجمعية في شأن آخر يترك للمجلس تحديده واقتراحه وفقاً للمادة الـ23 من نظامه، التي تعطي المجلس حق اقتراح الأنظمة.

وأضافت اللجنة الخاصة على مشروع النظام بعد حذفها جميع المواد المتعلقة بأنشطة الاستثمار والتطوير العقاري الواردة في المسودة المقترحة سابقاً من الحكومة ومن لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، عدداً من المواد الأخرى.

وعدلت اللجنة الغرامات والعقوبات لتتناسب وحجم نشاط المكاتب العقارية، حيث نصت المسودة الأولية من الحكومة مسبقاً على أنه على من يخالف النظام السجن ثلاث سنوات وغرامة لا تتجاوز مليون ريال وإغلاق المكتب مدة لا تزيد على سنة وشطب السجل التجاري، بينما جاءت الغرامات بعد تعديلها على النحو التالي: مع عدم الإخلال بما تقضي به الأنظمة الأخرى من عقوبات أشد وحق الغير في التعويض يعاقب من يخالف أحكام نظام المكاتب العقارية بواحدة أو أكثر من العقوبات (الإنذار، غرامة مالية لا تتجاوز مائة ألف ريال، قفل المكتب بمدة لا تزيد على سنة، سحب الترخيص ومنعه من مزاولة النشاط).

مواد مشروع نظام مزاولة المهن الهندسية الـ 16

إنشاء هيئة سعودية للمهندسين مهامها الترخيص لمن هم مزاولون للمهن الهندسية.

تحظر المادة الثانية من النظام مزاولة أي من المهن والأعمال الهندسية إلا بعد الحصول على ترخيص مهني من الهيئة، ويعدّ من سبق تعيينهم على الوظائف الهندسية في الجهات الحكومية بمثابة الترخيص بمزاولة المهنة الهندسية في هذه الجهات، وعلى كل من يتم تعيينه على الوظائف الهندسية في الجهات الحكومية وقت نفاذ هذا النظام التسجيل والحصول على الترخيص المهني من الهيئة.

يُلزم النظام أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومن في حكمهم الحصول على ترخيص مهني من الهيئة لممارسة العمل الهندسي وفق الضوابط التي تضعها الهيئة».

لا يجوز وفق النظام للمرخص مزاولة أعمال تخصص هندسي أو معماري أو تخطيطي أو درجة مهنية غير مرخص فيها، كما يحظر عمل تشغيل المهندسين والفنيين غير المرخصين في الأعمال الهندسية.

يشترط النظام في منح الترخيص المهني للهندسة أن يكون طالب الترخيص حاصلاً على المؤهل المطلوب لمزاولة إحدى المهن الهندسية من إحدى الجامعات السعودية أو ما يعادلها من الجامعات المعترف بها أو الكليات والمعاهد التقنية والفنية أو مؤهلات أخرى مطلوبة لمزاولة مهن هندسية أو معمارية، وأن يكون متمتعاً بالأهلية الكاملة، وأن يتعهد بالالتزام بميثاق الممارس الهندسي، وأن لا يكون قد سبق الحكم عليه في جريمة شرف أو أمانة ما لم يرد إليه اعتباره، وأن يجتاز اختبارات القدرات الفنية في مجال تخصصه، وأن يسدد المقابل المالي المقرر للترخيص المهني.

يحدد مجلس إدارة الهيئة الدرجات المهنية المطلوبة ومدة التسجيل المهني وإجراءات تجديده والمقابل المالي له، على أن تتم مراجعة ذلك كل خمس سنوات.

يعاقب المخالف لنظام مزاولة المهن الهندسية بغرامة مالية لا تزيد على مائتي ألف ريال مع نشر قرار العقوبة على نفقة المخالف في الصحف المحلية، وحدد النظام المخالفات في من يزاول أياً من المهن الهندسية دون الترخيص المهني، ومزاولة أيٍّ من المهن الهندسية بعد شطب الترخيص، أو تشغيل ممارس هندسي غير مرخص مهنياً لمزاولة أعمال هندسية مع علمه بذلك.
يعاقب النظام بالسجن مدة لا تتجاوز سنة واحدة مع غرامة لا تزيد على مائتي ألف ريال أو بإحداهما مع نشر العقوبة في حال تقديم بيانات غير مطابقة للحقيقة أو سلوك طرق غير نظامية نتج منها ترخيصه مهنياً في الهيئة أو أدت إلى تجديد ترخيصه، أو استعمل أي وسيلة من وسائل الدعاية والإعلان التي يكون من شأنها الاعتقاد بأحقيته في مزاولة مهنة من المهن الهندسية، أو انتحل لقباً من ألقاب الدرجات المهنية التي تُمنح للمرخصين مهنيا، والتي يحددها مجلس إدارة الهيئة السعودية للمهندسين لاحقاً، وتشكل بقرار من الوزير لجنة أو أكثر لا يقل أعضاؤها عن ثلاثة للنظر في المخالفات الأخرى الناشئة من تطبيق هذا النظام، وتتولى الهيئة السعودية للمهندسين ضبط ما يقع من مخالفات النظام ولائحته.

أطلقتها جمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره

مبادرة إجرائي" تعرف السيدات بآلية المراجعة للدوائر الحكومية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 16 صفر 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121230/Con20121230560032.htm

مريم الصغير (الرياض)
انطلقت يوم أمس السبت حملة «إجرائي» بمقر جمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره بالشراكة مع الضمان الاجتماعي وإدارة التربية والتعليم ووكالة الأحوال المدنية والمديرية العامة لمكافحة المخدرات. وهي حملة تهدف إلى نشر الوعي لدى المرأة السعودية حول الأنظمة والإجراءات المتبعة في القطاعات والجهات الخدمية.
وتأتي استضافة هذه الحملة ضمن خطط «مودة» الاستراتيجية الرامية إلى زيادة الوعي لدى المرأة وتعريفها بالأنظمة والإجراءات واللوائح المتبعة في الدوائر الحكومية وبالتالي تساهم في تقليص مراجعة المرأة للجهات الخدمية وتمكنها من الحصول على الخدمات التي تحتاجها بآلية نظامية.
واستقبلت المدير التنفيذي لجمعية مودة الخيرية نوال بنت محمد الشريف ممثلات الجهات المشاركة وشكرت لهن حضورهن وتعريفهن بجمعية مودة الخيرية كجمعية تنموية تسعى لتحقيق الاستقرار الأسري.
وذكرت الشريف أن الجمعية تستقبل عددا من الاستفسارات التي تطرحها السيدات اللاتي يعانين من الجهل بآلية العمل والمراجعة في الدوائر الحكومية مما يعطل مصالحهن، وبالتالي الشعور بالإحباط، وذلك ينعكس على أبنائهن وقدرتهن على العمل والإنتاج، وقد عالجت «مودة» هذه العقبات بالتكامل مع الجهات ذات الاختصاص وفتح قنوات تواصل مباشرة مع الإدارات ذات الاختصاص.
واستطردت الشريف «جاءت هذه المبادرة الوطنية لتحقق بعضا مما تطمح إليه (مودة) لتوعية المرأة بإجراءات بعض أهم الدوائر الحكومية التي تقدم خدماتها للمرأة، وستسهم الحملة في حل كثير من القضايا المتعثره والتعريف بالإجراءات والأنظمة المتبعة بكل قطاع وتعريفهن بالمستندات المطلوبة لكل خدمة وآلية التقديم والمتابعة».
بعد ذلك، استعرضت باسمة الجمعة من وكالة الضمان الاجتماعي خدمات دائرة الضمان الاجتماعي والتي تشمل برامج الفرش والتأثيث، الدعم التكميلي، ترميم المنازل، تسديد جزء من فواتير الكهرباء، والتأمين الصحي.

وأكدت الجمعة أنه يحق لأبناء المستفيدات من الضمان الالتحاق بالجامعات وذلك عن طريق الصندوق الخيري ولهم الأولوية في التسجيل.
من جانبها، قدمت وكالة الأحوال المدنية ممثلة في حنان العجلان عرضا يشرح إجراءات الوكالة، وشروط تبليغ الولادة، واستخراج بطاقة هوية وطنية.
وقدمت عفاف آل ثنيان من المديرية العامة لمكافحة المخدرات ورقة عمل عن أنواع المخدرات وأسباب الإدمان، والأضرار المترتبة على المدمن وأسرته.
واختتم اللقاء بورقة عمل قدمتها هنية الحازمي من الإدارة العامة للتربية والتعليم تحدثت فيها عن إجراءات تسجيل الأبناء في المدارس والأوراق الثبوتية المطلوبة.

الحياة

نائب رئيس مكافحة الفساد": ندرس ملف الشهادات المزوّرة"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 16 صفر 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/467480

الرياض - أبكر الشريف
أعلن نائب رئيس هيئة مكافحة الفساد أسامة الربيعة، أن «الهيئة» لا تفكر في إرسال مندوبين «سريين» إلى الجهات الحكومية، «لأن عملها يقوم على المستندات والوثائق، كما أن السرية لا تكشف قضايا الفساد»، وقال إن على المواطنين أن يدركوا أن هناك «شعرةً ضئيلة تفصل بين قضايا المخالفات العامة والفساد». (للمزيد)
وكشف أن «الهيئة» تدرس التنسيق مع وزارتي التربية والتعليم العالي ملف الشهادات المزورة. وقال الربيعة لـ«الحياة»: «نحن الآن نستقبل كل البلاغات، فإذا كانت هناك دلالات على أن لدى جهة حكومية معينة تجاوزات تنطوي على فساد فنشخص إليها، ولكن من دون سرية، بل بموظفين علنيين، يحملون بطاقة الهيئة، ويجتمعون مع المسؤولين في الجهة التي تُزار، وتطلب منهم كل المستندات، لأن كلمة «السرية» هذه لن تكشف الفساد، ولأنك تحتاج إلى وثائق ومستندات، فيجب أن تطّلع على كل المعلومات والوثائق». وأضاف: «ليس هناك وقت زمني محدد لإصدار بيان يتعلق بتثبيت الموظفين الأقارب بالمحاباة، ولكن دورنا الآن فقط كشف وتحليل الوضع والحقائق، للتحول من كلام إلى واقع، وبدأنا مع وزارتي التربية، والتعليم العالي، ومع كل الوزارات، لمعرفة أبعاد هذه القضية، وبدأنا نجمع خطوطها، لننتهي منها ونرفعها إلى الجهات المعنية، بعد أن نُنهي الملف بشكل مفصل، لأنه من الصعوبة أن تكتشف فساد ظاهرة في وقت قصير».
وكشف الربيعة أن «الهيئة» تنسق مع وزارتي التعليم العالي والتربية، لدرس ملف «الشهادات المزوّرة». وقال إن هناك جهات متخصصة لتقويم الشهادات، لديها ضوابط للعمل على ذلك، و«سيؤخذ برأيها، وإن لم تقم الوزارة بدورها فيمكن أن ترفع للهيئة، ولكن لا بد من أن تكون ضمن تخصصات الهيئة». وشدد على أن «الهيئة» تسعى إلى الحد من البيروقراطية التي هي أحد العناصر الذي يؤدي إلى مكافحة الفساد، والتركيز على الإجراءات السريعة للمشاريع الخدمية، والتأهيل لموظفي الدولة، لتقليل الإجراءات من دون تسيّب.

الحياة
AL HAYAT

أميركيون" من أب سعودي" ينتظرون الجنسية" منذ5 أعوام!

المصدر: جريدة الحياة الاحد 16 صفر 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/467483

ينبع - عبدالله زويد
اضطر ثلاثة أشقاء من أب سعودي (برز في مجال الرياضة)، وأم أميركية، يحملون جنسية والدتهم، إلى توكيل شقيقهم الأكبر الموجود في السعودية منذ خمسة أعوام لمراجعة الجهات المتخصصة، للحصول على نصيبهم من ورث والدهم المتوفى، والتقدم لإدارة الأحوال المدنية، للحصول على الجنسية السعودية.
وأوضح الأميركي «فهد» لـ«الحياة» أنه حاول خلال وجوده في السعودية - بعد أن حضر من أميركا منذ خمسة أعوام - الحصول على جنسية والده، واصفاً رحلة المحاولة بـ«المتعبة»، من حيث المواعيد في الجهات المتخصصة بالجنسية، التي قالوا إنها تنتهي عادة من دون نتائج واضحة. (للمزيد)
وحصل فهد أثناء وجوده في المملكة على صك (تحتفظ «الحياة» بنسخة منه) لحصر الورثة، عائدٍ لهم من والدهم من المحكمة العامة في جدة. وثبت بالبينة المعدلة شرعاً وفاة والدهم (تحتفظ «الحياة» باسمه) في عام 1424هـ، وانحصار ورثته في زوجته الأميركية الباقية في عصمته إلى وفاته، وأولاده البالغين فهد وسلطان ومها، والقاصر يوسف. وأوضح فهد أن أواخر علاقته المباشرة مع والده حدثت قبل 17 عاماً، تحديداً في ولاية كاليفورنيا، إذ انقطع عنهم من دون سابق إنذار، عائداً إلى السعودية، تاركاً زوجته وأبناءه في أميركا مع وعود بالعودة لأسرته.
وأوضح «فهد» أنه حاول أثناء وجوده في المملكة التعايش مع الوضع بطريقته الخاصة، من طريق توفير المال بتقديم دروس في اللغة الإنكليزية لغير الناطقين بها، ولطلاب الجامعات، معترفاً بصعوبة احتفاظه بالمال كونه غير قادر على فتح حساب مصرفي أو استئجار منزل باسمه.
وأضاف: «عجزتُ عن استخراج رخصة قيادة، لأنني لا أملك هوية سعودية، وهو ما ترتب عليه اعتذار الشركة المسؤولة عن استخراج رخصة قيادة لي، وهو ما دفعني إلى قيادة السيارة من دونها، وفرض المخالفات عليّ». وأفاد بأنه منع من معرفة أملاك والده أو الاطلاع على حساباته المصرفية، بحجة أنه غير سعودي، ويجب عليه أن ينتظر حتى يحصل على الجنسية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

يرصد أي خطأ يحدث فيها خلال 48 ساعة

التسجيل في الأخطاء الجسيمة" شرط لترخيص المستشفيات الأهلية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 16 صفر 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/12/30/article_720926.html

«الاقتصادية» من الرياض

ألزمت وزارة الصحة المستشفيات الخاصة كافة، بالتسجيل في برنامج الأخطاء الجسيمة، كأحد متطلبات الترخيص للمستشفيات أو التجديد أو الاستمرار في الخدمة، جاء ذلك ضمن خطوات الوزارة التطويرية لتجويد الخدمات الصحية في القطاع الخاص.

وأكدت الوزارة في تعميم أصدره الدكتور محمد بن حمزة خشيم نائب وزير الصحة للتخطيط والتطوير، لمديريات الشؤون الصحية في المناطق والمحافظات كافة، ضرورة سرعة حث جميع مستشفيات القطاع الخاص لتسجيل جميع الأحداث الجسيمة في البرنامج الجديد الذي استحدثته الوزارة (الأحداث الطبية الجسيمة)، كما تضمن التعميم التنبيه على هذه المستشفيات باستلام رقم المرور وكلمة السر، والتأكد من تسجيل أي خطأ جسيم يحدث لديهم خلال 48 ساعة.

يأتي هذا الإجراء في إطار الجهود التي تبذلها وزارة الصحة لتجويد وتحسين الخدمات الصحية المقدمة للمرضى، وانطلاقاً من دورها الفاعل في الحفاظ على صحتهم وسلامتهم والتعرف على أسباب الحوادث وتطوير الوسائل الوقائية لمنع تكرارها.

وكانت الوزارة قد استكملت أخيراً إدخال كل مستشفياتها في هذا البرنامج حيث يتطلب من المستشفيات كافة الإبلاغ عن أي حدث في حينه. وقد وصفت الوزارة الحدث الجسيم بالحدث غير المتوقع الذي يؤدي إلى الوفاة أو الإصابة الجسدية أو النفسية لمريض أو مرضى ليس له علاقة بالمسار الطبيعي للمرض، حيث سيسهم البرنامج في تسجيل الأحداث الجسيمة وسيساعد على وضع تحليل الأسباب الجذرية وتطوير الوسائل الوقائية التي تحول دون تكرار الحدث أو مسبباته.

يذكر أن نظام متابعة ومراقبة الأخطاء الجسيمة SENTINEL EVENTS عبارة عن نظام إلكتروني يتم فيه تسجيل الحدث على الشاشة من المستشفى مباشرة، ويظهر لدى المسؤولين في الوزارة للرجوع إلى المستشفى، لمعرفة الخلل الذي حدث والأخطاء الجسيمة كما هو معروف، هي نقل الدم الخطأ أو إجراء العملية الجراحية في المكان الخطأ أو للمريض الخطأ ومثل ذلك من الأخطاء الجسيمة.

من جهة ثانية، أصدرت وزارة الصحة ممثلة في المديرية العامة في منطقة الرياض خلال العام المنصرم 1433هـ قرارات بإغلاق 99 منشأة صحية خاصة "تحفظياً" لمخالفتها أنظمة المؤسسات الصحية في القطاع الصحي الخاص والأهلي.

جاء ذلك في التقرير السنوي للجنة مخالفات المؤسسات الخاصة الصحية في منطقة الرياض، الذي تضمن أن قرارات الإغلاق شملت أربعة مستشفيات، و" 32" مجمعاً للعيادات الطبية، و 14 مستوصفاً أهلياً، و 36 منشأة للخدمات الصحية المساندة مثل البصريات ومراكز العلاج الطبيعي والأسنان، إضافة إلى 11 صيدلية ومستودعين للمنتجات الطبية.

وأوضح الدكتور ناصر بن فالح الدوسري رئيس لجنة مخالفات المؤسسات الصحية الخاصة بصحة الرياض أن اللجنة نظرت خلال عام 1433هـ 755 معاملة أصدرت فيها 376 قراراً سواء بالإغلاق تحفظياً أو نهائياً أو سحب الترخيص أو الغرامات المالية، كما أحالت 180 معاملة إلى الجهات المعنية بعد اتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة بحق ما يثبت فيها من مخالفات.

وبين أنه لا يزال النظر جاريا في 199 معاملة بسبب عدم حضور أصحاب المنشآت الصحية التي تم رصد مخالفات فيها أمام اللجنة لأخذ إفادته أو إعادة المعاملة إلى إدارة شؤون القطاع الصحي لاستكمال مسوغات النظر فيها وفقاً لما ورد من نظام المؤسسات الصحية الخاصة ولائحته التنفيذية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أكد أن القرار يتعارض مع المادة الثالثة من لائحة الإجازات .. قانوني لـ"الاقتصادية":

لجوء المعلمين إلى القضاء في توحيد الإجازات" سينصفهم

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 16 صفر 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/12/30/article_720919.html

خالد الجعيد من الطائف

أكد محام ومستشار قانوني أن تعميم التقويم الدراسي الذي صدر أواخر الأسبوع الماضي المتضمن أن يباشر المعلمون والمعلمات العمل قبل الطلاب بأسبوعين، يتعارض مع منطوق المادة الثالثة من لائحة الإجازات، وأنه يحق لهم اللجوء إلى القضاء لإنصافهم.

وقال لـ "الاقتصادية" عبد العزيز الزامل المحامي والمستشار القانوني: إن لائحة الإجازات نصت على (تعتبر العطلة الصيفية للعاملين في حقل التدريس والمشرفين التربويين بمثابة الإجازة العادية المنصوص عليها في المادة الأولى).

وأشار إلى أنه سبق أن تمت دراسة موضوع من يعتبرون عاملين في حقل التدريس بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الخدمة المدنية بموجب المحضر المبلغ بخطاب رئيس الديوان رقم 31695/10، حيث خلصت تلك الدراسة إلى أن العاملين في حقل التدريس هم من يرتبط عملهم بشكل كلي أو جزئي بالعام الدراسي، ويعملون في المدارس بغض النظر عما يؤدونه من أعمال، سواءً أعمالا تعليمية أو غيرها، حيث تم الاتفاق على أن يتمتع المدرسون والمشرفون بكامل العطلة الصيفية وتعتبر لهم بمثابة الإجازة العادية، لأن طبيعة أعمالهم لا تتطلب وجودهم أثناء العطلة، موضحاً أن تكليف المعلمين بالعمل قبل بدء العام الدراسي يدخل ضمن التكليف في الإجازة.

وأضاف المحامي الزامل: "المنظم قام بحماية المعلم كموظف عام، من أي تجاوزات على حقوقه، حيث إنه اهتم به من خلال تقديم الحوافز له، وعدم المساس بحقوقه، كونه العنصر الأهم في منظومة التعليم، فإذا صلُح المعلم صلح حال التعليم"، وتابع: "الهدف من العناية بالمعلمين والمعلمات من أجل الحصول على أفضل ما لديهم من عطاءات معرفية، ومهارية، وأن يكونوا بنفسية مشحونة بالبذل والعطاء لأجل الإخلاص في العمل الأساسي وهو تدريس الطلبة على أكمل وجه، وليس الهدف هو إرهاقهم بعمل روتيني لمجرد الدوام من أجل التوقيع على الحضور والانصراف"، مشيراً –في الوقت نفسه- إلى أن أي مساس بحقوق المعلم وغيره من الموظفين العموميين، قد كفل القضاء حمايته، من خلال التظلمات أمام الجهات الإدارية المختصة، وبعدها أمام المحاكم الإدارية، للفصل في ذلك حرصاً على العدالة، لا سيما في ظل العمل المكثف لتطوير مرفق القضاء والمنظومة العدلية في المملكة.

وفي الجانب النفسي، أوضح لـ "الاقتصادية" الدكتور راشد الحارثي –أستاذ علم النفس في جامعة الطائف- أن قيام وزارة التربية بفرض قرارات على المعلمين يعد مخالفة للأنظمة، مشيراً إلى أن تلك القرارات ستدخل المعلمين والمعلمات في دورة نفسية سيئة، تتمثل في "الإحباط، والتحدي، والإزعاج، وتغيير النظام النفسي"، الأمر الذي سينعكس حتماً على جودة عملهم، وأضاف: ميداننا التعليمي لا تنقصه مثل هذه القرارات، واصفاً إياها بـ "الخزعبلات"، وتابع الدكتور الحارثي: "نحن نريد تنظيما نفسيا للمعلمين والمعلمات وطلبة المدارس، كي تتحقق الإنتاجية"، لافتاً إلى أن قضاء الإجازة

بكاملها من شأنه أن ينفض غبار الكآبة عن العاملين في الميدان التربوي، ويعيد الصياغة النفسية لهم، لا سيما –والحديث للدكتور الحارثي- أن الكآبة موجودة، والإحباط كذلك، في ظل تحدي الوزارة لهذه الفئة من الموظفين، مبيناً أن هناك معلمين ومعلمات لن يتحملوا تلك القرارات، وستتكون لديهم تراكمات، الأمر الذي يؤدي إلى إصابتهم بأمراض نفسية مستقبلية يصعب علاجها، واصفاً ما يحدث لهم الآن بـ "الاضطهاد"، منوهاً بأن ذلك من المُمكن أن يُعجل سريعاً بتقاعدهم.

وأكد الدكتور الحارثي، أن المعلمين والمعلمات بحاجة ماسة إلى راحة، وتوافق، وتكيف، كي يحققوا الإنتاجية التي نريدها، مشيراً إلى أن تلك الأمور ستعيقها القرارات الجديدة التي تحتاج إلى إعادة نظر من المسؤولين، مبيناً أهمية أن تضع وزارة التربية في حساباتها أن هذا المعلم يعد رمزاً، ومربياً للأجيال، و"عليها أن تقلل من الضرر الذي قد يقع عليه في المستقبل".

وجاء قرار وزارة التربية في الوقت الذي أعلنت فيه في الخامس من أكتوبر الماضي -احتفاءها باليوم العالمي للمعلم– ومشاركة المعلمين والمعلمات في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعليم، استناداً للتوصية المشتركة بين اليونسكو ومنظمة العمل الدولية بشأن أوضاع المدرسين، أثارت "التربية" غضب العاملين في الميدان عقب اعتماد الدكتور خالد السبتي نائب وزير التربية والتعليم –آخر الأسبوع الماضي-، قرار توحيد إجازات المعلمين والمعلمات في جميع المراحل الدراسية في التعليم العام، وتوحيد أسابيع الدراسة والتقويم، على أن تكون عودتهم في بداية العام الدراسي الجديد قبل الطلاب بأسبوعين، ما أدى إلى تقليص إجازتهم الصيفية.

بحضور المتهمين الأربعة.. و"غيابي" للمتهم الخامس

بنجلاديش تُصدر حكم الإعدام لقتلة الدبلوماسي السعودي

المصدر: جريدة سبق الاحد 16 صفر 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م

http://sabq.org/k4tfde

خالد علي- سبق- جدة:

أصدرت محكمة دكا البنجلاديشية، صباح اليوم، حكماً بإعدام المتهمين الخمسة في عملية اغتيال الدبلوماسي السعودي خلف العلي (45 عاماً). وتم إصدار الحكم بحضور المتهمين الأربعة: سيف الإسلام والأمين ورفيق الإسلام خوكن وأكبر علي واسمه المستعار روني لالو، في حين لايزال المتهم الخامس سليم شودري هارباً وصدر ضدّه الحكم غيابياً.

وكان الدبلوماسي السعودي خلف العلي، قد قُتل في بنجلاديش في السادس من شهر مارس الماضي، وذلك عندما أُطلقت رصاصة من سلاح ناري اخترقت صدره من الجهة اليسرى، إبّان قيامه بالمشي قرب منزله؛ ليُنقل على عجلٍ إلى أحد المستشفيات القريبة، حيث تُوفي هناك بعدها بساعاتٍ قليلة.

دخل في غيبوبة أشهراً عدة من جراء حادث ومصاب بشلل وغرغرينا في العين

عشرينية تطلب علاج شقيقها بمستشفى الملك فيصل التخصصي بجدة

المصدر: جريدة سبق الاحد 16 صفر 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م
http://sabq.org/63tfde

فواز العبدلي- سبق- مكة المكرمة:
في اتصال هاتفي بـ"سبق" ناشدت فتاة عشرينية إيصال صوتها للجهات المختصة؛ للتدخل بنقل شقيقها الوحيد لمستشفى الملك فيصل التخصصي بجدة أو الرياض من مستشفى الملك عبد العزيز بجدة؛ حيث يعاني شللاً وغرغرينا في العين.
وقالت الفتاة: "تكفون يا (سبق)، لا راد لقضاء الله، ولكن هذا عائلنا بعد الله؛ فوالدنا طاعن في السن، ويعاني أمراضاً مزمنة، وكذلك هو حال والدتنا. كان أخي الأمان لنا بتوفيره احتياجاتنا والقيام بشؤوننا كافة، ولم نكن في حاجة إلى أحد، بعكس ما نعيشه في وقتنا الحالي".
وأوضحت أنه "تعرض لحادث مروري، ودخل بعدها في غيبوبة بمستشفى الملك عبدالعزيز بمكة، استمرت أشهراً عدة، وأفاق بعدها لكن من غير شعور وإدراك، وفي وضعيات صحية متدهورة؛ بسبب الإصابات التي لحقت به بالرأس وأصابته بشلل، إضافة إلى تقرحات وغرغرينا بالعين".
وتابعت الفتاة، وقد انهمرت في بكاء شديد: "تعشمنا خيراً بنقل شقيقي لمستشفى ابن سيناء؛ حيث كادت تحدث معجزة بأن طرأت بعض التحسنات على حالته الصحية، غير أنه سرعان ما حدثت انتكاسة صحية له، فاقمت من حالته المرضية، وتعذر معها استجابته للعلاجات الطبية؛ لتتم إعادته للتنويم بمستشفى الملك عبد العزيز، الذي بدورة أبلغنا بسرعة استلامه".
وقالت شقيقة الشاب: "نناشد من منبر (سبق) ولاة الأمر علاج شقيقنا بعدما تعذرت محاولاتنا كافة لنقله، وتأخُّر الشؤون الصحية بمكة المكرمة في إعانتنا بنقله لمستشفى متخصص".
من جانبه أكد الناطق الإعلامي بالشؤون الصحية بالعاصمة المقدسة، فواز الشيخ، لـ"سبق" أنه سيتم غداً الاتصال بمستشفيي ابن سيناء والملك عبدالعزيز لأخذ التصور الكامل عن حالة الشاب ومدى احتياجه للنقل إلى مستشفى متخصص.
وقال: "الشؤون الصحية لا تتأخر عن نقل الحالات التي يثبت عجز المستشفيات الحكومية في تقديم العلاجات الطبية لها، أو تكون تلك الحالات لا تتقبل ما يقدَّم لها من خدمات طبية وعلاجية".

العائد المادي مع التحفيز يساهمان في الإبداع وعدم الوقوع في الأخطاء

أطباء بلا امتيازات..الخوف من تسربهم"!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 صفر 1434 هـ - 31 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/31/article797569.html

الرياض، تحقيق- فاطمة الغامدي

تتفاوت هموم الأطباء بين حلم التميز المهني لخلق معجزة ترسم ابتسامة على وجه مريض، وواقع وظيفي لا يوازي الطموحات، حيث ان ساعات العمل مرهقة جداً وتنعكس سلباً على المريض والطبيب، مما يؤكد إعادة النظر في الامتيازات المُقدمة للأطباء، وكذلك تخفيف الأعباء اليومية، حتى لا يُساهم ذلك في الإرهاق والتعب وعدم التركيز، وبالتالي وقوع بعض الأخطاء الطبية التي لا يُمكن تداركها أو وضع الحلول لها، فالطب مهنة إنسانية بالدرجة الأولى، والعائد والتحفيز مهمان جداً للإبداع وعدم الوقوع في الأخطاء.

وخطا الأطباء في المملكة خطوات كبيرة في تطوير الرعاية الصحية؛ نتيجةً لمهاراتهم وتميّزهم محلياً وعالمياً، إلاّ أن غياب التخطيط السليم والخبرة في إدارة الموارد البشرية، نتج عنه قرارات انعكست سلبياً على الأداء، منها الإصرار على مساواة الأطباء في المكافآت بغض النظر عن مجهودهم ومهاراتهم، وما اختلاف عطاء وسلوك الطبيب نفسه بين القطاع الخاص والعام، إلاّ دليل على فشل الإداري للقطاعات الحكوميّة في الاستغلال الأمثل لتلك الثروة البشرية، كما أن بعض الأطباء يعاني من قلة مراكز التدريب، التي تساهم في عدم قدرة البعض على تطوير نفسه في التخصص، وبالتالي بقاء حاله على ما هو عليه!، دون مواكبة لأي مستجدات في المجال الطبي.

ومن الصعوبات التي تواجه الأطباء في المملكة غياب معايير التقدير، فهناك من هو مشهور محلياً وعالمياً نظراً لتميزه، إلاّ أنه لم يحظ بالتقدير المطلوب، لعدم وجود آلية واضحة لتصنيف الأطباء تبعاً لمهاراتهم وجهودهم، وهو ما يؤثر سلباً على أداء الطبيب المتميز، فإما أن نفقده أو نفقد نشاطه وهمته!.

أخطاء وإهمال

بداية قالت «د.فاطمة العايش» -قسم الباطنية في مستشفى الملك خالد الجامعي-: ان للطبيبة هموما تختص ببيئة العمل، من أهمها توفر الحضانة المؤهلة بكوادر وطنية مدربة داخل المستشفى؛ لأن الحضانة الموجودة حالياً دون المستوى المطلوب، وهذا أكبر عائق وظيفي يحد من الإنجاز طوال ساعات العمل، خاصة في المناوبات، التي تتجاوز الثلاثين ساعة أسبوعياً، مضيفةً أن الإرهاق الجسدي والعقلي للطبيب طوال ساعات العمل، يفترض أن يوازيه امتيازات توفر له الراحة في جوانب عدة، مبينةً أن تمديد ساعات العمل يجب أن يكون اختياريا حتى في ظل الامتيازات، مراعاةً للفروقات التي من ضمنها القدرة والظروف الاجتماعية، معتبرةً ذلك عاملا مساهما في الأخطاء الطبية والإهمال غير المتعمد.

وأضافت أن النظام بوضعه الحالي غير عادل للمريض ولا الطبيب، ذاكرةً أن الطب مهنة إنسانية بالدرجة الأولى، والعائد والتحفيز والتخيير مهمة جداً للحماية من الأخطاء الطبية.

إعلام مُقصّر

وأرجعت «د.أشواق الفقيه» -أخصائية الغدد الصماء والسكري في مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بالرياض- القصور في الجانب الطبي، إلى ضغوطات العمل، فالمريض والمهام الوظيفية تأخذ جُل وقت الطبيب.

وعن محدودية مراكز التدريب قالت: اضطررت إلى الابتعاد عن مقر إقامتي لمدة (11) عاماً للتدريب والحصول على درجة الاستشارية في تخصصي، التي يعزف عنها كثير من الأطباء بسبب قلة المراكز، وزيادة ساعات العمل، مؤكدةً على أن الساحة الطبية تضم نخبة مميزة من الأخصائيين والاستشاريين ذوي خبرة ومهنية عالية، إلاّ أنهم مُقلون في الظهور الإعلامي؛ بسبب كثرة الأعباء والالتزامات المهنية، وهذا ما يُحدث خللا في التثقيف الصحي والطب الوقائي، كما أن الإعلام مقصر في تواصله مع الأطباء، وطرح القضايا الطبية ونشرها في المجتمع، مما يسهم في نشر الممارسات الطبية السلبية.

بيئة ملائمة

وقالت «ريم العمران» -أخصائية أشعة نووية-: همومنا تتفاوت من شخص إلى آخر، ومن قطاع إلى آخر، لكن أغلبها تدور حول الرضا الوظيفي وتوفير بيئة ملائمة تتناسب مع طبيعة العمل، وغالباً ما تتركز حول قلة الدعم وضعف الرواتب، مضيفةً أنه لم يتم تفادي ذلك في السلم الحديث للرواتب.

وذكر «د.أيمن محمود» -طبيب عام- انه لا يخفى على المتابع للوسط الطبي الخطوات الكبيرة التي خطاها أطباؤنا في تطوير الرعاية الصحية في المملكة، وذلك نتيجة لمهاراتهم وتميّزهم محلياً وعالمياً، مضيفاً أن تقليد ثلاثة منهم مؤخراً وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الممتازة دليل على ثقة القيادة في قدراتهم وتميّزهم، مشيراً إلى أنه مع وجود الكثير من الأطباء المتميزين لازال مستوى الرعاية الصحية في المملكة لا يعكس المستوى الحقيقي لهم، وذلك ناتج عن عدة معوقات أهمها؛ غياب التخطيط السليم والخبرة في إدارة الموارد البشرية، مما نتج عنه قرارات لا يمكن تفسيرها، وانعكست سلبياً وبشكل مباشر على أداء الأطباء، مبيناً أنه على سبيل المثال الإصرار على مساواة الأطباء في المكافآت بغض النظر عن مجهودهم ومهاراتهم، مؤكداً على أن اختلاف عطاء وسلوك الطبيب نفسه بين القطاع الخاص والعام دليل على فشل الإداري للقطاعات الحكوميّة في الاستغلال الأمثل لتلك الثروة البشرية.

لا يوجد آلية

وأوضح «د.محمود» أنه لا يوجد وضوح للرسالة أو الغايّة من وجود أغلب المنشآت الطبية، حيث تفتقر إلى آلية فعالة تترجم الرؤية إلى واقع ملموس يشعر به كل من الطبيب والمريض، وتُقيّم قدرة المسؤول في المنشأة على تنفيذها.

وساعد نظام الخدمة المدنية الذي لا يطالب الطبيب والمسؤول عنه بنتائج محددة تقيس الجودة المطلوبة، في تكدس الأطباء في بعض التخصصات فوق الطاقة الاستيعابية لبعض المستشفيات داخل بعض المدن، وهو ما خلق فجوة عددية بين الحالات المرضية التي تتضاعف في بعض المحافظات الأخرى، وتخلق ضغطا على الطبيب؛ بسبب شح التخصصات الطبية وزيادة حالات المرضى من مراجعين ومنومين.

يتزامن مع ذلك غياب معايير واضحة للتقدير، فهناك من الأطباء من هو مشهور محلياً وعالمياً نظراً لتميزه، لكن لم يحالفه الحظ ليتم تقديره، نظراً لعدم وجود آلية واضحة لتصنيف الأطباء تبعاً لمهارتهم وجهودهم، حيث ان غياب التقدير له أثر سلبي على أداء الطبيب المتميز، فإما أن نفقده أو نفقد نشاطه وهمته.

تخصص طبي

وأرجع «د.عويد الشمري» -رئيس قسم القلب بمستشفى سعد التخصصي رئيس الجمعية السعودية الطبية العلمية أستاذ مساعد في جامعة القصيم- هموم الأطباء إلى التخصص الطبي، وقال: حققت حلمي وهمي المهني الأول، وحصلت على لقب أول مواطن نال «البورد» الأمريكي في طب الأوعية الدموية وقسطرة الأوعية التداخلية، وهذا بعيد نهائياً عن «البورد» الكندي، والمتدرج في الطب الباطني ثم القلب ثم قسطرة شرايين القلب، مضيفاً أنه واجه كثيرا من الصعوبات للوصول إلى هذا التخصص الدقيق، مما جعل المسؤولين يؤمنون بهذا التخصص النادر، حيث كان البديل حتى الآن هو عمل الجراحات المفتوحة، التي يتخللها كثير من المتاعب الصحية في السابق وقد تصل إلى الوفاة، مشيراً إلى أنه بعد حرصه المتواصل لتقديم هذه الخدمة للمواطنين بالمجان استطاع إقناع المسؤولين في أول مستشفى عمل فيه، وبعد ستة أشهر من العمل الدؤوب، وبنجاح هذا النوع من العمليات، التي ساهمت بعد رحمة الله بشفاء كثير من المرضى، وصلت التجربة الناجحة إلى أنحاء المملكة، حيث أشرق الأمل لمن يعاني من «الغرغرينا»، التي تلزم قسطرة للأوعية الدموية، واستقبل حالات مرضية من رفحاء ومن نجران وغيرها من المدن الطرفية في المملكة.

إعلام مُتخصص

وذكر «د.الشمري» أنه استقطب للعمل كإعارة بمستشفى خاص بالشرقية لنقل نجاحي الطبي في القسطرة، ومن ضمن ذلك قسطرة شرايين الرقبة -الشريان السباتي- بعد حدوث الجلطة الدماغية، مضيفاً أن قلة ظهور الأطباء إعلامياً يرجع إلى الاعتماد على الإعلام المتخصص، مثل المنتديات والمؤتمرات الطبية المتخصصة، وكذلك حصر الإعلام في الأوجه المشهورة في الوسط الطبي، مبيناً أن المشاركة الإعلامية مهمة طبية لا تقل عن المعالجة، حيث ان المعلومات الطبية الصحيحة والمقننة تخفف كثيرا من معاناة المرضى، وتحد من اللغط والاستهتار بعقول الناس، وكذلك الانسياق وراء الصراعات الصحفية غير الناضجة، مما يؤدي إلى تشويش المعلومات لدى الناس وزيادة حيرتهم.

فيما يؤكد رئيس لجنة الإدارة أن التوصية لن تهمل ..القويحص : إقرار توصية بدل السكن لموظفي الدولة يساعد في علاج أزمة السكن "

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 صفر 1434 هـ - 31 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/31/article797492.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

ألمح رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية الدكتور محمد آل ناجي إلى أن لجنته لن تهمل توصية صرف بدل سكن لموظفي الدولة بما يعادل ثلاثة رواتب في السنة، وهي التوصية التي أثارت جدلاً واسعاً في مجلس الشورى وفي الرأي العام وقال إن لجنته تدرس تقرير وزارة الخدمة المدنية السنوي الأخير وهو محل التوصية المقترحة من أحد الأعضاء وقد تأخذ في التوصية أوترفضها، وبدا آل ناجي مبهماً في إجابته على سؤال" الرياض" بشأن مصير التوصية وقال" لا نريد أن نستبق الأحداث ونرفع سقف التوقعات" فيما أكد عضو مجلس الشورى المهندس محمد القويحص في رده على "الرياض" أن المملكة تحتاج إلى استراتيجيه شاملة لحل مشكلة الإسكان بإبعادها التنموية والاقتصادية والاجتماعية وهو ماتعمل عليه وزارة الإسكان في الوقت الحالي، ويرى القويحص أن الوزارة وصندوق التنمية العقاري وغيرها من الحلول لاتغطي ولا تكفي لحل جميع مشاكل الإسكان ولا يستطيع أن يعطي قرض لكل مواطن، لذلك لابد من وجود استراتيجيه شاملة وتوصية بدل السكن لموظفي الدولة حل من الحلول المقترحة وإقراره يساعد في توفير السكن للمواطن، كما أن هناك بعضا من موظفي الدولة من السعوديين وغير السعوديين يحصلون على بدل السكن مثل الأطباء وبعض الأكاديميين إضافة إلى أن الكثير من موظفي القطاع الخاص يحصلون على بدل السكن.

وشدد القويحص الذي بدا متمسكاً بتوصيته على أن بدل السكن يساهم في تسهيل حصول الموظف على القرض السكني وتملك السكن الخاص، ويمكن أن يصرف لموظفي المراتب الدنيا ثلاثة رواتب أو أكثر والعليا راتب شهر واحد ومن السهل ضبط وتنظيم ذلك.

من ناحية أخرى أقر المجلس أمس الأحد أهمية التوسع في برامج الزيارات المنزلية والتعاقد مع المستشفيات الخاصة بقبول الحالات المزمنة واعتماد المبالغ المطلوبة لهذين البرنامجين، ووافق الشورى على توصيات اللجنة الصحية على تقرير مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، حيث طالب المؤسسة أن تضمن تقاريرها تفاصيل عن الميزانية الاعتمادات وأوجه صرفها، وشدد على تضمين تقاريرها إحصائيات ومعلومات عن الأخطاء الطبية وأسلوب التعامل معها ومقارنة ذلك مع المراكز الطبية المتقدمة.

وأقر المجلس توصية تنص على " النظر في إيجاد بدلات مجزية لأطباء المستشفيات المرجعية ومنها مستشفى الملك فيصل التخصصي،على أساس الندرة في التخصص والتميز في العطاء والانجاز مع الأخذ في الاعتبار طبيعة ومتطلبات الأمراض المزمنة والمستعصية التي تخدمها هذه المستشفيات".

وفي شأن آخر وافق المجلس على تشكيل هيئة استشارية مرتبطة بوزير الاقتصاد والتخطيط من خبرات وطنية من قطاعات مختلفة لمتابعة التخطيط التنموي والوضع الاقتصادي العام، وإيجاد آليات على المستوى الحكومي وعلى مستوى القطاع الخاص وفيما بينهما لمتابعة وتحديد أسباب تعثر تنفيذ المشروعات الحكومية، ودعا إلى ضرورة أن تقوم وزارة التخطيط عند صياغة خطة التنمية ومتابعة منجزاتها ببناء نموذج نمو لكل منطقة يحدد معدلات النمو المستهدفة والقطاعات المستهدفة في كل منها.

وطالب مجلس الشورى ضمن إقراره توصيات لجنة الموارد البشرية بشأن التقرير السنوي لمعهد الإدارة العامة، طالب المعهد بالتأكيد على زيادة الدورات القصيرة المكثفة حتى يتمكن الموظف من التدريب على المهارات التي يحتاجها،ودعاه إلى تبنى خطة زمنية عاجلة لحل مشكلة توفير مدرسي اللغة الإنجليزية من خلال استقطاب السعوديين، كما أقر توصية تنص على قيام معهد الإدارة بتضمين تقاريره القادمة ما يتم من تقدم في موضوع قياس الأداء في الأجهزة الحكومية.

إلى ذلك ناقش المجلس أمس تقرير اللجنة الخاصة بشأن مشروع نظام مزاولة المهن الهندسية وتوصيتها بشأن إعداد لائحة للوظائف الهندسية، وبين رئيس اللجنة العضو محمد القويحص أن هيئة المهندسين السعوديين كشفت عن 1000 شهادة هندسة مزورة خلال تفحص أوراق المهندسين غير السعوديين.
وكان المجلس قد ناقش تقرير صندوق التنمية الصناعي وتوصية اللجنة المالية التي طالبت الصندوق بإجراء دراسة شاملة لبرنامج كفالة للتعرف على العوائق التي تحد من استفادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وكيف يمكن تطويره مما يحقق الهدف من تأسيسه.

مرضى نفسيون يجوبون الشوارع مشكّلين خطراً على أنفسهم والمجتمع

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 18 صفر 1434 هـ - 31 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/31/654113

الأحساء،الجبيل-عبدالهادي السماعيل، محمد الزهراني
يتجول بعض المرضى النفسيون في الطرقات بحالة رثة، نتيجة إهمالهم من قبل ذويهم، أو تذمرهم وعدم رغبتهم في دخول المستشفيات المتخصصة، الأمر الذي يثير الخوف في نفوس المارة، خاصة الأطفال، وتزيد حدة هذه المخاوف حين يرتكبون سلوكيات تضر بمن حولهم قد لايحمد عقباها.

حرق الحاويات

وذكر عبدالله البراهيم من محافظة الأحساء، أن الأمر بات يشكل خطرا حقيقيا على الأهالي، ويقول» تفقد بعض العوائل السيطرة على أبنائهم المرضى النفسيين، وقد قام أحد المرضى مؤخرا بحرق حاويات النفايات في أسواق مدينة الهفوف، وكاد أن يضر بالمحلات التجارية لولا تدخل رجال الدفاع المدني لإخماد النيران، وتم نقل المريض إلى أحد المستشفيات»، متسائلا» أين الجهات المختصة بانتشال هؤلاء المرضى من الشوارع؟، الذين قد يتسببون في مخاطر على أنفسهم وعلى المجتمع من حولهم».

خوف ورهبة

وأكد الدكتور النفسي علي زايري، أن المريض النفسي يجد صعوبة في استبصار الأمور التي تدور من حوله، وقد يسيء فهم تصرفات الناس الطبيعية، فيظن أنها ضده، أو يراد به الأذى من قبل الآخرين، مايسبب له الخوف والرهبة من العالم الخارجي، وقد يفضل بعض المرضى العيش بعيدا عن أسرهم في الأماكن المهجورة، فتجدهم يجوبون الشوراع بلا رقيب أو حسيب، مبينا أن أهم عنصر لعلاج المريض النفسي هو الدعم الأسري والاجتماعي من قبل ذويه، حيث تتخلى بعض الأسرعن ابنهم المريض وتهمل علاجه، أو تقوم بالزج به في أحد المستشفيات ثم هجرانه وعدم زيارته، وبعد تلقيه العلاج يخرج من المستشفى، ولكنه لا يجد من يستقبله أو يرحب به، بل قد يجد الأبواب مقفلة في وجهه مما يضطره إلى النوم في الطرقات أو المساجد.

متابعة المريض

وأضاف الدكتور زايري أن مسؤولية المريض يشترك فيها أسرته، والمؤسسات الصحية، التي يتوجب عليها متابعة المريض النفسي بعد خروجه من المستشفى، خاصة وأن أغلبهم لايلتزمون بإكمال الأدوية، ما يؤدي إلى انتكاس حالتهم الصحية، ويعودون إلى المستشفى في وضع نفسي متردٍ، مايستلزم تنويم المريض من جديد، وبالتالي إرهاق موارد المستشفى، مقترحا وضع نظام متابعة للمريض خارج المستشفى، لتوفير مزيد من الجهد والمال، والاستقرار للمرضى».
ونوّه زايري إلى أن هناك أنظمة مطبقة خارج المملكة للمرضى النفسيين، تساعدهم بطريقة غير مباشرة، فبدلا من حضور المريض إلى المستشفى وتعنته ورفضه، يتم إرسال ممرض إلى منزله لإعطائه بعض الأدوية التي تم صرفها

بشكل مسبق من طبيبه المختص، ومساندته بالنصائح، أو تشجيعه، بالإضافة إلى دعمه من قبل ذويه لدمجه مع الناس، وتحمل تصرفاته قدر الإمكان.

دوريات الأمن

من جهته، ذكر الناطق الإعلامي المقدم زياد الرقيطي، أنه يتم الاستعانة بدوريات الأمن أو عناصر من الشرطة للسيطرة على المريض النفسي وفق ماتقتضيه حالته، ثم يتم نقله عبر الهلال الأحمر إلى مستشفى الصحة النفسية لعلاجه، وحمّل الرقيطي مسؤولية متابعة المريض على ذويه، فلو ثبت لدوريات الأمن إهمال المريض من قبل أهله، يؤخذ عليهم التعهد اللازم، على أن يوفروا له الرعاية الكاملة، ومتابعة علاجه في أحد المستشفيات المتخصصة.

فيما أوضح الناطق الإعلامي في المديرية العامة للشؤون الصحية إبراهيم الحجي، أن دور الصحة يتمثل في التوعية الصحية الدورية للمجتمع عن الأمراض النفسية، وتقديم العلاج النفسي والدوائي لمراجعي المنشآت الصحية، وأبدى الحجي استياءه من الأسر التي تضع أبناءها المرضى النفسيين في المستشفيات دون متابعتهم حتى بعد اكتمال مراحل علاجهم.

حوادث الدهس

وبين مدير مرور محافظة الأحساء العقيد سليمان الزكري، أن رجال المرور يقومون بدور مهم تجاه المرضى النفسيين، فمتى يجدوهم في الشوارع يتواصلوا مع الجهات المختصة لنقلهم، تجنبا لإصابتهم بحوادث الدهس لاسمح الله، خاصة وأن المرضى ليسوا في كامل قواهم العقلية، مايعرضهم للخطر، كما أن منهم من يربك عملية السير، مطالبا ذوي المرضى بضرورة رعايتهم وعدم تركهم في الشوارع حفاظا على سلامتهم.

الإعدام شنقاً لقتلة الدبلوماسي السعودي خلف العلي" .. وأهله يؤكدون: دمه لم يذهب هدراً

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 18 صفر 1434 هـ - 31 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/31/654345

الرياض، حائل – فهد الحمود، بندر العمار

أطفأ حكم بالإعدام صدر أمس في العاصمة البنجلاديشية «دكا» جذوة الحزن في قلب أهل الدبلوماسي السعودي سكرتير ثاني السفارة بـ«دكا» خلف العلي، الذي اغتاله خمسة أشقياء قبل سبعة أشهر قرب منزله بالحي الدبلوماسي في «دكا».

وصدر الحكم حضورياً ضد أربعة من القتلة، وغيابياً ضد خامس مازال بعيداً عن أيدي العدالة. وأوضح مساعد وزير الخارجية الأمير خالد بن سعود بن خالد أن العدالة تحققت أمس في «دكا» بصدور الحكم بالإعدام شنقاً على القتلة. وقال إن توجيهات خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين ومتابعة وزير الخارجية أثمرت ولله الحمد عن تحقيق هذه النتائج الإيجابية. وتقدم بهذا الصدد بخالص الشكر للأشقاء في جمهورية بنجلاديش الشعبية الشقيقة على الجهود التي بذلت في سرعة تعقب الجناة والقبض عليهم وتقديمهم للعدالة، سائلاً الله أن يكون هذا الحكم رادعاً لمن تسوّل له نفسه ارتكاب مثل هذه الجرائم ، وأن يديم سبحانه على المملكة وأهلها نعمة الأمن والاستقرار.

وقال السفير السعودي في بنجلاديش الدكتور عبدالله البصيري لـ «الشرق» إن الحكم قابل للاستئناف خلال شهر من تاريخه أمام المحكمة العليا. وبيّن السفير البصيري أنه تابع قضية مقتل الدبلوماسي خلف العلي منذ بدايتها، قبل سبعة أشهر حين قتل رمياً بالرصاص قرب منزله بالحي الدبلوماسي بـ«دكا»، وحتى صدور الحكم أمس. وأضاف أنه حضر جلسة النطق بالحكم، وكان برفقته شقيق المرحوم. وأضاف قائلاً لا يهمنا ما يقال من أن تجمعاً صار خارج المحكمة فمن الطبيعي أن توجد عائلة أي شخص محكوم عليه للسؤال عنه سواء كان بريئاً أم جانياً ولكن ما يهمنا نحن، هو صدور

الحكم على المتهمين بالإعدام. وقال إن هدفنا هو تنفيذ حكم الإعدام على المتهمين، علماً بأنه يوجد محام لمتابعة القضية بالإضافة لمتابعة وزارة الخارجية السعودية وسفارة المملكة في بنجلادش. وقال إن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز كان قد أمر بتشكيل لجنة أمنية لمتابعة القضية مع الجهات المختصة البنجلادشية وستستمر اللجنة في عملها لحين تنفيذ الحكم. ووجّه البصيري حديثه لأهل الشهيد قائلاً الحمد لله على كل حال ودم الشهيد لم يذهب هدراً. وقال أعلم أن ذلك لن يعوض الشهيد ولكن صدور الحكم سيخفف ما جرى. وقال إن العدالة ولله الحمد كانت حاضرة وصدور الحكم بإعدام الخمسة يدلل على ذلك.

وفي السياق نفسه، أبدى خالد العلي شقيق القتيل ارتياحه للحكم. وقال لـ «الشرق» عقب حضوره للجلسة وهو بجوار السفير السعودي في بنغلاديش لقد شعرنا ولله الحمد بأن العدالة أخذت مجراها الحقيقي بعد صدور الحكم بإعدام المتهمين جميعاً. وقال لأبناء الفقيد وأشقائه إن ما حدث لخلف جاء وهو في خدمة الوطن، ولكم أن تفخروا أنه كان يقوم بواجبه في سبيل تأدية رسالته تجاه وطنه، ومتابعة المسؤولين وحرصهم على إحقاق الحق تدلل على أنهم يقفون صفاً واحداً مع أبناء شعبهم، وصدور الحكم بالإعدام يخفف وطأة المصاب علينا جميعاً. فدم الفقيد لم يذهب هدراً.

سيرة خلف العلي

درس البكالوريوس في العلوم السياسية في روسيا وعمل بعدها لما يقارب سبع سنوات في أذربيجان.

انتقل إلى العمل في بنغلاديش قبل عامين وكان من المرجح انتقاله إلى المملكة الأردنية قبل أيام من وفاته.

لدى الفقيد ابن وحيد اسمه ناصر، 22 سنة، يدرس في الكلية التقنية بالرياض.

للفقيد ثلاثة أشقاء هم خالد ونايف ورافع وأربع بنات، يعولهم منذ أن توفي والدهم.

حضر إلى الرياض قبل شهرين من مقتله وزوّج أخويه نايف ورافع ومكث في الرياض عشرين يوماً.

آخر مكالمة تلقاها منه ابنه ناصر كانت في الحادية عشرة مساء اليوم الذي قتل فيه، وقبل مقتله بساعتين.

قتل بالرصاص ليلاً قرب منزله بالحي الدبلوماسي بدكا.

الرياض.. متضررو ناقلة الغاز ينتظرون تعويضاتهم.. والدفاع المدني: رفعنا الأوراق لإمارة الرياض وننتظر تشكيل اللجنة المعنية

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 18 صفر 1434 هـ - 31 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/31/654350

الرياض – محمد العوني

طالب عدد من متضرري حادثة انفجار ناقلة الغاز شرق الرياض، بسرعة صرف مبالغ تعويضاتهم، مبينين أنهم لم يحصلوا على شيء حتى الآن على الرغم من مضي شهرين على الحادثة وانتهاء أعمال لجنة حصر الأضرار الناجمة عنها، وكذلك بطء الإجراءات وعدم وجود مرجع رسمي لمراجعتهم وأرقام لمتابعة معاملاتهم وعدم علمهم بمجريات سيرها ولا المبالغ التي ستصرف لهم كتعويض.

وقال علي جزاع (أحد المتضررين)، إن الانفجار تسبب في تحطيم نوافذ المنزل والزجاج وسقوط المكيفات وبعض الأبواب وكلّف تصليحها ما يقارب الخمسين ألف ريال، مضيفا إن اللجنة حصرت الأضرار وتم تصويرها، معبراً عن تذمره من تأخير التعويض وعدم معرفة مصير أوراقه والجهة المسؤولة لمراجعتها. أما عوض العنزي، فذكر أن الانفجار تسبب في تهشيم أبواب منزله الخارجية وتحطيم ديكور المنزل الداخلي والنوافذ وتكلّف إصلاحها أكثر من 15 ألف ريال، مبدياً انزعاجه من بطء إجراءات صرف التعويضات وطول الانتظار.

من جهته، أوضح المتحدث الرسمي للدفاع المدني بمنطقة الرياض النقيب محمد الحمادي، أن لجنة حصر الأضرار رفعت بعد نهاية أعمالها مباشرة كامل أوراق المتضررين ومعلوماتهم ووسائل الاتصال بهم وكروكيات منازلهم إلى إمارة منطقة الرياض وفي انتظار تشكيل اللجنة المعنية لاستكمال باقي إجراءات صرف التعويضات للمتضررين.
وقال إن دور الدفاع المدني انتهى بنهاية أعمال لجنة حصر الأضرار التي وثقت وصوّرت كامل الأضرار التي حلّت بالمتضررين، مؤكدا أن تحديد مبالغ التعويضات ليس من مهام اللجنة.
يذكر أن لجنة حصر الأضرار تشكلت برئاسة رئيس قسم الحماية المدنية بإدارة الدفاع المدني بالرياض العقيد بندر نايف الجبلي، وعضوية ممثلين عن وزارة المالية وإمارة منطقة الرياض، واستمرت أعمالها عشرة أيام في نوفمبر الماضي

دعا إلى وضع ضوابط لكبح جشع ملاك العقارات

الشورى يدعو إلى استراتيجية شاملة لحل مشكلات الإسكان

والكشف عن 1000 شهادة هندسة مزورة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 صفر 1434 هـ - 31 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121231/Con20121231560313.htm

فارس القحطاني (الرياض)
أفصح عضو مجلس الشورى المهندس محمد القويحص أن المملكة تحتاج إلى استراتيجية شاملة لحل مشكلة للإسكان بأبعادها التنموية والاقتصادية والاجتماعية، لافتا إلى أن وزارة الإسكان في الوقت الحالي لا تغطي ولا تكفي لحل جميع مشكلات الإسكان، وصندوق التنمية العقاري لا يستطيع أن يعطي قرضا لكل مواطن، لذلك لابد من وجود استراتيجية شاملة لكل هذه القضايا ومن ضمنها استراتيجية الإسكان التي تعمل عليها وزارة الإسكان.
جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد أمس بعد جلسة مجلس الشورى العادية، إذ أشار القويحص إلى أن هناك موظفين في القطاع الحكومي والخاص يحصلون على بدل السكن، وأن بدل السكن يمكن أن يكون مساعدا في إيجاد حلول لمشكلة السكن، موضحا أن الموظف عندما يراجع البنك للحصول على قرض سكني فإنه يجري رفض طلبه ولكن إذا تقدم ولديه بدل سكن ثلاثة أشهر فإن ذلك سوف يساهم ذلك في تسهيل حصوله على القرض السكني وتملك السكن الخاص.
ضوابط تأجير العقارات
وأضاف أنه لابد من أن تضع الدولة ضوابط على ملاك العقارات والعقاريين ولا يتم زيادة الإيجارات بل يكون هناك ضوابط لها، وعدم ترك المواطن لملاك العقار والعقاريين للتلاعب بهم.
كما بين القويحص أن هيئة المهندسين السعوديين كشفت عن 1000 شهادة هندسة مزورة خلال تفحص أوراق المهندسين غير السعوديين.
من جهته بين رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية الدكتور محمد آل ناجي بأن توصية العضو القويحص المتعلقة ببدل السكن للمواطنين سوف تتم مناقشتها في تقرير وزارة الخدمة المدنية المقبل.
حالات مزمنة
يشار إلى أن المجلس أقر أهمية التوسع في برامج الزيارات المنزلية والتعاقد مع المستشفيات الخاصة بقبول الحالات المزمنة واعتماد المبالغ المطلوبة لهذين البرنامجين.
كما وافق المجلس على توصيات اللجنة الصحية على تقرير مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، ومنها على المؤسسة أن تضمن تقاريرها تفاصيل عن الموازنة والاعتمادات وأوجه صرفها، على المؤسسة تضمين تقريرها إحصائيات ومعلومات عن الأخطاء الطبية وأسلوب التعامل معها ومقارنة ذلك مع المراكز الطبية المتقدمة، والنظر في

إيجاد بدلات مجزية لأطباء المستشفيات المرجعية، ومنها مستشفى الملك فيصل التخصصي، على أساس الندرة في التخصص والتميز في العطاء والإنجاز مع الأخذ في الاعتبار طبيعة ومتطلبات الأمراض المزمنة والمستعصية التي تخدمها هذه المستشفيات.

توصيات لجنة الطاقة

وفي نفس السياق وافق المجلس على توصيات لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط وهي تشكيل هيئة استشارية مرتبطة بوزير الاقتصاد والتخطيط من خبرات وطنية من قطاعات مختلفة لمتابعة التخطيط التنموي والوضع الاقتصادي العام، إيجاد آليات على المستوى الحكومي وعلى مستوى القطاع الخاص وفيما بينهما، لمتابعة وتحديد أسباب تعثر تنفيذ المشروعات الحكومية، ضرورة أن تقوم الوزارة عند صياغة خطة التنمية ومتابعة منجزاتها ببناء نموذج نمو لكل منطقة يحدد معدلات النمو المستهدفة والقطاعات المستهدفة في كل منها.

معهد الإدراة

كما وافق المجلس على توصيات لجنة الموارد البشرية بشأن التقرير السنوي لمعهد الإدارة العامة وكانت توصيات اللجنة هي: على معهد الإدارة العامة التأكيد على زيادة الدورات القصيرة المكثفة حتى يتمكن الموظف من التدريب على المهارات التي يحتاجها، على معهد الإدارة العامة تبني خطة زمنية عاجلة لحل مشكلة توفير مدرسي اللغة الإنجليزية من خلال استقطاب السعوديين، على معهد الإدارة العامة تضمين تقاريره القادمة ما يتم من تقدم في موضوع قياس الأداء في الأجهزة الحكومية.

كما وافق المجلس على مشروع مذكرة تفاهم للتعاون الفني بين المملكة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

كما أعاد المجلس تقرير اللجنة الخاصة بشأن مشروع نظام مزاولة المهن الهندسية بعد مناقشته للجنة وكانت توصيات اللجنة الموافقة على مشروع نظام مزاولة المهن والأعمال الهندسية، التأكيد على قرار مجلس الشورى (14/19) وتاريخ 1429/4/22هـ الفقرة (أ) بشأن إعداد لائحة للوظائف الهندسية.

الاهتمام بالمنشآت الصغيرة

كما علق عدد من أعضاء المجلس بشأن تقرير صندوق التنمية الصناعية وأشاروا إلى أن الصندوق ما يزال لا يخدم المشاريع خارج المدن الرئيسية وكذلك مطالبين بضرورة الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتقديم القروض المناسبة لهم.

وأكدوا أن مشكلة نظام «كفالة» يبدأ من البنوك التجارية ويعود لها في النهاية بينما يضمن الصندوق لتلك البنوك نسبة 80 % من قيمة القرض وما على البنوك سوى 20 % ولكن البنوك لا تولي اهتماما للمنشآت الصغيرة والخاصة.

وكان نص توصية اللجنة هي «على صندوق التنمية الصناعية إجراء دراسة شاملة لبرنامج كفالة للتعرف على العوائق التي تحد من استفادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وكيف يمكن تطويره مما يحقق الهدف من تأسيسه».

التأمينات الاجتماعية لـ عكاظ":

رصد 5949 حالة توظيف وهمي في القطاع الخاص خلال عام

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 صفر 1434 هـ - 31 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121231/Con20121231560306.htm

صالح العلياني (الدمام)

كشف لـ «عكاظ» الناطق الرسمي ومدير الإعلام التأميني بالتأمينات الاجتماعية عبدالله العبدالجبار، أنه تم رصد 5949 حالة توظيف وهمي في القطاع الخاص خلال العام الماضي، مبينا أن اللجنة المختصة أصدرت 2923 قرارا بتطبيق الغرامة على عدد من المنشآت المشتركة في نظام التأمينات الاجتماعية، لتسجيلها تلك المخالفات بالنظام، بعدما ثبت عدم عملهم لدى تلك المنشآت.

وأوضح العبدالجبار، أن نظام التأمينات الاجتماعية نظام تكافلي اجتماعي، ويطبق على العاملين في القطاع الخاص والعاملين على بند الأجور في القطاع الحكومي، وينص على أن تسجيل العامل في النظام يجب أن يكون مبنيا على وجود علاقة عمل فعلية بينه وبين صاحب العمل، ولا يقبل أي تسجيل خلاف ذلك، وعند اكتشاف تسجيل حالات يثبت عدم عملهم لدى صاحب العمل، فإن ذلك يعتبر مخالفا لأحكام النظام وتحال المخالفة إلى لجنة مختصة بذلك.

وبين العبدالجبار، أنه إذا ثبتت صحة المخالفة يتم على الفور إلغاء المدة المسجلة للعامل، سواء كانت قصيرة أم طويلة، وتفرض على صاحب العمل غرامة مالية لا تقل عن خمسة آلاف ريال عن كل حالة تسجيل، وأضاف «تتكرر الغرامة بتكرار المخالفة، وفقا لما نص عليه النظام»، مشيرا إلى أنه ليس هناك ما يمنع من إعادة دراسة هذا الموضوع إذا رأت المؤسسة حاجة لذلك.

يماني: سوق العمل بحاجة لكوادر متخصصة للتعامل مع ذوي الاحتياجات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 صفر 1434 هـ - 31 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121231/Con20121231560514.htm

زين عنبر (جدة)

أكدت رئيسة قسم التربية الخاصة في كلية دار الحكمة بجدة الدكتورة آمال يماني، أن الحاجة لا تزال قائمة لمخرجات تعليمية في تخصص التربية الخاصة في سوق العمل، وذلك من أجل مواجهة الطلب لخبراتهم للتعامل مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس والمراكز الحكومية والخاصة.

وأشارت إلى أن تضافر الجهود لتقديم الرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة يتطلب التدخل المبكر، كونه عاملا هاما في التشخيص والعلاج المبكر.

ودعت في السياق نفسه، لبذل المزيد من الجهود لاستقطاب الطالبات للالتحاق بأقسام التربية الخاصة في الجامعات نظرا للإقبال المحدود على التخصص، لافتة إلى أهمية اطلاق المزيد من الرسائل التوعوية للمجتمع وللخريجات لمعرفة طبيعة دراسة التخصص والفرص الوظيفية، وقالت «هذا ما نعمل عليه في كلية دار الحكمة من خلال قسم التعليم الخاص الذي يهدف الى استقطاب عدد أكبر من الطالبات مع القيام بدور اكبر في توفير خدمات مباشرة للمجتمع وذلك بتحسين ورفع

مستوى المعيشة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة واسرهم عن طريق تخريج دفعات ذات كفاءة عالية»، مشيرة إلى أن الكلية دفعت الى سوق العمل نحو 137 خريجة للعمل في مجال التربية الخاصة.

محامي خلية الـ86 قدم إجابات المدعى عليهم إلى الجزائية

5 متهمين ينكرون الحيثيات المقدمة ضدهم.. والادعاء يطالب بالرجوع للأدلة والقرائن

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 صفر 1434 هـ - 31 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121231/Con20121231560327.htm

منصور الشهري (الرياض)

تسلمت المحكمة الجزائية المتخصصة إجابة خمسة متهمين من خلية الـ 86 والتي تضمنت إنكارهم جملة التهم الموجهة ضدهم، فيما تمسك المدعي العام بتلك التهم وفق إثباتات الأدلة والقرائن على المتهمين.

وكانت المحكمة الجزائية المتخصصة عقدت أمس الأحد جلسة لخمسة من المتهمين في خلية الـ 86 «67- 72- 73-74-75» وذلك بحضور محاميهم والذي قدم جميع إجاباتهم مكتوبة لرئيس الجلسة وأنكروا جملة التهم الموجهة لهم من المدعي العام، فيما طالب المدعي العام رئيس الجلسة بالعودة إلى لائحة الدعوى مؤكدا بأن الصحيح ما جاء فيها من الدلائل والقرائن.

ومن أبرز التهم التي وجهت للمتهمين في الخلية خلال الجلسات السابقة اعتناق المنهج التكفيري المخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، والانضمام إلى خلية إرهابية داخل البلاد تابعة لتنظيم القاعدة الإرهابي بزعامة المتهم الأول، وتكوين الخلايا الإرهابية، والتخطيط والتجنيد للقيام بأعمال إرهابية في المملكة وإثارة الفوضى والتخريب والإضرار بالمصالح العامة وإثارة الفتنة والإخلال بالطمأنينة العامة، والتآمر في اقتحام مجمع الشركة العربية للاستثمارات البترولية «أي بي كورب» وشركة بتروليوم سنتر ومجمع الواحة السكني، بمحافظة الخبر بتاريخ 1425/4/11هـ بقوة السلاح، وتفجير مبنى الإدارة العامة للمرور بالأمن العام والشروع في تفجير مقر قوات الطوارئ الخاصة.

كما تضمنت التهم قتل المستأمنين عمدا وعدوانا، والسطو المسلح على سيارات وسلبها تحت تهديد السلاح، ومقاومة ومواجهة رجال الأمن وإطلاق النار عليهم من الأسلحة الرشاشة واستخدام القنابل والأكواع المتفجرة ضدهم، والاقتحام المسلح لأحد المنازل لمحاولة تخليص أحد أفراد التنظيم الإرهابي من قبضة رجال الأمن، ومحاولة اغتيال أحد كبار رجال الدولة، وتجهيز خمس سيارات بسبعة أطنان من المتفجرات لمحاولة استهداف مواكب رسمية، وتكوين «خلية الردع والحماية» المتفرعة عن التنظيم لرصد وقتل شخصيات هامة وبعض المسؤولين ورجال الأمن، وإقامة معسكر تدريبي إرهابي، والتدرب على التفجير وأسس تشريك المتفجرات والعبوات الناسفة وتجهيز الدوائر الإلكترونية، وجلب وحيازة الأسلحة والذخائر والصواريخ والقنابل الأنبوبية المشركة والقنابل اليدوية شديدة الانفجار والقنابل المضادة للأفراد بقصد الإفساد والاعتداء والإخلال بالأمن، واستغلال الأعمال الخيرية لجمع التبرعات لتمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية ولدعم منظمات إرهابية خارج البلاد، ودعم التنظيم الإرهابي إعلاميا.

''العمل: لا نية لـ"المحاصصة النسائية" في "التوظيف

حطاب لـ"الوطن": لم نلزم المنشآت التي لديها أكثر من100 عامل بتوظيف السيدات

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 18 صفر 1434 هـ - 31 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=126758&CategoryID=2

الرياض: وفاء أحمد

أكدت وزارة العمل أنها لا تنوي إلزام القطاع الخاص بتوظيف النساء في حال وصل عدد العاملين بالمؤسسة الواحدة إلى 100 عامل، في إشارة إلى عدم وجود أي توجه للمحاصصة النسائية في بيئات التوظيف.

ونفى الناطق الرسمي للوزارة حطاب العنزي في حديثه لـ"الوطن"، أن تكون الوزارة قد اشترطت أو ألزمت المنشآت في القطاع الخاص التي لا يقل عدد العاملين فيها عن 100 بتوفير وظائف نسائية لا تقل عن 10 % من إجمالي عدد العاملين، وذلك حسب القطاعات والأنشطة والمهن التي يمكن عمل المرأة السعودية فيها، وهو الأمر الذي تم تأكيده مسبقا في وسائل الإعلام.

يذكر أن سيدة الأعمال لبنى العليان سعت قبل 10 سنوات لأن يكون 10 % من موظفي شركاتها من السيدات، وقد بلغت هدفها هذا العام، حيث يوجد بين الـ 10 آلاف موظف في شركاتها الخاصة 1000 موظفة.

ويأتي ذلك في وقت تسعى فيه وزارة العمل إلى تنظيم عمل المرأة في محلات بيع المستلزمات النسائية ووضع الاشتراطات الخاصة في توظيف النساء في المصانع وآلية احتساب عمل المرأة عن بعد في نسب توطين الوظائف، من خلال عدد من القرارات المتوالية منذ أكثر من عامين.

وتعمل وزارة العمل بناء على خطة تفصيلية وجدول زمني لتقديم الحلول العاجلة قصيرة المدى والحلول المستقبلية لمعالجة تزايد أعداد طالبات العمل من خريجي الجامعات ومطالبة وزارة العمل باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه القرارات الملكية.

وكان وزير العمل أكد في وقت سابق على أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرار قصر العمل في محلات بيع المستلزمات النسائية على المرأة السعودية وفقاً للضوابط المحددة لذلك، وزيادة فرص ومجالات عمل المرأة السعودية، إذ تعد وزارة العمل هي الجهة صاحبة الاختصاص في تطبيق ضوابط تشغيل النساء كأجيرات لدى أصحاب العمل باعتبارها الجهة المعنية بتطبيق نظام العمل، وأن على الجهات الحكومية الأخرى التي يكون لديها ملحوظات تتعلق بتشغيل النساء لدى أي منشأة أهلية إبلاغ وزارة العمل للتعامل معها وفقاً للأحكام المنظمة لذلك، وبناء على الصلاحيات المخولة لها نظاماً، وما تقتضيه المصلحة العامة.

ولفت وزير العمل إلى مراجعة الوزارة لتنفيذ هذه القرارات بشكل دوري على أن يتم تحديثه كلما اقتضت الحاجة ذلك وفق مستجدات سوق العمل، ووفق ما يردها من اقتراحات تطويرية ليواكب احتياجات المجتمع، وبما يحقق الأوامر الملكية وقرارات مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشأن.

وبحسب بيانات وتعليمات وزارة العمل فإنه يُحظر توظيف المرأة في أعمال منها العمل تحت سطح الأرض في المناجم والمحاجر وجميع الأعمال المتعلقة باستخراج المعادن والأحجار، والعمل في الصرف الصحي أو تركيبات الغاز وتوزيعه والمشتقات البترولية الأخرى، والعمل في البناء (كالحفر ووضع الخراسانات، وغيرها)، وأعمال البناء والترميم والدهان التي تتطلب العمل على ارتفاعات عالية (والتسلق على سقالات)، وصناعة الإسفلت وصناعة المدابغ والعمل في الأفران المعدة لصهر المواد المعدنية أو تكريرها أو إنضاجها، والصناعات التي يتم فيها تحويل المواد كتوليد الطاقة وتحويلها ونقلها، وصناعة المفرقعات والأعمال المتعلقة بها واللحام بالأكسجين والإستلين وبالكهرباء، وورش السيارات والحدادة والألمنيوم، والعمل في مستودعات السماد المستخرج من المواد أو روث الحيوانات أو الدماء، إذابة الزجاج وإنضاجه وشحن وتفريغ البضائع في الأحواض والأرصفة والموانئ ومخازن الاستيداع.

وتضمنت البيانات أنه لا يَمنع حظرُ تشغيل المرأة في المنشآت التي تمارس الأنشطة المبينة آنفاً، ومن حقها في أن تتملك أو تدير أياً منها ولا يتطلب توظيف النساء في المصانع الحصول على تصريح من وزارة العمل أو من أي جهة أخرى، ويكون عمل النساء في خطوط الإنتاج في المصانع التي لا تندرج ضمن الأنشطة السابقة وفق ضوابط، منها: إذا كانت العاملات يعملن في مرحلة من مراحل خط الإنتاج فيجب أن يكون جميع العاملين في هذه المرحلة من النساء، كما يجب في هذه الحالة ألا يقل عدد النساء عن عشر نساء في تلك المرحلة، وعلى أن يشكلن ما لا يقل عن ثلث مجموع العاملين في خط الإنتاج إجمالاً، ويجب على صاحب العمل توفير ملابس آمنة ومحتشمة للعاملة في خطوط الإنتاج، وعلى صاحب العمل أن يوفر للعاملات مكانا مخصصا لأداء الصلاة والاستراحة ودورة مياه أو أكثر بحسب الحاجة.

ويكون عمل النساء في المكاتب التابعة للمصانع وفق ضوابط منها أن يعملن في أقسام خاصة بهن، وتحظر الخلوة بين الجنسين، ويجب على صاحب العمل اتخاذ التجهيزات والترتيبات اللازمة لتجنب ذلك، ولا يجوز لصاحب العمل تشغيل المرأة في المكاتب التابعة للمصنع إذا كان عدد العاملين في مكان العمل خلال الوردية الواحدة أقل من عشرة، وعلى ألا يقل عدد العاملات عن ثلاث في الوردية الواحدة، وأن تلتزم العاملة بالحشمة في العمل بما في ذلك التزامها بضوابط الحجاب الشرعي، سواء كانت ترتدي الزي المتعارف عليه (العباءة وغطاء الرأس) أو الزي الرسمي لجهة العمل الذي يجب في جميع الأحوال أن يكون محتشماً وساتراً وغير شفاف، وعلى صاحب العمل عدم تشغيل النساء في المصانع قبل الساعة السادسة صباحاً أو بعد الساعة الخامسة مساءً.

تأهيل جدة" يتبرأ من تعنيف المعاق بـ"مقطع فيديو"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 18 صفر 1434 هـ - 31 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=126841&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى

استدعى مركز التأهيل الشامل بجدة أمس والدة المعاق الذي تعرض لعنف داخل المركز، واضطرت لإخراجه منه لرعايته في منزل الأسرة خوفاً عليه من تكرار الاعتداء عليه، لتفنيد كامل قصة تعرض ابنها للضرب داخل المركز.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن مدير المركز خالد نقادي أطلع والدة المعاق لدى حضورها للمركز أمس على مقطع فيديو يثبت براءة موظفي مركز التأهيل من تعنيف أو ضرب ابنها، وأن مقطع الفيديو تضمن تسجيلا قصيرا يظهر مغادرة مشرف الغرفة لتناول الغداء في اليوم الذي تعرض فيه الطفل للضرب، ووجود نزيل آخر يتحرك بكثرة بجوار الطفل المعنف، وأن إدارة الدار رجحت أن يكون هذا النزيل هو من ضرب الطفل. وأوضحت أن والدة الطفل لم تقتنع بمقطع الفيديو الذي عرض عليها من أجل التنازل عن الدعوى التي رفعتها ضد مركز التأهيل، رافضة كل محاولات إدارة المركز لإعادة ابنها، والوعد بمتابعة حالته أكثر من ذي قبل.

وفي اتصال هاتفي لـ"الوطن" بوالدة المعاق ماجدة الشامي، التي تقدمت ببلاغ رسمي ضد مركز التأهيل في شرطة جدة، أكدت صحة إطلاعها على مقطع الفيديو أمس بمقر مركز التأهيل بجدة، بحضور مدير المركز خالد نقادي، مؤكدة أن مدير المركز شرح لها تفاصيل وحيثيات هذا المقطع، ورجح أن يكون ابنها قد تعرض للضرب من قبل نزيل آخر كان قرب ابنها. وقالت إنها استقبلت اتصالا صباح أمس، من قسم الرجال بإدارة التأهيل الشامل، ودعوها للحضور للاستماع لما توصلوا إليه من حيثيات جديدة حول تعنيف ابنها، وإن مدير المركز أخبرها بأن التحقيق أثبت أن المعتدي على ابنها وعلى عدة نزلاء آخرين بالمركز هو نزيل بذات المركز.

وذكرت ماجدة أن مدير التأهيل أطلعها على " CD" حمل مقطعا قصيرا لفيديو سجلته كاميرا مراقبة الغرف بالقسم الذي يحتضن ابنها، واتضح منه أن المشرف خرج من الغرفة لتناول الغذاء، وبعد خروج المشرف تعرض ابنها لاعتداء من قبل نزيل آخر كان يتحرك بجوار ابنها. وأضافت أن مدير المركز عبر لها عن أسفه، طالبا منها إعادة ابنها إلى الدار،

مشيرة إلى أنها ما زالت تتخوف من الموافقة خشية تكرار ما سبق مع ابنها، مناشدة المسؤولين مساعدتها في علاج ابنها في المنزل، ومعاقبة مسؤولي المركز لتعمدهم إهمال وترك النزلاء المتحركين بين المنومين معدومي الحركة.

خريجو دبلومات صحية" يعاودون التجمع... طلباً لوظائف حكومية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 صفر 1434 هـ - 31 ديسمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/467697

الرياض - «الحياة»
عاود عشرات من خريجي الدبلومات الصحية تجمعهم أمام مبنى وزارة الصحة في الرياض صباح أمس، للمطالبة بتعيينهم في وظائف حكومية أسوة بزملاء لهم، لكن تجمعهم لم يثمر عن أية نتيجة، إذ أكدوا أن عدداً منهم التقوا وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة، بيد أن الوزير لم يعطهم حلولاً ناجعة على حد قولهم.
وقال الخريج حسن العتيبي لـ«الحياة»: «انتظرنا أعواماً لمعرفة مصيرنا المجهول حتى الآن، لكن لم نحصل على شيء من وعود وزارة الصحة». وأضاف أنه ومجموعة من زملائه قابلوا وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة، ولكنهم لم يخرجوا بأية نتيجة، مشيراً إلى أن الوزير ذكر لهم أن هناك لجنة وزارية تدرس الأمر، وعندما تنتهي من عملها سيتم اتخاذ ما تراه مناسباً.
وأبدى الخريج فهد العتيبي انزعاجه من عدم توظيف خريجي الدبلومات في وظائف حكومية. وتابع: «تعبنا من مراجعة وزارة الصحة، من أجل مطالبتها بتوظيفنا في قطاع حكومي، خصوصاً أن عدداً كبيراً من زملائنا الخريجين حضروا من مناطق بعيدة، لعرض قضيتهم على المسؤولين في وزارة الصحة، ولكن من دون جدوى».
وذكر خريجو معاهد صحية أنهم اجتازوا تصنيف هيئة التخصصات الطبية بنجاح، وتقدموا لوظائف في تخصصات فني أشعة وتمريض وتخدير وصيدلة، ولكن وزارة الصحة رفضت قبولهم في المستشفيات التابعة لها.
ولفتوا إلى أن مستشفيات وزارة الصحة والمراكز الصحية التابعة لها مليئة بمقيمين يحملون التخصص ذاته، مطالبين المعنيين في وزارة الصحة بإنهاء معاناتهم، وذلك بتعيينهم في تلك الوظائف، لا سيما أن غالبيتهم عاطل عن العمل حتى الآن.
وشـدد الخريجـون على أنهم سيواصلون الاعتصام أمام مبنى الوزارة خلال الفترة المقبلة، حتى يتم تعيينهم في وظائف حكومية.
وحضرت دوريات أمنية في المكان وعملت على تسهيل حركة السير.
وكانت وزارة الخدمة المدنية أعلنت قبل فترة عن تعيين الدفعة الأولى من خريجي الكليات والمعاهد الصحية، بحيث تخصص 4000 وظيفة لوزارة الصحة و 4000 وظيفة للجهات الصحية الأخرى و 4000 للقطاع الخاص.
واتصلت «الحياة» بالمتحدث باسم وزارة الصحة الدكتور خالد مرغلاني للتعليق على تجمع الخريجين، إلا أنه لم يجب على الاتصالات المتكررة.

الملحق الثقافي لدى أميركا: نصحنا المعنفة" بالعودة إلى السعودية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 صفر 1434 هـ - 31 ديسمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/467819

الدمام - محمد الداوود - الرياض – حياة الغامدي
أكد الملحق الثقافي في السفارة السعودية في واشنطن الدكتور محمد العيسى، أن السفارة سبق أن دعت المرأة السعودية التي عنفها زوجها المبتعث للعودة إلى الوطن لحل مشكلتهما الأسرية.
وكانت الجهات الأمنية في ولاية أوهايو الأميركية، ألقت القبض على مبتعث سعودي بعد اتهامه بالاعتداء على زوجته بالضرب المبرح، ما استدعى دخولها المستشفى، وإجراء جراحات لها مختلفة وذلك بسبب خلافات أسرية سابقة. وقال الدكتور محمد العيسى لـ«الحياة» أمس: «السفارة ناصحت سابقاً المرأة السعودية المعنفة من زوجها في ولاية أوهايو الأميركية بالعودة إلى السعودية لحل مشكلتهما الأسرية بعد تدخلات عدة لمحاولة الإصلاح بين الزوج وزوجته باءت بالفشل وتكرر تعنيف الزوج لزوجته، وتواصلت السفارة مع أسرة الزوجين في السعودية».
وأضاف: «أن مشكلة «المعنفة» هو قبولها بأنصاف الحلول لمشكلاتها الأسرية منذ بدايتها، بدءاً من تراجعها عن هجر زوجها الذي يعود إلى تعنيفها، مشيراً إلى أن الحلول الموقتة لن تنهي المشكلة، فإما إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان في حال كان أحد الطرفين لا يرغب في الاستمرار مع الطرف الآخر، من دون اللجوء إلى الجهات الأمنية والقضائية الأميركية التي يمكن أن تحكم على الزوج بالسجن 12 عاماً، وهذا ليس في صالح الزوجة والأطفال».
ولفت إلى أن الشؤون الاجتماعية بالسفارة السعودية تحاول حل جميع المشكلات الأسرية ودياً لجميع الموجودين من المبتعثين وغيرهم من السعوديين على الأراضي الأميركية، والتواصل مع أسرهم في السعودية، وفي حال وصلوا إلى طريق مسدود تطالبهم السفارة بالعودة إلى البلاد وتأجيل البعثة لمدة ثلاثة أشهر ليحلوا مشكلاتهم في بلدهم إما بالقضاء السعودي أو بالطرق الاجتماعية ثم العودة لاستئناف البعثة.
وأكد العيسى أن عدد حالات العنف التي تنظرها السفارة السعودية في واشنطن لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة، مشدداً على أن العنف ضد المرأة موجود في جميع المجتمعات وليس في السعودية فقط.
وذكر أن 99 في المئة من حالات العنف تم علاجها من الشؤون الاجتماعية في السفارة، وطبقوا جميع نصائح سفارة السعودية لهم ، في حين أن واحد في المئة من المشكلات التي ترد إليهم لا تجد حلولاً، وعند ذلك تنصحهم السفارة بالعودة إلى السعودية . وكان الطالب السعودي، الذي يدرس مع زوجته في الجامعة ذاتها في ولاية أوهايو اتهم بـ«الاعتداء المتمثل في الضرب الجسدي، ومحاولة الخنق، حتى فقدت الوعي فيما تم نقلها بعد ذلك إلى المستشفى، لإجراء عدد من العمليات الجراحية نتيجة هذا التعذيب».
وينتظر أن تقوم السفارة السعودية في الولايات المتحدة الأميركية بتعيين محام للترافع عن الطالب في التهم الموجه إليه فيما كلفت فريقاً من الملحقية الثقافية لمتابعة حالة الزوجة الصحية وحمايتها.

نزاهة: عبارة لا بأس بها لم ترد في قواميس ومصطلحات الأنظمة في ردها على بيان أمانة الحدود الشمالية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 صفر 1434 هـ - 31 ديسمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/423986

محمدالبخيت -الرياض

أوضح مصدر مسؤول في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) أن بيان أمانة الحدود الشمالية لم يكن كافيا واستخدمت عبارة « لا بأس بها» التي لم ترد في قواميس ومصطلحات الأنظمة

وأكدت الهيئة في ردها على بيان الأمانة بأن مندوب الهيئة استعجل في تسجيل المعلومات بقولها إن المندوب لم يتسعجل ووقف على الطبيعة وسجل موقفه وانصرف بعد أداء المهمة.

وجاء رد الهيئة تعليقاً على ما نشر حول بيان أصدرته أمانة منطقة الحدود الشمالية ، رداً على بيان الهيئة حول ملحوظاتها على الأعمال التي تنفذ في حي الربوة بمدينة عرعر،بأن الهيئة حاولت أن توكل الأمر الى الأمانة في البداية، وطلبت منها التحقق مما نشر عن وضع المشروع ، وعندما لم تجد الهيئة أن رد الأمانة كافٍ في ايضاح ما طلبته، خاصة عند ما ذكرت أن مدة التنفيذ (لابأس بها) ،وهي العبارة التي لم ترد في قواميس ومصطلحات الأنظمة ولا يمكن معها تحديد المسؤوليات ،خاصة وقد وجدت الهيئة فيما بعد أن مدة التنفيذ لا تتجاوز نسبة 5% ، وهي نسبة لا يمكن أن يقال إنه (لابأس بها) ، وهو ما دعا الهيئة الى تكليف أحد مهندسيها بالوقوف على الوضع، والتأكد منه من خلال التواصل مع الاطراف المعنية وهي الامانة والمقاول والاستشاري ، وقد بدأ مندوب الهيئة مهمته بمقابلة الامين ووكيله، وأطلعهم على مهمته وطلب مساعدتهما ، فأوكلا الأمر الى مندوبين عن المقاول والاستشاري ، ولم يكلفا أي مسؤول من الأمانة بمرافقة مندوب الهيئة على الطبيعة، الذي أنهى مهمته في الموقع ثم عاد الى الامانة وحصل على الوثائق اللازمة من ملف المشروع ، وهو ما ينفي اتهام الامانة لمندوب الهيئة بالتعجل ، حيث لم يتبق أمامه ما يقوم به .

وقالت الهيئة : إن جميع ما ذكرته الهيئة في بيانها وفي خطابها الذي بعثته لصاحب السمو الملكي وزير الشؤون البلدية والقروية حول الموضوع صحيح وفقا للوثائق والصور التي توثق بها الهيئة أعمالها دائماً تحسباً لأي ادعاءات مماثلة .

وحول ما ورد في بيان الأمانة من تشكيك في حياد الهيئة أو قدرة موظفيها قالت الهيئة :إنها تنطلق في اعمالها مما نص عليه الأمر الملكي الصادر بإنشائها وما اوجبته الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وما أوجبه تنظيمها ، بكل حيادية وتجرد ، ولا تعير اهتماما لما يقوله من يحاول الاحتماء خلف عبارات مثل تلك عن مواجهة القصور والخلل في المشاريع التي هو مسؤول عنها، وتوفير الخدمات على الوجه المطلوب ، ورفع المعاناة عن المواطنين ، كما هو الحال بالنسبة لقاطني الحي المذكور ، الذين يمكن الرجوع الى ما عبروا عنه من ارتياح عندما وجدو أن الهيئة وقفت مع مطالبهم المحقة في اصلاح وضع الحي ، وسوف تستمر الهيئة في منهجها الذي تثق منه ، ومن كفاءة موظفيها وأمانتهم وحيادهم، لأنها بذلت في اختيارهم حرصاً هي مسؤولة عنه ، مؤكدة أنها سوف تستمر في نشر التجاوزات والمخالفات من منطلق الشفافية الذي انتهجته في أعمالها ، وانطلاقاً من حق المواطن في الاطلاع على ما يتعلق بتنفيذ الخدمات التي تخصه، والمطلوب من الأمانة هو ألا تترك أمور تنفيذ المشاريع والخدمات للمقاولين والاستشاريين دون متابعة جادة من بداية المشروع ، لكي يشعر كل منهما بمسؤوليته في التنفيذ ، حيث إن هناك قصوراً ملحوظاً على أداء بعضهم، وعلى دور الأمانة في المتابعة.

الملك عبدالله قائد استثنائي" أدرك أن المجتمع لا ينهض من دون «شقيقة الرجل

معايير اختيار المرأة في مجلس الشورى.. التخصص، الخبرة، الكفاءة، التمثيل الجغرافي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 صفر 1434 هـ - 1 يناير 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/01/01/article797827.html

الرياض، تحقيق - عذراء الحسيني

لا تزال معايير اختيار عضوات مجلس الشورى متوقفة على الكفاءة والتخصص والخبرة، إلى جانب تمثيل جميع المناطق، وهو ما يحتم أن يكون الاختيار دقيقاً، ومؤثراً، وداعماً للتجربة في مهدها الأول؛ بما يضمن النجاح، والمشاركة الفاعلة في النقاش، والتمهيد للتوصيات داخل اللجان، والتصويت عليها في المجلس.

وقد نجحت المرأة أن تحظى بثقة مجتمعها فكراً وممارسة، وحضوراً مسؤولاً في التعبير، والحوار مع الآخر، إلى جانب المساهمة في تنمية المجتمع تعليمياً واقتصادياً وصحياً وثقافياً، وهو ما أثمر عن تغيّر الصورة المجتمعية عن المرأة، والتأسيس لمرحلة وعي جديدة أفرزت سيدات في مناصب قيادية في الحكومة، وسيدات أعمال، وباحثات، وسفيرات لدى هيئات ومنظمات دولية، واليوم تبدأ خطوة عضوية مجلس الشورى، وغداً - إن شاء الله - سفيرة لدولتها، أو تحمل حقيبة وزارية.

وعلى الرغم من أن هناك رغبة مجتمعية تجاه تمثيل المرأة في المجلس، والتأكيد على دورها، وتعزيز مشاركتها، إلا أن الأهم هو أن تكون المرأة في المجلس على قدر الثقة الممنوحة لها، وتثبت نجاح التجربة الأولى، وتكشف عن إمكاناتها، وتبرز داخلياً وخارجياً ما تتمتع به المرأة من حضور واع ومسؤول في التعاطي مع قضايا المجتمع، وإبداء الرأي والمشورة مثل الرجل من دون تمييز.

التشكيل الجديد لمجلس الشورى - الذي سيعلن قبل 1434/3/3هـ، ويضم عضوات - لا يقلون عن 30 عضوة كما ترجح كثير من المصادر -؛ سيكون استثنائياً، وتاريخياً، وسيحظى بمتابعة إعلامية خاصة، حيث إن حضور المرأة كصانعة قرار، من خلال التصويت والمناقشة والمداخلة، سوف يمهد الطريق أمام خطوات أخرى تنتظر أن تصل إليها المرأة مستقبلاً، ولذا نحتاج أن ندعم هذا الحضور غير المسبوق للمرأة في المجلس، والتأكيد على أهمية مشاركتها، وتوقيته.

معايير الاختيار

هناك أربعة أبعاد رئيسة في معايير اختيار عضوات مجلس الشورى، هي: (التخصص، الخبرة، الكفاءة، التمثيل الجغرافي)، وهذه الأبعاد الأربعة تنطبق أيضاً على الرجل، وهو ما يحتم أن يكون هناك فحص دقيق للترشيح، وأدق في الاختيار؛ لأن هذه التجربة نريدها أن تنجح، ولن يتحقق ذلك إلا باختيار عضوات فاعلات، ومتميزات، وقادرات عى إحداث التغيير.

حضور المرأة الواعي

وترى «د.ابتسام محمد العليان» - مساعد وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي للبرامج التطويرية - أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - منح المرأة أولوية متقدمة في خطته للنهوض بالوطن؛ منذ تقلده الحكم، وهو الشخصية الفذة التي حولت الآمال والأحلام إلى واقع مزدهر حافل بالإنجازات العظيمة التي يشهد لها القاصي والداني.

وقالت:»المرأة أصبحت تملك حقوقاً وثقافة حقوقية لم تعهدها من قبل، وأصبحت خطى إنجازاتها واسعة المدى، فكانت عاملاً مساعداً في مسيرة التطور ودعم عجلة التنمية، وباتت إنجازاتها تتعدى العالمية؛ فأصبحت مثالاً مشرفاً يُحتذى بها في العالم العربي والإسلامي، بل وعلى المستوى الدولي، فمنذ توليه توالت المبادرات والقرارات والأوامر الخيّرة التي تستهدف الرفع من شأن المرأة السعودية وجعلها شريكاً أساسياً في برامج التنمية، وكان آخرها قرار مشاركة المرأة في مجلس الشورى كعضو اعتباراً من الدورة القادمة للمجلس وفق ضوابط شرعية، ويحق ترشح المرأة لعضوية المجالس البلدية».

وأضافت: «تبوأت المرأة السعودية في هذا العهد الميمون مناصب قيادية في العديد من المؤسسات الحكومية؛ فضلاً عن مشاركتها الفاعلة ضمن القطاع الخاص؛ مما أثمر عن منجزات عالمية حققتها المرأة السعودية في مختلف العلوم والمعارف في الاختراعات والابتكارات والبحوث المتميزة على المستويين المحلي والعالمي، ونالت عليها العديد من الجوائز والشهادات التقديرية والأوسمة في شتّى فنون المعرفة، مثبتة قدرة المرأة السعودية على الإبداع اذا ما أتيحت لها البيئة المناسبة».

دعم الملك عبدالله

واشارت «د.ابتسام العليان» إلى أن عهد الملك عبدالله هو عهد إنجازات المرأة السعودية، وحظيت الفتاة السعودية بالتعليم وخاصة التعليم العالي، وتجلّت هذه النهضة التعليمية في تأسيس جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، وإطلاق المدينة الجامعية للطالبات بجامعة الملك سعود، وحظيت بنت الوطن بنصيبها الوافر من مشروع الأبتعاث الخارجي للتعليم العالي، ويأتي ذلك التوسع في ظل وجود 35 جامعة حكومية وأهلية في البلاد، وبحسب إحصائيات حكومية فإن 43 ألف طالبة حصلن على منح دراسية حكومية للدراسة الجامعية والدراسات العليا، ويدرسن حاليا في 31 بلداً حول العالم، في مختلف التخصصات العلمية والنظرية، وفي مجال المحاماة تم تخريج أول دفعة متخصصة في القانون، من كلية الأنظمة والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود، كما اعتمدت وزارة العمل إنشاء وحدة خاصة للتنظيم الوطني للتدريب المشترك للفتيات أسوة بالبنين يشرف عليه كادر نسائي مؤهل.

وقالت:»لم تعد المرأة مصدر استقبال معرفي، كما في بداية التعليم، وإنما أصبحت تشارك في إنتاج العلم والمعرفة، وتشارك في اتخاذ القرار، ورفع كثير من النساء اسم المملكة خارجياً في الأبحاث العلمية، مثل الدكتورة حياة سندي التي احتفت بها «اليونيسكو»؛ كأحد النماذج الناجحة في مسيرة المرأة عالمياً، والدكتورة فاتن خورشيد، وعالمة الفيزياء الدكتورة ابتسام باضريس، وتكريم الدكتورة خولة بنت سامي الكريّع، كبيرة علماء أبحاث السرطان بمستشفى الملك فيصل التخصصي، وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى وغيرهن كثيرات شاركن في رفع راية الوطن على المستوى العالمي، مؤكدة على أن المرأة السعودية الآن تواجه تحديات كبرى في أن تكون بحجم مسؤولية تحقيق رؤية وطموح وتطلعات خادم الحرمين الشريفين في إطار ما تمليه الثوابت الشرعية، والتي لا حياد عنها، وفي الوقت نفسه تمكّن المرأة السعودية من التعامل مع متغيرات العصر فهنيئاً للوطن ببنات الوطن.

طفرة نسائية

ووصفت الأستاذة «نورة إبراهيم الطريقي» - مديرة مركز التدريب النسائي في المعهد المصرفي - عهد خادم الحرمين الشريفين ب»الطفرة النسائية».

وقالت: «تحققت إنجازات نوعية للمرأة في كافة المجالات، فهناك قفزات حققتها المرأة لا يمكن إنكارها، على سبيل المثال التعليم، حيث حققت إنجازات عدة ووصلت إلى مناصب قيادية كنائبة وزير التعليم ووكيل وزارة»، موضحة أن ارتفاع عدد الطالبات المبتعثات إلى الخارج هو دلالة قوية على أن الملك عبدالله يشجع المرأة على إكمال مسيرة التعليم، والإفادة من الكوادر الشابة السعودية المتعلمة في دفعهم إلى سوق العمل من أجل خدمة الوطن.

وأضافت:»مسيرة خادم الحرمين الشريفين حافلة بعدد من القرارات التي ركزت على المرأة السعودية، ومن أهم القرارات التي صدرت في عهده تأنيث المحلات النسائية، حيث ساهم هذا القرار في فتح المجال للمرأة للعمل، وخلق فرص وظيفية جديدة، فأصبحت المرأة السعودية قادرة على الدخول لسوق العمل ليس كمستثمرة فقط، بل كعاملة ومنتجة، كذلك تحققت إنجازات في مجال العمل للمرأة السعودية؛ تمثلت في قطاع البنوك من خلال وصول المرأة لمناصب قيادية في مجال القطاع المصرفي، حيث وصلت إلى أعلى المستويات على الصعيد الاستثماري والتداول المالي في الأوراق المالية، وكذلك في المجال الاقتصادي».

مستقبل مشرق

وقالت «د.منيرة العصيمي» - وكيل مساعد لشؤون الخدمات الطبية بوزارة الصحة - «المتابع لتطور المرأة السعودية في كل المجالات يبتهل الى الله بالدعاء على انجازاتها، وتمسكها بعقيدتها الإسلامية وعاداتها العربية»، مشيرة إلى أن القطاع

الصحي في عهد خادم الحرمين الشريفين أتاح لها فرصة العطاء وخدمة بلدها وتمثيله كمواطنه سعودية متميزة ومشاركة في مجالات عدة.. مخترعة، باحثة، مقدمة للعلم، خدمة المرضى.
وأضافت:»أتيحت فرص عمل متنوعة للمرأة في المجال الصحي، ونالت مناصب قيادية لتشارك في خدمة بلدها ومواطنيه»، مؤكدة على أن المرأة في عهد الملك عبدالله مستقبلها مشرق وبدون حدود.

أشاد بجهود مديرية مكافحة المخدرات

رئيس ديوان المظالم: من يسجن خطأ ويثبت براءته وأنه ليس متهماً يتقدم للتعويض

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 صفر 1434 هـ - 1 يناير 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/01/01/article797883.html

الرياض - محمد الحيدر

زار رئيس ديوان المظالم الشيخ عبد العزيز محمد النصار،يرافقه نائبه الشيخ علي بن عبدالرحمن الحماد وعدد من المسؤولين بديوان المظالم أمس المديرية العامة لمكافحة المخدرات حيث كان في استقبالهم مدير عام مكافحة المخدرات اللواء عثمان بن ناصر المحرج ومدير الإدارة القانونية اللواء د. سليمان الغزي وعدد من قيادات المديرية. واستهلت الزيارة بجولة على المعرض الرئيسي في المديرية الخاص بطرق وأساليب تهريب وترويج المخدرات بأنواعها وكميات ضبطيات المخدرات للأعوام الثلاثة الماضية. كما اطلعوا على سير عمل مركز القيادة والسيطرة والتحكم في المديرية وشاهدوا خطوط تهريب المخدرات الدولية ونتائج الأبحاث المخبرية التي أجراها مركز الأبحاث المخبرية ومراقبة السلائف بالمديرية لعينات المضبوطات من أنواع المخدرات وما تشمله من مكونات وتراكيب متعددة، وآثارها وأضرارها الصحية والنفسية على الإنسان. وشاهدوا تجربة المديرية في نظام تتبع مركبات جهاز مكافحة المخدرات المتواجدة بالميدان ومعرفة تحركاتها ومواقعها. واستعرض قسم الوسائل الرقابية (الكلاب البوليسية) التابع للمديرية تجربة اكتشاف الحشيش والحبوب المخدرة والأسلحة في أماكن إخفائها. وفي تصريحات صحافيه ادلى بها الشيخ النصار للصحفيين عقب الزيارة وصف فيها قطاع مكافحة المخدرات بأنه من أهم الاجهزة الامنية كونها يهتم بسلامة الانسان وعقله لكافة شرائح المجتمع خاصة وان المملكة بلد مستهدفه من قبل عصابات الشر والأعداء. ونوه الشيخ النصار بالجهود المبذولة من قبل القائمين على المديرية العامة لمكافحة المخدرات بقيادة مديرها العام اللواء عثمان بن ناصر المحرج وكافة زملائه العاملين بالميدان وما تحقق من جهود جبارة في المكافحة والتوعية وإحباط لعمليات كثيرة لعصابات التهريب والترويج. وقال الشيخ النصار انه وبقدر الجهود التي تبذل في مكافحة المخدرات سواء وقاية او ضبطاً إلا انه تتنوع الطرق التي يستخدمها المهربون والمروجون وبالتالي يزيد العبء على قطاع المخدرات. وفي سؤال عن تعويضات قدمها ديوان المظالم لمتهمين بقضايا تهريب وترويج المخدرات وثبتت براءتهم فيما بعد، أكد الشيخ النصار ان القاضي يحكم بما يثبت امامه، وينبغي عليه مع وسائل الاثبات يكون لديه علم بفقه الواقع، وما يستخدمه هؤلاء العصابات من طرق فيها التواء من اجل ان يتحايلوا ولا يمكن ضبط الدليل معهم. وزاد:" في حالة ثبوت براءة المتهم بعد القبض عليه وإيقافه فترة من الفترات، وهنا من يعمل لا بد ان يخطئ وهي طبيعة العمل البشري، ففي هذه الحالة عليه ان يتقدم بطلب التعويض ليعوض". وتابع:" لا يوجد تعويضات قدمت لقضايا متعلقة بالمخدرات،ولكن كل من يسجن بطريق الخطأ ويثبت براءته وانه ليس متهماً، يتقدم للتعويض، وهذا من اختصاص الديوان، وهذه الحالات لا تشكل ظاهرة ".

نصف مليون معلم ومعلمة يعتزمون مقاضاة "التربية" بعد تقليص إجازاتهم إلى 29 يوماً

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 19 صفر 1434 هـ - 1 يناير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/01/01/655690

الطائف – عبدالعزيز الثبيتي

يتجه أكثر من نصف مليون معلم ومعلمة إلى مقاضاة وزارة التربية والتعليم، متهمين إياها بمخالفة أنظمة الخدمة المدنية التي تنص على منح الموظف إجازة سنوية لا تقل عن 36 يوماً، وقال معلمون إن قرار الوزارة الذي اعتمدته مؤخراً، قلّص إجازات المعلمين والمعلمات إلى 29 يوماً إذا تم النظر في مواد نظام الخدمة المدنية التي تنص على أن تبدأ عطلة عيد الفطر ببداية اليوم الخامس والعشرين من شهر رمضان وتنتهي بنهاية اليوم الخامس من شهر شوال.

وانتقدت اللجنة الإعلامية لمعلمي ومعلمات المملكة الإجراءات الجديدة التي قامت بها الوزارة أواخر الأسبوع الماضي - بشأن إجازات المعلمين والمعلمات- ووصفت التعديلات بغير المقبولة نظامياً، وإنسانياً، وعملياً أيضاً، مشيرة إلى أنها لا تخدم العملية التعليمية والتربوية بأي حال من الأحوال، لاسيما وأنها تعرضت بشكل مباشر إلى الركيزة الأهم في التعليم في المملكة وهي المعلم والمعلمة، خاصة من خلال قرار العمل قبل عودة الطلاب بأسبوعين، والعمل على تقليص إجازتهم الصيفية.

وبينت أن التعديلات لم ترد تصريحاً أو تلميحاً في لوائح وأنظمة الإجازات لشاغلي الوظائف التعليمية الصادرة من وزارة الخدمة المدنية، بالإضافة إلى أنها لم تتضمن الخطة العشرية للتقويم الدراسي الذي بدأ قبل نحو ستة أعوام وسينتهي عام 1437هـ، وأضافت اللجنة «على المسؤولين في وزارة التربية والتعليم أن يطبقوا الأنظمة واللوائح الخاصة بشاغلي الوظائف التعليمية، وأن لا يدخلوا عليها قرارات ارتجالية من شأنها إحداث خلل كبير في سير العملية التعليمية، قد يمتد لسنوات طويلة، وتترتب عليه أمور تصعب معالجتها، فتطبيق اللوائح سيُحدث بلاشك مواءمة بين المعلم، وطبيعة العمل، وحقوقه الوظيفية».

من جهته، قال المعلم عبدالله المسعودي -من تعليم جدة– إن وزارة التربية والتعليم دأبت منذ فترة على استفزاز منسوبيها من المعلمين والمعلمات، لدرجة أننا لم نرَ أي شي في عام المعلم الذي مر مرور الكرام، مشيراً إلى أن آخر هذه الاستفزازات تقليص الإجازة السنوية المعتادة لأقل إجازة في تاريخها، بالإضافة لقرار عودة المعلمين والمعلمات قبل الطلاب بأسبوعين، مبيناً أن هذا القرار لم يسبق أن مر على الوزارة في تاريخها الذي امتد لعقود.

وأضاف المسعودي أن القرار الأخير فيه مشقة كبيرة على المعلمين والمعلمات الذين يقطعون مئات الكيلومترات لأجل التوقيع فقط لا غير، فهم يقطعون هذه المسافات وسط مخاوف حوادث الطرق، ومآسيها.

فيما قال المعلم مغرم الغامدي –من تعليم مكة المكرمة- إن التعديلات الأخيرة عمدت إلى تجريد المعلمين والمعلمات من الحوافز التي تساعدهم، وتخفف من العناء والتعب بعد فتره متواصلة من العطاء دون توقف من أجل الرقي بالأجيال، وتربيتهم وتعليمهم، مشيراً إلى أن تلك التعديلات أسهمت بشكل كبير في تهميش الميزات والحوافز، سواء كانت مالية أو معنوية، في وقت يحتاج فيه المعلم إلى مزيد من تلك المميزات والحوافز.

وتابع «فوجئنا أخيراً بتقليص أيام الإجازة، ودمج إجازة عيد الفطر واحتسابها من ضمن الأيام التي مُنحت للمعلم، رغم أنها إجازة تمنح لموظفي الدولة دون احتسابها من رصيد الإجازات الخاصة بهم، ما يدل على أن هذا الاحتساب غير نظامي ومتجرد من العدل والمساواة».

ولفت المعلم خالد الهذلي إلى أن الوزارة فاجأتنا بالتنظيم الجديد للإجازات، الذي احتسب يومي الخميس والجمعة السابقة للإجازة ضمن أيام الإجازة السنوية، مع أن نظام الخدمة المدنية لا يحتسب ذلك، وأضاف أن التنظيم الجديد للإجازات يحمل إجحافاً في حقوق المعلمين والمعلمات، ويستوجب إعادة النظر فيه بتطبيق أنظمة ولوائح وزارة الخدمة المدنية.

فيما أوضح المعلم عيسى الغامدي أنه من حق أي معلم ومعلمة التظلم والرفع للجهات القضائية جراء هذا التنظيم للمطالبة بحقوقهم، مطالباً وزارة التربية والتعليم بمراجعة قرارها، وأشار إلى أن تنظيماً سابقاً وضعته وزارة التربية والتعليم وبُلغ لجميع المدارس ضمن الخطة الخمسية للوزارة، كان ينص على أن إجازة المعلمين والمعلمات تبدأ يوم الأربعاء 17 شعبان 1434 إلى يوم السبت 17 شوال 1434هـ، متسائلاً ما الذي حمل الوزارة على تغيير التنظيم وتقليص الإجازة؟!
من جهته، رأى المحامي أحمد جمعان المالكي «محامي المعلمين والمعلمات في قضية المستويات والفروقات»، أن قرار وزارة التربية إداري يشوبه عيبان هما عدم الاختصاص ومخالفة الأنظمة واللوائح أو الخطأ في تطبيقها، والقضاء الإداري كفيل بإلغاء أي قرار إداري يشوبه عيب من العيوب المحددة في النظام.
وأوضح المحامي المالكي أن وزارة التربية جهة غير مختصة بإصدار هذا القرار في ظل وجود مجلس الخدمة المدنية المحددة اختصاصاته وفق المادة التاسعة من نظام مجلس الخدمة المدنية.
رد المتحدث
«الشرق» حاولت التواصل مع المتحدث الرسمي لوزارة التربية والتعليم محمد الدخيني، للتعليق على مطالبات المعلمين، إلا أنه لم يرد على الاتصالات الهاتفية.
الوزارة تحذر منسوبيها من التجمهر
الأحساء – عبدالهادي السماعيل
وحذرت وزارة التربية والتعليم جميع منسوبيها في تعميم، حصلت «الشرق» على نسخة منه، من التجمهر أمام مبنى الوزارة عند مطالبتهم بتحسين مستوياتهم الوظيفية، أو التثبيت، أو المطالبة بالنقل، أوغيره. وقد صدر التعميم معطوفاً على تعميم مماثل من وزارة الداخلية تضمن بأنه لوحظ في الآونة الأخيرة تكرار التجمهر من جانب عدد من منسوبي وزارة التربية والتعليم للمطالبة بتحسين مستوياتهم الوظيفية أوالتثبيت أو النقل، وأكد على ضرورة التأكيد على جميع الإدارات بالنظر في طلباتهم بطريقة إيجابية لا تؤدي لمثل تلك التجمعات، بحيث من يخالف ذلك بالتجمع دون سبب أو دون مراجعة سابقة للجهة المختصة يطبق بحقه النظام، وطالب جميع إدارات التربية ببحث ومعالجة الاختلاف بطرق إيجابية بحسب الصلاحيات والرفع للجهات المختصة.

إغلاق المستشفيات المُخالِفة.. حل للمشكلة أم امتصاص للغضب؟! 1-2

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 19 صفر 1434 هـ - 1 يناير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/01/01/655194

مكة المكرمة، جدة – نعيم تميم الحكيم، تهاني البقمي
شكلت قضية إغلاق مستشفى عرفان ومن ثم صدور حكم قضائي ينقض قرار وزارة الصحة، جدلاً كبيراً حول الآليات المتبعة لدى وزارة الصحة لمعاقبة المستشفيات المخالفة.
وتساءل كثيرون عن أسباب تأخر الوزارة في إغلاق المستشفى، وهل هو الحل الأفضل لإيقاف مسلسل الأخطاء الطبية، خصوصاً أن الإغلاق جاء بعد جدل إعلامي كبير بسبب وفاة صلاح يوسف جميل.
بل إن بعضهم رأى أن إغلاق المستشفيات المخالفة ليس حلاً بقدر ما هو بحث عن حقنة لتهدئة الرأي العام والناس، متسائلين عن دور الوزارة الرقابي على المستشفيات بشقيها الحكومي والخاص.
ووصف الدكتور أحمد عبدالله عاشور- أحد الخبراء في المجال الصحي- القرار بالمتسرع، وقال «فتحت قضية وفاة الطفل صلاح الدين يوسف جميل -يرحمه الله- في مستشفى باقدو والدكتور عرفان، الباب على مصراعيه للتجاذبات

الإعلامية والأخذ والرّد والأفعال وردود الأفعال، كما كشفت عن حقائق ومعطيات يتعلق بعضها بالمستشفى المعني بالحادثة ويمتدّ بعضها الآخر ليشمل وضع الخدمات الصحية في بلادنا بصورة عامّة، ووزارة الصحة بوصفها الجهة المسؤولة بصفة أساسية عن توفير الخدمات الصحية للمواطنين والمقيمين، وعن مراقبة القطاع الخاص الذي يتحمل نصيباً لا يُستهان به من أعباء تقديم هذه الخدمات بصفة خاصة. وأضاف «وضعت ملابسات القضيّة وما أسفرت عنها من نتائج علامات استفهام كثيرة حول طبيعة العلاقة القائمة بين وزارة الصحة من ناحية ومختلف مؤسسات القطاع الصحي الخاص من ناحية أخرى».

توازن وموضوعية

وتطرق عاشور إلى تفصيل الحادثة بقوله «ثبت بالفعل حدوث خطأ في أثناء تحضير الطفل -يرحمه الله- لأخذ خزعة من الغدد اللمفاويّة المتضخّمة، وذلك بوضع الطفل تحت التنويم الخفيف بواسطة غاز طبّي يستخدم لهذا الغرض دون الحاجة إلى تخدير كلي، وذلك في إحدى غرف قسم الأشعّة، وهو إجراء طبّي سليم ومتعارف عليه، ولم تكن هناك عمليّة جراحيّة كما تردّد في وسائل الإعلام أو تقرير لجنة المخالفات، وقد أظهرت التحقيقات الأوّلية التي أجريت من قِبل المستشفى أن الخطأ حدث نتيجة التباس في تمديدات مداخل ومخارج أنابيب الغازات الطبيّة في غرفة الأشعّة، هذه التي شاء الله أن تُستعمل لأول مرة في هذه الحالة بعد الانتهاء من ترميمها وصيانتها من قِبل شركة مختصّة متعاقدة مع المستشفى، مما نتج عنه استخدام غاز أكسيد النتروجين بدلاً من الأكسجين، وهو ما أدّى إلى تدهور حالة الطّفل ومن ثمّ وفاته» .

إثارة الشبهة

ولاحظ عاشور أن الأمر الذي يثير الشبهة حول إمكانية وجود تقصير من قِبل شركة الغازات المتعاقدة مع المستشفى، متمنياً أن تكشف التحقيقات أبعاد هذا الالتباس وتحدد مسؤوليّة جميع الأطراف بما في ذلك مسؤوليّة المستشفى ومسؤوليّة طبيب التخدير، حيث تحوم بعض الشبهات أيضاً حول مدى سرعة إدراكه طبيعة المشكلة منذ بدايتها وطريقة تفاعله معها.

وحول موقف وزارة الصحة من الحادثة، رأى عاشور أنه من باب العدل والإنصاف فإننا نقر أن تجاوب الوزارة كان سريعاً وحاسماً على غير ما عهدنا في قضايا سابقة مماثلة، حيث أرسلت الشّؤون الصّحية لجنة التّحقيق للمستشفى الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل يوم الحادثة.

بيد أن التّحليل المنطقي البعيد عن المزايدات الإعلامية يقودنا بالضرورة إلى حقائق لا يمكن تجاهلها في موضوع الإغلاق، نسوق منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: أن قرار الإغلاق شمل جميع أقسام المستشفى بالرغم من عدم وجود علاقة مباشرة بين هذه الأقسام وبين القسم المعني بالمشكلة، كما أدّى إلى حرمان آلاف المراجعين من الحصول على ما يحتاجونه من خدمات في أقسام العيادات الخارجية وأقسام التنويم الأخرى وأقسام الغسيل الكلوي والأمراض النفسيّة والعلاج الطبيعي والمختبر وغيرها.. ومعظم هؤلاء المرضى يتابعون لدى أطبائهم المعالجين وفق مواعيد محددة سلفاً.. ولا يمكن والحال كذلك اعتبار قرار الإغلاق هذا إجراءً احترازيّاً، حيث إنّه يمس أقساماً عديدة لا علاقة لها بالقسم المعني بالحادثة من قريب أو بعيد.

حجم الضرر

ورأى عاشور أنّ حجم الضّرر النّاتج عن قرار الإغلاق وما ترتّب عليه من إخراج المرضى المنوّمين بهذه الصورة، وحرمان شريحة كبيرة من المجتمع من الحصول على الرعاية الطبيّة التي هم بأمسّ الحاجة إليها، يفوق كثيراً أي فائدة مرجوّة من الإغلاق، خاصّة إذا علمنا أن المستشفى المذكور يضمّ أكثر من مليوني ملف لمرضى يتابعون حالاتهم في أقسامه المختلفة.. علاوة على أنّ البدائل المتاحة أمام هؤلاء المرضى كانت محدودة للغاية إن لم تكن معدومة، ونخص منهم مرضى القلب والأورام والمرضى النفسيّين وغيرهم، الذين حملت لنا الأخبار نبأ وفاة بعضهم أثناء بحثهم دون جدوى عن أسرّة للتنويم في أي مستشفى من مستشفيات جدّة.

وشدد عاشور على أن قرار الإغلاق لم يأخذ في الاعتبار أوضاع المرضى المنوّمين ومصيرهم.. كما لم يتم إعطاء المستشفى الوقت الكافي للتنسيق مع المستشفيات الأخرى لتوفير الأسرّة اللازمة لهم، وخاصة أسرة العناية المركّزة التي تعاني مدينة جدّة من نقص دائم فيها.

ولفت إلى أن قرار الإغلاق تسبب في إيقاف عمل أكثر من 2500 موظّف وموظّفة، وهو أمر ينطوي على ظلم بيّن لهذه الفئة التي لم يكن لها أي دور فيما حدث، الذين باتوا أمام مصير مجهول.. فضلاً عن أن النخبة المميّزة من الأطبّاء والفنيّين والإداريّين سيتّجهون للبحث عن مواقع جديدة للعمل قد تكون خارج مدينة جدّة، مما يتسبّب في فقدان عناصر لا يمكن تعويضها بسهولة.

أزمة خانقة

وأشار عاشور إلى أن مدينة جدّة تعاني من أزمة خانقة على صعيد توفير الخدمات الطبّية اللائقة للمواطنين والمقيمين، وأن هناك نقصاً شديداً في أسرّة التّنويم بالمستشفيات الحكوميّة، خاصّة أسرّة العناية المركّزة، ذلك أن وزارة الصحة لم

تضِف سريراً واحداً لمدينة جدّة على مدى أكثر من 25 عاماً، في الوقت الذي تضاعف عدد سكّان هذه المدينة عدّة أضعاف خلال هذه الفترة، ونتيجة لذلك فقد قام القطاع الخاصّ بالمشاركة في تغطية جزء لا يُستهان به من الاحتياجات الصحيّة للمواطنين والمقيمين.. وقامت الدّولة رعاها الله بدعم هذه التوجهات ومنح تسهيلات مالية بمئات الملايين من الريالات لجميع مشروعات إنشاء المستشفيات من قِبل القطاع الخاصّ، وليس من الحكمة أو المنطق أن تقوم وزارة الصحّة باتّخاذ مثل هذه القرارات التي تبدو كما لو كانت الوزارة تسعى إلى معاقبة المجتمع بأسره، وليس ملاّك المستشفى المعنيين وحدهم. وأبان عاشور أن وزارة الصحّة هي التي منحت ترخيص العمل لهذا المستشفى، وسمحت للعاملين فيه بمزاولة المهنة.. بل ومنحته قبل ثلاثة أشهر فقط شهادة استثنائية في مستوى جودة الخدمات بلغت 95%، وهي أعلى نسبة يحصل عليها أي مستشفى حكومي أو خاصّ في المملكة.

متسائلاً: كيف يستقيم ذلك مع قرار الإغلاق اللّهم إلاّ إذا كانت وزارة الصحة غير قادرة على تحمل مسؤوليّتها في الإشراف والرقابة والمتابعة؟!

التناول الإعلامي

ورأى عاشور أن التناول الإعلامي الواسع والمتشنّج أحياناً لهذه القضيّة قد أوجد درجة عالية من الضّغوط على وزارة الصحّة، دفعها لاتّخاذ أيّ إجراء حتى ولو كان متسرّعاً، لكي تحافظ على هيبتها وتعفي نفسها من المسؤولية.. وبالمقابل، فإن هذا الزّخم الإعلامي الهائل قد أسهم بدرجة كبيرة في فقدان ثقة المواطن في مؤسّساتنا الصّحية، وضاعف اتّساع الفجوة بين أفراد المجتمع من ناحية وبين العاملين في القطاعات الصّحية من ناحية أخرى، وأحدث بلبلة لدى الرّأي العام لا تخدم المصلحة العامّة.

وأكد عاشور على أن الأخطاء الطبّية هي حقيقة لا سبيل لإنكارها، وهي تحدث في أي منشأة طبيّة في أيّ مكان من العالم، ولم يتمكن أيّ مجتمع إنساني من القضاء عليها لأنّها تستمدّ جذورها من الطبيعة البشريّة لجميع الممارسين الصحيّين على امتداد العصور، مشيراً إلى أن الأطباء ومساعديهم هم بشر عاديّون، وهم كذلك عرضة لكل ما يعتري البشر من عوامل الضعف ومظاهر النقص، ومن ذلك ارتكاب الأخطاء.

وأبان عاشور أنّ قصارى ما يمكن أن تحققه جميع الضّوابط والمعايير والأنظمة والقوانين هو الحدّ من نسبة حدوث الأخطاء وليس منع حدوثها بالكامل..

دراسات حول الأخطاء

واستشهد عاشور بدراسة نشرت تتضمن استطلاع آراء المواطنين في مجموع الدول الأوروبية الـ 25 حول ما إذا كانت الأخطاء الطبيّة في بلادهم تمثل مشكلة كبيرة، حيث أجاب 96% من الإيطاليّين بنعم، وأجاب 48 – 50% من مواطني شمال أوروبا (فنلندا والدنمارك) بنعم، وكان المتوسط العام لآراء جميع الأوروبيّين هو 78% يرون أن مشكلة الأخطاء الطبيّة تمثل مشكلة حقيقيّة ومهمّة في بلادهم.. وفي الولايات المتّحدة يعتقد أن نحو 22% من السّكان يتعرّضون لشكل من أشكال الأخطاء الطبيّة.

وأبان عاشور أن وزارة الصحة في المملكة أحالت 1547 قضية خطأ طبي على الهيئات الصحية الشرعية تمت إدانة 160 حالة وفاة كخطأ طبي عام 1432هـ.

ودعا عاشور إلى بذل قصارى جهدنا في البحث عن الثّغرات التي تنفذ منها هذه الأخطاء لنقوم بإغلاقها، وذلك يتأتى عبر مسالك عديدة تؤدي في مجملها إلى تطوير إمكاناتنا البشريّة والماديّة والفنيّة والتنظيميّة.. ودعم وسائلنا وآليّاتنا الرقابية، وتسخيرها لرفع مستوى أداء العاملين في القطاعات الصحيّة بدلاً من تصيّد أخطائهم وتشويه إنجازاتهم.

قرار انفعالي

وخلص عاشور إلى قرار إغلاق المستشفى ونقل المرضى بالصورة التي تم بها كان قراراً انفعاليّاً جانَبه الصواب، حيث لم يأخذ بعين الاعتبار مصالح المرضى والمراجعين، ولم يراع الأوضاع الصحيّة المتأزّمة بصفة عامّة في مدينة جدّة، بل أدّى إلى تفاقمها.

وطالب وزير الصحة بإعادة النظر في دواعي وحيثيّات قرار الإغلاق، وتبنّي قرار شجاع يسمح بتمكين أقسام المستشفى من معاودة تقديم خدماتها للمرضى والمراجعين، ويستثني من ذلك الأقسام التي تثبت مسؤوليّتها عن الأخطاء التي حدثت في المستشفى، وذلك لإعطاء الفرصة للّجان المختصة لاستكمال التحقيقات وتحديد المسؤوليّات، داعياً لتشكيل لجنة محايدة تتولّى التحقيق في الموضوع من جميع جوانبه، ومراقبة سير العمل في المستشفى إلى حين صدور الأحكام النهائية في القضيّة.

وشدد عاشور على أهمية أن تقوم الوزارة بإعادة تقييم شاملة لطبيعة العلاقة القائمة حالياً بين الوزارة ومستشفيات القطاع الخاص، بما في ذلك أساليب مراقبة العمل وتقييم الأداء وإجراء التحقيقات وإيقاع العقوبات، على أن يتم ذلك وفق معايير ومقاييس علميّة ومنطقيّة تحقّق مزيداً من الفاعليّة في الإشراف والرّقابة والمتابعة.. ومزيداً من المهنيّة والمرونة في التعامل مع المستجدات والأحداث.

خسائر خيالية

ويؤكد رئيس مجلس إدارة مستشفى بخش الدكتور طه بخش، أن خسائر إغلاق المستشفيات خيالية ولا تُقدر بثمن على المالك والمجتمع، مشدداً على أهمية عدم الحكم على المستشفى بعدم أهليته لخطأ طبيب واحد، مشيراً إلى أن مدينة جدة تحتاج زيادة في المستشفيات الخاصة، ولابد من الأخذ بعين الاعتبار مصلحة المريض أولاً.

وقال «تنقصنا مستشفيات كثيرة جداً في المدينة، وكان لدي مستشفى شرق الخط السريع وغرق بسبب الأمطار قبل أربع سنوات، وتم إنقاذ من فيه جميعهم، ولم تقل لنا وزارة الصحة شكراً، والأموال التي صُرفت من قِبل التأمين لا تغطي 10% من أضرار المستشفى وخسائرها، ومازالت مقفلة حتى الآن».

مدير الشؤون الصحية بجدة يرد: المعايير التي تستند إليها الوزارة موضوعية

أوضح مدير الشؤون الصحية في صحة جدة الدكتور سامي باداود، أن المعايير التي تستند إليها قرارات وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة، بالإغلاق تصدر متى ما ترتبت على المخالفة خطورة بشأن مستخدمي الخدمة، وعلى أساسه يُصدر معالي الوزير القرار بالإغلاق، وإن حصلت خطورة على حياة المريض في المرة الأولى التي يرتكبها المستشفى نغلق المستشفى حتى يأتي بشهادة من جهة معتمدة تؤكد إصلاح الخلل الموجود فيه سابقاً، ولا يمكن أن تسمح له وزارة الصحة أن يكرر الخطأ مرة أخرى إلى أن تثبت سلامة المنشأة.

تحويل الخادمة الإثيوبية إلى محكمة ينبع

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 صفر 1434 هـ - 1 يناير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130101/Con20130101560614.htm

أحمد الأنصار (ينبع)

حولت هيئة التحقيق والادعاء العام في ينبع قضية الخادمة الإثيوبية التي حاولت قتل فتاة والاعتداء على والدتها مؤخرا إلى المحكمة الشرعية تمهيدا للحكم عليها.

وكشفت مصادر «عكاظ» أن الخادمة أقرت خلال التحقيقات معها في هيئة التحقيق والادعاء العام بمحاولتها قتل الفتاة وهي نائمة في سريرها فقط وبعد تدخل الأم لإنقاذ ابنتها اعتدت عليها هي الأخرى، ومن المرجح - وفقا للمصادر - أن تجرى أولى جلسات المحاكمة خلال هذا الأسبوع.

يذكر أن الخادمة المتهمة (28 عاما) كانت تعمل لدى إحدى الأسر بينبع منذ عدة أشهر وسبق أن ارتكبت جريمة طعن فتاة ووالدتها، إذ استيقظت الأم على صراخ ابنتها فحاولت إنقاذها، إلا أنها تعرضت لثلاث طعنات إحداهن تحت الأذن والخد الأيسر، وأثناء تلك المشاجرة تمكنت الفتاة المصابة من الاستغاثة وهي غارقة بدمائها مما استدعى تدخل أحد الجيران لإيقاف اعتداء الخادمة، وفي حينه جرى نقل الفتاة وأمها إلى المستشفى وإجراء عدة عمليات لهن نتيجة تعرضهن للاعتداء، وهناك مطالبات من أفراد الأسرة بتوقيع أقصى عقوبة على ما ارتكبته الخادمة من جرم في محاولة قتلها المرأة وابنتها.

يشار إلى أن «عكاظ» سبق أن نشرت قضية اعتداء الخادمة على الأم وابنها وإلقاء القبض عليها في حينه من قبل الجهات المختصة.

محول كهرباء يهدد حياة 100 طالبة بوادي مناخل بالداير

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 صفر 1434 هـ - 1 يناير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130101/Con20130101560602.htm

مـحمد المالكي (الداير)

يهدد محول كهرباء مجاور لمدرسة العزة في وادي مناخل الابتدائية والمتوسطة للبنات بمحافظة الداير، حياة 100 طالبة بسبب الأحمال الزائدة وبما ينذر بانفجاره في أي لحظة. وناشد مالك المدرسة سالم جابر العزي المسؤولين في وحدة كهرباء الداير، بضرورة توفير عدادات مع محول ومولد كهرباء منفصل للمدرسة، خاصة وأنه استوفى كافة متطلبات المعاملة من بناء غرفة للمحول والمولدات وتسديد الرسوم وذلك قبل أكثر من سبعة أشهر على حد قوله. وأضاف المالكي: «تتكون المدرسة من دورين وتحتوي على 20 مكيفا يتم تشغيلها في آن واحد، إضافة إلى معامل ومختبرات تعمل بالكهرباء، مما يزيد الأحمال الكهربائي على العداد القديم». وطالب المالكي بضرورة التسريع في تركيب العدادات الإضافية لخشيته، من زيادة الحمل على العداد وحدوث حريق. وزاد: «الدفاع المدني بالداير حذر من زيادة الأحمال على الكهرباء، ورفض تسليمي شهادة أمن وسلامة حتى أستوفي جميع المتطلبات».

إلى ذلك، اتهم مدير وحدة كهرباء الداير جابر بن علي الفيفي المقاول بالمماطلة في دعم المدرسة بالطاقة الكهربائية المطلوبة بالرغم من سداد المالك للرسوم واستيفائه لجميع المتطلبات.

وقال: «يتعذر المقاول بأعذار واهية، بالرغم من التوجيهات المتكررة، لذلك رفضت وحدة كهرباء الداير تسليم المقاول أي مستخلص حتى ينفذ ما يلزمه تجاه المدرسة بناء على توجيهات مدير كهرباء منطقة جازان المهندس محمد عجيبي».

المحامي يتأخر في إعداد الدفوعات ويطالب بجلسة أخرى لتقديمها

متهمون في خلية الـ86 ينكرون اعترافاتهم .. والادعاء يطالب بالعودة للأدلة والقرائن

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 صفر 1434 هـ - 1 يناير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130101/Con20130101560612.htm

منصور الشهري (الرياض)

تسلمت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض دفوعات ثلاثة متهمين من خلية الـ 86، فيما تعذر تقديم دفوعات ثلاثة آخرين بسبب عدم إعدادها من قبل المحامي، وهو ما تطلب تحديد جلسة أخرى لتقديمها.

وكانت المحكمة قد عقدت أمس الاثنين جلسة لاستلام إجابات المتهمين الستة 80، 81، 82، 83، 84، 85 حيث قدم محامي المتهمين دفوع المتهمين 80، 81، 82 بشكل مكتوب، وجاء فيها إنكارهم لجميع التهم المنسوبة إليهم من المدعي العام، وتم تسليم نسخة من تلك الدفوعات للمدعي العام والذي قال «الجواب غير صحيح والصحيح هو ما جاء في لائحة الدعوى لما تحمله من دلائل وقرائن وأطالب بالرجوع إليها».

وطالب المحامي بإمهاله حتى الجلسة المقبلة لتقديم إجابات المتهمين 83، 84، 85 لعدم الانتهاء من إعدادها، ووافق ناظر القاضي على طلبه.
ومن أبرز التهم التي وجهت للمتهمين في الخلية خلال الجلسات السابقة اعتناق المنهج التكفيري المخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، الانضمام إلى خلية إرهابية داخل البلاد تابعة لتنظيم القاعدة الإرهابي بزعامة المتهم الأول، تكوين الخلايا الإرهابية، التخطيط والتجنيد للقيام بأعمال إرهابية في المملكة وإثارة الفوضى والتخريب والإضرار بالمصالح العامة وإثارة الفتنة والإخلال بالطمأنينة العامة، التآمر في اقتحام مجمع الشركة العربية للاستثمارات البترولية «أي بي كورب» وشركة بتروليوم سنتر ومجمع الواحة السكني، بمحافظة الخبر بتاريخ 1425/4/11هـ بقوة السلاح، تفجير مبنى الإدارة العامة للمرور بالأمن العام والشروع في تفجير مقر قوات الطوارئ الخاصة، قتل المستأمنين عمدا وعدوانا، والسطو المسلح على سيارات وسلبها تحت تهديد السلاح، مقاومة ومواجهة رجال الأمن وإطلاق النار عليهم من الأسلحة الرشاشة واستخدام القنابل والأكواع المتفجرة ضدهم، الاقتحام المسلح لأحد المنازل لمحاولة تخليص أحد أفراد التنظيم الإرهابي من قبضة رجال الأمن، محاولة اغتيال أحد كبار رجال الدولة، تجهيز خمس سيارات بسبعة أطنان من المتفجرات لمحاولة استهداف مواكب رسمية، تكوين «خلية الردع والحماية» المتفرعة عن التنظيم لرصد وقتل شخصيات من الأسرة المالكة وبعض المسؤولين ورجال الأمن، إقامة معسكر تدريبي إرهابي، التدرب على التفجير وأسس تشريك المتفجرات والعبوات الناسفة وتجهيز الدوائر الإلكترونية، جلب وحيازة الأسلحة والذخائر والصواريخ والقنابل الأنبوبية المشركة والقنابل اليدوية شديدة الانفجار والقنابل المضادة للأفراد بقصد الإفساد والاعتداء والإخلال بالأمن، استغلال الأعمال الخيرية لجمع التبرعات لتمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية ولدعم منظمات إرهابية خارج البلاد، ودعم التنظيم الإرهابي إعلاميا.

"شميسي" الرياض.. "الزمان" يتجاوز "المكان"

سكانه لـ"الضمان الاجتماعي": التفتوا لنا

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 19 صفر 1434 هـ - 1 يناير 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=126923&CategoryID=5#.UOIchnPW4nQ.twitter

الرياض: معيض الحارثي
لا يمكن لأي زائر لحي الشميسي القديم وسط الرياض إلا أن يتوصل لنتيجة أن هذا المكان يعيش خارج دائرة "الزمان".. بيوت متواضعة بعضها آيل للسقوط، وعلى الرغم من ذلك إلا أنها تكتظ بالأنفس. قصص إنسانية تقبع خلف أبواب منازل ساكنيها، رواها 3 من سكان الحي (جميعهم سعوديون) لـ"الوطن" خلال جولتها في أزقته الضيقة.
هذا الحي الواقع في قلب العاصمة، يعاني سكانه من أوضاع معيشية صعبة، ويعيش الكثير منهم في منازل طينية، وشوارع وممرات مظلمة، تكتظ بالعمالة السائبة التي تملأ المكان جنبا إلى جنب مع السكان المعوزين الذين أجبرتهم الظروف المعيشية على السكن بحثا عن إيجارات بسعر أقل.
ولعل أهم ما طالب به من تحدثوا للصحيفة، ضرورة أن تلتفت وزارة الشؤون الاجتماعية، ممثلة بوكالة الضمان الاجتماعي، للحي وساكنيه، بما يضمن دراسة أوضاعهم، وإخراجهم من الظروف المعيشية الصعبة التي يرزحون تحت وطأتها.
تفاصيل ص12
لا يكاد يخلو حي "الشميسي" القديم وسط الرياض، من قصة إنسانية خلف أبواب وأسوار منازل بعضها متواضع وآخر متهالك، وكثير منها مغطاة بصفائح "الهنقر" لا تكاد تقي من برد قارس، ولا تحجب زخات المطر العابرة.

فهذا الحي الواقع في قلب العاصمة، يعاني سكانه من أوضاع معيشية صعبة، ويعيش كثير منهم في منازل طينية، وشوارعه وممراته مظلمة، وتكتظ بالعمالة السائبة التي تملأ المكان جنبا إلى جنب مع السكان المعوزين الذين أجبرتهم الظروف المعيشية على السكن بحثا عن إيجارات بسعر أقل.

"الوطن" خلال جولتها داخل الحي رصدت كثيرا من السكان منهم مسنون ومسنات يفترشون أرصفة الشوارع طوال النهار في انتظار ما تجود به نفوس أهل الخير بالتصدّق عليهم، فيما يعرض آخرون بضائع متواضعة للغاية ليكسبوا منها ما يسد بعض حاجياتهم المتواضعة هي الأخرى، كما منازل بعضها آيل للسقوط وأخرى طينيّة ضيقة وأبوابها ونوافذها صدئة وتحيط بها عشوائية التوصيلات الكهربائية والهاتفية من كل اتجاه.

أما السكان فيعيشون طوال ساعات اليوم في حالة ترقب دائم للسيارات التي تدخل للحي لعلهم يجدون فيها صدقات وهبات قدمها أهل الخير.

عقيل فقيهي أحد سكان الحي التقته "الوطن" أمام قطع من الخبز الجاف الذي قال عنه إنه كل ما يملك حيث يقوم بجمعه من المخابز والمطاعم في أكياس يبيع الواحد منها بخمسة ريالات على أصحاب المواشي والطيور ويكسب مبلغا زهيدا لا يتجاوز 30 ريالا يوميا لا تلبي ما تحتاجه أسرته من مستلزمات خاصة وأنه يعول 8 أنفس في منزل متهالك بإيجار شهري يبلغ 700 ريال، مطالبا الجهات المعنيّة بزيارة الحي والوقوف على أوضاع ساكنيه الذين يعانون كثيرا من العوز، وإيجاد حلول بتوظيفهم وتوظيف أبنائهم العاطلين كي تتحسن أحوالهم، كما طالب الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية بالتركيز على مثل هذا الحي الفقير ودراسة أوضاع الأسر الذين يتعفف كثير منهم عن طلب المساعدة، فيما يجهل آخرون الطرق التي يمكنهم من خلالها الحصول على مساعدات نقدية وعينيّة.

ويشير المواطن علي مجرشي إلى أن أوضاع الحي غير سارة ويعاني سكانه من أوضاع معيشية متردية ويعيشون على هبات أهل الخير الذين يقدمون لهم بعض المعونات من أغذية وملبوسات تساهم في تحسّن محدود في أحوالهم، كما يسكن كثير منهم في منازل متهالكة لا تقي من البرد القارس، ولا تستطيع أسقفها تحمل الأمطار فتتسرب فوق رؤوس أسرهم لتزيد من معاناتهم، مشيرا إلى أهمية النظر في وضع الأسر البسطاء وانتشال سكان الحي من أوضاعهم المتردّية، متمنيا أن تتبنى إطعامهم إحدى الجهات المعنيّة لتساهم في تحسين الوضع المعيشي للسكان المحتاجين.

ويضيف المواطن سعود العلي أن الحي يعاني كثيرا على الأصعدة كافة مبرزا المعاناة القائمة من العمالة السائبة التي قال إنها تملأ المكان حتى إنهم ضايقوا الأسر بوجودهم طوال الوقت، كما تسببوا برفعهم لأسعار الإيجارات حيث يستغل أصحاب العقارات إقبال العمالة على السكن في الحي ورفعوا أسعار إيجارات المنازل بأسعار مرتفعة رغم أنها منازل متهالكة لا تستحق ما يدفع فيها من مبالغ.

إلزام الوزارات بالرد على "الشورى"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 19 صفر 1434 هـ - 1 يناير 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=126966&CategoryID=5#.UOIb39-9rkA.twitter

الرياض: أحمد عامر

تلقت جميع الجهات الحكومية توجيها رسميا، يقضي بالرد على قرارات مجلس الشورى بعد مناقشة تقارير الوزارات، خلال مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ إحالة قرار المجلس إلى كل جهة، حسبما علمت "الوطن" من مصادر.

وكشفت المصادر عن وجود توجيهات سابقة تنص على أن ترفع الوزارات والمؤسسات العامة بما فيها الجامعات والأجهزة الحكومية الأخرى تقارير سنوية تعدها إلى الديوان الملكي، على أن يقوم الديوان بدوره بإحالتها مباشرة لمجلس الشورى لدراستها، ومن ثم ترفع للجهات مرئياتها حيال ما ورد في قرارات المجلس.

علمت "الوطن" من مصادر مطلعة بوجود توجيه رسمي صدر أخيرا لجميع الجهات الحكومية يقضي بالرد على قرارات مجلس الشورى بعد مناقشة تقارير الوزارات خلال مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ إحالة قرار المجلس لكل جهة.
وكشفت المصادر عن وجود توجيهات سابقة تنص على أن ترفع الوزارات والمؤسسات العامة بما فيها الجامعات والأجهزة الحكومية الأخرى التقارير السنوية التي تعدها إنفاذا للمادة 29 من نظام مجلس الوزراء إلى الديوان الملكي، على أن يقوم الديوان بدوره بإحالتها مباشرة لمجلس الشورى لدراستها، ومن ثم ترفع للجهات مرئياتها حيال ما ورد في قرارات المجلس، إلا أن الديوان الملكي منح مدة شهرين فقط "60 يوما" لرفع المرئيات الخاصة بها عن قرارات المجلس تمهيدا لإصدار القرارات والتوجيهات النهائية عليها.
ويعمل مجلس الشورى من خلال لجانه على مناقشة تقارير أداء الوزارات بشكل سنوي وتتناول لجانه محاور تقارير الوزارات والأنشطة والوظائف التي تقوم بها كل وزارة والإنجازات التي تحققت خلال فترة محددة، وتصل مناقشة تقارير الوزارات إلى تبيان المعوقات والصعوبات التي تواجه الوزارات، والسلبيات التي وقعت فيها أمام قيامها بالمهام المناطة بها.

"ألف ممارس صحي "تحايلوا" على "بدل العدوى20

اعتماد تنظيم جديد لإنهاء التلاعب

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 19 صفر 1434 هـ - 1 يناير 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=126964&CategoryID=5#.UOIbxe2SALo.twitter

جدة: نجلاء الحربي
رصدت وزارة الصحة صرف بدل العدوى لنحو 20 ألف ممارس صحي بعدد كبير من المستشفيات والمراكز الصحية بمختلف المناطق، دون أن يكونوا مستحقين لهذا البدل، بسبب تلاعب حدث في مديريات الشؤون الصحية بتلك المناطق.
وكشفت مصادر مطلعة لـ"الوطن"، أن الوزارة بدأت التحقيق في مخالفات صرف البدل لنحو 20 ألف ممارس صحي، دون استحقاقهم له، متضمنا بحث أسباب اعتماد هذه البدلات في مديريات الشؤون الصحية، لعدم قيامها بدورها الفعلي في إقرار الاستحقاق لمن يستحقه، مبررة ذلك بأن بدلات الاستحقاق يتم تعبئتها من قبل الممارسين، ويتم رفعها لوزارة الصحة عن طريق شؤون الموظفين بالمديريات، وأن التحايل الذي تم بالمديريات جاء بعد صدور قرار زيادة بدل العدوى من 240 إلى 750 ريالا.
من جهته، أكد مدير عام مكافحة العدوى بوزارة الصحة عبدالله مفرح عسيري لـ"الوطن"، أن هناك تنظيمات جديدة مقترحة، رفعتها وزارة الصحة لمجلس الخدمة المدنية للقضاء على التلاعب. وأن ما يقارب 20 ألف ممارس صحي في جميع مناطق المملكة، يعملون بالمنشآت الصحية، يصرف لهم بدل العدوى دون أن يكون لهم استحقاق في ذلك.
رصدت وزارة الصحة صرف بدل العدوى لنحو 20 ألف ممارس صحي بعدد كبير من المستشفيات والمراكز الصحية بمختلف المناطق دون أن يكونوا مستحقين لهذا البدل بسبب تلاعب حدث في مديريات الشؤون الصحية بهذه المناطق.
وكشفت مصادر مطلعة لـ"الوطن"، عن أن الوزارة بدأت التحقيق في مخالفات صرف البدل لنحو 20 ألف ممارس صحي، دون استحقاقهم له، متضمنا بحث أسباب اعتماد هذه البدلات في مديريات الشؤون الصحية، لعدم قيامها بدورها الفعلي في إقرار الاستحقاق لمن يستحقه فعليا، مبررة ذلك بأن بدلات الاستحقاق تتم تعبئتها من قبل الممارسين في كل جهة صحية ويتم رفعها لوزارة الصحة عن طريق شؤون الموظفين بالمديريات، وأن التحايل الذي ارتكب في المديريات جاء بعد صدور قرار زيادة بدل العدوى من 240 إلى 750 ريالا.
من جهته، أكد مدير عام مكافحة العدوى بوزارة الصحة عبد الله مفرح عسيري لـ "الوطن"، أن هناك تنظيمات جديدة مقترحة رفعتها وزارة الصحة لمجلس الخدمة المدنية للقضاء على التلاعب في صرف بدل العدوى للممارسين الصحيين،

موضحا أنه تم وضع حلول لضبط عملية الصرف لمن هم أكثر تعرضا للعدوى، ويمكن هذا التنظيم للمستحقين لـ"بدل العدوى" من الحصول عليه حسب "الملاك الوظيفي" الذي يعنى به الممارس الصحي من قبل الوزارة في بداية التعيين وصولا إلى التأكد من ممارسة العمل الفعلي كالممرضين والممرضات داخل المنشآت الصحية.
وأضاف أن هناك العديد من الممارسين الصحيين الذين يكونون على مسمى "ملاك وظيفي" في فترة التعيين ويكون حسب المسمى يستحق صرف بدل العدوى لكن في الواقع نجد أن هؤلاء الممارسين الصحيين يصرف لهم بدل العدوى ولايقومون بأعمال التمريض داخل المنشآت الصحية والمراكز الصحية بل يعملون في الإدارات، في المقابل وجود ممارسين صحيين يمارسون العمل الفعلي للتمريض ويتعرضون لمخاطر العدوى أثناء احتكاكهم بالمرضى ولا يصرف لهم بدل العدوى، وبعضهم الأخر على نفس المسمى الوظيفي ويمارس العمل الفعلي ويصرف له البدل. وأكد أن مايقارب 20 ألف ممارس صحي في جميع مناطق المملكة يعملون بالمنشآت الصحية يصرف لهم بدل العدوى دون أن يكون لهم استحقاق في ذلك، مبررا ذلك بأن عملهم لايكون ضمن عمل التمريض بل تصرف بعد اعتماد المديريات على مسمى "الملاك الوظيفي" دون التأكد من ممارستهم الفعلية لهذه المسميات.
وكشف أن ذلك دفع وزارة الصحة لرفع التنظيم الجديد منذ 9 شهور لمجلس الخدمة المدنية من أجل الموافقة علية، وأن التنظيم سيساهم في القضاء على التلاعب في عملية الصرف وتحديد المستحقين لبدلات العدوى ممن يمارسون العمل الفعلي داخل كافة المنشآت الصحية بجميع المناطق. وأشار أن التنظيم يهدف لوضع ضوابط تنظيمية تسهل على وزارة الصحة معرفة المستحقين لهذا البدل، واشتمل التنظيم المقترح من الوزارة وضع المستحقين من الممارسين الصحيين لصرف بدل العدوى لهم حسب شرط المسميات الوظيفية " الملاك" وأكثرها عرضة للعدوى حيث شملت التمريض في العناية المركزة ، تمريض الطوارىء، تمريض الغسيل الكلوى ، والعمليات ، والممارسين الصحيين في أقسام عزل المستشفيات، والعاملين في حملات التحصين والتطعيم
وكشف أنها تمت إضافه مسميات أخرى في قرار التنظيم حيث يشمل العاملين في مجال المختبرات والتعقيم المركزي ممن يتعاملون مع الأدوات الجراحية ، ومساعد صحي ، وفئة التمريض الذين يمارسون التحصينات والتطعيمات الأساسية فقط وكذلك فئة المختبرات ومراقبي الوبائيات والأشعة والمراقب الصحي ممن يمارسون مهام الوظيفة فعلا بصفة دائمة وممن هم على ملاك الوظيفة.

الحياة

الشورى" لـ التدريب الفني": برامجكم لا تسمن ولا تغني من جوع"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 صفر 1434 هـ - 1 يناير 2013م
http://alhayat.com/Details/468145

الرياض - خالد العمري
وافق مجلس الشورى على فتح أقسام نسائية لفروع بنك التسليف والادخار، فيما وجّه أعضاؤه، في آخر جلسة للعام 2012، انتقادات شديدة اللهجة إلى المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، مشيرين إلى أنها زادت معاناة البطالة، ولم تخرج كوادر مؤهلة، ما اضطر الدولة إلى إعادة تدريبهم. وطالبوا بتنفيذ قرارات سابقة للمجلس تنادي بدرس برامج ومخرجات المؤسسة من جهة مستقلة، للتي توجد بها إشكالية حقيقية. (للمزيد)
وقال أحد الأعضاء إن برامج التدريب الفني لا تسمن ولا تغني من جوع. واستغرب العضو أحمد الزيلعي وجود منشآت للمؤسسة ذات معالم حضارية راقية، فيما كوادرها وخريجوها عاطلون، مطالباً المؤسسة بتقديم مزيد من التدريب والدعم المالي، بدلاً من تحويل طلابها إلى ممارسة أعمال تدرّ عليهم دخلاً مادياً بخساً.
وواصل أعضاء المجلس انتقادهم للتدريب المهني في الجلسة الـ78 التي عقدت أمس برئاسة الشيخ عبدالله آل الشيخ، وقال العضو جبريل عريشي إن المؤسسة تخرج آلافاً ولا يوجد أي أثر لخريجيها في المناطق الصناعية، وأشار العضو مفلح الرشيدي إلى أن «الدولة تصرف مرتين على تدريب خريجي المؤسسة، الأولى أثناء تدريبهم، والثانية في برنامج

«تجسير» ولا تتوافر على أرض الواقع كوادر مدربة ومؤهلة من خريجي 47 معهداً تابعاً للمؤسسة، بل أرقام تزيد من معاناة البطالة».

وزير الصحة: برنامج الأخطاء الطبية" ملزم... والتأمين الطبي لا يزال يدرس

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 صفر 1434 هـ - 1 يناير 2013م
http://alhayat.com/Details/467999

الرياض - سحر البندر

أبرم وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، عقد مشروع إنشاء المقر الجديد للمستشفى التخصصي في محافظة جدة، بعد أن تمت ترسية العقد من خلال منافسة عامة على إحدى الشركات الوطنية، بكلفة إجمالية تتجاوز بليوناً و 770 مليون ريال.

وأوضح الربيعة خلال توقيع العقد أمس في مستشفى الملك فيصل التخصصي في مدينة الرياض، أن التعاون بين المستشفيات الحكومية قائم، وأن هناك نظاماً صحياً متكاملاً في المملكة مطبقاً في كل المستشفيات، وأن التأمين الطبي لا يزال يدرس، وأشار إلى أن موازنة هذا العام ارتفعت عن العام الماضي 16 في المئة، وأن القطاع الصحي سيرتقي لتطلعات المواطنين، وفي ما يتعلق ببرنامج الأخطاء الطبية الذي سبق الإعلان عنه، أضاف أنه برنامج سيكون ملزماً للجميع، وسيرصد كل الأخطاء في جميع المستشفيات، وأن مستشفى شرق الرياض دخل في مراحل متقدمة، والتشغيل سيكون خلال الأشهر القليلة المقبلة، وتسعي الوزارة إلى توفير شمولية وعدالة الرعاية وحسن التوزيع لسهولة الوصول للخدمة، ورعاية صحية ذات جودة ومستوى عالٍ، والاهتمام بالمستفيد من الخدمة.

من جهته، ذكر المشرف العام التنفيذي للمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث الدكتور قاسم القصبي أن تنفيذ إنشاء المقر الجديد لتخصصي جدة يحوي المستشفى من مرافق صحية ولوجستية متكاملة، ويأتي وفق أحدث التطورات الهندسية، وبما يتلاءم وتطلعات المؤسسة في تحقيق أهدافها بتوفير أرفع مستويات الرعاية الصحية التخصصية، والقيام بالأبحاث العلمية والتطبيقية المتعلقة بالمجالين الطبي والصحي، بهدف تطوير وسائل العلاج والإسهام بفاعلية في تطور الرعاية الطبية في المملكة، إلى جانب اعتماد برامج متكاملة لتدريب الأطباء السعوديين. ولفت إلى أن المشروع يشتمل على إنشاء مستشفى بسعة إجمالية تبلغ 650 سريراً كمرحلة أولى، تتوزع على 150 سريراً للعناية المركزة، و 30 غرفة جراحة كبيرة، و 16 غرفة جراحة صغيرة، و 90 سريراً لجراحة اليوم الواحد، و 50 محطة غسيل كلوي، منها 32 للمرضى المنومين.

فيما أشار المدير العام التنفيذي لمستشفى الملك فيصل التخصصي في محافظة جدة الدكتور طارق لنجاوي إلى أن المشروع سيتضمن مراكز لعلاج الأورام والمخ والأعصاب وأمراض القلب، وكذلك مستشفى للأطفال، وإنشاء مركز طبي لأقسام الجراحة والباطنية، ومبنى متكامل للعيادات الخارجية، إضافة إلى مركز متطور للأبحاث وآخر للمؤتمرات، إلى جانب إنشاء مبنى إداري رئيس ومواقف للسيارات ومبانٍ خدمية ولوجستية أخرى، مشيراً إلى أن مدة تنفيذ المشروع ستستغرق نحو ثلاث سنوات من تاريخ تسلّم الموقع.

جُرِّد من ملابسه في سجن الرصافة السادسة لأسباب طائفية

معتقل سعودي بالعراق يتعرَّض للتعذيب والصعق3 أيام متواصلة

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 19 صفر 1434 هـ - 1 يناير 2013م
http://sabq.org/QBtfde

سبق- الدمام:
علمت "سبق" من مصادرها الخاصة أن معتقلاً سعودياً في سجن الرصافة السادسة "السايت فور" بالعراق جُرِّد من ملابسه تماماً، وتعرَّض للصعق الكهربائي والتعذيب لأسباب طائفية على يد حراس السجن طيلة الأيام الثلاثة الماضية؛ وأن حالته الصحية سيئة.
وقالت المصادر إن أقارب المعتقل - تحتفظ "سبق" باسمه - يطالبون بتدخُّل منظمات حقوق الإنسان لإنقاذه.

ترقد بـ"العناية المركزة" منذ أسبوع ووالدها يناشد سرعة نقلها للرياض

طفلة بشرورة تعاني تضخماً بالقلب وتحتاج إلى سرير في مستشفى تخصُّصي

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 19 صفر 1434 هـ - 1 يناير 2013م
http://sabq.org/sCtfde

حسين المصعبي- سبق- نجران:
ناشد المواطن سعد صالح الصيعري، نقل ابنته ذات الأشهر التسعة لأحد المستشفيات المتخصّصة بالرياض، مبيناً أن ابنته تعاني ثقباً وتضخماً في القلب ونقصاً في الأوكسجين بالدم وضيقاً في التنفس وإفراز الأنزيمات، وترقد حالياً في قِسم العناية المركزة بالمستشفى العسكري بشرورة.
وقال الصيعري إن ابنته ترقد منذ نحو أسبوع في قسم العناية المركزة، وتم رفع تقريرٍ طبي من قِبل القوات المسلحة بشرورة، يُوصي بنقل المريضة إلى الرياض؛ لعدم توافر إمكانات في المستشفى.

وأضاف أنه تمّ عرض الحالة على مركز الأمير سلطان للقلب بالرياض، لكنه قوبل بالرفض، كما تمّ عرضها على قسم الأطفال "العناية المركزة" بمستشفى القوات المسلحة بالرياض، وتمت إفادتنا بعدم توافر سرير.
وأردف الصيعري: "رفعنا تقريراً طبياً لمدينة الملك فهد الطبية بالرياض، وأرسلوا رسالة بالاعتذار عن عدم قبول المريضة".
وطالب المواطن المسؤولين بنقل ابنته لأحد المستشفيات المتخصّصة بشكلٍ عاجلٍ خوفاً من تدهور حالتها.

إيقاف عمليات التوليد بالمستشفى وتغريمه100 ألف

الصحة تغرم طبيبة 300 ألف ريال لتسببها في وفاة جنين أثناء الولادة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 صفر 1434 هـ - 2 يناير 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/01/02/article798117.html

الرياض - نايف الزاحم

أصدرت وزارة الصحة ممثلة في المديرية العامة للشؤون الصحية قراراً بإلغاء ترخيص طبيبة من جنسية عربية بأحد المستشفيات الشهيرة بمدينة الرياض وإلزامها بدفع دية طفل كاملة وقدرها 300 ألف ريال كفارة قتل خطأ أثناء توليد مواطنة .

وتضمن القرار الذي صدر على ضوء تحقيق أجرته الهيئة الصحية الشرعية بالرياض في شكوى تقدم بها أحد المواطنين ضد عدد من الأطباء تسببوا في موت طفله أثناء توليد زوجته تغريم المستشفى مبلغاً وقدره 100 ألف ريال لمخالفته لأنظمة مزاولة المهن الصحية، بالإضافة إلى إيقاف عمليات التوليد بالمستشفى لحين توفير الكوادر الطبية والتجهيزات اللازمة لذلك.

واهاب مدير ادارة شؤون القطاع الصحي الخاص بالشؤون الصحية بمنطقة الرياض الصيدلي احمد العيسى بجميع المستشفيات الخاصة الالتزام بالأنظمة حرصاً على صحة المرضى والمراجعين لها، مؤكداً استمرار الجولات التفتيشية لرصد أي مخالفات بها وتطبيق الإجراءات النظامية بكل حسم مع من يثبت مخالفته، داعياً المواطنين إلى الإبلاغ عن أي تقصير أو تدن في مستوى الخدمات بمنشآت القطاع الصحي الخاص للعمل على سرعة إزالتها.

تعليم الرياض" للمدارس الأهلية: إما الإغلاق أو دعم رواتب المعلمين والمعلمات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 صفر 1434 هـ - 2 يناير 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/01/02/article798120.html

الرياض - منصور الحسين

دعت الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة الرياض المدارس الأهلية لتطبيق القرار الملكي بدعم رواتب المعلمين والمعلمات في المدارس الأهلية من خلال تسجيل المعلمين والمعلمات في نظام التأمينات الاجتماعية حفاظا على حقوقهم التأمينية.

وأوضح المدير العام للتربية والتعليم بمنطقة الرياض الدكتور إبراهيم بن عبدالله المسند أن على المدارس معالجة حالات المعلمين والمعلمات الذين لم تسجل بياناتهم في برنامج دعم الرواتب بأثر رجعي ويتم دفع رواتبهم وفق البرنامج من تاريخ مباشرتهم في المدرسة.

وأكد المسند أن المدارس التي لا تلتزم بتطبيق القرار الخاص بتوقيع اتفاقية برنامج دعم رواتب المعلمين والمعلمات السعوديين مع صندوق تنمية الموارد البشرية ستتعرض للانذار وإمهالها شهرا لمعالجة المخالفة، ثم يتم إيقاف تسجيل الطلاب فيها أو نقلهم إليها خلال العام الدراسي الحالي، بعد ذلك يتم تغريم المدرسة 5 آلاف ريال عن كل معلم ومعلمة، وفي بداية الفصل الدراسي الثاني سيتم مخاطبة وزارة العمل لإيقاف ملف المدرسة، وإذا لم تستجب سيتم إيقاف نشاط المدرسة مع نهاية العام الدراسي.

واضاف: في حال توقيع المدرسة على الاتفاقية ولم تلتزم بتسجيل بعض المعلمين والمعلمات في برنامج دعم الرواتب ستطبق عليها العقوبات السابقة باستثناء إيقاف نشاطها مع نهاية العام الدراسي.

تبحث منذ 11 عاماً عن أرض اشترتها منذ ثلاثة عقود هيا: أنهكتني المحاكم

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 20 صفر 1434 هـ - 2 يناير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/01/02/657241

الأحساء – إبراهيم المبرزي

ادخرت هيا عبدالله القحطاني مبلغا من المال اقتطعته من راتبها كل شهر، لشراء أرض تجمعها مع أسرتها، وتمكنت من توفير مبلغ تسعين ألف ريال، واشترت بها الأرض (الحلم) في حي الصيهد بالهفوف، وكم كانت فرحة هيا، حينما تسلمت الصك من المحكمة الكبرى في محافظة الأحساء عام 1403هـ، (أي قبل ثلاثين عاما)، وحينما قررت هيا بيع الأرض لشراء منزل يجمعها مع أبنائها، كانت الفاجعة بأن أرضها أنشئت عليها عمارة مكونة من أربع شقق، وذلك منذ عدة

سنوات ويتم تأجيرها، تقول هيا «بحثت في مخططات المكاتب العقارية لعلي أجد مخرجا أو خطأ في رقم القطعة ولم أجد ذلك، بل وجدت أن رقم قطعة الأرض هي نفسها التي في الصك الذي امتلكه، فلم أصدق ذلك ولكنني استسلمت للأمر»، وأضافت «هذه العمارة يتم تأجيرها منذ ذلك الوقت وحتى الآن، وتم بناؤها بعد شرائي للأرض بسنة واحدة فقط والغريب في الأمر أن البناء تم بقرض من صندوق التنمية العقارية فرع الأحساء في ذلك الوقت».

اكتشاف المشكلة

وأكدت القحطاني عدم اكتشافها للمشكلة منذ ذلك الوقت بسبب وجود أرض فضاء بجانب أرضها كانت تظن أنها أرضها، وتساءلت «كيف تم البناء بهذا الصك؟ وكيف تم منح رخصة بناء من البلدية والمكتب الهندسي الذي قام بتخطيط ذلك الموقع وتركيز الأرض.

رفع شكوى

وقالت هيا «قررت رفع شكوى على الفور للمحكمة الكبرى في الأحساء، وذلك قبل 11 سنة، وفي كل مرة يتم توجيه إحضار للمدعى عليها ولكنها لا تحضر، وإذا حضر أحد نيابة عنها قال ليس لي علم بذلك، وهناك من يقول إنها تقيم خارج الأحساء وإذا كان لديك شكوى عليك تقديم شكوى في مقر إقامة المدعى عليها، فهل يعقل ذلك أنا متضررة ومعتدى على أرضي وأذهب لمكان المدعى عليها لماذا؟ وفي كل جلسة في المحكمة يعتذرون بأن الأرض لامرأة وهم أبناء أختها، وهي لم تحضر طوال تلك الفترة، ولا أعرف حتى الآن سبب عدم حضورها.

مناشدة الوزير

وناشدت القحطاني معالي وزير العدل أن ينصفها ويعيد لها حقوقها، مبينة أنها تعبت من الانتظار والحضور بين الوقت والآخر للمحاكم دون فائدة؛ حيث لم يتم البت في موضوعها حتى الآن، مشيرة إلى أن هذه القطعة مكثت عدة سنوات حتى تم تأمين مبلغها، وقالت هيا «أسكن في منزل شعبي في أحد أحياء الهفوف القديمة وأرضي أمام عيني ولا أستطيع الحصول عليها بل إن حلمي الكبير كان بناء هذه الأرض منذ أن كان أبنائي صغارا، ولكني لم أصدق كل ما يدور حولي فقد أكون أنا في حلم أو مسلسل ليس له نهاية، فقد عرفت جميع مرافق المحاكم بسبب كثرة التردد عليها أملا في الحصول على حقي المشروع».

مراجعة المحاكم

ويقول ابنها عبدالله «تعبنا من مراجعة المحاكم بل إننا أصبحنا على يقين بأن المشكلة ليس حل، ونطالب بتعويضنا أرضاً تساوي قيمة أرضنا في الوقت الراهن؛ حيث إنها تم شراؤها قبل أكثر من ثلاثين عاماً بمبلغ تسعين ألفاً، وبكل تأكيد فإن أسعار العقار تغيرت كثيراً منذ ذلك الوقت، وهناك تغير في سعر المتر للأرض وأصبحت أرضنا بين المنازل وقريبة من مستشفى الملك فهد في الهفوف والمنطقة المحيطة بالأرض من المواقع التجارية المهمة، وبكل تأكيد فإن السعر تغير وارتفع بشكل كبير جدا، وتقاطع أم عبدالله ابنها في الحديث قائلة «لا أستطيع شراء أرض في الوقت الراهن بسبب ارتفاع الأسعار، وراتبي في العمل بالكاد يسد رمق أبنائي بل إن أقل أرض سكنية أصبح سعرها في الوقت الراهن لا يقل عن 300 ألف ريال»، وتضيف هيا «قضيتي لاتزال حبيسة الأدراج في المحاكم وأناشد الجميع النظر في حل هذه المشكلة».

البحث 11 عاما

وأكدت القحطاني أنها لا تدري من أين بدأت المشكلة، وتساءلت هل السبب المكتب الهندسي أو المحكمة أو أن التركيز كان خاطئا؟ وهل يعقل بأن أبحث عن أرضي 11 عاما؟ وقالت «أنا في حيرة من أمري منذ ذلك الوقت، بل فكرت في توكيل أكثر من محامٍ ولكن ظروفي المادية حالت دون ذلك، وبحثت في المكاتب العقارية في الأحساء لشراء أرض أخرى فوجدت أسعار الأراضي خيالية، فمن أين نأتي بمبلغ الأرض؟»، وأضافت القحطاني أن «صندوق التنمية العقارية أصبح يمنح المقترض 500 ألف، فكم كنت أتمنى لو كانت هذه الأرض موجودة في الوقت الحالي، ولا أخفي أنني حاولت الاقتراض من البنوك لشراء أرض ولكن لم أستطع لعدة أسباب منها قلة الراتب والالتزامات المادية التي أمر بها، وأكدت القحطاني أنها لم تفقد الأمل في أن تعود البسمة إلى محياها مع باقي أسرتها التي طالما حلمت بتلك الأرض التي أصبحت مثل السراب.

قضايا مشابهة

وقال المحامي هاشم الهاشم «هناك قضايا مشابهة لمثل هذه المشكلة ومن المستحيل هدم الموقع، والحل هو شراء أرض للمتضررة تساوي قيمة أرضها، وأن يتم الحل ودياً بين الطرفين، أو أن يقوم صاحب العمارة بمنح هذه السيدة قطعة أرض في نفس «البلك» إذا كانت لديه أرض، وفي حال عدم الوصول إلى حل ودي بين الطرفين تُحال القضية إلى المحكمة للنظر فيها».

حسب الأقدمية

وأوضح المحامي الدكتور يوسف الجبر أنه ينبغي التعرف على كامل المستندات للطرفين كون الأرض بني عليها عمارة، وإذا كان صك المشتري الآخر لا ينطبق على هذه الأرض لها الحق أن تُطالب صاحب المنزل بالخروج من الموقع، وهي ليست مسؤولة عن أخطاء الآخرين، فلا يجوز للإنسان أن يتصرف في مال غيره دون إذنه، وحرية الإنسان مقيدة بعدم التعدي على أملاك الآخرين، الأمر الآخر ينظر إلى الأقدمية في الحصول على المستندات حسب الأقدمية وفي الحديث (من سبق إلى مباح فهو أحق به)، ونوه الجبر إلى أن هناك (قلة) من المكاتب الهندسية تقوم بتركيز الأراضي بشكل خاطئ وإما أن يكون المهندس جديداً ليس لديه خبرة، وإما أن تكون الأرض «عايمة» فيجب أن يكون المكتب ذا خبرة في هذا المجال؛ لأنه يترتب على ذلك أشياء كثيرة، بل يجب أن يصدر نظام يعوض المتضررين من جراء أخطاء التركيز؛ لأن هناك مشكلات كثيرة مثل قضية الأخت هيا.

عملية التركيز

ويؤكد المهندس عبدالرحمن النعيم صاحب مكتب النعيم الهندسي أن عملية التركيز تمر بمرحلتين؛ مرحلة أولى وتسمى الخروج على الطبيعة (تركيز الخروج) ويكون موجوداً صاحب الملك والمقاول والمكتب الهندسي، الذي على ضوئه يتم إصدار رخصة البناء، ويجب على المالك قبل البناء تسلم الأرض على الطبيعة بموجب خطاب، وكذلك يتم تسلم الأرض وفق إحداثيات القمر الصناعي، وأكد النعيم أنه إذا كانت الأرض صدر عليها صكان فليس للمكتب الهندسي علاقة بذلك، وعلى المالك أن يعود لمن أصدر الصك علما أن موقع الأرض للسيدة المتضررة التي تقع بالقرب من مستشفى الملك فهد في الهفوف (حي الصيهد) هي أرض بلدية، وهناك بالتأكيد خطأ من البلدية؛ حيث من المؤكد إصدار صك آخر للأرض وعلى البلدية تعويض هذه السيدة بقطعة أرض أخرى.

نظام جديد في الشورى" يرشِّد النظر في الاتفاقيات الدولية ومذكرات التفاهم لمصلحة قضايا تهم المواطن

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 20 صفر 1434 هـ - 2 يناير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/lite-post?id=657211

مكة المكرمة – نعيم تميم الحكيم

علمت «الشرق» أن نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى، الدكتور صدقة فاضل، تقدم بمقترح نظام مسمّاه «عقد الاتفاقيات الدولية في المملكة» بديلا عن «نظام إجراءات عقد الاتفاقات الدولية» الذي جدد قبل ثلاث سنوات، وتم الموافقة على دراسته لاعتماده من قبل المجلس ورفعه للمقام السامي.

ويهدف النظام الجديد إلى ترشيد وقت المجلس الذي ينظر في الاتفاقيات الدولية التي تبرم مع الدول الأجنبية، خاصة أن المجلس يضيع كثيراً من الوقت بالمصادقة على كثير من الاتفاقيات على حساب قضايا أخرى تهم الوطن والمواطن دون أن يكون للمجلس أي دور في هذه الاتفاقيات.

ويشير النظام إلى ضرورة تغيير واقع يعشيه المجلس منذ ستة عشر عاما لإتاحة الفرصة للمجلس للمشاركة في الاتفاقيات الدولية من جهة وعدم إضاعة وقته في التصديق على بعض مذكرات العمل والاتفاقيات التي تضيع نصف وقت المجلس بلا فائدة.

وأوضح النظام أنه «في كل دورة تعرض العشرات من الاتفاقيات الدولية على المجلس للمصادقة عليها دون أن يكون له أي دور فيها إضافة إلى أنها تستنزف وقتا كبيرا منه، وربما أكثر من نصف الوقت يضيع في تصديق اتفاقيات ليس للشورى أي دور فيها.

وطالب النظام بضرورة أن يكون للمجلس دور في هذه الاتفاقيات من جهة كونها تخدم المصلحة العامة، ونص النظام على أن كلمة «دراسة» (الواردة في نظام المجلس) لا تعني بالضرورة الاطلاع والإحاطة وإبداء المباركة وحسب، بل إنها تعني الموافقة أو المصادقة من عدمها، خاصة أن عبارة «وإبداء المرئيات» قد تبعتها. فالدراسة تعني هنا (أو يجب أن تعني): الفحص والتمحيص؛ لذلك يستحسن أن يوجد نص في نظام عقد الاتفاقيات الدولية يؤكد ذلك.

ووفقا للنظام فإن وجود هذا النص يدعم دور مجلس الشورى، ويجعل لدراسته معنى وفائدة، كما أنه ينسجم مع الأنظمة السياسية في أغلب دول العالم المعاصر، ويعطي المسؤولين خط رجعة مهماً، خاصة في حالة التسرع في إبرام الاتفاقية مع الطرف الآخر، كما أنه يجعل للملك القول الفصل في قبول الاتفاق من عدمه.

وشدد النظام على ضرورة أن يكون للمجلس دور في هذه الاتفاقيات قبل دخولها حيز التنفيذ.

وبالنسبة لمذكرات التفاهم، أشار النظام إلى أن المسؤولين يبرمون في معظم دول العالم عديداً من «مذكرات التفاهم» المختلفة، وفي كل مجالات الحياة بجوانبها المتنوعة، ومذكرة التفاهم ما هي إلا أحد أنواع الاتفاقيات الدولية ، وهي تعامل كـ «اتفاقية دولية»، ويصرف النظر عن مجالها.

ولوحظ أن هناك عديداً من مذكرات التفاهم التي تحال إلى مجلس الشورى، وتأخذ كثيراً من جهد ووقت المجلس، ودعا النظام إلى التأسي ببعض الدساتير التي تعتبر هذه الاتفاقية الدولية اتفاقات «تنفيذية» ويحق للسلطة التنفيذية أن تبرمها وتفعلها متى شاءت دون الحاجة إلى مصادقة برلمانية، وأن تستثنى من العرض على مجلس الشورى ولا تأتي إليه إلا للإحاطة فقط.

وأكد النظام على أن هذه الطريقة تعطي مرونة أكبر للسلطة التنفيذية، وتوفر كثيراً من جهد ووقت مجلس الشورى لقضايا أكثر أهمية تهم المواطن والوطن، مبيناً أن للجان المجلس المتخصصة متابعة إبرام وتفعيل هذه الاتفاقيات، وإبداء ما تراه بشأنها، وبصفة مستمرة ومتى أرادت. كما يمكنها إطلاع المجلس (في جلساته العامة) على ما ترى ضرورة عرضه عليه، ومن المنتظر أن يتم التصويت على النظام الجديد بعد الانتهاء من دراسته لرفعه للمقام السامي لاعتماده.

استثناء قضايا الغش التجاري من العفو الملكي

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 20 صفر 1434 هـ - 2 يناير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/01/02/657266

جدة – سعود المولد

عممت وزارة العدل على كافة محاكمها ولمن يلزم لاعتماده باستثناء قضايا الغش التجاري من العفو الملكي بناء على توجيه ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، وتعميم وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف المبني على طلب وزير التجارة والصناعة.

وأكد وزير العدل محمد بن عبدالكريم العيسى في تعميم إلى كافة المحاكم حصلت «الشرق» على نسخة منه وصدر مطلع شهر صفر الحالي، أنه بناء على تعميم وزير الداخلية وإشارة إلى ماورد من وزير التجارة والصناعة المتضمن استثناء قضايا الغش التجاري من العفو لما في ظاهرة الغش التجاري من آثار ضارة اقتصادياً وأمنياً واجتماعياً.

وطلب وزير التجارة النظر في استثناء قضايا التستر التجاري من العفو أو أن يقتصر العفو على العقوبة المادية أوعقوبة السجن فقط على أن يستكمل تنفيذ العقوبات الأخرى المشتملة على التشهير بالمخالفين وشطب السجل التجاري أو الترخيص وتصفية الأعمال الخاصة بالنشاط محل المخالفة والمنع من مزاولة النشاط للمدة المحكوم بها وإبعاد غير السعودي عن المملكة.

ابتدائية آل يعلا على وشك الانهيار.. وتعليم عسير": سنرصد واقعها ونعالجه

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 20 صفر 1434 هـ - 2 يناير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/01/02/657339

أبها – سعيد آل ميلس

أبدى عدد من أولياء أمور طالبات ابتدائية آل يعلا للبنات، تخوفهم من وجود تشققات كبيرة في واجهة المبنى والسور الخارجي للمدرسة، إضافة إلى سقوط جزء من السور من الجهة الجنوبية قبل أشهر. وقال مشبب عسيري (ولي أمر إحدى الطالبات) لـ»الشرق»، إن المبنى لم يمض على الانتقال إليه أكثر من عامين دراسيين بعد أن كانت الدراسة في مبان مستأجرة، وأضاف «فرحنا بهذا المبنى الذي توقعنا أن يكون على مستوى الآمال والطموحات وسنين الانتظار، إلا أن الصدمة كانت عند بداية تشغيله، حيث بدأ في التفكك وحدوث تشققات من الخارج بشكل مقلق».

وتابع «نحن كأولياء أمور أصبحنا لانقف بجوار السور عند انتظار انصراف الطالبات لخشيتنا من سقوطه في أي لحظة بعد سقوط جزء منه في فترة سابقة، ولم يتم تصحيح الوضع منذ ذلك الوقت حتى يومنا هذا في تصرف ينذر بكارثة قبل وقوعها».

أما عبدالله منصور (ولي أمر إحدى الطالبات)، فأوضح أن اليوم الدراسي أصبح مربكا لهم كأهالٍ للطالبات بسبب التصدعات الموجودة في المبنى، وأضاف «المبنى حديث ولم يكمل ثلاث سنوات متواصلة»، مطالبا إدارة تعليم عسير بالعمل الجاد على معالجة الأمر حتى لو يصل الأمر إلى إغلاق المبنى وإعادتهم إلى المباني المستأجرة حتى لاتقع كارثة.

وأشار إلى أن المباني المستأجرة السابقة أفضل من المبنى الحكومي الحالي، وتمتاز بقوة البناء وصلابته عكس المدرسة الحالية حديثة الإنشاء. ورصدت عدسة «الشرق» خلال جولتها الميدانية عددا من التشققات، ووجود حظائر حيوانات أمام سور المدرسة.

من جهته، أوضح الناطق الإعلامي لتعليم عسير يحيى العلكمي، أن ابتدائية آل يعلا من ضمن المدارس التي تحت متابعة الإدارة، مؤكدا أن إدارة المشاريع بتعليم عسير ستتجه للمدرسة خلال الأسبوع المقبل لرصد الأمر على الواقع والعمل على معالجته بالصورة المثلى.

تكرار الأخطاء الطبية في المستشفيات.. عقاب مفقود" (وتبرير جاهز (2-2

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 20 صفر 1434 هـ - 2 يناير 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/01/02/656737

مكة المكرمة – نعيم تميم الحكيم ، جدة – تهاني البقمي
تؤكد لغة الأرقام تنامي عدد الأخطاء الطبية في المستشفيات الحكومية والخاصة على حد سواء فقد كشف خبراء في المجال الصحي في وقت سابق أن 25,900 خطأ طبي قد ارتكب في المملكة خلال خمس سنوات- ما بين عام 2001-2006م، وأشارت تقارير صحفية إلى أن نسبة الأخطاء الطبية التي ارتكبت في مستشفيات المملكة الحكومية والأهلية قد ارتفعت بنسبة بلغت 86% خلال الخمس سنوات الماضية، فيما بلغ عدد القضايا المتعلقة بالأخطاء الطبية والتي نظرتها الهيئات الشرعية الطبية في الرياض وجدة فقط حوالي 6851 قضية، في الوقت الذي بلغت نسبة الممارسين الصحيين الذي أقيمت عليهم شكاوى نتيجة أخطاء طبية خلال العام الماضي 2242 ما بين أطباء وممرضين ومختصي تخدير.
ووصلت مجموع القرارات الخاصة بإدانة الأخطاء الطبية إلى 670 حالة خلال عام 2009 فقط، فيما بلغ عدد القرارات الصادر بها إدانة للحق الخاص 51 قراراً، وبالحق العام 130، وجميعها صدرت من خلال 18 هيئة صحية شرعية».
وكانت تحقيقات وزارة الصحة كشفت عن وفاة 129 شخصاً نتيجة الأخطاء الطبية خلال عام واحد (2009)، وأوضحت الوزارة في تقريرها السنوي السابق أن الحالات المعروضة على مراكز الطب الشرعي في عام واحد بلغت 2502 حالة، وتشريح 555 جثة، وأكدت أن الحالات المعروضة على الهيئات الصحية بلغت 1356 حالة، وصدر فيها 650 قراراً من الهيئات الصحية. واحتلت جدة المقدمة بـ 287 حالة معروضة، وصدر فيها 108 قرارات من الهيئة الصحية في جدة، تلتها الرياض بـ280 حالة معروضة، وصدر فيها 130 قراراً من الهيئة الصحية في الرياض.
وكشفت إحصائية صادرة من الهيئة الصحية الشرعية الأساسية في جدة عن ارتفاع عدد الأطباء المدانين بقضايا الأخطاء الطبية بنسبة 100 في المائة للعام الماضي 1432هـ من مجمل الأحكام الصادرة بتلك الفترة التي بلغ عددها 53 حكما صادرا أدان 53 طبيبا، كما تمت إدانة 66 في المائة من الأحكام الصادرة من الهيئة الطبية الشرعية في جدة للفترة ما بين 1428هـ إلى 1432هـ، من مجموع الأحكام الصادرة لـ331 قضية تمت إدانة 221 قضية منها، كما سجلت نسبة الوفيات المدانة 52 حالة وفاة من 86 مجموع الوفيات من الفترة نفسها.

تصاعد مستمر

ويشير الكاتب صالح الطريقي إلى أن الأرقام تؤكد أن الأخطاء الطبية في تصاعد مستمر كل عام، وأن مستشفياتنا (الحكومية والأهلية) وصلت للرقم 4335 خطأ سنويا، أي 11.9 حالة يوميا. وأن الأرقام أكدت بأن المدن الكبيرة الأكثر تضررا من الأخطاء الطبية (جدة 287 حالة، والرياض 280 حالة)، وأن القضايا المعروضة على الهيئات الطبية بالمملكة التي لم تبت فيها إلى الآن 1758 خطأ طبيا.
وأضاف « إن دققنا في الأحكام سنصل لفكرة مفادها أنه آن الأوان أن نستحضر الأنظمة واللوائح والقوانين الطبية القابعة في ردهات محاكم الدول الأوروبية، وأن ما نحتاجه قوانين عادلة وحازمة ليس لإيقاف الأخطاء الطبية «فهذا أمر مستحيل، فطالما هناك إنسان هناك احتمالية خطأ»، ولكن لتقليل هذا الرقم المرعب « 4335 خطأ طبيا سنويا»، فأنا على يقين أننا لو جمعنا كل الأخطاء الطبية بكل دول أوروبا لعام واحد، لن تقترب من هذا الرقم المخيف والمرعب، الذي وبسبب ضعف أحكام الهيئات الطبية ما زال يتصاعد كل عام.

سمعة المهنة

ويوضح الكاتب المتخصص في القضايا الصحية والاجتماعية الدكتور محمد الأحيدب أسباب تكرار هذه الأخطاء دون وجود رادع بقوله : « أعتقد أن الفوضى هي نتيجة عدم قدرة وزارة الصحة على التقليل من الأخطاء الطبية بسبب وقوفها موقف الدفاع عن الطبيب «.

وأضاف : « أنا كصيدلي أعاقب الصيدلي المخطئ حماية لمسمعة المهنة، لكن من واقع تجربتي أدرك العقلية التي تدار بها الوزارة فهم كما قال الدكتور غازي القصيبي في كتابه الأطباء لديهم روح عالية ويدافعون عن بعضهم البعض لذلك نجد أن الوزير يدافع عن أخطاء الأطباء ويبرر لهم وهو ما جعل الأخطاء تتكرر فهو يركز على حماية الممتهنين لا حماية المهنة».

تعصب الوزير

واستدل الأحيدب على ذلك بإهمال الوزارة دعوة أي صحفي مهتم في ندوة الأخطاء الطبية رغم دعوته لوزير العدل والإعلام، بل إنه دافع بشراسه عن الأخطاء الطبية واتهم الإعلام الذي يدافع عن المريض واتهمهم بالتحيز، وطالب بعقد ندوة عن الأخطاء الإعلامية .

وشدد الأحيدب على تكرار الأخطاء في ظل عدم محاسبة الأطباء المخالفين وعدم التشهير بهم وعدم نشر أية اعترافات عن وجود إهمال في المستشفيات .

وأكد الأحيدب على أن الوزير يدير الوزارة بتعصب كبير للممتهن وليس للمهنة كونه طبيب جراح ، مشيرا إلى أنه لو كان الوزير إداريا كما كان الدكتور غازي القصيبي لما وقف هذا الموقف .

قرار تعسفي

ورأى الأحيدب أن إغلاق المستشفيات قرار تعسفي لا يعالج الأخطاء، مطالب بضرورة الرقابة على المستشفيات ومعاقبة المخطئين والتشهير بهم لئلا تتكرر هذه الأخطاء، مشيرا إلى أن هذه الأخطاء لم تحدث لولا السماح لهذه المستشفيات للعمل دون وجود أدنى الاحتياجات وضمانات الجودة، ولفت إلى أن بعض الاعتمادات للمستشفيات كجي سي أي يشترى بالمال وليس دليلا على جودة المستشفى، مشدداً على إغلاق وزارة الصحة لبعض المستشفيات كمستشفى عرفان هو لذر الرماد في العيون، مطالباً بضرورة فحص مؤهلات الأطباء وعدم الوقوف في صفهم .

جودة الأداء

ويوضح عضو جمعية الاقتصاد السعودية وعضو الجمعية السعودية للجودة عصام خليفة أبعاد معاقبة المستشفيات المخالفة، بقوله: « أعتقد أنه بسبب الإغلاق الذي حصل في مستشفى باقدو والدكتور عرفان العام سيتوجه كثير من المراجعين إلى المستشفيات الخاصة والحكومية مما يتسبب بضغط كبير عليها، لكن الإغلاق قرار صحيح على المدى البعيد للضغط على المستشفيات وخاصة الأهلية لمراجعة مستوياتها وجودة الأداء لديها، والحد من وقوع الأخطاء الطبية التي تتسبب في حدوث حالات وفيات.»

وأضاف: «اذا لم يتوفر قرار حازم في الإغلاق المستشفيات لن تراجع هذه المنشئات أدائها ولن تحسن مستوياتها في الأداء « مطالبا برقابه جادة على المستشفيات الخاصة وتكوين رقابة داخلية في داخل المستشفى قبل أن تكون خارجية من وزارة الصحة ، وطالب برفع مستويات الأداء الداخلية في المستشفيات الطبية تجنباً للعقوبات وللتشهير والخسائر المادية .

خسائر يومية

وقال خليفة حول التقديرات للخسائر المالية «تقديري للخسائر المادية وهي الإيرادات التي توقفت تصل الى 280 ألف ريال بالنسبة لـ 280 سرير تكلفه السرير يومياً 1000 ريال ،وغرف العناية المركزة تصل الى 40 غرفة لو تم احتسابها ب 5000 للغرفة يومياً تصل إلى 200 ألف وهذه خسائر يومية ،مشيراً إلى أن الخسائر لا تتوقف على الإيرادات فقط بل تتجاوزها للتكاليف التي تشمل رواتب الموظفين والأطباء والاستشاريين وتكلفتهم وتضررهم من الإيقاف لشهرين ، ولوقسنا حجم الخسائر لوجدنا أن متوسط الرواتب 10 آلاف ريال في 2500 موظفاً لرأينا أن مدير المستشفى مجبر لدفع راتب شهرين تصل الى 5 مليون تقريباً باعتبارها إجازة إجبارية للموظفين ومجبر لدفعها وهي مبالغ كبيرة والضغط تحول لمستشفيات أخرى.»

سياسة التشهير

وأيد خليفه سياسة التشهير في المستشفيات حتى لا تتكرر الأخطاء والحد من الفساد بشكل كبير ،إضافة إلى العقوبات المالية والسجن ، وصادق خليفة على أن الشهادات التي تمنح للمستشفيات وهمية لا يعتد بها وتؤخذ مقابل المال وهي لا تعكس الأداء مثلما تعكسها الإحصائيات عن أعداد المراجعين ونسبة الأخطاء الطبية المؤدية للوفاة والمضاعفات الحاصلة بعد إجراء العمليات نتيجة الأخطاء ، مستدلا بأن عرفان منح شهادات متميزة آخرها قبل 3 أشهر في مستوى جودة الخدمات وحصلت على أعلى نسبة 95% من مجلس المنطقة للاعتمادات الصحية

نزف الجيوب

وأرجع خليفة أسباب كثرة الكشوفات وزيادة الطلبات على الأشعة يهدف إلى استهلاك شركات التأمين ونزف الجيوب، وقال «يلاحظ كثرة إقرار العمليات في المستشفيات الخاصة بعكس الحكومية التي لا تقرها كثيراً مما يؤكد أن هدفها تجاري أكثر منه إنساني، وهذا يؤدي للأخطاء الطبية التي تزيد فيها وتقل في المستشفيات الحكومية.»

هيئة رقابة

وشدد خليفة على ضرورة إنشاء هيئة رقابة تابعة للصحة أو الشؤون الصحية لمنطقة مكة المكرمة لمراقبة الأوضاع الصحية ، مشيراً إلى أن قلة حجم المستشفيات الحكومية لمدينة مثل جدة حيث لم تزيد منذ 25 سنة ، وكان التعداد السكاني حينها مليون ونصف وبالتالي هنالك نقص في الأسرة مع ارتفاع المعدل السكاني بثلاث أضعاف المليون ونصف وعليه زيادة التعداد السكاني وحاجة ماسة إلى زيادة أعداد الأسرة .

كفاءة الأطباء

وأبان خليفة أن ارتفاع الطلب على المستشفيات وزيادة عدد المراجعين تؤدي إلى حدوث الأخطاء الطبية والأخطاء التشخيصية، مشيراً إلى وجود أطباء تنقصهم الكفاءة مؤكداً أن أصحاب الكفاءة يطلبون مبالغ مرتفعة، والمستشفيات تريد الطبيب الذي لا يكلفها لذلك تعتمد على الأطباء المصريين، إضافة إلى أن بعض الأطباء يحملون شهادات مزورة ،مشدداً على دور هيئة الرقابة لاكتشافهم .

12.1 ٪معدل بطالة السعوديين 6.1٪ للذكور و35.7٪ للإناث

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 صفر 1434 هـ - 2 يناير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130102/Con20130102560918.htm

محمد الغامدي (الرياض)

كشف تقرير رسمي لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات أن معدل البطالة في المملكة وصل إلى 12.1 في المئة العام الماضي، وأن معدل بطالة السعوديين الذكور من 15 سنة فأكثر بلغ 6.1 في المئة و 35.7 في المئة للإناث.

جاء ذلك من واقع نتائج المسح الميداني الذي أجرته خلال الأشهر الماضية . وأوضح التقرير أن جملة قوة العمل في المملكة للفئة العمرية (15 سنة فأكثر) بلغت 10.99 ملايين فرد، أي مانسبته 54.1 في المئة من إجمالي عدد السكان 15 سنة فأكثر، منهم 9.3 مليون فرد من الذكور. وبلغت جملة عدد المشتغلين 10.4 مليون فرد أي مانسبته 94.5 في المئة من إجمالي قوة العمل يمثل الذكور منهم 87.2 في المئة وأظهرت النتائج أن قوة العمل السعودية بلغت 5 ملايين فرد منهم 79.9 في المئة من الذكور، وبلغ عدد المشتغلين السعوديين 4.39 مليون فرد يمثلون مانسبته 87.9 في المئة من قوة العمل السعودية، منهم 85‘3 في المئة من الذكور في حين بلغ عدد المتعطلين السعوديين 8 ‘ 602 ألف فرد يمثلون مانسبته 12‘1 في المئة من قوة العمل السعودية منهم 983‘243 فردا من الذكور و 870‘358 من الإناث بنسبة 7‘35 في المئة وبينت النتائج أن أعلى نسبة للمتعطلين السعوديين كانت في الفئة العمرية بين 25 – 29 سنة بنسبة بلغت 6‘37 في المئة. أما فيما يخص الذكور فتمثل الفئة العمرية بين 20 – 24 سنة الفئة الأعلى من عدد المتعطلين؛ وذلك بنسبة 8‘46 في المئة، وتمثل الفئة العمرية. أما الإناث فتمثل الفئة العمرية بين 15– 29 سنة الفئة الأعلى من المتعطلات بنسبة 5‘41 في المئة من جملة المتعطلات السعوديات.

وبينت النتائج أن أعلى نسبة للمتعطلين السعوديين هم من الحاصلين على شهادة البكالوريوس بنسبة 4‘49 في المئة، يليهم الحاصلون على الثانوية 9‘29 في المئة وبالنسبة للذكور، فإن أعلى نسبة للمتعطلين هم الحاصلون على الشهادة الثانوية أو مايعادلها؛ وذلك بنسبة 5‘49 في المئة يليهم الحاصلون على شهادة الدبلوم دون الجامعي وذلك بنسبة 5‘16 في المئة. أما مايخص السعوديات فإن الحاصلات على شهادة البكالوريوس يمثلن أعلى نسبة من بين المتعطلات السعوديات، حيث بلغت 3‘73 في المئة، تليهن الحاصلات على الثانوية بنسبة 6‘16 في المئة.

وأظهرت النتائج عدم وجود بطالة بين الذكور والإناث الحاصلين على درجة الدكتوراة . وكانت أعلى نسبه للمتعطلين السعوديين على مستوى الحالة الزواجية للذين لم يتزوجوا أبدا، حيث بلغت 6‘65 في المئة. وأوضحت النتائج أن الأفراد

الحاصلين على الثانوية أو مايعادلها يمثلون أعلى نسبه من قوة العمل إذ بلغت 31‘3 في المئة، يليهم الحاصلون على شهادة البكالوريوس بنسبة 2‘31 في المئة.
ويتركز مايقارب ثلثي قوة العمل السعودية بين الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 20 – 39 سنة أي مانسبته 65‘8 في المئة.
وفيما يتعلق بغير السعوديين بلغت نسبة قوة العمل 79‘4 في المئة من إجمالي عدد السكان غير السعوديين 15 سنة فأكثر، وشكّل المشتغلون مانسبته 99‘9 في المئة من إجمالي قوة العمل غير السعودية. وبلغت نسبة التعلم بين السكان غير السعوديين داخل قوة العمل 97‘6 في المئة.

أحوال جازان تلتزم الصمت

شاب يطارد هويته الوطنية 10 أعوام

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 صفر 1434 هـ - 2 يناير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130102/Con20130102561005.htm

عبدالرحمن شار (صبيا)
يطارد الشاب محمد الحسن حدادي (22 عاما) من محافظة صبيا، إجراءات الحصول على بطاقة الهوية الوطنية منذ أكثر من 10 أعوام.
وذكر حدادي لـ «عكاظ» أنه مولود في محافظة صبيا لأبوين سعوديين وجميع أشقائه يحملون بطاقات الهوية الوطنية، بينما حظه العاثر حال دون ذلك نتيجة نسيان والده استخراج شهادة ميلاد له منذ أكثر من 22 عاما - على حد قوله.
وأضاف، «أعيش كالغريب بين أهلي ولا أستطيع التنقل أو السفر من مكان لآخر، وأجد صعوبة بالغة في العلاج في المستشفيات الحكومية، حتى إن استلام شهادة التخرج من المرحلة الثانوية يتطلب إحضار بطاقة الأحوال المدنية». وزاد، «أنهى زملائي وأقراني الثانوية وأصبحوا في مقاعد الجامعة وأنا أؤجل هذه الخطوة عاما بعد آخر لعدم حملي الإثبات الشخصي، فحياتي أصبحت جحيما، ولا أدري متى تنتهي هذه الدوامة». وختم بالقول، «راجعت الأحوال المدنية في محافظة صبيا في 1431/7/30هـ وحصلت على رقم المراجعة ولم يتم الرد حتى تاريخه، وكل مرة أراجع فيه يكون الرد: المعاملة في الوزارة».
«عكاظ» عرضت حالة حدادي على مدير الأحوال المدنية في منطقة جازان علي أحمد علوش مدخلي، إلا أنه رفض التعليق.

شيب ملوث يهدد مواطني المزاحمية.. والمجلس يتهم البلدية" " بالتجاهل

فرع المياه: النتائج المخبرية أثبتت احتواءه على بكتيريا" القولون البرازية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 20 صفر 1434 هـ - 2 يناير 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=127031&CategoryID=5

الرياض: فهد الجهني

أثار تجاهل بلدية محافظة المزاحمية لنتائج التقرير المخبري الصادر من وزارة المياه عن عدم صلاحية مياه "شيب" بالمحافظة للاستخدام البشري واحتوائها على بكتيريا القولون البرازية انتقادات واسعة من المجلس البلدي الذي اتهم البلدية بعدم تنفيذ قراره القاضي بإغلاق الشيب إلى حين تأمينه بسور وحراسة.

وبحسب نتائج التقرير المخبري الذي أصدره فرع زارة المياه والكهرباء - حصلت "الوطن" على نسخة منه - أن مياه شيب بمحافظة المزاحمية استحدثته البلدية دون علم المجلس البلدي غير صالح للاستخدام البشري لاحتوائها على بكتيريا القولون البرازية وارتفاع العدد الكلي للبكتيريا فيها، إلا أن البلدية لم تتخذ أي إجراء لحماية المواطنين بعد ثوبت تلوثه بهذا الوباء.

وكان فرع وزارة المياه والكهرباء بالمزاحمية رد على خطاب للمجلس البلدي بالمحافظة - حصلت "الوطن "على نسخة منه - أشار فيه إلى أن ممثليه خرجوا لشيب المياه وتمت معاينته ووجد مكانه صهريج تابع للبلدية يقوم بالتعبئة من هذه المياه التي مصدرها خزانات الصرف الصحي المعالجة، كما تبين أنه غير محاط بسور ولا توجد حراسة عليه أو سياج حديدي، وأنه بالإمكان استغلاله من قبل بعض ضعاف النفوس فيما يضر بالمواطنين.

وأشار فرع الوزارة في خطابه إلى حاجة "الشيب" إلى حراسة وتسوير ولافتات توضح أن مصدر هذه المياه حتى لا يتم نقلها للمواطنين عن طريق العاملين على الناقلات الخاصة دون مراقبة.

من جهته، أكد رئيس المجلس البلدي بمحافظة المزاحمية عبدالكريم الشمالي أن المجلس اتخذ جميع التدابير التي تحمي المواطن فور تلقيه البلاغات، متهماً البلدية بأنها لم تنفذ قرار المجلس القاضي بإيقاف الشيب إلى حين تأمينه بسور وحراسة لمنع سوء استغلاله من ضعاف النفوس من أصحاب الصهاريج ونقله للمواطنين، خصوصاً أن المزاحمية تعاني من شح المياه أو شبه انعدامها في أغلب أحياء المحافظة وتعتمد شبه كلي على "الوايتات".

وأضاف الشمالي أن المجلس تلقى رد فرع وزارة المياه والكهرباء بثبوت التلوث ولكن البلدية لم تحرك ساكناً وكأن الأمر لا يعنيها ولا يتعلق بصحة وسلامة المواطنين التي بذلت الدولة مليارات الريالات لأجل وقاية صحتهم وسلامتهم، مشيراً إلى أن البلدية خالفت بذلك نظام المجالس الصادر بالقرار الوزاري بشأن عرض ما ترغب في تنفيذه على المجلس لإقراره والموافقة عليه، وهذا ما حدث بالضبط باستحداث شيب مياه دون علم المجلس.

بعد أسبوع.. "التربية" تتراجع عن تنظيم الإجازات

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 20 صفر 1434 هـ - 2 يناير 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=127077&CategoryID=5

أبها، ظهران الجنوب: محمد آل ماطر، عوض فرحان
استجابت وزارة التربية والتعليم سريعا لصيحات منسوبيها من شاغلي الوظائف التعليمية "بنين وبنات"؛ حيث لم يمض أسبوع على قرارها الخاص بتنظيم الإجازات حتى تراجعت أمس وقررت أن تكون عودة الهيئة الإدارية والتعليمية في جميع المدارس والمعاهد لجميع المراحل في العام الدراسي المقبل، السبت 17 شوال 1434 الموافق 24 أغسطس 2013، أي قبل عودة طلابهم بأسبوع فقط بدلا من أسبوعين كما جاء في قرارها الذي أصدرته الأسبوع الماضي.
وأوضح ذلك المتحدث الرسمي باسم وزارة التربية والتعليم محمد الدخيني، مشيراً إلى أن ذلك يأتي إلحاقاً لما تمّ تعميمه بشأن التقويم الدراسي، وآلية تنظيم إجازات شاغلي الوظائف التعليمية، وذلك لبقية العام الدراسي 1434 /1435.
يذكر أن قرار التربية الذي صدر الأسبوع الماضي لقي ردة فعل واستياء لدى المعلمين والمعلمات، بل طال الأمر إلى مطالبة البعض منهم من خلال المنتديات التعليمية ومواقع التواصل الإلكتروني والرسائل النصية والمصورة عبر خدمات الهواتف النقالة إلى الوقوف والرفض لذلك القرار وإرسال الاعتراضات لوزارة التربية والتعليم بالرياض.

حادثة ضرب معوق تكشف حالات اعتداء أخرى في تأهيل جدة!

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 20 صفر 1434 هـ - 2 يناير 2013م
http://alhayat.com/Details/468438

جدة - إيمان السالم
كشفت مصادر مطلعة عن وقوع أكثر من حادثة ضرب لنزلاء في مركز التأهيل الشامل بمدينة جدة خلال العامين الماضيين قبل حدوث قصة المعوق ماجد الشامي الذي ادعت الشؤون الاجتماعية أخيراً أنه ضُرب من زميل له في الدار.
وأشارت المصادر لـ «الحياة» إلى حادثتين سابقتين تمثلتا في ضرب نزيلين على أيدي عاملين هنديين في الدار، مبينة أنه خلال التحقيقات ثبت تورط أحدهما بضرب معوق في وجهه وبطنه، إضافة إلى مطاردة العامل الثاني معوقاً آخر في الدار بالعصا لضربه.
وقالت إن الحوادث السابقة والتي كشفت على إثر قضية ماجد، انتهى التحقيق فيها بتوجيه الاتهام لهم بالاعتداء على نزلاء المركز من ذوي الاحتياجات الخاصة، واعتبرت تصرفاتهما محرمة شرعاً، وتمت مجازاتهما بعقوبة تعزيرية. وأضافت «ما انتهت القضية السابقة، حتى بدأت قضية فايز الغامدي مع ابنه محمد المعوق ذهنياً، إذ كان يتعرض لضرب واعتداء داخل مركز التأهيل الشامل».
من جهته، أكد المدير العام للشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي في حديثه إلى «الحياة»، أن إدارته ملتزمة بمعاقبة كل من يتسبب بالأذى للمعوقين.
وعند سؤاله عن تصريحاته الأخيرة بأنه ستتم محاسبة المسؤول عن ضرب الطفل ماجد، وتناقضه مع حديثه إلى «الحياة» أخيراً، عن تسبب معوق بالأذى الواقع على الطفل، أجاب «فعلاً المتسبب أحد المعوقين، لكن لو ثبت إهمال أحد العاملين ما تسبب بوقوع الحادثة، سيعاقب».

وأفاد بأن العاملين في مركز التأهيل الشامل من العمالة المختصة والمتدربة جيداً على متابعة أحوال النزلاء.
وحاولت «الحياة» الاتصال بمدير مركز التأهيل الشامل خالد النقادي للاستفسار عن الحوادث السابقة، بيد أنه لم يتجاوب مع الاتصالات المتكررة.
بدوره، نفى والد أحد المعوقين المعنفين من المركز فايز الغامدي في حديثه إلى «الحياة»، اتخاذ الشؤون الاجتماعية إجراءات لمعاقبة المتورطين في تعنيف ابنه محمد، مبيناً أن المركز كان لا يحوي كاميرات مراقبة إلا بعد وقوع حادثة ابنه.
وقال الغامدي «كنت ألاحظ في بعض زيارتي للمركز آثار ضرب على ابني محمد وكانوا يخبرونني في كل مرة أنه وقع على الأرض أو تضرر من شيء ما، وفي إحدى المرات كان الضرب واضحاً لدرجة لم أستطع بها السكوت، فتقدمت بشكوى للشرطة مفادها تعرض ابني للضرب، ووجود آثار واضحة في ظهره، ومن ثم حولت إلى هيئة التحقيق والادعاء العام».
وبين أن تحقيقات الادعاء العام أقرت وجود إهمال في إدارة موظفي مركز التأهيل الشامل للبنين بمحافظة جدة، والتفريط في حماية ورعاية نزلاء المركز من الغير ومن أنفسهم، والتقصير في ذلك وعدم اتخاذهم الإجراءات اللازمة لمنع تكرار إصابة النزلاء والاعتداء عليهم.
وأضاف «لم تنته معاناتي مع إدانتهم، إذ ما زالوا ينكرون ذلك وقبل أسبوع تعرض ابني للضرب، لكنهم قالوا لي تقدم بشكوى للإدارة نفسها الخاصة بالمركز، وتقدمت وحتى اليوم لم يحادثني أحد».
وتحدث الغامدي عن بحثه من طـريق الإنتـرنت حالياً مركزاً لابنه، مضـيفاً «ويهيئ لابني الرحمة والعنـاية المطلوبة لمن مثله حتى وإن اضطررت إلى أن أبعثه إلى مصر».

أجانب وسعوديون يعانون الزحام و"تلاصق الأجساد"

بالصور.. تكدُّس العشرات داخل توقيف مرور الناصرية بالرياض

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 20 صفر 1434 هـ - 2 يناير 2013م
http://sabq.org/oFtfde

بدر الروقي- سبق- الرياض:
قال مواطنون إنهم رصدوا تكدُّس الموقوفين بتوقيف مرور الناصرية بالرياض، وامتلاء جنباته بالعشرات من المخالفين، منهم أجانب وسعوديون، ما بين مفترش وواقف، فضلاً عن عدم ترتيب أواني الطعام بشكل صحيح، وامتهان النعمة، ووضعها بشكل غير لائق في ممر دورات المياه، وهو ما وثقه أحدهم بالصور.
وقال أحد المواطنين: "فوجئت أثناء زيارتي أحد أقاربي، الذي ارتكب مخالفة مرورية، بمنظر الموقوفين المثير للدهشة، وامتلاء السجن بالعشرات من الأجانب والسعوديين بشكل غير لائق، مشكلاً زحاماً غير مسبوق".
وتابع بقوله: "يجب احترام إنسانيتهم، ولاسيما أن بعضهم يقضي يومَيْن وثلاثة في التوقيف"، وتساءل: "في ظل هذا الزحام وتلاصق أجساد هذه الحشود، كيف يضطجع الموقوف؟ وكيف يهنأ بنومه؟!".
وأضاف: "نحن مع المرور في معاقبة كل مخالف، لكننا ضد الزجّ بهم بهذه الطريقة؛ فيجب توزيعهم على سجون أخرى".

يتساءلون: هل لا بُدَّ أن نلبس "بدلة وكرافتة" حتى يرفعوا رواتبنا؟

سعوديون في القطاع الخاص: رواتبنا متدنية.. والأجانب مفضَّلون علينا

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 20 صفر 1434 هـ - 2 يناير 2013م
http://sabq.org/IGtfde

شقران الرشيدي- سبق- الرياض:
بعد توقيع المملكة أخيراً على اتفاقية المساواة وعدم التمييز مع منظمة العمل الدولية؛ أصبحت وزارة العمل مُلزمة بالمساواة بين العامل السعودي والوافد من العمالة الأجنبية في الرواتب والمميزات والحوافز.
ورغم أن هذه الاتفاقية تدعو إلى مساواة الأجنبي بالمواطن، إلا أن الحال في سوق العمل المحلي مقلوبٌ تماماً؛ فالموظف السعودي هو مَن يشتكي، ويطالب بمساواته بالأجنبي في الرواتب والمميزات ولا سيما أن أغلب الاجانب في الوظائف التنفيذية والوسطى بالقطاع الخاص يتسلّمون رواتب كبيرة جداً تتجاوز أحياناً 250 ألف ريال شهرياً، إضافة إلى حوافز أخرى مغرية، في حين أن الموظفين السعوديين في القطاع ذاته، وبالمسؤوليات نفسها يتسلّمون رواتب متدنية نصفها تدفعه الدولة من خلال صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف".
حول هذه الظاهرة اللافتة للنظر، يقول لـ "سبق" سعد الحميدي، موظفٌ في إحدى شركات التأمين بالرياض: "أنا متخصّص في التأمين وأعمل في هذه الشركة منذ 3 سنوات، ولا يزال راتبي 6 آلاف ريال شامل البدلات والحوافز وكل شيء، في حين أن الموظف غير السعودي و"غير المتخصّص" يؤدى المهام نفسها أو أقل ويتقاضى 30 ألف ريال شهرياً، بل تمت ترقيته أخيراً ليكون مديري وأنا أقدم منه، وبصراحة هذا الأمر يُحبطني كثيراً، فما الذي يملكه هذا الأجنبي ولا أملكه أنا؟".
ويطالب الحميدي رجال الأعمال ووزارة العمل بالمساواة بين الموظف السعودي والأجنبي، وأن الأمر يحتاج إلى التفاتة من الوزارة، خاصة أنها تدعم السعودة؛ ومثل هذه الممارسات لا تخدم هذا التوجّه أبداً.
أما أحمد البراك فلا يخفي انزعاجه من عدم المساواة في الرواتب والبدلات والحوافز بين الموظف السعودي والأجنبي، ويقول لـ "سبق": "التحقت بالمصرف الشهير منذ 7 سنوات، ولديّ شهادات في الحاسب، واللغة الإنجليزية، وفي المصرفية الإسلامية، وأعمل من 8 صباحاً حتى 6 مساءً لكنني لا أقنع رؤسائي الأجانب في العمل، بل إنهم يتفقون على تنفيذ خطط وبرامج وانتداباتٍ معينة تصب في مصلحتهم أكثر من السعوديين الذي هم آخر مَن يعلم!". ويستغرب البراك أن يتقاضى زميله الموظف الهندي الجنسية 80 ألف ريال شهرياً، والتي لا يمكن أن يحلم بها في بلاده، في حين أن راتبه هو لا يتجاوز 9 آلاف ريال رغم تشابه المهام بينهما.
ويؤكد البراك أن ذلك يُحبط الموظفين السعوديين، ويشعرهم بالغبن فمصيرهم في القطاع الخاص بين أيدي الأجانب الذين يضبطون أمورهم بينهم لأن مدير شؤون الموظفين أجنبي، والمدير التنفيذي أجنبي، والمسؤول أجنبي.. إلخ.
أما سعود الحويطي فيشعر بمرارة التفرقة بينه وبين الموظف الأجنبي، ويرى أن الكفة تميل للأجنبي دائماً، ورجال الأعمال يرون أن السعودي بليد، وكثير الغياب والاستئذان، ولا يطوّر نفسه، رغم أن العكس هو الصحيح.
ويقول لـ "سبق": "أحمل شهادة جامعية، إضافة إلى شهادات تدريبية متعددة ومعتمدة في مجال عملي، وأنهيت دورة لغة إنجليزية في لندن على حسابي. لكن لا تزال تضايقني النظرة السلبية للموظف السعودي في الشركات الخاصّة التي لا تمنحه إلا الفتات ولا تعتمد عليه في المهام والمسئوليات، بل يرى بعض رجال الأعمال أن الأجنبي أهم من السعودي".

ويقول الحويطي لـ "سبق": "أقسم بالله إن رواتب الأجانب عالية ومبالغ فيها فأحدهم يتسلم شهرياً 150 ألف ريال شهرياً، وسيارة جديدة، وسكناً مؤثثاً، وتذاكر سفر سنوية، ومخصّصات مالية لمدارس أولاده، وآخرون ما بين 90 ألفاً إلى 45 ألف ريال شهرياً مع المميزات ذاتها؛ في حين أن السعودي لا يتجاوز راتبه 10 آلاف ريال شاملة كل شيء، وعليه عبء العمل كله".

ويتساءل الحويطي: "هل لا بد أن نلبس بدلات وكرافتات حتى يرفعوا رواتبنا كبقية الأجانب".

من جانبه يطالب المهندس فهد السويلم، مؤسسات القطاع الخاص بالمساواة في كوادر المتخصّصين وحملة الشهادات العليا وفي الرواتب والحوافز، فالموظف المواطن هو مَن سيبقى أما الأجنبي فيأخذ الخبرة والمال ويرحل لبلاد أخرى".

ويتساءل السويلم: "لماذا يتسلّم المهندس السعودي 18 ألف ريال، والأجنبي 45 ألف ريال، وهم في مكتبٍ واحدٍ ومسئولياتهما واحدة؟!".

أما أحد الأطباء السعوديين فيرى أن رواتب الأطباء الأجانب تتجاوز 4 أضعاف راتب الطبيب السعودي، الذي يعمل أكثر من 9 ساعات يومياً.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

في الطريق إلى قانون حماية الطفل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 20 صفر 1434 هـ - 2 يناير 2013م
http://www.aleqt.com/2013/01/02/article_721748.html

كلمة الاقتصادية

وافق مجلس الوزراء مبدئياً على مشروع قانون لحماية وتعزيز حقوق الطفل، وهذا يعكس حرص الدولة على تعزيز الجهود لحماية الطفل، وتكاملها مع الجهود الدولية في هذا المجال، حيث تزايدت ظاهرة العنف الأسري وتعدّدت صور الإساءة للطفولة والأطفال، ومنها الإهمال وسوء المعاملة الاجتماعية والنفسية والجسدية. ولأن مشروع قانون حماية الطفل في مراحله الأخيرة ويتوقع صدوره قريباً، فإن من الضروري وجود معايير إلزامية لجميع دور الحضانة ومراكز الخدمة لذوي الاحتياجات الخاصّة، وغيرها من المؤسسات والمراكز التعليمية والعلاجية، لتكون تلك المعايير محدّدة لنوع وجودة الخدمات المقدمة للأطفال.

إن قضايا العنف الأسري والعنف ضد الطفولة والمحتاجين للخدمات العلاجية الدائمة من الأطفال، أصبحت محل تناول نقدي يطول الجانبين الرقابي والإشرافي، وهناك فئات من الأطفال الذين لديهم ضعف في السمع، والأطفال الذين لديهم إعاقة حركية جسدية، والذين لديهم إعاقة بصرية، وكذلك مَن لديهم تأخُّر في تطور القدرات اللغوية والكلامية. كل هؤلاء يحتاجون إلى التأهيل والحماية من سوء المعاملة، وخصوصاً من القائمين والمختصّين بتقديم الخدمات لهم.

إن الاتفاقيات التي وقّعتها المملكة لحماية الطفل، تفرض التزامات على كل الدول الموقعة عليها، منها إرسال تقارير وتكليف مندوبين للحضور أمام لجنة حقوق الطفل بشكل دوري، ليتم فحص مدى التقدّم في تطبيق الاتفاقية، ووضع حقوق الأطفال في تلك الدول الموقعة. وهذا يعني الصفة الإلزامية للاتفاقية، وأنها جزء من القانون الدولي، الذي تمارس فيه لجان الأمم المتحدة دوراً يتجاوز التنسيق إلى المساهمة في الإشراف والرقابة.

إن الطفل، بحسب تعريف الاتفاقيات الدولية، هو مَن لم يبلغ سن الرشد بموجب قانون الدولة التي يحمل جنسيتها، حيث تعترف تلك الاتفاقيات بأن لكل طفل الحقوق الأساسية التي تتضمّن الحق في الحياة، والحق في الحصول على اسم وجنسية، وتلقي الرعاية من والديه، والحفاظ على الصلة معهما حتى لو كانا منفصليْن، كما تلزم تلك الاتفاقيات الدول بأن تسمح للوالديْن بممارسة مسؤولياتهما الأبوية، كما تعترف الاتفاقية بحق الطفل في التعبير عن الرأي، وحمايته من التنكيل والاستغلال، وأن تتم حماية خصوصياته وألا يتم التعرُّض لحياته.

إن من المتوقع أن تكون صياغة نظام حماية حقوق الطفل في المملكة متضمنة هذه الحقوق، وغيرها من القواعد القانونية التي تحمي حقوق الطفل واحتياجاته، وتلزم من له ولاية على طفل بالتصرُّف بما يتوافق مع مصلحة الطفل المثلى،

وتنشئته بطريقة صحيحة ورعايته عند انشغال والديه أو أحدهما، وأن يكون قبول الأطفال من ذوي الإعاقة ضمن أفضل المعايير العالمية.
إن الأسرة خط الحماية الأول للأطفال، كما أن توعية الأطفال بحقوقهم لها دور تثقيفي ووقائي وخصوصاً في المدارس، فالمدرسة رديف للأسرة في حماية الطفل. وإذا كانت الشريعة الإسلامية قد قننت بكل دقة حماية حقوق الأطفال ووضعت المبادئ الكفيلة بذلك، فإن ما يجري في كثير من دول العالم فرض على المجتمع الدولي التحرُّك بهدف حماية حقوق الأطفال من التشغيل القسري، والاشتراك في النزاعات المسلحة، والحرمان من التعليم والرعاية المبكرة، وإقحام الأطفال في أعمال السخرة والاستغلال، وغير ذلك من الممارسات التي تتعارض مع حقوق الإنسان بشكل صارخ.

أنقذوا المنشآت الصغيرة من التستر

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 صفر 1434 هـ - 2 يناير 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/01/02/article797980.html

عابد خزندار

وفقاً لتصريح من وزير العمل فإن 33% من المنشآت العاملة في المملكة تعمل تحت مظلة التستر، وهي ظاهرة مرشحة للانتشار، في ظل عجز السعودي عن منافسة الوافد الأجنبي في هذا المجال، خاصة وأن المنشأة الصغيرة تحتاج من مالكها إلى أن يتفرغ للعمل فيها ست عشرة ساعة في اليوم، كما أن هامش ربحها ضئيل نظرا لشدة المنافسة بين بعضها البعض، وهذا الربح الضئيل قد يغري الأجنبي الذي ليست لديه أسرة يعولها في المملكة، وقد يسكن وينام في الدكان، وهذا الوضع قد دمر اقتصاد البلد، ولم يعد السعوديون قادرين على العمل في هذا المجال، وتجربة سعودة بسطات الخضار خير دليل على ذلك، والسعودي الذي يجد هذا المجال مقفلا أمامه، حين يتجه للعمل في القطاع الخاص كموظف يجد أيضا أنه لا يستطيع منافسة الأجنبي، وينتهي به الأمر إلى الانضمام إلى جيش البطالة الذي ينمو يوما بعد يوم، والذي عجز برنامج حافز عن تحويله إلى قوة عاملة، وطبعا لا يوجد حل سوى محاربة التستر والاتجار في التأشيرات.. وهو أمر ليس بالصعب، إذ لا شيء مستحيلا في الحياة إذا توفرت النية وصح العزم، والوسائل عديدة وكذلك الخيارات، وليس من الصعب كشف المتستر والتشهير به، وتوقيع عقاب عليه يردع الآخرين، خاصة وأن التستر قد وصل الآن إلى الفنادق في مكة المكرمة والمدينة المنورة، إذ يستأجر سعودي الفندق ثم يقبله لأجنبي، وفيما أعرف لا توجد مشكلة للتستر في دول الخليج، فلنتعلم منهم ونستفد من تجربتهم في محاربة التستر، ونحن إذا قضينا على هذه الظاهرة فإن أربعة ملايين وافد على الأقل سيغادرون البلد، فهل نفعل، إنها مسألة أن نبقى أو لا نبقى.

متى ستكون الحضانة في مصلحة المحضون؟ (2)

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 19 صفر 1434 هـ - 1 يناير 2013م
http://www.al-madina.com/node/424134

د. سهيلة زين العابدين حماد

تحدثتُ في الحلقة الماضية عن عدم مراعاة بعض قضاتنا لمصلحة المحضون في أحكامهم للحضانة، رغم أنّ الإمام أحمد وكبار فقهاء مذهبه أكدوا على ضرورة مراعاة ذلك، وكان حديثي في الحلقة الماضية عن حضانة الأم التي لم تتزوج، وسأتحدث اليوم عن حكم الحضانة للأم المتزوجة، فنجد الطفل يُنزع من حضن أمه إن تزوجت ولو كان رضيعًا، عملًا بحديث « أنتِ أحقُّ به ما لم تُنكحي» رغم ضعفه، فقد قال عنه ابن حزم في المحلى:» «وهذه صحيفة لا يُحتج بها» [ابن حزم: المحلى بالآثار،10/ 147.] والصحيفة لغة: اسم مفعول من التصحيف وهو الخطأ في الصحيفة ومنه الصَّحَفِيُّ وهو من يخطئ في قراءة الصحيفة فيغير بعض ألفاظها بسبب خطئه في قراءتها، واصطلاحاً: تغيير الكلمة في الحديث إلى غير ما رواها الثقات لفظاً أو معنى.

ومن رواة هذا الحديث المثنى بن الصباح، وهو ضعيف، أمّا ما رواه عبد الرزاق عن الثوري عن عاصم عن عكرمة قال:» خاصمت امرأة عمر إلى أبي بكر، كان طلقها، فقال أبو بكر : هي أعطف و ألطف و أرحم و أحن وأرأف، وهي أحق بولدها ما لم تتزوج»، فمع كونه موقوفًا، فهو مرسل، وقد روي من وجوه أخرى مرسلًا في» الموطأ» و» المصنف» لابن أبي شيبة ومن وجه آخر موصولًا بإسناد ضعيف منقطع.

وقد جاء في تهذيب الآثار للطبري «أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قضى بابنة حمزة لخالتها في الحضانة ، وقد تنازع فيها ابنا عمها علي وجعفر ومولاها وأخو أبيها الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم آخى بينه وبينه وخالتها يومئذ لها زوج غير أبيها وذلك بعد مقتل حمزة».

وفي رواية لأحمد أنّ نكاح الأم لا يسقط حضانة البنت ويسقط حضانة الابن، ويقول ابن القيّم بعدم سقوط حضانة الأم بالزواج إذا رضي الزوج؛ إذ قال: إذا رضي زوج الأم بالحضانة وآثر الطفل عنده في حجره لم تسقط الحضانة، وهذا هو الصحيح مبني على سقوط الحضانة بالنكاح مراعاة لحق الزوج، فالحضانة ليست حق لله».

وهذا القول يدعوني إلى التساؤل هل مراعاة حق الزوج تكون على حساب حق طفل لا حول له ولا قوة ليحرم من أمه أحق الناس بصُحبته؟

هل مطلوب من الزوجة أن تكون خادمة لزوجها، وإن تزوجت لا يحق لها رعاية أطفالها من غيره، وعليها أن ترعى أولادا من غيرها؟

ثمّ أين حق زوجة الأب التي يُفرض عليها رعاية وتربية طفل لم تلده، فإن كان رعاية الأم لطفلها من زوجها السابق يُنغّص على زوجها استمتاعه بها- كما يقول بعض الفقهاء-، في المقابل ألا ينغِّص هذا الطفل على زوجة الأب استمتاعها بزوجها، مع تكليفها بتربيته؟

طفل ينتزع من حضن أمه مراعاة لحق الزوج، ويُزج في حضن زوجة أب مراعاة لمصلحة الأب ، فالمرأة هنا لا مراعاة لمصلحتها في كلتا الحالتيْن، هل في هذا عدل؟

إنّ الإسلام دين عدل، وهذه الأحكام لا تتفق مع عدل الله، فهي تضع مصلحة الرجل فوق أي اعتبار؟

هذا ورغم تكريس أمهات مطلقات حياتهن لتربية أطفالهن ورفضهن الزواج، في حين يتزوج الأب من امرأة أخرى و ينجب منها مكونًا أسرة جديدة إلّا أنّنا نجد من قُضاتنا من ينزعون الأطفال من أحضان هؤلاء الأمهات عندما يبلغ الذكور السابعة، والإناث التاسعة، وفي بعض الأحيان قبل بلوغهم هذه السن ليكونوا تحت رحمة زوجات أولئك الآباء!

وأنا أسأل هنا هل الإسلام يُحرّم على المطلقة الزواج لتحتفظ بحضانة أولادها لسن مُعيّنة، ثم ينتزعوا منها، وتظل وحيدة دون مراعاة لمصلحتهم؟

وكما بيّنتُ في الحلقة الماضية أنّ الأئمة أحمد وابن تيمية وابن القيم وابن قدامة قالوا بمراعاة مصلحة المحضون، يعني ليس في كل الأحوال تكون الحضانة للأب عند بلوغ الذكور السابعة والإناث التاسعة، كما نجد الإمام أبا حنيفة يقول في حضانة البنت: الأم أحق بها حتى تزوج أو تحيض، والإمام مالك يقول: الأم أحق بالحضانة للذكر إلى أن يبلغ والبنت إلى أن تتزوج، وهنا أسأل هذه الأم التي آثرت عدم الزواج من أجل أولادها لماذا يُنتزع منها ولدها حتى إذا بلغ، وهي أحوج ما تكون إليه بعد الله، فهي في حاجة إليه مثلما هو في حاجة إليها، فلماذا يُنتزع منها أولادها عند بلوغهم سنا معينة طالما أنّها ترعاهم وتحميهم من أي إيذاء؟ لابد من إعادة النظر في أحكام الحضانة في مدونة الأحوال الشخصية بمراعاة مصلحة المحضون، ومراعاة حال الأم المطلقة التي تؤثر عدم الزواج للبقاء مع أولادها، واعتماد حديث «الأم أحق الناس بالصحبة»، وإعطاء الأم الحاضنة حق الولاية على أولادها، وحق التنقل بهم، فالأم الحاضنة تعاني الأمريْن هي وأولادها من تحكم الأب في أوراقهم الثبوتية، وفي قبولهم في المدارس وفي سفرهم.

هل نمت ليلتها يا معالي الوزير؟

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 صفر 1434 هـ - 1 يناير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130101/Con20130101560741.htm

حمود أبو طالب

«لا عذر لكم بعد اليوم في تقصير أو تهاون أو إهمال»..
لا أدري كيف سيتعايش كل وزير مع هذه العبارة التي قالها خادم الحرمين الشريفين خلال إقرار الميزانية الجديدة، لا سيما وقد قالها سابقا في مناسبة الميزانية وغيرها من المناسبات..
كيف تتخيلون شعور الوزير حين توضع في رقبته أمانة غالية هي المواطن؟؟
بل ما هو الإحساس الذي سيغشاه حين يسمع الملك وهو يقول إن الميزانية قد خرجت من ذمتي إلى ذمتكم؟؟
كيف يمكن لوزير أن يواجه هذا الموقف حين يوضع الوطن والمواطن أمانة في ضميره، بعد أن توفر له كل ما يمكن أن يضمن تحقيق ما تريده وزارته، وأكثر مما تريد.
بماذا سيفكر كل وزير وهو يغادر الجلسة عائدا إلى منزله؟؟
كيف سيهدأ له بال وكيف سينام تلك الليلة وهو يحمل على عاتقه حملا ثقيلا تنوء به الجبال؟؟
آلاف الملايين بين يديه، ورهن قراره، تصرف بمجرد جرة قلمه على ورقة القرار.
شعب كامل ينتظر منه تحقيق التطلعات التي يرنو إليها من وزارته.
آلاف الموظفين في وزارته على امتداد خريطة الوطن يتصرفون وينفذون وفق سياسته وتوجيهاته.
مئات المشاريع والبرامج يجب أن تدور عجلتها، ويجب أن تنجز في وقتها.
كل إدارات التخطيط والتنفيذ والمتابعة يجب أن تعمل على مدار الساعة من أجل تحقيق أحلام وطن، وحلم ملك بوطن أجمل.
كل الثغرات يجب أن تسد، وكل القنوات الفرعية غير القانونية يجب أن توضع أمامها مصدات قوية.
كل المتقاعسين يجب أن يحيدوا ويحاسبوا، وكل المقصرين يجب أن يزاحوا ويعاقبوا.
كل ريال يجب أن يصرف في مساره المشروع، وكل متلاعب به يجب تخليص الوطن من وبائه.
يا لها من مهمة صعبة، لكنها ليست مستحيلة عندما يكون الضمير يقظا ونقيا، والعمل دؤوبا ومتواصلا. هي شاقة بالتأكيد لكنها ليست مستعصية. قد لا يتم إنجازها بمثالية تامة لكن لا يجب التساهل فيها لتخرج مشوهة.
نعرف أن المال وحده ليس كفيلا بإنجاز أي شيء إذا لم يوكل الإنجاز إلى القوي الأمين، وأنتم يا أصحاب المعالي ممن تنطبق عليكم هذه الصفة بإذن الله، لكنكم تحتاجون إلى من تتوفر فيه في كل موقع وكل اتجاه تمتد فيه خدمات وزاراتكم.

أعانكم الله على الوفاء بهذه الأمانة الثقيلة.

المراقبة من الباطن في عقود المشاريع

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 صفر 1434 هـ - 31 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121231/Con20121231560425.htm

د. سعيد السريحي

تحمل بعض العقود التي تبرمها جهات حكومية مع الشركات والمؤسسات الأهلية في داخلها أسباب فشلها، وتفسر القراءة الناقدة لتلك العقود الأسباب التي تؤدي إلى تعطل أو تأخر المشاريع والأعمال التي تم التعاقد على القيام بها، كما يمكن لتلك القراءة أن تكشف الأسباب التي تقف وراء سوء تنفيذ تلك المشاريع ومخالفتها للمواصفات التي ينبغي أن تكون عليها.
من ذلك ما تضمنه عقد التشغيل والصيانة والنظافة الذي تبرمه الجهات الحكومية مع المؤسسات الخاصة، والذي تم تعديله بناء على نظام تأمين مشتريات الحكومة وتنفيذ مشروعاتها، فقد حدد ذلك العقد صلاحيات المراقب أو مندوب الجهة الحكومية صاحبة المشروع، وتضمنت تلك الصلاحيات أن يفوض ممثلا له للقيام بالدور الذي من المفترض أن يقوم به، فإذا كان المراقب هو عين الجهة الحكومية صاحبة المشروع، فممثل المراقب هو عينه التي تتابع المشروع على أرض الواقع، وهي مسألة من شأنها أن تشعرنا بأننا أمام مراقبة من الباطن توشك أن تكون مشابهة للمقاولة من الباطن التي يقوم بها بعض من يتعاقدون من الجهات الحكومية، وقد كان الأولى أن تتولى الجهة الحكومية تحديد وتعيين ممثل المراقب إذا لم يكن هناك بد من تعيينه دون أن يترك أمر هذا التعيين للمراقب نفسه، كما نص ذلك العقد.
وقد استشعر من قاموا بصياغة هذا العقد ما يمكن أن تؤدي إليه عملية «المراقب من الباطن» من خلل وتقصير في متابعة أعمال الشركة أو الجهة المنفذة للمشروع الذي تم التعاقد على تنفيذه والقيام به، وذلك ما تكشف عنه الفقرة الأولى في التحرز الذي تضمنته صلاحيات المراقب، حيث نصت تلك الفقرة على «إن تقصير ممثل المندوب في رفض أو قبول أي عمل أو مواد أو مواد مخالفة للشروط والمواصفات لا يؤثر على سلطة المندوب الذي يحق له فيما بعد أن يرفض العمل أو المواد المذكورة»، وإذا كانت عبارة «فيما بعد» عبارة غير قابلة للضبط والتحديد الذي ينبغي أن تتصف به العقود، فإن من المستغرب أن لا يؤثر مثل هذا التقصير في صلاحيات المندوب الذي لم يحسن اختيار من هو مندوب عنه أو من يقوم بعمله بناء على «تعيين من الباطن».
ولا غرابة بعد ذلك أن تتعرض كثير من المشاريع والعقود للتعطيل ما دامت العقود نفسها تتضمن فقرات تضيع فيها المسؤولية بين مراقب لا يراقب وممثل للمراقب تؤكد صيغة العقد أنه مظنة للتقصير.

الرياض
www.Alriyadh.com

وزارة العمل والتحديات 2

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 صفر 1434 هـ - 31 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/31/article797388.html

شريفة الشملان

في مقالي السابق عن التحديات أمام وزير العمل. وقفتُ عند العمالة النسائية الوطنية في المؤسسات الأهلية وحصولها على رضا رب العمل. كما حصلت على رضا نسبي للعميل في الأعمال التي تتطلب مقابلة الجمهور كالعمل محاسبات في مركز التسوق الكبرى.

عملت النسوة في بعض المؤسسات والشركات كمحاسبات واداريات وتنظيم السجلات. واللائي عملن عبارة عن عينة قد تكون نسبة الخطأ فيها لا تتجاوز الا جزءاً من المئة كما سبق أن أخذت مواقعها في البنوك ووصلت لمناصب متوسطة لكنها لم تصل للصفوف الأمامية الا اللهم لبني العليان .

وتميز العليان ليس الا لظروفها التي أتاحت لها حرية التعلم والحركة بالإضافة الى القوة المالية .

المشوار للسيدات بدا مع المؤسسات التسويقية أنه صعب جدا رغم أننا عرفنا السيدات في المدن منذ زمن يمارسن حرية العمل بحوانيت لهن . كما يعملن مسوقات لإنتاج مزارعهن. ولم يكن هناك تسلط على حركتهن، ولازال الأمر مقبولا في مدن وقرى كثيرة.

الوصاية التي على المرأة تنامت مع اختطاف حقها كإنسانة. واختطاف العملية التعليمية والاعلامية ودور المسجد. وعندما بدأ الأمر جدياً لتصحيح وضعها ليس من اجلها فقط ولكن من اجل الاقتصاد الوطني هبت رياح وعواصف .

وجدت وزارة العمل نفسها كما وجدنا أنفسنا جميعا في مواجهة بين قوة الأمل بظروف افضل واكثر إنسانية للمرأة، وقوة تملك التجمع والتخطيط المنظم فبدا الأمر في غاية الإرباك والغرابة . ففي حين نرى المرأة من حولنا يتحسن وضعها تكون المقارنة مؤلمة ومشوّكة لنا.

عندما شاهدتُ مجموعة لرجال ذهبوا لوزير العمل مطالبين بقطع رزقها.. بداية ظننتها لرجال أخيار يستعدون لصلاة الاستسقاء كي يبعث الله لنا المطر وما يجلبه من خير. لكن تبين أن تلك المجموعة التي طلبت مقابلة الوزير كانت لثنيه عن عمل المرأة بائعة سواء للأشياء الخصوصية للمرأة أم في مراكز التسوق الكبرى، أو موظفة في مؤسسة تجارية.

لقد كان من المفروض ان تكون الزيارة لشكر الوزير بممثلين لا يتجاوزون الخمسة اشخاص مع مناقشة تخوفاتهم بطريقة لطيفة لبقة مثلا إذا كان دوام السيدات المتأخر يقلقهم. فذلك ادعى للتفاهم مع وزارة البلديات لتنظيم ساعات مثلا الدوام ومنها تقصير مدته على ان تكون فترة صلاة العشاء فترة عمل لطول فترة وقت الصلاة إضافة لإمكانية ان يكون هناك تأدية لها بالتناوب، كما يفرض في أماكن عملهن وجود مصلى خاص.

رحم الله القصيبي وغفر الله له صرح ذات يوم أن السماء لا تمطر عملًا . رددت عليه في حينها ان عليك أن تعمل . والآن كبر الشق على الرُّقع، ولابد من استمطار الوظائف وهو استمطار ضروري للشباب وصد البطالة التي تمثل نسبة كبيرة من الشباب وهذا يقوم به /فقيه /الآن. ولكن الرياح التي تهب تأخذ المطر بعيدا لأرض بعيدة تكلف 240 مليار ريالا سنويا تعبر البحار.

عمل المواطنين في أرضهم يحتاج لقوة تحميه وعلى كل الجهات والوزارات الوقوف بقوة ضد تجار التأشيرات وتنظيم عملية دخول العامل فإذا وجد المواطن الكفؤ منع او أنهي عمل العامل الغريب.

وهنا أشير لنقطة مهمة وهي ان الكثير من العمال غير المهرة يأتون زرافات ليتعلموا في وطننا ثم تمتصهم بلدان العالم. بينما يبقى مواطنونا مكانك سر.

الوصاية على أمور الدولة بما في ذلك القرارات العليا لن تهدأ الا بسبل السير فيها ومن لا يعجبه فهو حر فيما يريد وسيلحق بالركب ولو متأخرا كما حدث بتعليم البنات وبنات المعارضين له يملأن المناصب الآن.. وتلاميذ معارضي التلفزيون أكثر من تظهر صورتهم عبر قنواته والذين كانوا يرقبون صحون الاستقبال تطوروا للنت وتفرعاته.

أخيراً لو بقي الأمر على ما هو عليه فلن نسلم من الوقوف ثلاثين عاما أخرى وسيكون الوطن كله عبارة عن مدارس تخرج، وأبواب مناصحة تفتح.
ولا حول ولا قوة الا بالله .

حاملو الدكتوراه وغياب الوعي

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 16 صفر 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121230/Con20121230560169.htm

صالح إبراهيم الطريقي

كان المشهد في وزارة العمل الأسبوع الماضي يميل إلى الغرائبية و 200 محتسب يجتمعون مع وزير العمل للمطالبة بإلغاء قرار توظيف المرأة السعودية في الأسواق لبيع الملابس الداخلية للمرأة، ويهدد أحدهم بأنه سيتسبب بمرض الوزير كما فعل مع الوزير السابق، وأن أمامه شهر ليلغي هذا القرار. يزداد الأمر غرابة وأستاذ في جامعة أم القرى يأخذنا لقضية «هل يجوز الدعاء على الآخر بالمرض أم لا يجوز؟»، ويؤكد لنا أن الأمر يجوز، إن رأى صاحب الدعاء أن هناك مظلمة، وأن باب الله مفتوح.
ومكمن الغرابة أن الدكتور أستاذ الجامعة ومعه 200 محتسب بعضهم حاملو شهادات الدكتوراه، لا يعرفون إلى الآن أن الدولة دولة مؤسسات، وأن هناك آلية كفلتها الدولة للتظلم من أي قرار، ويمكن إلغاؤه بطرق قانونية، كما حدث قبل سنوات حين ألغى أصحاب المدارس الأهلية قرار الحد الأدنى للرواتب، وليس التهديد بالدعاء بالأمراض.
مكمن الغرابة عدم وعي حاملي شهادات الدكتوراه وأستاذة الجامعات، بأن وزارة العمل وباقي الوزارات ما هي إلا سلطة تنفيذية، تعمل على وضع آلية وتراقب تطبيق الأنظمة الصادرة من المشرع، وأنها ـ أي الوزارة وباقي الوزارات ـ لا تشرع القوانين، ليطلب منها إلغاؤها.
مكمن الغرابة أن يقبل الوزير بهذا اللقاء طالما القضية إلغاء قرار صادر من المشرع، وليس احتجاجا على تعطيل قرارات أو أنظمة صادرة من المشرع ، يتم تعطيلها من قبل مكاتب وفروع الوزارة. أخيرا.. كان من المفترض أن ترفض الوزارة هذا اللقاء، من باب أنها لا تملك ولا تستطيع سن وتشريع وإلغاء الأنظمة والقوانين، وأن توعي حاملي شهادات الدكتوراه بأننا دولة مؤسسات وقانون، ويمكن لهم الذهاب إلى القضاء «ديوان المظالم»، للتظلم من قرارات أو قوانين، والقضاء وحده قادر على إلغاء هذه القرارات إن وجد أنها تسبب الظلم أو تضر المجتمع. أقول هذا: حتى لا نجد في المستقبل محتسبين جددا، يحملون شهادات الدكتوراه في نفس الوقت ينقصهم الوعي، يذهبون لباقي الوزارات لإلغاء قرارت لا تروق لهم، لاعتقادهم أن كل وزارة تشرع لنفسها.

ناقوس هروب الفتيات

المصدر: جريدة الرياض الاحد 16 صفر 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/30/article797242.html

د. هتون أجواد الفاسي

غطت جريدة المدينة في 2012/12/21 خبر ندوة "العنف الاسري" التي نظمتها "اللجنة النفسية بالغرفة التجارية بجدة" الأسبوع الماضي لتكشف عن أن إحصائية هروب الفتيات بسبب العنف الأسري وصلت إلى 1400 حالة خلال عام واحد. لا شك أنه عدد مقلق ويدحض محاولات التبسيط بأن القضية ليست ظاهرة بعد.

سبق أن تحدثت عن إشكالية الهروب وطريقة تعاملنا معه إبان الكتابة عن الفتيات الغاضبات في "دار رعاية الفتيات" في مكة المكرمة منذ عامين (مقال: «شغب» فتيات أم «غضب» فتيات؟ 2010/1/24)، واللاتي تمثل الهاربات بينهن نسبة لا بأس بها ما بين المتهمات بالقتل والسرقة وحمل السلاح، والحمل السفاح. وذكرت أمرهن عرضاً وأنا أتناول قضية التعامل مع احتجاجهن المشروع على سوء المعاملة، وقضية إبقائهن مسجونات لعدم توفر ولي أمر يستلمهن بعد انتهاء محكوميتهن (مقال: استلام السجينة أم السلعة؟ دار فتيات مكة المكرمة مثالاً، 2010/2/21). ومما تقدم يتضح أن هروب الفتيات من دور آبائهن يُعد "جريمة جنائية" "يُقبض" بموجبها على الفتاة و"يُحكم" عليها بالسجن والتعزير وتمضي هذا الوقت مع المتهمات بكل أشكال الجنح والجرائم ولا فرق بينهن.

ما ورد في ندوة العنف الأسري كان الكشف عن إحصائيات جديدة أوردها رئيس اللجنة النفسية والاستشاري النفسي والأسري بالغرفة التجارية الدكتور مسفر المليص، بأن نسبة الأطفال المعنفين أسرياً وصلت بحسب الاحصائيات الى 45 %، وهروب الفتيات بلغ أكثر من 1400 فتاة من منزل الاسرة خلال عام واحد لأسباب تتعلق بالعنف الأسري، كما تم رصد أكثر من 26.6% من قضايا الاهمال و 22.8% من قضايا سوء المعاملة النفسية للأطفال، بالاضافة إلى 12.2% سوء المعاملة الجسدية. وهي إحصائيات تثير التساؤلات وتستنفر الأخصائيات والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين للدراسة والبحث.

وقد سبق أن بحثت هذه الظاهرة من عدد من الجهات يحضرني منها «مركز البحوث والدراسات بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» عام 2011 في دراسة متخصصة في ظاهرة «هروب الفتيات في المملكة» عن أسبابها وآثارها، طارحا برنامجًا علاجيًا لمواجهتها، نافياً أن تكون ظاهرة بعد، وإن كانت دراسة مبدئية تستحق الثناء وتستدعي المزيد منها.

وهناك عدد من الرسائل العلمية التي تناولت هذا الشأن منها رسالة الدكتورة نورة الصويان، أستاذة علم الاجتماع ووكيلة عمادة كلية التربية في جامعة المجمعة (تأثير اضطرابات الوسط الأسري في الأسرة السعودية في انحراف الفتيات)، التي وجدت فيها أن نسبة هروب الفتيات بلغت أعلى نسبة في نوع الانحرافات بين الفتيات تحت سن الثلاثين حيث بلغت 58% تليها المشكلات الأخلاقية بنسبة 27.7% ثم جرائم العنف (اعتداء، مضاربة، قتل) حيث بلغت 9.8%. من أسباب الهروب وفق نورة الصويان "عجز الأسرة عن احتواء الأبناء، العنف الأسري، افتقاد الأسرة إلى ثقافة الحوار، الجفاف العاطفي، التربية الصارمة، تفضيل الذكور على الإناث، إضافة إلى دور المؤثرات الإعلامية السلبية، واضطراب الوسط الأسري، وإجبار الفتاة على الزواج دون رضاها" (الشرق، العربية نت 2012/12/1).

ولكن ما يستوقفني بشدة عند تناول هذه القضية بكل الشوائك التي تحيط بها هي مسألة تجريمها وعقوبتها وآلية التعاطي معها كحالة انحرافية وليس مشكلة اجتماعية أسرية، مما لا أرى أنه يتناسب مع الفعل أو يراعي الظروف النفسية والاجتماعية التي يمكن أن تدفع بالفتاة إلى ترك بيت والديها حيث الأمان المفترض إلى المجهول الذي تعتقد أنه يحقق لها أماناً مبتغىً. إن تصنيف الهروب إجرامياً لا يحل المشكلة وإنما يفاقم من فصل الفتيات عن مجتمعهن وعن إمكانية إعادة تأهيلهن في محيط أسر آمنة. ولعل الإشكالية الأكبر هي في ضعف الإرشاد الديني نحو رفع التمييز في معاملة الذكور

والإناث داخل الأسر أو في المحيط العام، وضعف رفع التمييز في مناهجنا التربوية وتعاملاتنا العامة، بحيث يصبح التمييز ضد الفتيات هو السائد والمقبول. ويمكن للتمييز أن يأخذ أشكالاً شديدة في القسوة تدفع بالفتيات إلى البحث عن ملجأ خارج بيت الأسرة في ظل ضعف نظم الحماية الاجتماعية والخطوط الساخنة التي يمكنها أن تسعف هؤلاء الفتيات قبل اتخاذ خطوات متهورة، وعند حدوثها يكون التعامل معها أكثر قسوة بعدم التفريق بين الهاربة من جحيم أسري والمقترفة لجريمة قتل أو سرقة أو تهريب مخدرات وما سواها.
هذه الدراسات والإحصاءات ما هي إلا أجراس إنذار لنستدرك بها الأخطاء التنفيذية والتقديرية والاجتماعية والتربوية للإجراءات الرسمية سواء كانت مدنية أو شرعية. ومهما كانت النسبة صغيرة وفق تقدير البعض، فهي مؤشر لحالات بحاجة نظر وحل ومعالجة لئلا نخسر المزيد من فتياتنا.

حقوق المواطنة المتساوية

المصدر: جريدة عكاظ السبت 15 صفر 1434 هـ - 29 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121229/Con20121229559899.htm

د. هاشم عبده هاشم

•• لدي شعور قوي بالتفاؤل بموازنة لا تلعب فيها الأرقام بمفردها دورا كبيرا ومؤثرا في تحقيق تطلعات الوطن والمواطن وإنما تؤثر فيها السياسات والتوجهات المدروسة لإحداث نقلة نوعية في التصدي للقضايا والمشكلات التي تعترض ـ هذه الأيام ـ اقتصادات دول العالم بقوة..
•• كما أن لدي شعورا أقوى بأن المواطن سيجد نفسه أيضا على مشارف مستقبل أجمل في ضوء صدور بعض القرارات والإجراءات الهامة المصاحبة لها وبما ينعكس خيرا وبركة ونماء ويحقق مصالح الجميع إن شاء الله تعالى..
•• ذلك هو بعض ما يلوح في أفق هذا الوطن المعطاء.. وهو ليس غريبا على بلد تشغل مصالح المواطن فيه عقل قيادته وتستحوذ على اهتمامها على مدار الساعة..
•• وإذا تضافرت جهود الدولة المباركة هذه مع جهود القطاع الخاص.. وحصل المنتمون إلى البنوك والشركات والمؤسسات والمدارس.. والمستشفيات الخاصة على نفس المخصصات والمزايا التي يحصل عليها موظف «الحكومة».. فإننا سنشعر جميعا بسعادة كبيرة وفائقة.. باعتبار أن الوطن يشملنا جميعا.. وباعتبار أن المسؤولية تقع على الكل بالتساوي.. وباعتبار أن الحقوق واحدة لا يمكن تجزئتها أو التفاوت فيها بالنسبة لمن يعملون في الدولة ومن يعملون في القطاع الخاص.. وهي المشكلة التي تتكرر كل عام تقريبا..
•• إننا بحاجة إلى فكر ينتظمنا جميعا.. وإلى تخطيط شامل لا يسمح بوجود فروق جوهرية في معاملة المواطن.. يُراعى فيه المصلحة العليا لجميع الأطراف وفي مقدمتها مصلحة المواطن «العامل».. بنفس القدر الذي تراعى فيه مصالح هذا القطاع وإن كان الذي يجب أن يراعى فيه هذا وذاك هو أن يشعر الجميع بأنهم مواطنون في بلد واحد.. وتحت سقف شعور مستقر بأن علينا جميعا مسؤولية العمل من أجل ترسيخ قواعد الاستقرار والنماء لهذا المواطن وإقرار العدالة والنصفة فيه للجميع في ظل «الموازنة» الحكيمة بين مصالح الجميع.. وهي موازنة تتطلب دارسات مسبقة ومعمقة وواقعية.. لا تتقدم فيها مصالح طرف على حساب مصالح الوطن والمواطن بأي حال من الأحوال.
***
ضمير مستتر:
•• من نحن.. إذا لم نكن جميعا نكرس جهودنا وثرواتنا ومدخراتنا لصالح الوطن والمواطن أولا وأخيرا.

موظفو الدولة أولى ببدل السكن

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 14 صفر 1434 هـ - 28 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=14943

عبدالله صادق دحلان

الجنود المجهولون في الدولة هم الموظفون فيها، وهم أساس البناء في الهيكل التنظيمي، ولا أخص قطاعا بعينه وإنما أقصد الموظفين محدودي الدخل ومتوسطي الدخل في مختلف القطاعات الحكومية.

ورغم جميع الجهود المبذولة لدعم هذه الفئة إلا أنها الأكثر معاناة، وعلى وجه الخصوص في الجانب المتعلق بالإسكان، حيث يقال إن قرابة 70% منهم لا يملكون منازل لسكناهم، وإن قيمة الإيجار تمثل نسبة 30% من دخولهم أحياناً، ويشعرون بالتفرقة في المعاملة مع بقية موظفي القطاعات الحكومية العسكرية والخارجية ومؤسسة النقد والجامعات ومؤسسات الدولة الخدمية والشركات الحكومية من حيث صرف بدل السكن رغم تساوي المسؤولية باختلاف التخصصات وطبيعة العمل، وتساوي المؤهلات وساعات العمل وتساوي الفرص في الحصول على قروض صندوق التنمية العقاري. ومع تأخر مشاريع الإسكان وارتفاع أسعار الأراضي وعدم نجاح أهداف منح الأراضي في المناطق النائية حول المدن لعدم توافر البنية التحتية، مما يدفع أصحاب المنح إلى بيعها بأسعار رمزية لتجار الأراضي أو لشركات التطوير العمراني، وبالمقارنة بين موظفي الدولة وموظفي القطاع الخاص من حيث الامتيازات الخاصة بالسكن فإن القطاع الخاص مفروض عليه دفع بدل السكن لموظفيه سعوديين وغير سعوديين ودون تفرقة، أما في وظائف الدولة فإن هناك تفرقة بين الموظفين السعوديين والموظفين الأجانب من حيث البدلات والمميزات، فالموظف الأجنبي في وظيفة الدولة يحصل على بدل سكن، أما الموظف السعودي فلا يحصل على بدل سكن والفروق عديدة، ولكنني سأركز على بدل السكن الذي سبقتني في نقاشه والتوصية به لجنة الموارد البشرية في مجلس الشورى عندما أوصت بمنح موظفي الدولة بدل سكن يعادل ثلاثة أشهر من مرتباتهم، وهي توصية عادلة صدرت بعد دراسة مستفيضة ودقيقة تؤكد أن موظفي الدولة هم الفئة الأكثر تأثراً بظروف المعيشة وأن تكلفة السكن تمثل عنصرا أساسياً لإجمالي تكاليف حياتهم.

إن من يعارض فكرة أو مطلب صرف بدل السكن لموظفي الدولة بمعدل ثلاثة رواتب، يتحجج بالتخوف من التضخم واستغلال التجار الزيادة لزيادة الأسعار أو زيادة أصحاب المساكن والعقارات الإيجارات على السكان، ومنهم الموظفون. وهو تخوف لا مكان له، بل أعتقد أن صرف بدل السكن سوف يعمل على دفع المطورين العقاريين لمضاعفة تطويرهم العقاري، نظراً لتوقع زيادة الطلب عليه، وسيعمل على زيادة حماس الموظفين لبناء المساكن الخاصة بهم عن طريق الاستفادة من أنظمة الرهن العقاري والتمويل العقاري والتأجير التمويلي، ودون بدل السكن لموظفي الدولة لن يستطيعوا أن يستقطعوا من رواتبهم قيمة أقساط جديدة لبناء مساكن خاصة بهم.

والحقيقة لا أعلم كيف يُجبر القطاع الخاص على دفع بدل سكن لموظفيه المتعاقد معهم وكذلك تفعل شركات الدولة والمؤسسات العامة ولا يمنح موظف الدولة بدل سكن أو بدل علاج!

وموضوع بدل العلاج موضوع آخر، سأفرد له مقالة خاصة أطالب فيها بتطبيق عدالة التعامل بين موظف الدولة وموظف القطاع الخاص، وهي في الحقيقة معادلة غير منصفة رغم أن ساعات العمل أصبحت اليوم متقاربة وأيام العمل خمسة أيام في الأسبوع، فلماذا لا تطبق الدولة مبدأ المساواة في الامتيازات لموظفيها مقابل موظفي شركاتها ومؤسساتها وموظفي القطاع الخاص؟ ففي الوقت الذي يتعالج فيه موظفو الدولة في مستشفيات الدولة العامة ذات الإمكانات المتواضعة، يتعالج موظفو شركات الدولة والمؤسسات العامة وموظفو القطاع الخاص في أفضل المستشفيات والمراكز الصحية الخاصة، ويتعالج موظفو القطاعات العسكرية في أرقى المستشفيات الخاصة بهم رغم تساوي موظفي الدولة في الانتماء والكفاءات والتخصص أحياناً، ولا أعلم لماذا لا يطبق نظام التأمين الصحي على موظفي الدولة ومنهم الأساتذة في المدارس.

وقد يقال: ومن يتعالج في المستشفيات الحكومية؟ والجواب هو أن موظفي الدولة لا يتجاوزون مليون موظف، وسكان المملكة عشرون مليونا ومن يزور المستشفيات الحكومية هم المواطنون بمختلف فئاتهم.

إن طرحي اليوم هو المطالبة بتحقيق مبدأ العدالة في الامتيازات بين الموظفين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وعلى وجه الخصوص في بدلات السكن وبدل العلاج أو التأمين الطبي. فهل ستفاجئنا ميزانية العام المالي الجديد بمفاجآت في صالح المواطنين، ومنهم موظفو الدولة كما عودتنا دائماً؟

وللحقيقة، أنه مطلب مهم وعاجل لموظفي الدولة، لأن يشملهم بند بدل السكن بقيمة ثلاثة أشهر، وعلى وجه الخصوص في ظل الظروف الحالية التي تتمتع إيرادات الدولة فيها بأعلى نسب الفوائض وتوسع الدولة في البحث عن مصادر جديدة للدخل وأكبرها اكتشافات حقول الغاز في البحر الأحمر شمال غرب المملكة، بالإضافة إلى الاكتشافات البترولية ومناجم الثروة المعدنية. كما أن الظروف الاقتصادية للمعيشة تدفعنا إلى التفكير في دفع مستوى دخل الفرد ليتماشى مع ارتفاع مستوى المعيشة الحقيقي، كما أن اعتماد الدولة مؤخراً أنظمة الرهن العقاري والتمويل العقار يدفعنا إلى البحث عن وسيلة لتحسين دخل الموظف ليستطيع أن يقترض على نظام التمويل العقاري. أما إذا طبقنا النظام ولم نحسن من دخل الموظف فلن يستطيع الاستفادة من هذا النظام.

إن فكرة بدل السكن لن تلغي فكرة قروض صندوق التنمية العقاري، فبالإمكان تقديم الخيار للموظفين.. الحصول على بدل السكن أو على قرض صندوق التنمية العقاري، وأجزم بأنهم سيتجهون إلى بدل السكن، لأن قروض صندوق التنمية العقاري تحتاج إلى سنوات انتظار، وبالإمكان استبعاد الموظفين الحاصلين على قروض صندوق التنمية العقاري لفترة معينة حتى سداد القروض أو حسم قيمة القرض من بدل السكن. وهذه ستضمن السداد المستمر للصندوق من موظفي الدولة.

79 ٪ من المقدسيين تحت خط الفقر بسبب سياسات الاحتلال

المصدر: جريدة القدس الاحد 16 صفر 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م
http://www.alquds.com/news/article/view/id/407382

القدس-دوت كوم-

بين تقرير الفقر، الصادر عن مؤسسة "التأمين الوطني الإسرائيلية" للشهر الماضي، أن نسبة من هم تحت خطّ الفقر بين السكان الفلسطينيين في القدس المحتلة بلغت 79%.

وعزا مختصون خلال ورشة عمل عقدتها جمعية حقوق المواطن في القدس، اليوم السبت، تحت عنوان "سياسة الفقر في القدس الشرقية"، وقوع غالبية المقدسيين تحت خط الفقر، الى السياسة التي ينتهجها الاحتلال لإفقارهم، بهدف تفريغ القدس من سكانها، مشيرين إلى أهمية عمل المرأة المقدسية، في اعانة عائلتها للخروج من مستنقع الفقر.

وشارك في الورشة المحاضرة في كليتي الحقوق والخدمة الاجتماعية في الجامعة العبرية الدكتورة نادرة شلهوب، ورهام جابر من مركزمبادرات الدورات التجارية في مؤسسة ماتي في القدس، رئيس لجان أولياء الأمور في القدس الشرقيّة عبد الكريم لافي، مديرة مشروع حقوق الإنسان في القدس الشرقيّة نسرين عليان، ممثلو لجان أحياء القدس، لجان أولياء أمور الطلاب، موظفون في مكاتب الشؤون الاجتماعية.

وقالت شلهوب، أن سياسة محاصرة المقدسيين بالضرائب الباهظة، التي لا يقابلها خدمات، تأتي ضمن الرؤية الإسرائيلية الهادفة إلى إفراغ المدينة من أهلها العرب، مؤكدة ضرورة استخدام المصطلحات الدقيقة، قائلة،"إن هذه الاجراءات الموصوفة في التقرير، هي سياسات إفقار وليست سياسات فقر".

من ناحيتها استعرضت جابر، ملامح الوضع الاقتصادي للمرأة المقدسية المتردي وأسبابه، كبناء جدار الفصل حول المدينة، الذي حال دون وصل الكثيرات إلى أماكن عملهن، داعية للتوجه إلى مراكز التشغيل التابعة للبلدية في كل من بيت حنينا، وبيت صفافا، وواد الجوز، وسلوان، للمساعدة في إعانة عائلاتهن اقتصاديا.

وأكدت جابر ضرورة رفع الوعي القانوني لدى النساء فيما يخص قوانين العمل، مشيرة إلى الدور الهام لمؤسسة المقدسي، وجمعية عطاء في ذلك الامر.

بدوره، أشار لافي إلى عمليات تسريب الأطفال من المدارس وتشغيلهم في القدس الغربية برواتب زهيدة، ما يعني حرمان رجل بالغ من فرصة العمل مكان الطفل، الذي ُيحرم أيضا من حقه في التعليم، مبيناً أن ذلك ينضوي ضمن سياسة تجهيل تؤدي في نهاية المطاف إلى تهجير السكان.

يذكر أن جمعيّة حقوق المواطن، كانت قد أصدرت في أيار 2012 تقريراً، يحذر من انزلاق المزيد من العائلات المقدسية إلى دوائر الفقر بوتيرة متسارعة.

وأشارت الجمعية إلى ان السياسة الإسرائيليّة، دفعت نحو تدهور الوضع الاجتماعيّ- الاقتصاديّ، والانتهاك المتكرّر لحقوق السكّان في ارضهم ومنازلهم.

دنيا الوطن

اقتلع أسنانها وجوعها حتى الموت

المصدر: جريدة دنيا الوطن الاثنين 18 صفر 1434 هـ - 31 ديسمبر 2012م
http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/467752

رام الله - دنيا الوطن
توفيت سيدة مغربية من مدينة الجديدة بسبب التعذيب الذي تعرضت له من قبل زوجها وصل إلى حد اقتلاع أسنانها ال"كلاب".
وقد توجهت السيدة إلى جمعية حقوق الإنسان سابقا أكثر من مرة قبل وفاتها ، وحين توقفت عن الذهاب للجمعية ، أبلغت الجمعية السلطات الأمنية .
وبمواجهة الزوج اعترف أنه حبس زوجته في الاسطبل وقام بتجويعها حتى اضطرت لأكل "التبن" حتى فارقت الحياة .
وتم حبس الزوج على ذمة القضية حتى يحول إلى القضاء .

الرياض
www.Alriyadh.com

البنك الدولي يصرخ في نهاية العام:

أنقذوا العالم من الفقر

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 صفر 1434 هـ - 1 يناير 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/01/01/article797875.html

متابعة - نايف الوعيل
يختلف الغني والفقير في نظرتهم للأمور او حتى في انتقائهم لما يتعرضون له، فكل يرى العالم من واقع قد لا يعيه غيره، إلا ان الجميع يجمعهم ميزان واحد وهو ميزان الأيام والسنين، فالأيام هي الأيام ومرورها - وان حاولت ان تبطئ نفسها - محتوم على الفريقين، هذه الحسبة بكل ما تحمله بين ذراعيها من دموع وآلام او فرح وغناء تمر سريعا تاركة للكتب او للرواة تسجيل ابرز اللحظات التي قد يغفها بعد مسافة او "ضجيج " دنيا.
مع نهاية العام للبنك الدولي علينا حق بان نحاول فهم ماذا كان يحاول ان يقوم به طوال عام علنا نعي، ولو متأخرين، ان صدى الصوت الذي نسمعه منه يحاول تحذيرنا.
في رحلة على مدار عام لرؤية مجهودات على ارض الواقع.
* يناير
اصدار تقرير "الآفاق الاقتصادية العالمية" الذي توقع فيه ان يكون النمو الاقتصادي العالمي 2.5 فقط لعام 2012.
* فبراير
- اصدار تقرير "الصين 2030: بناء مجتمع حديث ومتجانس مرتفع الدخل يتميز بالابتكار" الذي يحدد معالم إستراتيجية تنمية جديدة للصين لإعادة التوازن بين دور الحكومة والسوق والقطاع الخاص والمجتمع.
- مجموعة بحوث التنمية في البنك تعلن تراجع حدة الفقر المدقع في المناطق النامية في الفترة من 2005 إلى 2008.
- اعلان انشاء تحالف يضم 100 منظمة لمحاربة الصيد الجائر.
* مارس

- بث شريط يحكي قصص نجاح 45 سيدة من مختلف انحاء العالم في اليوم العالمي للمرأة.
- الإعلان مع وفوتوبيديا، لوضع تطبيقات جديدة تسمى "نساء العالم" تتوافق مع الأجهزة الذكية.
- اطلاق مبادرة "استرداد الأموال المسروقة"، وهي مبادرة مشتركة للبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تشدد على ان نجاح جهود مكافحة الفساد يستلزم إفصاح الموظفين العموميين عما لديهم من دخل وممتلكات.

* ابريل

- البنك يحظي بدعم البلدان الأعضاء لخطة تستهدف تعزيز أعماله فيما يتعلق بشبكات الأمان الاجتماعي.
- الإعلان عن دراسة تشير إلى ان 2.5 مليار شخص بالغ لا يملكون حسابات مصرفية.
- اتاحة أكثر من 2000 من الكتب، المقالات، التقارير والأوراق البحثية في مستودع الكتروني.

* مايو

- اصدار تقرير بعنوان "التنمية المستدامة للمدن منخفضة الانبعاثات الكربونية في الصين" يؤكد فيه أن الصناعة وتوليد الطاقة من أكبر مصادر الانبعاثات الكربونية بالمدن الصينية.
- حث حكومات البلدان النامية على أخذ الاعتبارات البيئية على محمل الجد في سعيها في تطبيق سياسات النمو الضرورية لاستمرار التوسع الاقتصادي في السنوات المقبلة.

* يونيو

- القضايا الرئيسة الست للبنك الدولي تناقش عالميا في مؤتمر ريو + 20.

* يوليو

- الموقع الإلكتروني للبنك يتيح للزوار طرح الأسئلة الكترونيا على الرئيس جيم كيم.
- 50 خبير ومختص يجتمعون في واشنطن للمشاركة في المؤتمر الدولي الثاني للبيانات الحكومية المفتوحة.
- تقرير يعلن أن قرابة ثلاثة أرباع سكان العالم يملكون هواتف محمولة.
- تدشين موقع إلكتروني جديد يجمع العديد من مصادر الإحصائيات والأدوات والمواد المرجعية المتعلقة بقضايا المساواة بين الجنسين.
- رئيس البنك يلمح إلى امكانية القضاء على الإيدز والفقر.

* اغسطس

- تقرير يشير إلى ارتفاع اسعار الغذاء عالميا بنسبة 10%.

* سبتمبر

- نقاش على الهواء مباشرة بالعربية والإنجليزية والفرنسية عن البطالة في العالم العربي.

* اكتوبر

- العالم يشدد على مضاعفة جهود القضاء على الفقر وذلك في اختتام الاجتماعات السنوية في طوكيو، ووضع الخطوط العريضة إلى تحويل البنك الدولي إلى "بنك للحلول".
- زعماء العالم يجتمعون في سنداي اليابانية لبحث ضرورة تحسين إدارة مخاطر الكوارث.
- اصدار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال السنوي، وسنغافورة تتصدر الترتيب الذي يضم 185 بلدا في سهولة ممارسة انشطة الأعمال.
- اصدار تقرير بعنوان "النشرة الاقتصادية لشرق آسيا والمحيط الهادئ" كشف أن معدلات النمو في البلدان المتقدمة ستبقى ضعيفة.
- تأكيد أن توفير الوظائف وفرص العمل يشكل ركيزة أساسية للتنمية في البلدان النامية.

* نوفمبر

- التحذير من تغيرات كارثية تؤثر في ملايين البشر؛ لأن العالم يمضي سريعا نحو ارتفاع الحرارة حوالي أربع درجات مئوية بنهاية القرن.

* ديسمبر

- التركيز في الجهود العالمية للقضاء على الإيدز

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الدولي

دعوة ألمانية لحماية حقوق الطفل بالعام الجديد

المصدر: جريدة الاتحاد الاربعاء 20 صفر 1434 هـ - 2 يناير 2013م
http://www.alittihad.ae/details.php?id=730&y=2013

برلين(د ب أ) –
أكدت مؤسسة "كيندر هيلفسفرك" الألمانية، المعنية بحماية حقوق الأطفال، ضرورة أن يشهد العام الجديد 2013 حرصاً أكبر من جانب صناع القرار السياسي والمجتمع على الانتصار لحقوق الأطفال. ورأى رئيس المؤسسة توماس كروجر أن مصلحة الطفل لا تنال ما يكفيها من الاهتمام خلال القرارات السياسية والإدارية والقضائية.
وقال كروجر في بيان له أمس إن "مجرد النقاش بشأن وضع حقوق الطفل في القانون الأساسي يظهر مدى أهمية جعل الرأي العام أكثر وعياً بحقوق الإنسان". كما طالبت المؤسسة باعتماد مظلة إنقاذ فيما يتعلق بعمل الأطفال والشبيبة، وأشار البيان إلى تزايد إهمال الاستثمارات التي تهدف لدعم المدرسة والمؤسسات المعنية بالشبيبة في ألمانيا، وأن الأطفال الفقراء يعانون كثيراً بسبب تراجع الاعتمادات المالية للمؤسسات المعنية بالأطفال، وأن "هؤلاء الأطفال لا يستطيعون مجرد الحلم بتكافؤ الفرص، وبالنمو الصحي، والتمتع بفرص تعليمية نزيهة".

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الخميس
13 صفر 1434 هـ - 27 ديسمبر 2012م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/466474

المصدر: جريدة الرياض السبت
15 صفر 1434 هـ - 29 ديسمبر 2012م

http://www.alriyadh.com/2012/12/29/article796922.html

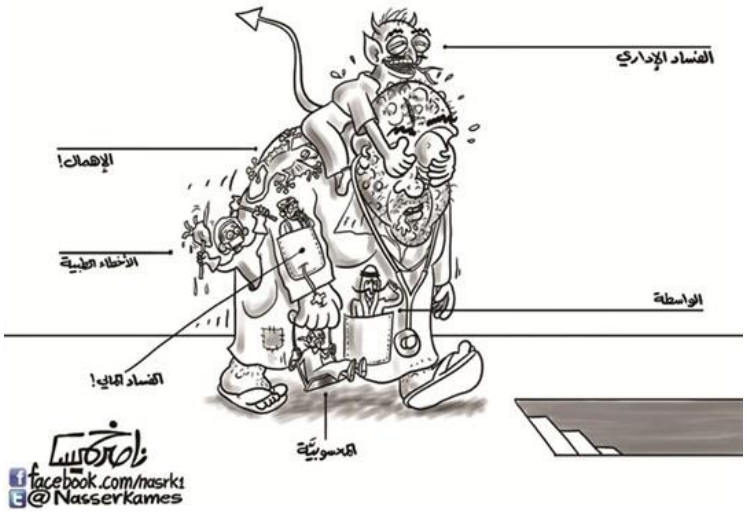

المصدر: جريدة الحياة الاحد 16 صفر 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/467248

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 16 صفر 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م

http://www.al-jazirah.com/2012/20121230/cartoon.htm?pic=haged.jpg&nam=%E5%C7%CC%DC%CF&sms=6567

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 صفر 1434 هـ - 31 ديسمبر 2012م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/467752

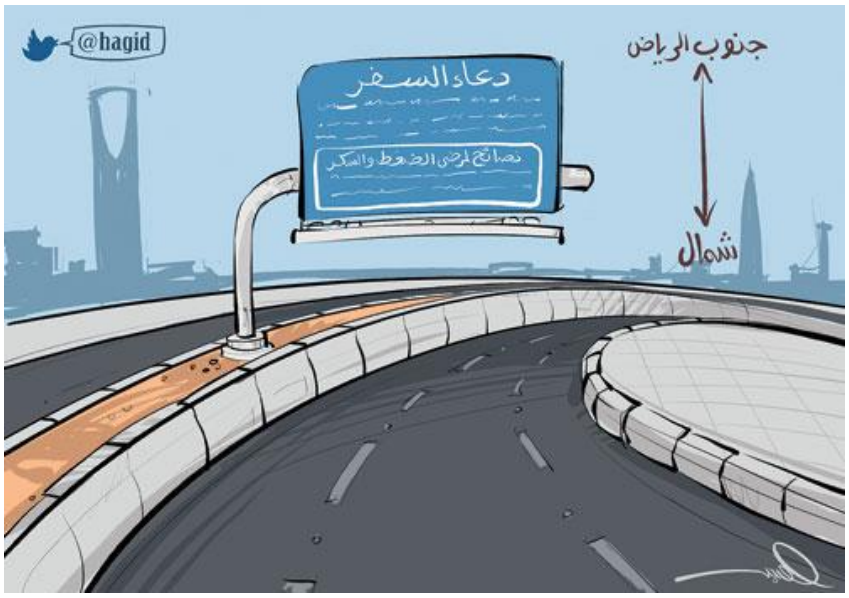

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 18 صفر 1434 هـ - 31 ديسمبر 2012م

http://www.al-jazirah.com/2012/20121231/cartoon.htm?pic=haged.jpg&nam=%E5%C7%CC%DC%CF&sms=6567

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 19 صفر 1434 هـ - 1 يناير 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4290

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 19 صفر 1434 هـ - 1 يناير 2013م

http://www.al-jazirah.com.sa/2013/20130101/cartoon.htm?pic=haged.jpg&nam=%E5%C7%CC%DC%CF&sms=6567

	المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 29 صفر 1434 هـ - 2 يناير 2013م http://www.alriyadh.com/2013/01/02/article798105.html
	المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 29 صفر 1434 هـ - 2 يناير 2013م http://www.aleqt.com/2013/01/02/article_721767.html